الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الثانية والخمسون | 52 | الإثنين 12 ماي 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة والترحم على النائب نبيه ثابت..... 3954

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3954

3- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة إحياء بلادنا لذكرى 61 للجلاء الزراعي..... 3954

4- النقاش العام..... 3955

5- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 3982

6- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية..... 4001

7- رفع الجلسة..... 4007

II. الأسئلة الكتابية الموجه من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنه..... 4007

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الإثنين 12 ماي 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لإجراء حوار مع وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية تزامنا مع إحياء بلادنا لذكرى 61 للجلاء الزراعي.

افتتاح الجلسة
والترحم على النائب نبيه ثابت

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

"يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي" صدق الله العظيم.

ودعنا بكل ألم وحسرة يوم الجمعة الفارطة الزميل العزيز المغفور له بإذن الله تعالى المرحوم الدكتور نبيه ثابت، رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة والنائب عن ولاية توزر دائرة دقاش، حامة الجريد، تمغزة.

لقد فقدنا زميلا عزيزا عهدناه مثابرا ومحبا لعمله ومؤمنا بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه، مفعما بروح الوطنية المخلصة، هدفه الأسمى تقديم الإضافة لا سيما في مجال اختصاصاته، مدركا على الدوام لما يتطلبه النهوض بالقطاع الصحي على وجه الخصوص من جهد مضاعف ومن عمل دؤوب يلامس مختلف الرهانات المطروحة ويسهم في التصدي لكل التحديات الماثلة وخاصة تلك المرتبطة بانتظارات ومشاغل أهل القطاع وكل مكونات الأسرة الصحية.

كل ذلك من منطلق تجربته المهنية الثرية ومن قناعاته الراسخة بحتمية الإصلاح وبأهمية دور العنصر البشري في التجديد والتطوير.

وبهذا المصاب الجلل، يجدد مجلس نواب الشعب، رئاسة وأعضاء وإدارة، التعبير عن مواساته الصادقة لكافة أفراد عائلته وذويه وأصدقائه ونتوجه إليهم جميعا بأحر عبارات التعازي راجين من العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه وأحبته جميل الصبر والسلوان. إنا لله وإنا إليه راجعون.

وأدعوكم زميلاتي زملائي الأعزاء، الحضور الكريم للوقوف لتلاوة الفاتحة ترحما على روحه الطاهرة.

(تمت تلاوة الفاتحة)

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

أتوجه باسمكم جميعا إلى السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

تبعا لما تقتضيه أحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أحيطكم علما أن جدول أعمالنا يتضمن إجراء جلسة عامة للحوار مع السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية تزامنا مع إحياء بلادنا لذكرى الجلاء الزراعي وذلك تبعا لقرار مكتب المجلس المؤرخ بتاريخ 20فيفري 2025.

وفيما يتعلق بترتيبات هذه الجلسة العامة الحوارية فهي تخضع لمقتضيات الفصل 114 من الدستور ولأحكام الفصل 131 من النظام الداخلي ويخول لكل نائب أربع دقائق للتدخل دون إمكانية التخلي أو التنازل من عضو آخر وذلك وفقا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 30أفريل 2025.

هذا وعملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي فإن الأعضاء الراغبين في التدخل يسجلون أسمائهم في مفتتح هذه الجلسة العامة بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

كما أنه وتبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 8 ماي 2025، فقد تم ضبط محاور النقاش العام لهذه الجلسة الحوارية وذلك على النحو التالي:

نقطة أولى، برنامج الوزارة لتجاوز الصعوبات المتعلقة باستغلال الأراضي الاشتراكية وبحسن توظيف العقارات الفلاحية ومدى التقدم في برامج الرقمنة الشاملة للعقارات الدولية وفي مشروع جرد ورقمنة العقارات الدولية الفلاحية على وجه الخصوص.

النقطة الثانية، مشاريع الوزارة في مجال ضبط أملاك الدولة العامة والخاصة المنقولة وغير المنقولة وإقامة جرد لها والخطط المتبعة لحفظها وإحكام التصرف فيها.

النقطة الثالثة، خطة الوزارة لفض مختلف الإشكاليات المعطلة والمعرقلة لإنجاز المشاريع في شتى المجالات واستراتيجيتها المتعلقة بتسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على أراضٍ من أملاك الدولة بمختلف جهات البلاد.

النقطة الرابعة، البرامج والإجراءات المتعلقة بحوكمة عمليات التسجيل العقاري وبمزيد ترشيد الاختبارات التي تقوم بها المصالح المختصة، وفقا للتشريعات سارية المفعول.

النقطة الخامسة، الإصلاحات التشريعية في مجال أملاك الدولة والشؤون العقارية.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب
بمناسبة إحياء بلادنا لذكرى 61 للجلاء الزراعي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

في مثل هذا اليوم 12 ماي 1964 أمضى الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة على وثيقة الجلاء الزراعي ببارادو مما مهد إلى استرجاع كل الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك المستعمر.

ولهذا الحدث بعد رمزي كبير لكونه يدعم مقومات السيادة الوطنية في مختلف تجلياتها سيادة كاملة أضحت ما بعد 25 جويلية 2021 من أبرز مقومات الجمهورية الجديدة.

ونحن إذ نحتفي بذكرى الجلاء الزراعي، ذكرى استرداد الشعب التونسي لسيادته على الرصيد العقاري الفلاحي الوطني، لا يفوتنا أن نؤكد على أهمية جميع مكونات الرصيد العقاري ببلادنا وخاصة الفلاحي منه وعلى ما تضطلع به وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية من أدوار حيوية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص ووضع الخطط والآليات الكفيلة بالمحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي.

وهي مهام جسيمة تتطلب جهدا مضاعفا من أجل رقمنة الخدمات وتطويرها وتقريبها من المواطن. وهو أيضا وفي جانب آخر مسؤوليّة وطنيّة تدعونا جميعا إلى مزيد تعميق النظر بكل جدّية في سبل توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل بما يجعله دافعا للتنمية على مختلف الأصعدة، وبما يضمن ملاءمة الموارد العقارية مع متطلبات تنفيذ الأولويات والخطط والمشاريع التي هي في طور الإنجاز أو تلك المزمع إنجازها، وبما يمكن من إحكام استغلال هذا الرصيد بمختلف مكوناته في دفع العجلة الاقتصادية بكامل مناطق البلاد وتوفير أسباب وشروط التنمية الشاملة والعادلة والمتوازنة.

النقاش العام

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون، ننتقل الآن إلى النقاش العام والتدخلات.

السيدات والسادة النواب تباعا القائمة الأولية: السيدات والسادة النواب المحترمون: طاهر بن منصور وعصام البحري الجابري ووليد الحاجي وسيرين مرابط وعبد السلام دحماني وأحمد السعيداني ومحمد اليحياوي وعبد الجليل الهاني وسنية مبروك وريم الصغير ومحسن الهرمي وصلاح الفرشيشي وعبد القادر بن زينب وماجدة الورغي وأيمن نقرة ومحمود العامري وعبد الرزاق عويدات وعزيز بالأخضر ولطفي الهمامي وثامر مزهود.

المصدح للزميل المحترم الطاهر بن منصور، له أربع دقائق فليتفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق له،

الدولة اليوم وعلى رأسها وزارة أملاك الدولة مطالبة بتحيين معطياتها وقراءة كل المؤشرات العالمية والتحولات الجيوسياسية الحاصلة من حولنا لأن الصراع اليوم والصراع القادم هو حول الأغذية، حول سلة الغذاء في العالم أي حول الأراضي الصالحة للزراعة والرعي لأن العالم انتقل من عالم الوفرة إلى عالم الندرة بسبب عدة عوامل منها ارتفاع عدد السكان والتغيرات المناخية، إلى غير ذلك. لذلك أصبحت الدول تبحث عن حلول وتبتكر، إما بتطوير أساليب الزراعة أو حتى تسوق لأراضٍ زراعية خارج حدودها من أجل تحقيق أمن غذائي. أين نحن من ذلك؟

حوالي 62% من أراضي تونس هي أراضٍ فلاحية منها أكثر من مليون هكتار صالحة للمزروعات ومن هذه المساحة حوالي 500 ألف هكتار هي على ملك الدولة.

في الوقت نفسه لدينا مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل منهم آلاف المهندسين والفنيين المختصين في المجال الزراعي الذين دمرتهم البطالة واضطروا للهجرة بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة خارج البلاد.

الدولة اليوم مطالبة بوضع خطة لكيفية توظيف هؤلاء الشباب، هذه الطاقة الضائعة والمهدورة في استصلاح الأراضي الزراعية والفلاحية فهي ثروة بيدنا وبإمكاننا استغلالها لأن من المعيب أننا نستورد اليوم أهم حاجياتنا الغذائية الأساسية، نستورد الأعلاف والحبوب والزيوت والسكر، بل حتى الخضروات أصبحنا نواجه مشاكل في البطاطا والبصل، بينما نحن قادرون على تحقيق أمننا الغذائي لو تم استغلال فقط 24% من هذه الأراضي الصالحة للزراعة.

من المعيب بدراسة مقارنة أن دولة مثل الصين بشعب يقدر بمليار و500 ألف ساكن تؤمن غذاء شعبها وتغذي العالم من حولها.

بعض الإشارات فيما يخص الجانب الجهوي والمحلي في ولاية قبلي، فيما يخص الأراضي الفلاحية، هناك بعض الضيعات مثل ضيعة الطرفاية وضيعة المثابرة في بازنة وهي على ملك الدولة تم تسويقها سابقا، لكنها اليوم في حاجة ماسة إلى الإنقاذ، هذه الواحات تحتوي على آلاف من أصول النخيل وهي ثروة للدولة وثروة للشعب التونسي لكننا نراها للضياع.

فيما يخص الأراضي السكنية، اليوم وزارة أملاك الدولة مطالبة بالإسراع في التفويت في أراضٍ دولية لفائدة البلديات، إما عن طريق إحالة أراضٍ بنيت عليها مساكن منجزة أو لاستغلالها كمقاسم سكنية.

لدينا حالات في المساعيد وبشري وجرسين وبازمة والركمات، في دوز الشرقية وغيرها وتنبيب في بشري مقص النخيل، كلها تشهد أزمة اليوم فالأهالي عاجزون عن البناء على أراضٍ تابعة للدولة، فلماذا لم يتم التفويت فيها لفائدة البلديات من أجل استغلالها للصالح العام؟

لدينا أيضا العديد من الأنشطة والمشاريع الاستثمارية المعطّلة بسبب هذا الجانب، على سبيل المثال مشروع تزويد مدينة قبلي بالغاز ومشاريع استثمار في الطاقات كلها معطلة بسبب بطء إنجاز الدراسات من طرف وزارة أملاك الدولة، ضروري اليوم أن نسرع في هذه الدراسات.

كذلك لدينا توقف نشاط المقاطع مما دفع متساكني ولاية قبلي إلى جلب المواد الإنشائية من قابس مما أدى إلى ارتفاع الكلفة وتعطل العديد من المشاريع سواء كانت خاصة أو عامة وشكرا على حسن الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الآن نمرر الكلمة للنائب المحترم السيد عصام البحري الجابري، فليتفضل له أربع دقائق.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

أنا نائب عن ولاية قابس لن نتحدث عن أملاك الدولة، بل عما تبقى من أملاك الدولة في ولاية قابس لسنوات طويلة، كانت أملاك الدولة بمنطق "الغنيمة" السيد الوزير، إذا سألت أي مواطن في قابس سيقول لك "عصابة الأراضي الاشتراكية". طلبنا أكثر من مرة الحصول على الخارطة العقارية لولاية قابس في أملاك الدولة وطلبنا أكثر من مرة إرسال تفقدية وجرد سنوات لأملاك الدولة في ولاية قابس. هناك عصابة أراضي اشتراكية وأؤكد على ذلك.

السيد الوزير، لم نعد نطلب ملفات أو وثائق، بل نحن نعرض عليكم الواقع الموجود وإجراءات كراء عقارات الدولة تدر مليارات،

على سبيل المثال بلدية قابس المدينة التي كانت تملك عددا كبيرا من العقارات حاليا تم التفويت فيها بالمليم بصراحة نرجع إلى الجرد وهذا في إطار السياسة العامة للدولة جرد لأملاك الدولة.

السيد الوزير، سؤال: ما مدى قانونية وهذه من الأسئلة التي لم يتم الإجابة عنها، مدى قانونية لجان التصرف في الولاية بقانون 2016 لمدة خمس سنوات؟ ما مدى قانونية لجان التصرف؟

وفي هذا الجانب هناك سؤال حتى على أملاك التجمع وردتني إجابة مستغربة أن إحدى الشركات رغبت فتم تحقيق رغبتها، فهل هذا قانوني أم لا؟

السيد الوزير، نريد أن ترسل الوزارة تفقدية لولاية قابس، لأملاك الدولة وجرد لسنوات لأن منطق "الغنيمة" لهذه العصابات ونتيجة للتراخي الكبير.

تسوية وضعية المقاطع السيد الوزير، نحن في إطار سياسة عامة للدولة للبناء، المقاطع تنتظر التسوية، يجب الفصل في هذا الملف والمقاطع ونضمن حق الدولة في إطار القانون وتسوية ملفات المقاطع، لا نبقى ننتظر في تسوية وزارة أملاك الدولة.

هناك عقار أردناه أن يكون مكتب بريد، إلى الآن سنة ونصف ونحن نتابع لجنة التصرف في أملاك التجمع ولم يتم الفصل في هذا الملف وهذا يرجع إلى العمل الكبير على مستوى الإدارة الجهوية لأملاك الدولة في ولاية قابس عندما تحيل الملفات للمركز والمركز يقول لك ننظر في ملفات أملاك التجمع ووجب مراجعتها وكيفية التفويت فيها ونعرف أنها أوامر رئاسية.

السيد الوزير، في مشروع القانون الجديد تم التداول أنه تم إقصاء لجان وصاية الولاية ولجان التصرف المحلية. ما مدى صحة هذه الأخبار في إعداد مشروع قانون لوزارة أملاك الدولة بإقصاء هذه اللجان واقتصرت فقط على المحكمة العقارية؟

السيد الوزير في الختام، نؤكد على ضرورة زيارة ولاية قابس للبحث وحل هذا الملف...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن للنائب المحترم السيد وليد الحاجي، له أربع دقائق تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير جميعا،

ومرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

من المهم جدا الحديث عن الأراضي الدولية السيد الوزير وإذا أردنا القيام بخطوة جيدة في الاقتصاد التونسي والوضع الاجتماعي، لا بد من استغلال هذه الأراضي وهي في النهاية تعود إلى الشعب ويجب أن تعود بالنفع للشعب.

في هذا الإطار تم تخصيص تقريبا 1350 هكتار لولاية القيروان في إطار منح الشباب أراضي لاستغلالها وادماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، هذا في سنة 2013 تقريبا 132 شاب بين أصحاب الشهادات الجامعية وغيرهم.

في حاجب العيون تم منح 230 هكتارا لـ 30 شابا في هنشير اسمه "هنشير منشيكور" لكن السيد الوزير للأسف هذا الهنشير يعيش مشكلة عويصة.

للأسف الوزارة رغم مجهوداتكم لا تتعامل بطريقة أكثر إيجابية وفعالية لتسوية الوضع، لماذا؟ لأن هناك جانبا من هذه الأراضي يتم استغلالها من العديد من المواطنين واليوم هي في طور الإنتاج، يعني هناك انتاج الزيتون وبالتالي لا بد من تسوية هذا الجزء من الأراضي لأنه لا يمكن اليوم أن نقتلع الزيتون. لا بأس أن نشجع المواطنين ونقوم بالتسوية لفائدتهم.

ثم هناك أراضٍ أخرى السيد الوزير فيها تجمعات سكنية منذ عشرين وثلاثين وأربعين سنة وخمسين سنة وبالتالي يدخلون في التسوية، أين تكمن المشكلة هنا السيد الوزير؟ 30 شابا منحوهم 230 هكتارا فيها أجزاء مدمجة في هذه الأراضي سواء المستغلة التي هي في طور الإنتاج أو في التجمعات السكنية وبالتالي وجب ضرورة مراجعة هذا المشكل في الأراضي لأن السيد الوزير نحن قاب قوسين لخلق مشكل اجتماعي وحرب أهلية، لأنني مع تسوية وضعيات المتساكنين سواء من قاموا ببناء منازل ويستغلونها منذ سنوات وينتجون كذلك.

ولكن أن تعطي الوزارة اليوم للشباب أراضٍ دون دراسة مسبقة لأن حاجب العيون فيها أراضٍ مهيكلة وأراضٍ غير مهيكلة. هذا إلى جانب المهندسين الذين تحصلوا على أراضٍ فيها زيتون في إطار قانون 95 وهؤلاء في حد ذاتهم السيد الوزير، أنا طالبت سابقا وأطالب مرة أخرى بزيارة هذه الأراضي ونرى ما سيتم استغلاله.

إذا منحت 300 هكتار لشخص ويستغل فقط 100 هكتار، اليوم 200 هكتار الغير مستغلة من المنطقي أن نمنحها للشباب العاطل، هذا أمر منطقي السيد الوزير.

الرجاء أن نتعامل بجدية مع 30 شاب وللأسف السيد الوزير، لا أعرف لماذا يدفعون الأموال وأنتم كوزارة لم تحلوا هذا المشكل العقاري ولم تسترجعوا أرضكم لتقدمها للإيجار أو البيع أو تمنحها وبالتالي هناك قرارات إخلاء والداخلية تجد نفسها لن أقول الدولة تعجز، بل نتحدث عن مؤسسات دولة السيد الوزير، في إطار القانون، يجب أن تتداخل وزارة أملاك الدولة مع وزارة الداخلية لتهدئة الأوضاع.

30 شابا الذين يدفعون منذ خمس سنوات حوالي 800 دينار سنويا وإلى يومنا هذا لم يستفيدوا لا بأخذ الأرض ولا بتحديدها، فقط تمتعوا بمحاضر تحويز.

تواصلت كثيرا مع السيد مدير أملاك الدولة بالقيروان، مشكور على مجهوداته، هناك من جهزوا لهم العقود...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط، لها أربع دقائق. تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكافة الزملاء، السيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة اليوم اخترت أن أتحدث من منطلق صوت الجمهورية تكريما لروح فقيدنا وأخينا والعزيز علينا نبيه ثابت، الدكتور، الدكتور الذي أعتبره شهيد الواجب، نبيه إذا لم يكن للسادة أعضاء الحكومة علم تعرض لجلطة وهو في المجلس يعمل على قانون ينتظره الآلاف إن لم نقل مليون وملايين.

نبيه دخل المجلس بمشاكل جهته وأهم شيء تحسين القطاع الصحي في البلاد وكأنه كان يعافر ويصابر فقط من أجل تمرير النظام الأساسي لقطاع مهني الصحة ثم انتهى واجبه.

اليوم السيد الرئيس أطلب منك، لا أعرف كيف تتم الإجراءات لكن أريد إطلاق اسم الدكتور نبيه ثابت على قاعة من قاعات اللجان لأن نبيه ثابت ليس فقط نائب شعب، بل طبيب ونبيه خدم الإنسانية في الكورونا وأنا كنت حاضرة، كنت حاضرة في دقاش عما فعله وكنت حاضرة كيف يجمع الكمامات ومواد التنظيف، عندما تأتي شاحنة الإعانات يقدمها لدقاش بكل حرص.

نبيه حضرت عليه في عديد المواقف، كل من يتعرض لوعكة صحية يحرص على الاطلاع على ملفه الطبي أو يبحث عن الدواء المفقود. لن أوفي حق نبيه في الكلام.

أشكر السادة الزملاء والزميلات الذين انتقلوا على حسابهم إلى توزر ومشكور المجلس على توفيره الحافلة والزملاء الذين وفروا الإقامة والعائلة التي تكفلت بالإقامة وأردت أن أشكر على وجه الخصوص نزار الصديق، جلال خدمي ورؤوف الفقيري الذين لم يتركوا نبيه طيلة مكوثه بالمستشفى لمدة شهر ويوم.

نبيه عندما شاءت المنية في اليوم الذي تم فيه مناقشة قانون النظام الأساسي لمهني الصحة، عندها بدأ ينخفض الضغط والأكسيجين وتوفي في اليوم الموالي كأنه يقول "يا زملاء أنا أنهيت الرسالة، أديت الرسالة وعليكم اتمامها" وإن شاء الله نكون على قدر الأمانة وإن شاء الله يمرر القانون وإن شاء الله ابنه جاسر يتفوق في امتحان البكالوريا ويتوجه إلى شعبة الطب مثلما تمنى والده ونتمنى من الله أن يحفظ جميع أبنائه.

هذه آخرة المنصب، هذه آخرة الإنسان كرسي فارغ، المنصب لا يدوم ولكن تبقى الصورة المحفورة في قلوب زملائك وقلوب الناس وهذه رسالة بأن المنصب فاني ولكن دعاء الخير الذي تجمعه بالمسؤولية التي تقلدتها هو من يبقى.

السيد وزير أملاك الدولة، لن أعلمك بحاجتي فيما يتعلق بالزهور بالسيجومي، يكفي أن أقوم بـ "replay" للمداخلات القديمة إذ لم يتغير شيئا، عقار المدرسة المهجورة في الملاسين وتخصيصه لفائدة وزارة الشباب والرياضة والأرض المخصصة لبناء مركز حي هلال.

إن شاء الله يكون لنا سؤال شفاهي في الغرض وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد السلام دحماني، له أربع دقائق.

السيد عبد السلام دحماني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا ومرحبا بالجميع،

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، في مثل هذا اليوم 12 ماي من سنة 1964 تم الإمضاء على وثيقة الجلاء الزراعي ببارد.

كيف نتعامل مع الأحداث الماضية؟ هذا هو السؤال المهم، الأحداث الوطنية الحية هي تلك التي تكون استئنافا ومواصلة لذات المهمة دون توقف، هي تلك التي تبقى تحفيزا على مواصلة القيام بالمهمة الآن وهنا ودوما.

إشكاليات عديدة ترافق الجلاء الزراعي سنوردها في عناوين: العنوان الأول من معاني الجلاء هو الإخلاء، فهل هو إخلاء زراعي أم خلاء زراعي؟

صحيح أن الدولة التونسية استعادت الأراضي الزراعية من المعمر، ولكنها لم تحافظ على الأراضي الزراعية ولا على ديمومة واستمرارية الزراعة فيها، فإضافة إلى تحول هذه الأراضي إلى رصيد أعطي منه في شكل هبات ومكافآت وإكراميات فإن الإهمال والاستغلال دون وجه حق حوّل أغلب الأراضي إلى مساحات شاغرة وغير زراعية وتم التفويت في مكوناتها بأرخص الأسعار وهو ما يعني الانحراف بمقصد الجلاء الزراعي من مطلب تحقيق السيادة الوطنية إلى مجرد أملاك على ذمة الدولة يتم جردها ومراقبتها من قبل أجهزة الدولة دون أن تفلح في ذلك ولعل أمثلة عديدة ومتعددة تؤكد ذلك.

العنوان الثاني، الجلاء الزراعي ومغالطة الاستقلال والتحرر أو جلاء المستعمر، الجلاء الزراعي كان يمكن أن يكون عنوانا آخر للاستقلال الوطني ولنهاية الاستعمار لو تم إنجاز إصلاح زراعي شامل وقطع التبعية الغذائية وأوقف استنزاف الأراضي في منتوجات تجارية تمثل حاجات أساسية للمستعمر وليس للشعب التونسي.

ومعنى ذلك أن الخيارات الزراعية واصلت في نفس النهج ولا يتعلق الأمر فقط بالإنتاج الموجه إلى التصدير والمستنزف للثروة المائية فقط وإنما أيضا في سطوة الإدارة وفي إحكام قبضتها على المجال الفلاحي إن في مستوى التصرف في الأراضي الزراعية أو في تحديد المنتوج الفلاحي أو في تكثيف شروط الإنتاج الزراعي وفي تركه دون متابعة وإحاطة تعبث به الآفات في بلد يزخر بالجامعات المختصة في الأبحاث العلمية التي لم تستثني الجانب الزراعي.

ومجمل القول فإن الجلاء الزراعي ظل مجرد وثيقة تم إمضاؤها دون تحويلها إلى واقع حقيقي تحقق الاكتفاء وتقطع مع الأيادي العابثة للمستعمر في الإدارات والوزارات.

العنوان الثالث، أملاك الدولة بمختلف أصنافها من مصدر ثروة وتنمية إلى عبء على الدولة "رزق بيليك" والمصطلح له دلالات عديدة وأفصل في عدم وجود إحصائيات دقيقة لأملاك الدولة أو محينة في عدم الحفاظ وحماية الأملاك من التعدي والاستغلال غير القانوني في تحويل أملاك الدولة إلى مجرد أرقام في سجلات مهملة لا استفادة منها في تعطيل المشاريع التنموية والاستثمار بمتاهة تغيير الصبغة والإرجاء والتأجيل.

وبالنتيجة فإن نموذجا للبيروقراطية يقدم في إطار هذا الملف، نصوص كثيفة وإدارات عديدة مهمتها التأجيل وأسأل وزارة أملاك الدولة عقاراتها قادرة على حل معضلة غياب العقارات في مختلف الوزارات والإدارات المركزية والفرعية والجهوية وغيرها، فلماذا تدفع الدولة أموالا طائلة لكراء مقرات الوزراء والإدارات وغيرها؟

السؤال الثاني في 13 نوفمبر 2024 ذكرتم السيد الوزير بأنكم ستقدمون مشروعا لتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2016 في أقرب الآجال فهل تعتبرون أن هذا الأمر كاف أم أن المشكلة أعمق من تنقيح قانون؟

وكيف نصرف أقرب الآجال صراحة في ما ذكرتم وفي ما يذكره...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد سعيداني، له أربع دقائق.

السيد أحمد سعيداني

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب،

ونحن اليوم نحيي ذكرى الجلاء الزراعي، نحييها كي نحاسب أنفسنا لا كي نكرم ذاكرتنا بالكلمات، نحييها كي نقول الحقيقة حقيقة عارية أمام الجميع، هذه الأرض التي حررها الأجداد تفرط اليوم تحت أعيننا، تفرط تحت إدارة تدير الملفات بروح تكنوقراطية باردة بلا روح وطنية، بلا إرادة سياسية بلا مشروع من الأساس.

ما نريد أن نسمعه اليوم من السيد وزير أملاك الدولة هو خطاب الدولة وخطاب السيادة، لا نريد خطاب موظف تقني يكتفي بحصر المسائل في لغة الأرقام والخرائط والملفات، لا نريد خطاب من لم يفهم بعد أن السيادة ليست جدول أعمال إداري، لا نريد خطاب من لا يستطيع تفكيك الشعارات السيادية إلى سياسات وإجراءات ومعارك على الأرض.

وأقولها دون تردد السيد الوزير، الخطاب الحكومي اليوم خطاب استقالة سياسية مقنعة، خطاب تهرب من معركة السيادة الحقيقية وخطاب تقني في لحظة سياسية مصيرية، من حقولنا تبدأ سيادتنا لكن من مكاتب الإدارة تهدر هذه السيادة حين يدار الملف، ملف الأرض بعقلية الخائف من القرار وحين يدار الملف بعقلية الموظف الذي يقدس الملفات عوض أن يقدس الأرض.

لهذا اليوم علينا أن نعلنها بكل وضوح، لا وقت بعد اليوم للخطابات التقنية الباردة، من لا يمتلك الجرأة على إدارة ملف الأرض بمنطق السيادة لا مكان له في مراكز القرار، لا نريد إدارة في ملفات تتعلق بالسيادة، نريد قيادة سياسية تعرف أن الأرض قضية مصير لا مجرد ملف أملاك.

ثانيا، وجب أن نضع خطة وطنية سيادية شاملة: إعلان خارطة سيادة فورية لكل الأراضي المستباحة والمهملة، إطلاق مخطط استثماري وطني تحت إشراف القيادة السياسية للدولة لا تحت بيروقراطية الإدارة وفرض حالة طوارئ قانونية على ملف الأرض لوقف النزيف ووقف التساهل ووقف تجريم التواطؤ، إعادة الاعتبار للفلاح كشريك أساسي في معادلة السيادة، إعادة الفلاح لمركز القرار الوطني مع حماية قانونية كاملة، تحفيز الاستثمار الوطني والشعبي في الأرض، إنهاء عقلية الامتيازات المغلقة لأطراف محددة، تحويل كل مشروع فلاحي إلى جزء من المنظومة الدفاعية الوطنية.

اليوم سيدي الوزير، لا نحتاج إلى من يطمئننا بالتقارير، نحتاج إلى من يشهر السيف دفاعا عن الأرض أما أن نسترجع الأرض بقرارات سياسية جريئة أو أن نخسر كل معاني السيادة التي نرددها بلا أثر، من حقولنا فعلا تبدأ سيادتنا لكن من هنا تبدأ المواجهة الحقيقية مع كل من يعتقد أن الأرض مجرد ملف يمكن تسييره بروح تكنوقراطية متخاذلة وباردة، لابد من ملاءمة رؤيتكم الوزارية مع طبيعة المرحلة ومعركة السيادة التي نخوضها، المرحلة تتطلب وزراء أصحاب رؤى استثنائية قادرين على الخروج من إطار الإدارات الروتينية التقليدية والذين يمتلكون إرادة سياسية عالية لخوض معركة الأرض وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي له أربع دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بإطارات الوزارة،

في الحقيقة وزارتكم يمكن أن تكون مفتاحا للتنمية الجهوية، ولكن بفعل البيروقراطية يمكن أن تتحول إلى عامل معرقل للتنمية الجهوية.

سأتدخل في ست نقاط محددة سيدي الوزير:

أولا، الأراضي الفلاحية اليوم أكثر من 500 ألف هكتار من هذه الأراضي تحتاج إلى الحوكمة في التصرف وفي عقود الكراء، أقترح عليكم السيد الوزير تصنيفها إلى ثلاثة أصناف: أراضي فلاحية سقوية قوية وحضارية لاستعمالات متعددة مع وضع منصة رقمية لتثبيت عقود الكراء ومراقبتها بصفة دورية سنويا، لأن العديد يقوم بكرائها ثم تتحول إلى أراضي مهملة.

السيد الوزير، النقطة الثانية المقاطع الصناعية تحولت اليوم إلى عامل معرقل على المستوى الجهوي في ولاية جندوبة وتحديدا في دائرة طبرقة- عين دراهم، هناك مشاريع تعطلت الآن وسأعطيكم مثال مثل المعبر الحدودي ملولة أكثر من 60 مليون دينار، سيتعطل هذه الأيام بفعل عدم وجود المواد المقطعية ولابد من التعجيل في النظر في هذا الموضوع سيدي الوزير، علما وأن هناك من تقدم بالرخص في ذلك.

النقطة الثالثة: مشروع فج الإطلال السيد الوزير كان حلماً لجهة عين دراهم، تحول اليوم إلى كابوس. عشر سنوات بالتمام والكمال وهو معطل على 6 هكتارات تعود تحوزها إلى وزارة الداخلية وخاطبت وزير السياحة والسيد وزير الداخلية وقدمت له مكتوباً، ولكن إلى يومنا هذا لم يقع التفاوض من وزارة أملاك الدولة مع وزارة الداخلية، باعتبار أن هذا العقار هو تحت تصرف الحرس الوطني والحماية المدنية وهي بناءات متداعية إلى السقوط. السيد الوزير لابد من النظر في هذا الموضوع.

النقطة الموالية تهم السكن سيدي الوزير، نحن في منطقة حدودية جبلية كلها ملك غابي، اليوم تقريبا باستثناء وسط مدينة طبرقة وعين دراهم كلها أراضي على ملك الدولة الغابي، فلابد من النظر في هذه الأراضي وتسويتها وخاصة أن الأمر الذي يشترط تسوية الأراضي في حدود سنة 2000 لم يعد مجدي سيدي الوزير، فعديد الأحياء في جهة طبرقة وعين دراهم تعاني من هذا المشكل ولابد من التدخل ولكم تقاطعات أيضا مع مجلة الغابات، لابد من تثبيت ذلك أو من خلال مشروع قانون لوزارتكم.

على مستوى عين دراهم سيدي الوزير، هناك أمر في تخصيص 104 هكتار منذ سنة 1979 لبلدية عين دراهم إلى يومنا هذا جزء كبير من هذا العقار لم يقع تسويته ولا يزال على ملك الدولة.

أيضا على مستوى أملاك الأجانب وهي تمثل مشكلة كبيرة جدا في جهة طبرقة وعين دراهم وخاصة في عين دراهم، لدينا أكثر من 81 عقار متداعٍ للسقوط وغير مستغل سواء من المواطنين أو من وزارتكم أيضا.

على مستوى المناطق السقوية سيدي الوزير، عادة المنطقة السقوية للاستثمار ولدفع عجلة التنمية، لكن لدينا منطقتين سقوية سواء منطقة حمام بورقيبة التي تمسح 960 هكتارا أو سهل طبرقة وماكنة في حدود تقريبا 3000 هكتار، إذا هناك مشكل لأنها على ملك الدولة لذلك لا يمكن للفلاح استغلالها لا على مستوى العقود أو على مستوى الكراء ولهذا لابد من التصرف حتى تتحول هذه الثروة إلى استثمار حقيقي.

وأخيرا بالنسبة إلى المناطق الصناعية سيدي الوزير، في التجارب المقارنة اليوم لم يعد يتم التفويت في المناطق الصناعية بالدينار الرمزي، ولكن تكون بالكراء وتكون تحت تصرف الدولة لحوكمة التصرف فيها لابد من رؤية تشريعية جديدة في هذا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني له أربع دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير الزملاء والسيد الوزير مرحبا بك وبكافة الإطارات المرافقة،

السيد الوزير، أريد أن أعود في بداية هذه المداخلة إلى الخطة الاستراتيجية التي وردت علينا أثناء مناقشة ميزانية وزارة أملاك الدولة والتي تتضمن ثلاثة محاور كبرى:

المحور الاستراتيجي الأول تطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم،

المحور الاستراتيجي الثاني حوكمة التصرف في أملاك الدولة العقارية وحسن توظيفها،

المحور الاستراتيجي الثالث تطوير أداء سجلات أملاك الدولة.

الإطار التشريعي سيدي الوزير، لم يرد علينا إلى حد اليوم أي مشروع قانون ليحسن من هذه الإطارات، متى سيكون لدينا في مجلس النواب مثل هذه المشاريع القوانين ونريد إجابة حول الفكرة الكبرى من هذه المشاريع التي تعدها الوزارة اليوم لحل الإشكاليات القانونية ولتنظيم القطاع.

بالنسبة إلى المحور الإستراتيجي الثاني حوكمة التصرف في أملاك الدولة سيدي الوزير، وزارة أملاك الدولة مؤتمنة على أملاك الدولة وأملاك الدولة هي أملاك الشعب وأن تصبح اليوم الدولة نفسها غير قادرة على حماية أملاكها وبالتالي غير قادرة أيضا على حماية أملاك الشعب الموجود بين يديها والتي تتصرف فيها، ما نراه اليوم في عديد المناطق هو زحف على هذه الأملاك واستغلالها بدون وجه حق من عديد المتدخلين سواء كانوا أصحاب مشاريع أو من قبل أشخاص طبيعيين عادين الذين استولوا على عديد الأملاك خاصة الأملاك التي بقيت على ملك التجمع ونعلم أن اليوم تصفيتها ومتابعة هذه الأملاك يتم القيام بها بدقة على مستوى اللجنة وقد تحول العديد من هذه الأملاك اليوم إلى إدارة التصرف والبيوعات في الوزارة لحسن استغلالها وتوظيفها.

من بين الأهداف التي جاءت في الميزانية سيدي الوزير، هي أهداف كبرى: الهدف الأول هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، الهدف الثاني القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة، الهدف الثالث والرابع والرابع 2 والخامس تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، هذا في المحور الفرعي 5-1 و5-2.

بالنظر إلى هذه الأهداف سيدي الوزير، وقد راجعت حتى الميزانيات السابقة أجدهم "copier-coller" على خمس أو ست ميزانيات قديمة نفس الكلام يعاد في كل برنامج ميزانية وفي كل مهمة، نجد بعض التغييرات في الأرقام ويتغير عدد الموظفين، يتغير بعض الشيء مصاريف التسيير ومصاريف التدخلات، إنما هذه الأهداف تتكرر من سنة إلى أخرى حرفيا، هناك صفحات بين 24 و23 و25 تم إعادة الفقرات حرفيا لم يتغير فيها شيء، لذلك فإن هذه الأهداف التي تم رسمها من 2023 على الأقل منذ أن أتينا للمجلس لم يتغير منها شيء ولم يتحقق منها شيء وهذا إشكال إن كنا سنواصل في هذا إلى السنوات القادمة فسنبقى ندور في حلقات مفرغة ولن نصل إلى أي حل ولن نتوصل لتنظيف هذه الأملاك ولنحسن التوظيف الذي ننتظره من وزارتكم.

صحيح أن ميزانية وزارتكم ضعيفة وهذا الشيء أكدنا عليه وقلنا في المرة الفارطة بأن الميزانية يجب أن تكون أفضل وأن تكون الموارد المتوفرة للوزارة ولإطارات الوزارة تكون أكثر فاعلية وعندما اطلعت في هذا البرنامج على الهدف الإستراتيجي الثاني وحوكمة التصرف وبرنامج الخارطة الرقمية، اليوم سيارة برنامج 440 ألف دينار المبلغ المرصود لهذه المهمة لاشتراء سيارة و300 دينار بعنوان صفقات عمومية مع خبراء، إن قيمنا القيمة الجملية لملك الدولة الخاص والعام لهذه العقارات فإن هذا المبلغ إن لم يتم الترفيع فيه في الميزانية القادمة مع خطة عمل واضحة لا تتكرر من سنة إلى أخرى.

السيد الوزير، أريد أن أذكر بملف بوعرقوب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة، سنية بن المبروك، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة سنية بن المبروك

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، أعتبر وأن الشريان الحقيقي للاقتصاد الوطني هي وزارة أملاك الدولة لذلك ستكون أول نقطة في مداخلتي تتمثل في مطالبة الوزارة بالإسراع في حل جميع الإشكاليات العالقة والملفات التي تنتظر الحسم فيها لتمكين الوزارات والمؤسسات العمومية من إنجاز مشاريعها في أحسن الآجال.

أهم نقطة السيد الوزير أسوقها لسيادتكم وكنت قد توجهت بها إلى السيد وزير أملاك الدولة السابق هي أن تعرف الدولة ما لها وما عليها وذلك بالإسراع في عملية جرد أملاك الدولة والتنسيق مع وزارة الفلاحة ومع مختلف الهياكل المتداخلة قصد تحيين الخارطة الفلاحية الوطنية وذلك لحسن توظيفها واستغلالها وكما تعلمون فإن الإذن بالجرد سيدي الوزير من اختصاص وزارتكم والاستغلال تقوم به وزارة الفلاحة وهذه نعتبرها نقطة أساسية.

النقطة الثانية تتعلق بقطاع السكن بصفة عامة وبالخصوص السكن الاجتماعي والضغط على كلفة البناء: لقد حان الوقت اليوم

السيد الوزير بأن تضع وزارة أملاك الدولة عددا هاما من أملاكها غير الفلاحية بالخصوص وإن اقتضى الأمر الفلاحية منها بعد إعادة تصنيفها وترتيبها على ذمة الهياكل الوطنية مثال "SNIT" و"SPROLS" و"AFH" وذلك بأثمان معقولة تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطن قصد الضغط على كلفة البنايات المعدة للسكن والتي أصبح ثمنها باهظا بالرجوع إلى القدرة الشرائية للمواطن.

وهنا أدعوكم سيدي الوزير، بأن يقع تخصيص عدد من الأراضي لجعلها مقاسم عقارية صالحة للسكن ويتم الاختيار على عناصر علمية لاجتناب خلق مدن فوضوية يصعب التحكم في تطويرها والتصرف فيها.

كما أدعوكم إلى أن يكون اللجوء إلى الانتزاع هو آخر مرحلة بعد استنفاذ جميع مسارات الصلح وفي هذا الإطار أدعو الوزارة إلى مزيد عقلنة الأثمان التي تفرزها الاختبارات، لأن الأرض في تونس لها رمزية والمواطن يصعب عليه التفريط في عقاره بأثمان تكون في بعض الأحيان بعيدة عن سوق العرض والطلب في خصوص العقار.

وفي الأخير أطلب من وزارتكم أن يتم تحديد آجال تسليم شهادات الملكية حسب نوعيتها، هذه الآجال لا يمكن في أي حال من الأحوال تجاوزها ولو أدى الأمر إلى تنظيمها بقرار وزاري أو بأمر، لأن المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين هم رهن تسليم شهادات الملكية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير، لها أربع دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

رحم الله زميلنا نبيه ثابت وفي جنات الخلد إن شاء الله،

السيد الوزير، أنت تعلم بأن روح وأن شريان التنمية الاقتصادية على مستوى المخطط التنموي 2026-2030 هو بيد وزارة أملاك الدولة، سأبدأ بدائرتي دائرة منزل بوزلفة-الميدة، هل لديك فكرة السيد الوزير عن مقاسم الرقي لبنى معتمدية الميدة؟ أكثر من 30 هكتارا نصفها بور ومقاسم يسكنها مواطنين دون تسوية عقارية، هل تعرف كيف يتم كراء هذه الأراضي الفلاحية والدولية الموجودة في لبنى على يمين قنطرة لبنى، على باراج ظهر الزاوية بجانب "استيفان" وراءها سوق الجملة على MC27 وراء قصر الرجاء، هذه الأراضي يتم كراؤها عن طريق الوراثة.

هل لديك فكرة أيضا السيد الوزير، عن "الأقدام" الذي يضم أكثر من 900 عود زيتون وبعد استرجاعه الآن يدخل ضمن أراضي إسقاط الحق؟ إلى حد الآن لم يعرض علينا تشريع لتنظيم كيفية التصرف في هذا العقار أو في توظيف عائداتها، الدور الاجتماعي للدولة التي عليها أن تقوم به وزارتكم كيف سيتم التصرف في قوانين الإخلاء للمواطنين لأكثر من 40 و50 عاما في عمادة الحمادة بمعتمدية الميدة.

هل لديك فكرة أيضا السيد الوزير عن مقاسم كسيرات بعمادة الرحمة، متى سيتم توزيعها؟ هل لديك فكرة عن الوضعية العقارية لمعمل الكساء بداموس الحاجة ومعمل الخياطة بداموس الحاجة؟ هل لديك فكرة عن عمادة الرحمة وعن داموس الحاجة وعن وضعيتها العقارية في عقار هارون رقم 126742 والذي يمسح أكثر من 761 هكتارا وهو موجود على ملك عقار سيدي عزوز، كيف ستتم تصفية وضعيتها العقارية السيد الوزير؟

هل لديك فكرة عن 120 هكتار في العيثة التي ضاعت وبقيت بورا سيدي الوزير دون إسنادهم حتى لمهندسين فلاحيين للحد على الأقل من نسبة البطالة؟ هل لديك فكرة أيضا السيد الوزير بأن 500 هكتار في الكلبوسي بمعتمدية منزل بوزلفة (زيتون أسود محروق)؟

هل لديك فكرة أيضا عن شركات الإحياء كلبوسي 1 وكلبوسي 2 التي تضم أكثر من 26 هكتارا 12 هكتار زرع برتقال و8 هكتار زيتون و2 غابات و2 بور، هذه الشركات لماذا لا يتم مراجعة سنوات الكراء؟ لماذا لا يتم مراقبة تشغيل العملة؟ العملة اليوم في هاتين الشركتين لا يتم إعطاؤهم حقهم ويتم دفع أجورهم بالحد الأدنى الفلاحي. هل يعقل السيد الوزير أن عامل يتقاضى 17 دينار يوميا في هذه الشركات؟ نحن لسنا ضد القطاع العام والخاص بالعكس والدستور قد أكد على هذا التعاون، ولكن أقل شيء يا رسول الله أن يتم الترفيع في نسبة التشغيل ونحد من سنوات الاستغلال هذه في علاقة تشاركية بين القطاع العام والخاص وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم، السيد محسن الهرمي له أربع دقائق، تفضل.

السيد محسن الهرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وبكافة الوفد المرافق لسيادته،

رحم الله زميلنا وأسكنه جنات الخلد،

السيد الوزير، بحضوركم أود أن أتوجه بتحية شكر وتقدير لإطاراتكم في إدارة الملكية العقارية بولاية جندوبة على المجهودات المبذولة رغم صعوبة التعامل مع الرسوم العقارية بالولاية ورغم كذلك قلة الأعوان بالإدارة.

السيد الوزير، بلدية فرنانة اقتنت قطعة أرض وقطعة الأرض هذه اشترتها البلدية من وزارة أملاك الدولة تقدر مساحتها بـ 11 هكتارا و83 آر والتي تم إخراجها من ملك الدولة العام للغابات وأدمجت بملك الدولة الخاص بمقتضى أمر عدد 1198 المؤرخ في 9 أوت 1989. تمت العملية في 14 أوت 2000 لذلك فإن العقد واضح وكل الأمور واضحة والملف حاضر سيدي الوزير سأسلمك نسخة من الملف.

وقد وجد على هذه القطعة قبل حتى أن تأخذها البلدية منشآت عمومية قبل أن يتم شراؤها: مدرسة إعدادية، مستشفى محلي، سوق أسبوعية، حديقة عمومية، مساكن "SPROLS" وبخصوص بقية الأرض قامت البلدية بتقسيمها وبعرضها على اللجنة الجهوية للتقاسيم وتحصلت على المصادقة وأيضا بتة عمومية وقام خبير من أملاك الدولة بتحديد السعر وتم تسليم عقد بيع ورخصة بناء للمواطنين.

وهذا سيدي الوزير بيت القصيد، وقع منع بعض المواطنين من البناء من طرف أربعة مواطنين أحدهم اشترى من الرسم العقاري 75 جندوبة أي لا دخل له في قطعة الأرض هذه الموجودة هناك حتى رسم لقطعة الأرض هذه وقام والده في ذلك الوقت بتسجيل قطعة الأرض هذه لكن تفطنت البلدية لذلك وطلبت من المكلف العام بنزاعات أملاك الدولة مراجعة ذلك التسجيل وتمت المراجعة وتم رفض الحكم والحكم موجود ولدي تلك الوثيقة وكما ذكرت فقد صدر حكما وبعد ذلك منع الثلاث الباقون الذين يملكون في 75 بجندوبة لا يملكون في قطعة الأرض هذه.

وهذه العملية حصلت في 2005 ودخلت البلدية في التقاضي معهم سيدي الوزير، صدر حكما ابتدائيا لفائدة البلدية على اعتبار أن الوثائق واضحة ووقع الاستئناف من طرف المواطنين كما تعلم السيد الوزير خلال العشرية الفارطة لن أقول شيء ووقع الاستئناف وربح طور الاستئناف المواطنين والآن العملية في التعقيب والإشكال لا يتمثل في هذا، هذه إجراءات قضائية لابد منها، الإشكال في المواطنين الفقراء منذ 2008 و2007 دفعوا أموالهم للبلدية وينتظرون لبناء منزل، مضت عشرون سنة وهم ينتظرون.

هذا بالنسبة إلى القطعة الأولى التي اشترتها البلدية وكما ذكرت لدينا عقد موجود، تم تسجيله والأمر موجود لماذا البلدية في البداية خسرت التسجيل لأنها لم تأت بالأمر وعندما استظهر به المكلف العام بأملاك الدولة تم رفض ذلك التسجيل وأصبحت الأمور واضحة وهنا السيد الوزير كما ذكر أحد..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي، له أربع دقائق.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وبالوفد المرافق له،

مداخلتي ستكون بعنوان "الكنز الضائع" أملاك الدولة الكنز الضائع، الكنز ضاع لماذا السيد الوزير؟ لأنه عندما أرى وضعية أملاك في الجزء التابع لوزارتكم أو في الجزء الثاني التابع لديوان الأراضي الدولية لا نلاحظ السيد الوزير إلا الإهمال، إنتاجية تقابل الصفر، اعتداءات من الأجوار، عدم وضوح الملكية، في عديد الأحيان نتوجه إلى الإدارة الجهوية للشؤون العقارية لا ندري هل هي تابعة لوزارة أملاك الدولة أم لا؟ نزاعات عقارية مع آلاف المستغلين، 80% من القضايا الدولة تخسر تلك القضايا السيد الوزير، تخسرها لفائدة الخصوم، مشاريع الدولة متوقفة في أغلبها لأسباب عقارية: إما رفض لتمكين الوزارات التي تريد القيام بمشاريع بقطع أراض تابعة لأملاك الدولة أو بسبب تغيير الصبغة وبطء الإجراءات.

ولاية جندوبة لا يوجد بها مقاطع لإنشاء الطرقات، أغلب الطرقات وإنجاز الطرقات في ولاية جندوبة معطلة لعدم توفر المقاطع وجندوبة كلها جبال وهذه مفارقة غريبة في الحقيقة، كل ذلك بسبب بطء الإجراءات وبسبب التعطيلات وبسبب تعطيل المستغلين ونجد أن أغلب المشاريع متوقفة، بلديات لا يمكنها استغلال أملاك الدولة بتعلة أنها جماعة محلية يجب أن تشتري، هل أن البلدية غير تابعة للدولة؟ البلدية هي جزء، عمود كبير داخل الدولة.

مثال بلدية بوسالم وبلطة بوعوان وأيضا الإدارة الجهوية للشباب والرياضة قامت ببرمجة عدة مشاريع لملاعب أحياء وهذه الأموال كانت متأتية من هبات ولكن لم تستطع بعث أي ملعب حي على أراضي دولية، كما تعلم بوسالم وبلطة بوعوان أغلبها أملاك دولة سواء تابعة لديوان الأراضي الدولية أو للدولة، مثلا ملعب الربابنة ضيعة المرجأ موجودة حول هذه القرية ولكن لا يمكننا إنجاز ملعب، أيضا زرزاية، منطقة الصخيرة، منقوش، بولعابة شباب هذه المناطق يريدون الحصول على قطعة أرض من ملك الدولة يستغلون قطعة أرض، لكن عندما نريد تهيئتها ويتم تسييجها بسور ونريد تحسين ذلك الملعب ليصبح تابع للبلدية يتم رفض طلبه ولذلك يستغله بصفة عشوائية ولا نريد تسوية الوضعية.

أيضا مشروع الماء الصالح للشرب بمنطقة الطلايبية، مشروع بمئات الآلاف من الدنانير معطل لأننا عجزنا عن إنجاز خزان على ملك الدولة لتزويد هذه القرية بالماء الصالح للشرب، منذ سبع أشهر ونحن متوقفين والمقاول متوقف عن العمل، نريد 100 متر مربع ليتم إنجاز خزان عليه، إجراءات و"TPD" وغيره والمشروع متوقف من أجل الحصول على 100 متر مربع على ملك الدولة لننجز خزان أي وكأن الخزان سنعطيه لدولة أخرى، هذا الخزان سيبقى على ملك الدولة التونسية.

أيضا المنطقة الصناعية الروماني شهدت تعطلا أكثر منذ أكثر من عشر سنوات لتغيير الصبغة من أرض فلاحية إلى منطقة صناعية وهذا ما تسبب في تعطيل المشروع إلى الآن لأن الكلفة تضاعفت عشرات المرات وأصبحنا عاجزين على مواصلة المشروع.

الخلاصة سيدي الوزير، الدولة بصدد تعطيل الدولة هذه هي الخلاصة وسابقا يقولون سنترك الأرض للأجيال القادمة، أعطيني أراضي لأنجز عليها مشاريع ولأغير التنمية في الجهات وخاصة في المناطق الداخلية، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي لها أربع دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا لك سيدي الرئيس،

مرحبا بك سيدي الوزير ومرحبا بالضيوف تحت قبة البرلمان،

كالعادة سيدي الوزير، سأعود لك بخصوصية ولاية بنزرت والعلاقة المريضة بين المواطن وأملاك الأجانب وعلى مكتبك هناك آلاف الملفات وأعلم أنك استقبلت لهذا الغرض مئات المواطنين وللأمانة تركت الانطباع الحسن والحمد لله ولكن إلى متى هذا الإشكال؟

عندما يخرج علينا السيد رئيس الجمهورية ويؤكد على الأمان الاجتماعي، عن أي أمان اجتماعي نتحدث والمواطنين يتم بيع العقارات فوق منازلهم وهم يشغلونها منذ سنة 1965 ومن سنة 1967 ويقوم بدفع معلوم الكراء لل "SNIT" وتقول لهم الـ "SNIT" عندما سنشرع في تسوية الوضعيات سيتم استدعاؤكم، لدي مثلا هنا ملف لمواطنة، آخر دفع للكراء سددته سنة 1999 وبعد ذلك

قالت لها الـ "SNIT" لا عندما سأقوم بتسوية الوضعية وأفوت ستكون لك الأولوية واليوم يقولون لها أن العقار تم بيعه فوق رأسك، عن أي أمان اجتماعي نتحدث اليوم عندما يمكن أن يجد مواطنون أنفسهم في الشارع سيدي الوزير؟ بثغرات قانونية يمكنهم الاعتماد عليها، كما سميتهم أنا "مافيا عقارات الأجانب في ولاية بنزرت" التي تتحين كل يوم الفرصة لتخرج المواطنين من بيوتهم. اليوم أنا أعرف بالأسماء أشخاص لديهم قصور يذهب ويعلق "شريطة" في دار للأجانب بدعوى أنه هو من يشغل العقار، العمد وتقارير العمد وشهادات التصرف للعمد التي تثبت من يشغل هذه العقارات على امتداد سنوات أين تذهب؟ اليوم علينا التصدي لهؤلاء الناس حقيقة وبالقانون سيدي الوزير ليعيش الناس في الأمان الاجتماعي الذي يتحدث عنه السيد رئيس الجمهورية.

أريد أن أحدثك أيضا السيد الوزير عن العقارات المتداعية للسقوط في ولاية بنزرت وفي معتمدية منزل بورقيبة وتحديدا "بطيمة البستيل" مثلا الأيام الفارطة وصلها بلاغ بالإخلاء من بلدية المكان ولكن الإنذار بالإخلاء هذا هو إنذار سابق للقانون الذي صادقنا عليه تحت قبة البرلمان في أوت 2024، عندما قلنا بأن البناءات المتداعية للسقوط اليوم يجب أن تكون فيها أطراف محلفة وأطراف متعددة الاختصاصات لتثبت أن تلك البناية متداعية للسقوط وعلى إثر ذلك يتم إخراج هؤلاء المتساكنين لنحمي هذه العقارات من مافيا أملاك الأجانب بمنزل بورقيبة ولاية بنزرت، ولكن مع الأسف اليوم لا يمكنني أن ألوم البلدية لأنه بعد حادثة المزونة وبعد وفاة أبنائنا الذين نترحم عنهم، من لديه حتى حائط في بيته متداعي للسقوط راسل بخصوصه الوزراء المعنيين بالأمر، لذلك لا يمكنني أن ألوم البلدية عندما تقول بناية متداعية للسقوط ولكن عن أي تقرير، وما هذا التقرير الذي اعتمدت عليه هذه البلدية لتقول بناية متداعية للسقوط وعلى إثره وجب إخلاء المواطنين خارج منازلهم؟

لذلك السيد الوزير، بعد إذنكم طالبت بعقد جلسة عمل معك اتضح أنه وقتك لا يسمح بذلك ونظرا لالتزاماتنا أنت لا توافق على الموعد المقترح لعقد اجتماع، ولكن هذا نداء استغاثة أرفعه لك من معتمدية منزل بورقيبة، من شاغلي البناءات المتداعية للسقوط والذين لا يعرفون صبغة هذه البناءات العقارية ولا تعرف من هي الإدارة ذات السيادة، هل نحاسب "SNIT" لتأتي وتصلح هذه العقارات ونحن نعلم بأن "SNIT" هي التي تقوم بجمع معاليم الكراء أو الشؤون الاجتماعية لأن شاغلي هذه العقارات من العائلات المعوزة أو وزارة أملاك الدولة ونحن نعلم بأن إمكانياتكم المادية محدودة.

أريد أن أقول لك بأن هؤلاء المواطنين من ضمنهم ثلاث أشخاص مرضى بالسرطان عفانا وعفاكم الله ومن بينهم ثلاث عائلات من ذوي الاحتياجات الخصوصية وهم ينتفعون بجرايات العائلات المعوزة 220 دينار، هل يمكنه أن يخرج ليكتري بها منزل والبناءة متداعية للسقوط، فرجائي كل الرجاء في إطار التوافق والتجانس بين الوزارات أن تجلسوا مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتقومون بجرد وبتحيين العائلات الموجودة في هذه الشقق والذين يشغلون هذا العقار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد أيمن نقرة، له أربع دقائق.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

نحن نسعى إلى بناء الثقة بين مختلف الأطراف يعني الدولة تأخذ حقها والمواطن أيضا يأخذ حقه، ولكن بكل أسف وزارتكم لا تسعى في هذا التمشي وتحرم الشباب من حقه هذا المكفول بالقانون ونتحدث هنا عن الأراضي الدولية وخاصة الأراضي الفلاحية وأحدثك عن ولاية القيروان.

ننطلق معك أولا من المنشور المشترك عدد 40 الخاص بالفلاحين الشبان وصغار الفلاحين وهو ما يعرف بالعقار الدولي الفلاحي "القرين" وفيه 11 مقسم، تم إجراء المناظرة في تاريخ 2022، تم إصدار النتائج الأولية والنهائية منذ أكثر من عام وتم استخلاص النفقات المحمولة على المقسم حسب النتائج النهائية لدى مصالح أملاك الدولة، تقريبا 2000 دينار على كل شخص على أساس أنهم هم الذين سينتفعون بالمحصول القادم وفي خطوة أخرى يتم الوعد بأن يتم إيقاف التخضير وضم الصابة لدى ديوان الزيت لفائدة هؤلاء الأشخاص، مع العلم أنهم قاموا بالتصريح على الشرف بعدم مزاولة أي مهنة أخرى والنتيجة لم يحصلوا على شيء، كلها مجرد وعود زائفة والزيتون أكله التراب ولم يتم جمعه وهذا موثق سيدي الوزير ولدينا الصور وكل شيء ولو لديك معطيات نود أن تمدنا بها وحتى يعرف العموم هذا الشيء، تتساءل لماذا؟ أنا أوجه لك أنت السؤال وليس العكس.

ثلاث سنوات بطالة لهؤلاء الشباب الذي يعاني، أنا أقول بما أنه تم فتح مناظرة فإن الدولة مطالبة بالالتزام بما قدمته، هذا يمكن أن يرتقي إلى ملف فيه شبهات وعلينا الخوض فيه وهذا لا يتماشى مع توجهات السيد رئيس الجمهورية.

ثانيا، هو المنشور 6/4 والخاص بأصحاب الشهادات العليا، مظلمة أخرى في حق الشباب طالت أكثر من سبع سنوات تتمثل في الحرمان من استغلال المقاسم التي تم إسنادها بصفة نهائية، مناظرة من سنة 2018 أيضا تمت جميع الإجراءات، تم الإمضاء على التفرغ التام وتقديم دراسات فنية واقتصادية لمشاريع فلاحية وعصرية لدى مصالح ولاية القيروان وأيضا النتيجة لا شيء، في كل مرة يتعللون بتغيير مكان إلى مكان آخر، هذه مسؤولية الدولة هذا طبعا تقريبا يخص 133 شاب من خيرة شبابنا خريجي الجامعات التونسية من كامل ولاية القيروان وحتى لو أن هناك تقارير فقد طالت المدة ولا بد من إنفاذ القانون من طرف الدولة التونسية، فما ذنب هؤلاء الشباب إذا أمنوا بدولتهم وأرادوا أن يستقروا فيها ولم يختاروا أن يذهبوا مثل غيرهم ويلتهمهم البحر ثم نبكيهم فيما بعد وأقول لك كل من يعرقل ولا ينفذ هذا المنشور وما سبقه يقف متعمدا ضد المصلحة الوطنية العليا للوطن وأقول لك مرة أخرى أن هذا أيضا يأتي في خلاف تام مع توجهات السيد رئيس الجمهورية.

السيد الوزير، أتوجه لك أنت باعتبارك وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية إلى فتح هذا الملف وإصدار الأوامر مع السلطة الجهوية لتمتيع الشباب من حقهم هذا.

اليوم الشباب في معاناة ولا نريد أن يلتهم البحر شبابنا مرة أخرى ثم نبكيه والشباب عنده حق في بلاده ولا يجب أن تظلمه بلاده. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد محمود العامري، له أربع دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق،

نناقش اليوم أحد أهم الملفات المرتبطة بالتنمية والعدالة المجالية وهو ملف أملاك الدولة، إذ لا يمكن تحقيق أي نقلة تنموية حقيقية دون حوكمة رشيدة للعقار العمومي باعتباره دعامة أساسية لكل مشروع اقتصادي أو اجتماعي، شرط أن يدار بعقلية الإصلاح والتفعيل لا بمنطق الجمود والتعطيل.

سيدي الوزير، نثمن ما أعلنتم عنه خلال جلستكم بتاريخ 12 مارس 2025 بخصوص مشروع الرقمنة الشاملة للعقارات الدولية وخطوات جرد وتثبيت الملك العمومي، غير أن التحدي الحقيقي اليوم يتمثل في الانتقال من مستوى التصريحات إلى واقع التنفيذ الملموس، لاسيما فيما يتعلق بالأراضي الاشتراكية والعقارات الفلاحية الدولية التي لا تزال في معظمها بعيدة عن أي توظيف فعلي يساهم في دفع عجلة التنمية.

إن ما نرجوه حقا هو أن تتجسد النوايا المعلنة اليوم إلى سياسات واضحة وإجراءات ناجعة تضع حدا لحالة التعطيل التي تكبل المشاريع التنموية في مختلف الجهات، كما نأمل أيضا في معالجة جذرية للإشكاليات العقارية وفي تسوية فعلية للتجمعات السكنية وفي إصلاح إداري يعلي من قيمة الحوكمة ويضمن حسن التصرف في أملاك الدولة.

سيدي الوزير، أتوجه إليكم اليوم من منطلق وطني بحت ومن إحساس عميق بالمسؤولية تجاه جهة ما زالت تعيش تحت وطأة التهميش والإقصاء، معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة التي لم تنل نصيبها من التنمية رغم ما تزخر به من إمكانيات ومساحات عقارية على ملك الدولة قادرة على إحداث نقلة نوعية في واقعها التنموي. هذه المعتمدية ورغم موقعها الجغرافي الهام فإنها تفتقر إلى أبسط المرافق الأساسية لا دار ثقافة فيها تحتضن طاقات شبابها ولا سوق يومية تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، في وقت تظل فيه الأراضي العمومية الممتدة بلا توظيف حقيقي يخدم المصلحة العامة.

وما يزيد من حدة المفارقة أن عمادة كروس أحد أهم مناطق المعتمدية رغم توفرها على أراض دولية شاسعة وغير مستغلة تفتقر اليوم إلى مرافق حيوية ضرورية تلبي حاجات السكان كالسوق اليومية ومقرات لائقة للمؤسسات العمومية مثل الدائرة البلدية ومكتب البريد.

من القرارات التي تثير العديد من التساؤلات وتستدعي المراجعة العاجلة هو تخصيص وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية سابقا مساحة تقدر بـ 261 هكتارا وسط سيدي الهاني لفائدة وزارة العدل لإنشاء مركز إصلاح في وقت تعجز فيه بلدية المكان عن إيجاد حتى مساحة صغيرة لبعث مشاريع تنموية لفائدة أبناء الجهة.

سيدي الوزير، لا بد اليوم من إعادة نظر في هذا التخصيص بما يتلاءم مع أولويات التنمية الفعلية للمنطقة ويعيد لسيدي الهاني مكانتها المستحقة ضمن خارطة الإنصاف الوطني والتوازن المجالي.

في معتمدية القلعة الصغرى لا يختلف الوضع كثيرا، أراضي مهملة تحول بعضها إلى نقاط سوداء كما هو الحال في المسلك الصحي في حي الروابي وأراضي أخرى موزعة ولا نعرف حتى موقعها وكأننا نتعامل مع أملاك لا تخضع لأي رقابة أو متابعة.

سيدي الوزير، نعيد تذكير حضرتكم بملف تسوية الوضعية العقارية لمتساكني حي الغشام الذي انطلقت بشأنه الإجراءات منذ سنة 1999 دون أن يستكمل إلى اليوم.

في نفس السياق تتعطل إحالة بعض القطع الدولية الواردة بقائمة المصادقة لبلدية القلعة الصغرى منذ تاريخ 9 ديسمبر 1986 وقد قمنا بمراسلتكم في هذه الوضعيات بتاريخ 25 فيفري 2025، فهل يعقل أن تبقى ملفات بهذا الحجم والأهمية رهينة التأجيل؟ وأين تكمن المسؤولية الإدارية في معالجة قضايا تمس بشكل مباشر حقوق المواطنين ومصالح الجماعات المحلية.

في نهاية المداخلة نحث الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بسوسة على الاستجابة بشكل إيجابي والتفاعل مع مطالب المواطنين خصوصا فيما يخص تأجير العقارات واستغلالها. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات، له أربع دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

الرحمة والنور لروح زميلنا المرحوم نبيه ثابت والصبر والسلوان لأهله وأحبائه،

بالنسبة إلى أملاك الدولة نحن نحيي اليوم ذكرى الجلاء الزراعي وهي ذكرى تؤكد نضال سابقينا لتحقيق الاستقلال الوطني، ولكن ما هو المحمول علينا الآن السؤال كيف نحول هذا الإنجاز سيطرة الدولة التونسية على كامل أراضيها إلى سيادة غذائية، يجب أن نحسن استغلال هذه الأرض من أجل تحقيق السيادة الغذائية لتونس وفي هذا الإطار أشير إلى البرنامج القديم الذي كان في التسعينات هو شركات الإحياء التي كانت مقامة على كراس شروط يؤكد على المردودية والإنتاجية ويؤكد على التشغيل وإشعاع الشركة على محليتها.

إذا لم تكن في كراس الشروط استجابة لهذه الأهداف فالمفروض أن يتم الانتزاع والآن لدينا في ولاية منوبة شركة إحياء بالشويقي فيها تقريبا 600 هكتار والآن هي عند متصرف قضائي، لأن من اكترى الأرض وأقام الشركة توفي وتولاها ابنه من بعده وتوفي والآن عند متصرف قضائي، فلماذا هذا التصرف القضائي؟ كراس الشروط غير مستجابة لها والمفروض أن يقع انتزاعها وإذا كان الورثة يمتلكون المنقولات فلا يمتلكون العقار وهو ملك للدولة ويجب أن ينتج للشعب التونسي.

بالنسبة إلى التعاضديات التي تم حلها وجزء من أراضي تعاضديات شركات الاحياء وجزء من الأراضي أعطيت للفلاحين

الذين كانوا متعاضدين ولماذا تم ذلك؟ تحصلوا على خمسة أو ستة هكتارات وكأنها نهاية عمل، انتهى العمل وليس لديهم جراية تقاعد ولا مورد رزق فأعطوهم قطعة الأرض ليستعملوها وينتجوا منها ويعيشوا منها مقابل كراء أغلى من الكراء الموجه لشركات الإحياء، شركات الاحياء الهكتار بكيس قمح بينما هم بسعر أكثر والآن انتهت العقود القديمة ولم يقع تجديدها وهم الآن لا يعرفون كيف يتصرفون إزاء الأراضي التي عندهم رغم صدور قانون في 2017 على أساس التفويت لبعض المتعاضدين ولكن بأمر ترتيبي يجب أن يصدر وتحدد فيه أسماء التعاضديات التي سيقع التفويت للمتعاضدين فيها ولم يصدر الأمر الترتيبي إلى الآن وهم لا يعرفون إلى الآن كيف يتعاملون مع واقعهم.

باختصار الوقت قليل أريد أن أقول: كيف نستثمر هذه الأراضي؟ تحويل الأراضي المسترجعة من شركات الإحياء إلى "OTD" ليس حلا فالبناءات تخربت والفلاحة فيها فقط فلاحة موسمية ولا توجد فلاحة مستدامة وتوزيع هذه الأراضي للمختصين في المجال الفلاحي وللفلاحين الصغار بعقود محدودة الآجال وتقييم مردودية هؤلاء في الأراضي المكتراة وقتها يمكن أن نتحدث...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر، له أربع دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا للسيد الرئيس،

السيد وزير أملاك الدولة وكل الطاقم المرافق،

حقيقة اليوم لا نتحدث فقط عن العقارات، بل عن مفتاح التنمية وعن الحق في السكن وفي العدالة وفي الكرامة، لنكن واضحين لا تنمية دون تحرير العقار ولا استثمار دون وضوح الملكية ولا عدالة الاجتماعية دون تمكين المواطن من الأراضي التي يعيش عليها ويراهن عليها.

لسنوات ظلت الإدارات تتعامل مع أملاك الدولة كملف محفوظ مغلق بطيء، جامد بينما الواقع يتحرك والجهات تتوسع والناس يبحثون عن سكن وعن مشروع وعن فرصة وعن تنمية.

السيد الوزير، نحن اليوم أمام فرصة تاريخية أن تتحول وزارة أملاك الدولة من حارس صامت إلى فاعل تنموي، من إدارة جرد وتسجيل إلى إدارة مبادرة وتفكيك العراقيل وما نطلبه سيدي الوزير ليس مستحيلا، بل معقولا وواقعيا، جرد كامل علني ورقمي لجميع أملاك الدولة على مستوى كل معتمدية وتحديد الأراضي القابلة للاستغلال الفوري، كما نستحسن أيضا أهمية تطوير خدمات الديوان الوطني للملكية العقارية ورقمنتها وتبسيط الإجراءات التي تقفون سيادتكم اليوم عليها.

تسوية جدية وناجعة للوضعيات العالقة منذ سنوات والقطع مع البيروقراطية التي تحرم آلاف المواطنين من الاستقرار.

تفعيل التراخيص الاستثنائية لبناء خارج أمثلة التهيئة وفق شروط فنية واضحة لأن المواطن يمكنه أن ينتظر سنوات التخطيط وهو يعيش أزمة سكن، اليوم وهذا نداء لك وللسيد وزير التجهيز أن تجتمعوا مع بعضكم وهذا على الأقل حل وقتي سريع للمواطن، تفعيل التراخيص الاستثنائية لبناء خارج أمثلة التهيئة وفق شروط فنية واضحة لأن المواطن لا يمكنه ان ينتظر سنوات التخطيط وهو يعيش في أزمة سكن اليوم.

مراجعة مجلة التهيئة والتعمير مع وزارة التجهيز التي أصبحت مع وزارة التجهيز مجرد قيد قانوني على الدولة وعلى المواطن معا.

أما الآن فنذهب إلى معتمديتي مرناق وهي ليست معتمدية نائية ولا منطقة مهمشة، بل رئة تنموية قريبة للعاصمة لكنها تعيش مفارقة مؤلمة سيدي الوزير.

مشاريع سكنية متوقفة بسبب تعقيدات في الملكية.

مشاريع وطنية متوقفة ونعرف كلام السيد رئيس الجمهورية عن ذلك ونذكر منها مكتب بريد في الزاوية ومركز الحماية المدنية وفي الحقيقة الموارد موجودة وكل شيء جاهز ويمكن أن تنطلق هذه المشاريع غدا وتعرف ما يحسه المواطن لو انطلقت هذه المشاريع وسيفرح بها لكن للأسف متوقفة لدى إدارة الملكية العقارية وأريد منك سيدي الوزير أن تجيبني على هذين الملفين وأنا أعرف، ولكن أريد الإجابة منك.

شباب لا يستطيع بناء منزل فوق أرض آبائه لأن التصرف غير واضح والمستثمرون يهربون بسبب غموض العقار.

أحياء سكنية قامت بتوزيعها الدولة والإشراف عليها لا تعترف بها الدولة اليوم مثال الصنداج، الكبوطي، وحي الطيران وجبل الرصاص وهؤلاء حصلوا عليها ولديهم الوصولات ودفعوا معاليم القباضة واليوم الدولة لا تعترف بها وإذا أراد شخص ما الحصول على ترخيص ماء أو كهرباء فلا يتمكن من ذلك.

مواطنون يلاحقون على بناء دون تراخيص في حين أنه لا يتاح لهم الترخيص أصلا، مرناق اليوم ليست بحاجة إلى وعود، بل إلى قرارات سيدي الوزير، قرار يفرج على الأراضي الدولية المغلقة وينصف من بنى عن حسن نية ويجعل من العقار أداة إصلاح لا أداة تعطيل، قرار لوقف نزيف البناء الفوضوي اليوم الذي يحدث اليوم كارثة حقيقة في معتمدية مرناق.

سيدي الوزير، الملف اليوم بين أيديكم والفرصة بين أيدينا جميعا فإما أن نعيد ثقة الناس في الدولة أو نواصل هدر الزمن التنموي وكلنا ثقة فيك سيدي الوزير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة المحترم السيد لطفي الهمامي، له أربع دقائق.

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، من مهام وزارتكم إجراء الاختبارات وتحديد القيمة الشرائية والكرائية قبل كل عملية شراء أو بيع أو معاوضة أو تسويغ عقارات لفائدة الدولة وبطلب منها لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات العمومية الجهوية والمرحلية والمنشآت العمومية.

في هذا الإطار نعلمكم أن السوق البلدي جبل الأحمر وقع إنجازه منذ أكثر من ثلاث سنوات ولم يقع استغلاله إلى حد الآن كما كان مبرمجا له نتيجة تحديدكم لمعلوم تسويغ المحلات المشط والمرتفع والذي لا يراعي الظروف المزرية والحالة الاجتماعية للمتسوغين فمتى تتم مراجعة القيمة الكرائية لهذه المحلات؟

أيضا من مهام وزارتكم السهر على حماية أملاك الدولة العامة والخاصة، وقع الاستيلاء على العديد من العقارات وأراضي تابعة

لكم بمعتمديتي العمران والعمران الأعلى، فمتى ستتحرك الوزارة ويقع إرجاع ما تم الاستيلاء عليه؟

أيضا عدة مشاريع معطلة نتيجة عدم التنسيق مع الوزارات الأخرى، مشروع صيانة مستوصف حي ابن خلدون، مشروع ملاعب الأحياء، حي الزياتين وبئر عتير، مشروع بناء مدارج الملعب البلدي الطيب بن عمار.

السيد الوزير، التسوية العقارية التي ضبطها الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018 إلى حد الآن ليست هناك نتائج ملموسة، عدة تشكيات من المواطنين، بطء كبير في التعامل مع الملفات وتسليم العقود.

السيد الوزير، الوضعيات العقارية ما بعد سنة 2000 متى يتم حلها؟

سيدي الوزير، أملاك التجمع المصادرة، هذا الملف الشائك منذ سنة 2011 ظل يراوح مكانه مما ألحق خسائر كبيرة بخزينة الدولة فمتى يتم غلق هذا الملف نهائيا أيضا؟ متى تتم تصفية الملفات العالقة لأملاك الأجانب؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم ثامر مزهود، له أربع دقائق.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولا، أجدد الترحم على روح زميلنا الدكتور نبيه ثابت تقبله الله برحمته إن شاء الله.

سيدي الوزير، ونحن في ذكرى الجلاء الزراعي وموكول إلى وزارتكم تسهيل حسن استغلال الرصيد العقاري الفلاحي الدولي وحوكمة التصرف فيه وهي إحدى مهام وزارتكم وذلك لتحقيق التنمية والمساهمة في تحقيق السيادة الغذائية وهو أهم تحدي لكل الدول بما فيها دولتنا.

في هذا الإطار بالذات السيد الوزير سأختصر مداخلتي في موضوع محدد وأرجو أن تكون الإجابة عليه بشكل محدد وهو في حوكمة التصرف وعندكم طلب كراء أرض دولية، عقار فلاحي دولي في جهة قابس منذ 2019 مقدم من طرف شركة البيئة والغراسة والبستنة بقابس منذ 2019 كما قلت وهي منشأة ذات مساهمة عمومية ومهمتها الأساسية هي أساسا الغراسة والبستنة ونعرف الظروف التي أنشئت فيها شركة البيئة والغراسة والبستنة في 2011 وبقي عندها مجموعة كبيرة من العملة غير مفعلين وغير مكلفين بأي عمل.

طلبت هذه الشركة تمكينها من كراء عقار فلاحي دولي في قابس سواء في الهشة أو في الديسة أو في الزارات من أجل القيام بإنتاج زراعات علفية أساسا الفصة في قابس ونعرف أهمية إنتاج الأعلاف وإشكالية الأعلاف وعلاقتها سواء بتوفير الإنتاج الحيواني أو الألبان أو التقليص من حجم الاستيراد من الخارج خاصة في مادة أساسية واستراتيجية وهي الأعلاف.

لماذا سيدي الوزير، إلى حد الآن لم يقع تمكين هذه الشركة من كراء قطعة أرض من أجل استغلالها وتوظيف العمالة غير الموظفة عندها والمساهمة في الدورة الاقتصادية والمساهمة في إنتاج الاعلاف والمساهمة في تقليص كما قلت من التكلفة ومن الغلاء المشط سواء في اللحوم أو في الألبان التي تعيشها بلادنا؟

ست سنوات، إذا كان الجانب التشريعي نحن على استعداد كجهة تشريعية للتفاعل من أجل إيجاد الإطار التشريعي الذي يمكنكم من هذه المسألة وإذا كان في إطار حوكمة التصرف وهو ضمن مهام وزارتكم فلا أعرف المانع حتى لا تتم هذه العملية، علما سيدي الوزير أن هناك مستثمرين خواص تم تمكينهم من كراء أراض في نفس المكان، بل أكثر من هذا سيدي الوزير في منطقة الديسة وصلت لها قناة مياه معالجة وجزء منها مكتري من بعض الشباب من الباعثين الخواص والعملية لم تكن كما ينبغي ومازال فيها تقريبا 400 هكتار أخرى، علما أن هذه الشركة بالذات عندها بعض التجارب الناجحة سواء في تعليب زيت الزيتون أو في انتاج المواد العلفية.

وأخيرا في المدة الأخيرة عقدت اتفاقا مع ديوان الأعلاف وتم تمكينها من 10 هكتارات في منطقة "شانشو" أراضي دولية من أجل استغلالها في الجانب الزراعي وإذا رغبنا فعلا سيدي الوزير في استثمار هذا الرصيد العقاري الفلاحي أحسن استثمار وتكون له نجاعة ومردودية في تنمية بلادنا وتوفير كما قلت الأمن الغذائي لبلادنا، لا بد أن تكون فيه إرادة واستراتيجية وفيه تصور وسرعة التدخل واتخاذ القرار، فغير معقول أن تبقى مسألة كهذه ست سنوات سيدي الوزير إضافة إلى أن هناك بعض الإشكاليات الأخرى تتعلق بوزارتكم في جهة قابس أمر عليها بشكل سريع ومن أهمها تسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على أراضي الدولة واسترجاع أملاك الدولة التي وقع الاستيلاء عليها واستئناف المسح العقاري الاجباري الذي توقف منذ مدة ويساهم في تصفية بقية الأراضي الاشتراكية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب، له أربع دقائق. تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أترحم على الزميل الدكتور نبيه رحمه الله ورزقنا وأهله الصبر وجعل الله مأواه الجنة.

أرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق،

سيدي الوزير، تندرج مداخلتي في موضوع كان محل متابعة في معتمدية سليمان منطقة المريسة قربص تبان وكذلك منطقة الشريفات وكما تعرف الموضوع الذي سأتحدث فيه أظنه موضوعا معروفا وإلى حد الآن لا نعرف عنه شيئا هو موضوع الأمور الاجتماعية والمساكن أو فض الإشكاليات على مستوى قربص والمريسة وتبان وغرس مراد كذلك عندنا مشكلة الملعب ومقر البلدية في منطقة الشريفات معتمدية سليمان.

سيدي الوزير، يركز السيد الرئيس في الملتقى على إرساء الدولة الاجتماعية واليوم حين نقول إرساء الدولة الاجتماعية نقول الاستقرار النفسي هو أهم شيء وحين لا يتحقق يمكن أن تدخل العائلة كلها في أمور نفسية وتعالج في المصحات النفسية.

سيدي الوزير، لا نطلب اليوم شيئا في منطقة المريسة وكنا تابعنا جميعا الإشكال الذي وقع من طرف الكاتبة العامة للبلدية الموجودة هناك إلى الآن ولا نعرف إن كانت هذه المرأة نابغة ونحن لا نفهم شيئا والأمور مبهمة إلى حد الآن، بتنسيق مع السلطة المحلية، سلطة الاشراف فقد تهدمت منازل هؤلاء الناس ورغم أنها محل متابعة في تسوية الوضعية، لكن الى حد الآن كنا ننتظر السيد الوزير استدعاءنا واستشارتنا ونأخذ الموضوع محل متابعة لكن إلى حد الآن يتساءل الناس أين وصلت الأمور.

سيدي الوزير، لا نطلب شيئا ما عدى تسوية هذه الوضعية وهذا الأمر الموجود على أرض الواقع وهناك حوالي 200 عائلة شيدت هناك، لكن بعد هدم المنازل بدون سابق انذار لم يعد الناس ينامون ليلا ومن لديه منزل يمكث فيه حتى دون أثاث يخاف من أن يأتي في الصباح فيجده حطاما.

سيدي الوزير، المواطن التونسي اليوم ورأس مالنا البشر واليوم السيد الرئيس ينادي بهذا، حين نمكن شخص من 100 أو 150 متر ونبيعه إياها وكما قلتم سيادتكم وصرحت بأن من عندهم دفتر العلاج الأبيض والأصفر بسعر 5 د المتر، ونحبذ أن نمكن هؤلاء الناس من هذه المقاسم فليس بالكثير اليوم على شعبنا 200 عائلة تمكينهم من هكتار ونصف من ملك الدولة وهو محاذي للجبل حتى يمتلك هؤلاء الناس منزلا أو قبر الحياة ويشعرون بالأمن والأمان في دولتها، اليوم ننتظر منك أشياء كثيرة سيدي الوزير وتواصلت معك وأعرف معدنك الطيب وأشكرك مرة أخرى على أنك استمعت وأنك بصدد العمل على هذا الموضوع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي، له أربع دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير، أنا أعتبر أن وزارتكم مفتاح نجاح المشاريع العمومية بكل صراحة وهذه أول ملاحظة وعلى هذا الأساس سأسوق لكم بعض الملاحظات أولها هو عملية جرد أملاك الدولة، الزملاء يتعرضون لهذه العملية "recensement, mise à jour" على الوزارة أن تعرف ما لها وما عليها حتى تتمكن من التدخل السريع وبناء على ذلك السيد الوزير، وربحا للوقت واجتنابا لإهدار المال العام وتسريعا في الإنجاز، فإن هذا الجرد سيمكن من إنجاز المشاريع لا فقط في أوقاتها، بل سيمكن الدولة أيضا من اقتراح عديد الحوزات العقارية المسواة لإنجاز المشاريع العالقة في المستوى العقاري.

الملاحظة الثانية السيد الوزير، أنا نائب مثلما تعلم عن معتمدية نابل وهنا سأطرح بعض الملاحظات التي تخص بعض الإشكالات العقارية في معتمدية نابل وهذه بكل صراحة مطالب شعبية، رسائل موجهة اليوم إلى السيد الوزير.

الملاحظة الأولى تخص عددا من الفضاءات بالمعتمدية التي تعاني اليوم بكل صراحة من وضعيات عقارية متشعبة وحان الوقت لحلحلتها ومعالجتها معالجة جذرية وهذا يتطلب حقيقة قرارا إداريا وسياسيا.

بعض الأمثلة فضاء الحديقة المحاذي للجرة يسمى حديقة الجرة السيد الوزير أنت ابن نابل وتعرف عما أتحدث، هذا الفضاء في قلب المدينة، كان بالأمس حديقة يستطاب التنزه فيه وأصبح اليوم في حالة مزرية بسبب غياب التعهد وهي كما قلت في قلب المدينة وهي رئة ومتنفس للمدينة. لماذا وصلت حديقة الجرة إلى هذه الحالة؟ لأن الأدوار ليست واضحة بين جميع المتدخلين. " Un chevauchement" بين الملك البلدي والملك البحري وهذا هو المشكل الأساسي. لذلك أرجو منك السيد الوزير الإذن للمصالح بإدراج هذا الملف ضمن الأولويات القصوى للوزارة.

الملاحظة الثانية السيد الوزير، تتعلق بالمسألة العقارية أيضا لبعض العقارات الدولية في نابل، هذه العقارات واضحة للعيان، لكن لم يقع استغلالها الاستغلال الأمثل مما أدى إلى اهترائها بالتالي أدعوكم السيد الوزير إلى التنسيق مع الإدارات المعنية من أجل الإسراع في توظيفها واستغلالها بطريقة أمثل كوضعها على ذمة المجتمع المدني والمنظمات والجمعيات أولها الكنيسة وتعرف جيدا عما أتحدث السيد الوزير فهي تقع في قلب المدينة، هذه نقاط سوداء أصبحت حقيقة في وضعية لا تطاق.

الكنيسة القديمة في البداية كانت كنيسة ثم تحولت إلى مكتبة عمومية درسنا فيها جميعا السيد الوزير لكنها الآن في حالة متدهورة جدا وتقريا متداعية للسقوط رغم أن موقعها محوري فهي قريبة ومجانبة للإدارة الجهوية للملكيّة العقارية السيد الرئيس، الكنيسة يطالبون السيد الوزير بإعادة فتحها كمكتبة عمومية أو فضاء ثقافي ولم لا إرجاعها حتى لوظيفتها الأصلية إذا أحببنا.

النقطة السوداء الثالثة السيد الوزير، هي دار "لافيت" سبق لي أن لفت نظر العديد من وزراء أملاك الدولة السابقين واليوم أستغل فرصة وجودكم السيد الوزير معنا لألفت نظركم مجددا إلى أهمية دار "لافيت" بالنسبة إلى سكان مدينة نابل. في كلمتين السيد الوزير لأن الوقت المخصص لي قد انتهى أن هذا المكان لا يمكن أن يكون مقرا للمحكمة العقارية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد بوبكر يحيى، له أربع دقائق.

السيد بو بكر يحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

أولا وباعتبار أن أهم المشاكل التي تعيق التنمية وتسبب احتقانا اجتماعيا كبيرا بالنسبة إلى ولاية قبلي هي الأراضي الاشتراكية حدودها، ملكيتها وطريقة التصرف فيها ومدى تطابق الحدود الترابية مع الحدود الإدارية إضافة إلى إجراءات التسجيل المتبعة، لذلك فإن تنقيح القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 4 جوان 1964 يعد من الأولويات الملحة بما يضمن بعض النقاط الأساسية التالية:

- اعتماد الحدود الإدارية لفصل النزاعات القائمة دون اعتماد الحدود الادارية التي يبقى مجال تصرفها حسب تسميتها.
- إعطاء مجالس الوصاية الجهوية مزيد الصلاحيات لدعم التنمية الجهوية وتسهيل الإجراءات.
- إحداث مجالس وصاية مشتركة بين الولايات لفض النزاعات المطروحة وهي موجودة بكثرة اليوم.

- دمج التسوية الإدارية مع التسوية القضائية وتعزيز الموارد البشرية واللوجستية للمحكمة العقارية.

ثانيا، بعض الضيعات الفلاحية المهمة ما تزال مهملة ووضعيتها القانونية غير واضحة وغير مستغلة بما يعود بالفائدة على المنطقة، فواحة جمنة تعد 185 هكتارا من دقلة النور يستغل بعضها من طرف جمعية واحات جمنة والتي تعد تجربة رائدة في الاقتصاد الاجتماعي التضامني، حيث تجاوزت مرابيح هذه الضيعة خلال الفترة السابقة 13 مليون دينار وساهمت الجمعية في عدة مشاريع كبيرة في المنطقة كبناء قاعات درس وقاعات رياضة وملعب معشب وغيره وقامت بغراسة حوالي 2000 فسيلة جديدة من دقلة النور.

وهذه التجربة مثال يحتذى به في التنمية المحلية والجهوية واليوم أحدثت شركة أهلية تسمى "عراجين الكرامة" ترغب في كراء هذه الضيعة لما لها من أهمية كبرى للجهة، فأرجو تسريع الإجراءات حتى يكون المردود أهم من حيث الإنتاج والتشغيل، فطاقة التشغيل في هذه الضيعة طاقة كبيرة جدا تصل في الموسم إلى أكثر من 500 يد عاملة تقريبا.

كذلك ضيعة الطرفاية من منطقة الزعفران من معتمدية دوز الجنوبية تتطلب تدخلا سريعا، فهي ضيعة مهملة تماما وتحتاج تدخلا عاجلا لإنقاذها وتلبية طلبات شركات أهلية من أبناء المنطقة لتسويغها، نظرا إلى قدرتهم على التعامل مع النخلة وجعلها منتجة وذات مردودية عالية وتعد هذه الضيعة 134هكتارا تقريبا منذ سنة 2012 وهي مهملة.

الجانب الثالث والمهم، لدينا عديد المشاريع وأغلبها في قبلي معطلة وهناك غلاء في المواد الإنشائية التي أصبحت تقريبا بضعف ثمنها وهذا تسبب في تعطل المشاريع سواء كانت عمومية أو خاصة وهذا ناتج عن عدم وجود المقاطع الحجرية.

المقاطع موجودة، عدة شركات قدمت مطالبها لتجديد الرخص، هذا لا يمكن أن نستمر فيه لأكثر من سنتين والمواطن يتحمل أعباء كثيرة لبناء منزل وتصبح تكلفة البناء ضعف ما كانت عليه باعتبار غلاء المواد الإنشائية وهذا لا يمكن تحمله.

كذلك لدينا مشاريع كبرى ونحن مقبلون على طريق كبيرة جدا وهو الطريق رقم 20 وفيها 73 كيلومترا وهو طريق كبير سيصبح طريقا مغاربيا.

وفي غياب المواد الإنشائية فإن المقاولات أو طلب العروض ستكون ناقصة وقليلة واحتمال أن لا نجد من يشارك فيها وحتى إن شاركت فيها عروض دولية فإن تكلفتها ستكون مرتفعة جدا. لذا المطلوب منكم السيد الوزير التعاون أو التفاعل مع بقية الوزارات المتداخلة في هذا المجال والتسريع بكراء المقاطع الحجرية لمن طلبها بالقانون والإسراع بإعطاء مقاطع حجرية تقليدية داخل الجه. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد نبيل الحامدي، له أربع دقائق.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

في البداية أترحم على صديقي ودكتورنا الدكتور نبيه ثابت ونقول له إلى جنات الخلود ونحن على العهد ككتلة صوت الجمهورية وكنواب هذا المجلس من أجل تمرير قانون المناولة في صالح العامل البسيط وسيكون هدية إليكم رحمكم الله.

ثانيا، أتحول إلى السيد الوزير والبداية ستكون بأسئلة داخل وزارتكم، فما هو مصير النظام الأساسي لأعوان أملاك الدولة والشؤون العقارية الذي لم يتم تحيينه منذ سنة 2018 وأصبحت مشكلته الحقيقية هي الفصل التاسع، هل هو في صالح نفس الدولة العميقة داخل وزارتكم أو في صالح أعوانكم وفي صالح التطور الذي ستشهده الوزارة من خلالكم؟

السؤال الثاني، دور وزارتكم في تراخيص الماء والكهرباء التي أصبحت معاناة يومية لكل السكان خصوصا الذين يملكون أراضي دولية منذ سنتين هناك العديد من المواطنين لم يتحصلوا على هذه التراخيص. أرجوك السيد الوزير، افتحوا هذا الملف حتى يتمكن الأهالي من العيش ومواصلة دراستها بالماء والكهرباء.

نمر الآن إلى الوضعية العقارية في ولاية القيروان وقد وعدتنا بالقيام بزيارة إلى القيروان لكن إلى حد الآن لم تتم، التقاسيم القديمة في الوسلاتية وعين جلولة الرسم العقاري 144 242 لم تشهد أي تقدم. في الوسلاتية وعين جلول لا أحد يمكنه الحصول على قرض أو بعث مشروع في الفلاحة أو غيرها لأن أول طلب هو شهادة الملكية وهي غير موجودة في هذه التقاسيم.

التقاسيم أيضا في السبيخة في عين بومرة والفريوات 20031 و20378. السيد الوزير، نطلب لفتة لحل هذه الإشكاليات.

في الوسلاتية كذلك هناك مشاكل عقارية تخص أصحاب الشهائد العليا المتحصلين على عقارات فلاحية والذين إلى اليوم لم يتحصلوا عليها رغم أنهم قاموا بالخلاص لكن التحويز والعقود ما زالوا لم تسلّم إليهم. هذه الوضعية موجودة في السبيخة، الوسلاتية وفي عدة مناطق من ولاية القيروان.

كذلك هناك مشكلة التحويز بالسبيخة، حيث أن المواطنين قاموا بعمليات الخلاص لكن لم يجدوا أي حلول إلى الآن، نرجو أن يتم حل هذا الإشكال السيد الوزير حتى يأخذ كل ذي حق حقه.

هناك مواطنون جاؤوا من خارج المنطقة وتحصلوا على مقاسم في منطقة السعايدية، في حين أن أبناء المنطقة الأصليين لم يتحصلوا على شيء.

ننتقل كذلك إلى مشكلة أخرى وهي وضعية العقارات لأصحاب المقاسم، حيث أرسلنا مراسلة إلى مديرة العقارات الفلاحية منذ أربعة أو خمسة أشهر ولم يصلنا أي رد إلى حد الآن في لقاء من أجل حلحلة الإشكاليات الموجودة، لأن الأهالي يرفضون تسليم الأراضي ويريدون السيطرة عليها.

هناك أيضا مشكلة تخص معمل "AMEA Power" الموجود في المنطقة الصناعية بالسبيخة، حيث أن صاحب المشروع أنجز مشروعا كبيرا والأهالي يرغبون في تقدم هذا المشروع لما فيه فائدة كبيرة على منطقة السبيخة والضواحي المحيطة بها، القيروان الشمالية والسبيخة يطالب بـ 200 هكتار إضافية من أجل التنمية ولا أتصور أنكم ضد التنمية أو ضد الاستثمار، فهذا المشروع لصالح تونس ومن أجل إنتاج الكهرباء وإن شاء الله يجد لفتة في نفس المجال العقاري الفلاحي.

وإن شاء الله بوجودكم السيد الوزير تحل هذه الإشكاليات ونحن نترقب زيارة إلى ولاية القيروان التي تعاني من مشاكل عقارية كبيرة وإن شاء الله تكون الزيارة قريب. وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أحمد له أربع دقائق.

السيد محمد أحمد

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير،

في البداية نترحم على زميلنا الدكتور نبيه ثابت رحمه الله ونتمنى الصبر لعائلته.

السيد الوزير، وزارة أملاك الدولة هي أكثر وزارة نحبها في جهتنا- وأقصد العكس طبعا- بما أن كل ترخيص كترخيص الماء والكهرباء الوزارة ترفض، ترخيص بناء وزارة أملاك الدولة ترفض.

السيد الوزير، بالنسبة إلى الماء والكهرباء في جهتي طيلة حياتنا ونحن نتمتع بالتراخيص بشهائد تصرف وهذا نتيجة الوضعية العقارية، الرسم العقاري 6648 شخصيا كل سنة نفس الموضوع الرسم العقاري 6648.

الدولة احتارت في تسوية هذا الرسم العقاري؟ من بوفيشة، النفيضة، كندار، سيدي الهاني أربع معتمديات تعاني من الرسم العقاري 6648 ألهذه الدرجة دولتنا حارت في تسوية الوضعية؟ لدينا "blocage" كبير في ثلاث معتمديات لا يمكننا منح أي ترخيص للكهرباء والماء إلا بشهائد تصرف بما أننا لم نتمكن من تسوية الوضعية العقارية.

إن شاء الله يكون هناك تنسيق بينك وبين وزارة الداخلية حول وضعية التراخيص ويكون هناك تنسيق فيما بينكم لتسهيل التراخيص على مستوى البلديات.

في نقطة أخرى، تسوية الأراضي على ملك الدولة الخاص والأراضي الفلاحية التي كبلناها بشرط سقوط الحق والناس يمتلكون أراضي منذ سنة 78 في السلوم، في عين القارصية، أولاد عبد الله ودار بالواعر وغيره من المناطق.

تسوية وضعية الشركات التي تمتعت بتقسيم الديات في المنطقة الصناعية بالنفيضة لإنشاء مشاريع تنموية نذكر منهم الشركات تكنولوجيا، "zodiac, mana, tvs".

السيد الوزير، نتحدث عن 3000 موطن شغل، هذه مؤسسات منتصبة في المنطقة الصناعية بالنفيضة على وجه الكراء اقتنوا أراضي من شركة اسمها "الديات"، تصور مستثمر قام بشراء أرض بمليارين وثلاث مليارات ومنذ سنتين وهو متوقف جراء ترخيص بناء لأننا رجعنا إلى الوضعية العقارية وطريقة الإسناد الأولى، ما هو ذنب المستثمر؟

الرجاء السيد الوزير، إيلاء هذا الموضوع الأهمية المطلقة لأننا نتحدث عن 3000 موطن شغل.

في موضوع آخر، البناءات القديمة، ففي وسط البلاد في معتمدية النفيضة لدينا أربعة بناءات آيلة للسقوط على ملك الدولة، ما هي وضعيتهم؟ هل سيتم التفويت فيهم أو هدم؟ يجب القيام بجرد لوضعياتهم السيد الوزير وبارك الله فيك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي، لها أربع دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة،

نقف اليوم في رحاب البرلمان ونحن نحيي ذكرى الجلاء الزراعي وذكرى استرجاع الأرض من الاستعمار وتحويلها إلى رمز سيادي ومورد تنموي يفترض أن يكون سلاحا وطنيا في معركة الغذاء والسيادة والعدالة الاجتماعية، لكن أي جلاء نحتفل به؟ وقد تحولت أراضي الدولة اليوم إلى غنائم توزع في الظلام وتسجل بأسماء نافذين دون وجه حق منذ عشرات السنين بتواطؤ بعض الإدارات وصمت الدولة عن الدفاع عن حقوقها.

عندما قلت الدفاع عن حقوقها بحثت عما فعلتم السيد الوزير في أجهزة الدولة، وزارتكم خاصة للدفاع عن الحقوق؟ وجدت أن جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة يعاني، سيادتكم لم تكلفوا أنفسكم حتى بزيارة لهذا الجهاز ولا تعرفون نقائصه خاصة أن القانون المنظم منذ سنة 1988 لم يتغير.

جهاز يدافع على الدولة بكل مؤسساتها لا أفهم لما مازال تحت إشراف وزارة فقط وهي وزارة أملاك الدولة، بل يجب أن يكون تحت رئاسة الحكومة أو وزارة العدل لأنه سيدافع على أملاكنا مهما كان وجودها في أي منطقة.

ثانيا، الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بصفاقس مثلا تعاني، مقر أملاك الدولة آيل للسقوط، هناك شرفة مهددة بالسقوط ولأنها على ملكها فلم يتم أصلا برمجة شيء للإدارة ونقص في الموارد البشرية وعدم ترقيتهم، كل هذا يجعل وزارتكم لم تعمل على إيجاد حلول ولا فتح الملفات التي ننتظرها بعد 25 جويلية.

وأقدم لكم مثال على ذلك، قدمت لسيادتكم العديد من الأسئلة الكتابية منذ أكتوبر 2024 وإلى حد الآن لم يتم إجابتي من طرفكم، لهذا قررت اليوم أن أضع بين أيديكم بعض الملفات لكي تجيبوني، ملف هنشير الزكرة وهو عقار دولي في مدنين في منطقة سياحية تبلغ مساحته 90 هكتار وقيمته تتجاوز 200 مليار، هذا العقار فيه شهة كبيرة جدا وقد تم تسجيله لفائدة عائلة العريض وأنتم تعرفون أن هناك من يوجد في السجن وكان يتقلد منصبا كبيرا في الدولة.

هذا التسجيل لم يكلف المكلف العام بنزاعات الدولة نفسه وقتها عناء تقديم مطلب تداخل أو الاعتراض تاركا ملك الدولة يسلب أمام أعين الجميع، تعرفون هذه تركة الإخوان وتقاعس في تقديم مطلب في التعويض ضد من سجل لفائدته العقار وبالتالي الجريمة مكتملة الأركان ويمكنني القول ظرف التشديد كلهم رجال قانون وكل من تستر يعتبر مشاركا ايجابيا في الجريمة. لذلك السيد الوزير افتحوا وقوموا بإحالة هذا الملف على أنظار النيابة العمومية.

ثاني ملف وهو أيضا خطير وأكثر خطورة وهو ملف التدليس الإلكتروني وهو على الرسم العقاري 421 26 في قبلي وقد تم تقديم قضية في التعويض بالمحكمة الإدارية وتم طلب تعويض بقيمة مليارين من المليمات وحيث أن الخطأ الشخصي صادر عن حافظ الملكية العقارية فكيف يتم التعويض من الدولة؟

ملف المرفأ المالي بأريانة أيضا تم ترسيم اعتراض تحفظي على الرسوم العقارية عدد 985 72 في أريانة وغيره...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة، لها أربع دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

اليوم تحيي بلادنا ذكرى الجلاء الزراعي الذي حصل بموجب القانون عدد 5 لسنة 1964 وعندما عدت إلى مداولات مجلس الأمة عند المصادقة على هذا القانون تأثرت بتدخلات كل النواب وأريد أن أعرض على مسامعكم ما قاله في الجلسة العامة نائب الأمة مصطفى الفيلالي رحمه الله والذي عين فيما بعد وزيرا للزراعة.

يقول: أعبر بصفة شخصية عن بالغ الابتهاج، ابتهاج الأمة وابتهاج الشعب التونسي الذي تزيد نسبة المزارعين فيه عن 70% لهذه الخطوة الجريئة، خطوة الحكومة التونسية التي تعمل اليوم على تحقيق هدف هو من أثمن الأهداف المرسومة في التخطيط التونسي، التخطيط العشري هو هدف تخليص الاقتصاد التونسي من رواسب الاستعمار، هكذا افتتح مصطفى الفلالي كلمته في جلسة المصادقة على قانون الجلاء الزراعي سنة 1964.

أما أنا وبعد 61 سنة من الجلاء الزراعي أريد أن أعبر بصفة شخصية أيضا، لكن عن بالغ حزني وأسفي لأننا لم نحافظ على أهداف الجلاء الزراعي التي دفع أجدادنا دماءهم ثمنا لها.

كنا نتحدث عن جهة مستعمرة، اليوم نتحدث عن جهات مستعمرة، اليوم يعود لنا الاستعمار في شكل جديد في ثوب ظاهره جميل هو التعاون الدولي الذي في الحقيقة هو الارتهان الدولي. التعاون الدولي الذي هو تنفيذ لسياسات خارجية على أراضينا، الهدف منه خلق شكل جديد من الاستعمار أو التبعية الاقتصادية للبلد صاحب البرنامج. كل إدارة تونسية ندخلها نجدها تشتغل على أحد البرامج الدولية، برنامج التعاون الهولندي للأبقار، التعاون الكوري للزراعات الكبرى، التعاون الصيني لتحلية المياه، التعاون الأوروبي لإكثار الحبوب وغيرها.

ورغم تنوع وكثرة هذه البرامج، إلا أننا لم نحقق حلم أجدادنا بعد وما زلنا نستورد كل ما نأكل من الخارج.

لم ننجح لأننا لم نستثمر في المشروع أو البرنامج التونسي-التونسي. النقطة الثانية التي أريد الحديث عنها، لدينا مثل تونسي يقول "فلان ما يعرفش طرف خلاه وين" حقيقة هذا المثل ينطبق على الدولة. لا أحد اليوم يعرف العدد الحقيقي لأملاك الدولة لا في العقارات ولا الأراضي ولا المنقولات، فلصالح من يتأخر برنامج جرد أملاك الدولة؟ بالنسبة إلى الأراضي الدولية سنة 1964 كانت 860 ألف هكتار، اليوم أقل من 500 ألف هكتار، كيف وقع التفويت في كل هذه الأراضي؟

من حق الشعب التونسي أن يعرف الإجابة، متى نقطع مع نزيف استغلال أراضي وأملاك الدولة كحزام أمان سياسي تتحكم فيه العائلات الحاكمة وأتباعها؟ متى تتعامل الدولة بجدية مع ملف كراء أملاك الدولة والأراضي العقارية؟

أيضا أريد طرح السؤال التالي: هل يقع عمدا إهمال الأراضي الدولية التابعة لديوان الأراضي الدولية للتفويت فيها للخواص؟

بالنسبة إلى إسناد الأراضي الدولية للشركات الأهلية يجب التأكد من أن لا يكون من بين المؤسسين أعضاء من الوظيفة التنفيذية ولا التشريعية بكل غرفها، المحلية والجهوية والإقليمية والوطنية وإلا سنقع في نفس أخطاء الماضي وتصبح أملاك الدولة وسيلة للمتاجرة السياسية وليس وسيلة تنمية اقتصادية.

أيضا، لا يجب التفويت في أملاك الدولة لا للشركات الأهلية ولا لمن طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا، لأنها ملك للأجيال السابقة والأجيال اللاحقة وكل تفويت فيها هو جريمة في حق الشعب التونسي، يجب فقط إسنادها لهم بموجب الكراء.

أيضا السيد الوزير، نرجو منكم الإذن بتفعيل النظام الأساسي لأعوان أعوان الديوان الوطني للملكية العقارية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر عمار، له أربع دقائق.

السيد عبد القادر عمار

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق في رحاب مجلس نواب الشعب، في بداية تدخلي أريد أن أثمن مجهودات الوزارة وحرصها على استرجاع أملاك الدولة التونسية التي وقع الاستحواذ عليها بعد 14 جانفي من ضيعات وأراضي فلاحية وعقارات مختلفة وندعوها إلى مواصلة هذا المجهود باعتبار أن هذه الأملاك هي في الواقع ملك الأجيال القادمة.

وفي نفس الإطار أؤيد أن أسأل السيد الوزير هل يعقل تعجيز مصالح الوزارة وبالتحديد مصالح السيد المكلف العام بنزاعات الدولة على تنفيذ أحكام باتة صادرة لفائدة الدولة تقضي برفع مضرة على عقارات دولية تم انتهاكها منذ سنوات، أم أن البعض منها يبقى في الرفوف وتمنع التدخلات والتلاعب بالقانون من أن ينفذ ويتأكد للدولة أنه لا مجال للكيل بمكيالين في إنفاذ الأحكام وتجسيمها على أرض الواقع.

مثل هذا الحكم الصادر منذ سنة 2020 ضد انتهاء تعرض له ملك من أملاك الدولة في سوسة، السيد الوزير سأمدكم بهذا الحكم وثقتنا كبيرة فيكم لتطبيق توصيات سيادة الرئيس الداعية لعدم التداخل والتخاذل في الحفاظ على الملك العام، ومعاملة التونسيين على نفس القدر من المساواة.

السيد الوزير، في معتمدية سيدي عبد الحميد تحديدا عمادة سيدي عبد الحميد، أرض مساحتها 33,277 مترا على ملك أملاك الدولة تحت رسم عقاري 112258 خصصت لمستثمر لبناء محطة استشفائية منذ سنة 2000 وحسب العقد الذي تم إبرامه يجب أن يقيم المشروع خلال ثلاث سنوات وإذا أخل بالاتفاقية يسترجع العقار لأملاك الدولة. اليوم 25 سنة لم يحدث شيء ونريد أن نعرف مآل هذا الملف؟

السيد الوزير، نداء من مواطن، يوجد منزل في معتمدية سوسة المدينة لمواطن كائن بنهج الاخت جوزفين عدد 24، المشمول بالرسم العقاري عدد 470/14 وتحولت ملكيته للدولة التونسية من الأجانب الفرنسيين بمقتضى الفصل 14، وحيث وزارتكم دعته إلى إعداد ملف تفويت في الملك المذكور دون أي ربط علاقة كرائية، لكن

يتفاجأ لاحقا بمطالبته بمعين كراء خيالي لا يتماشى وقيمة العقار. نطلب منكم بكل لطف إعادة النظر في الوضعية.

وأخيرا السيد الوزير، يوجد عقار في عمادة خزامة الشرقية تحت مرسم عقاري عدد 107834 قامت الإدارة الجهوية للصحة بطلب تخصيص لإحداث مستوصف والإدارة الجهوية للثقافة بطلب تخصيص لإحداث مكتبة عمومية. ما راعنا إلا أن تدخل الإدارة الجهوية للتكوين والتشغيل على الخط وترغب في تخصيص هذه الأرض.

السيد الوزير، اليوم عمادة خزامة الشرقية تجاورها عمادة خزامة الغربية وحمام سوسة، إنشاء مستوصف وإحداثه في هذه المنطقة أصبح ضروريا لأن هذه المنطقة لا يوجد فيها مستوصف وفي الأخير شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المعز الرياحي، له أربع دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم السيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق لكم،

منطقة مجاز الباب تستور قبلّاط من ولاية باجة سيدي الرئيس، المواطنين الذين ركزوا الشركات الأهلية مازالوا ينتظرون وثيقة الاستغلال العقاري للحصول على التمويل وضاعت علينا عديد المواسم الفلاحية، نرجو منكم التدخل والتنسيق مع الوزارات أو الإدارات المختصة لحل هذا الإشكال.

ثانيا، نطالب بحق أبناء دائرتي بمجاز الباب وتستور وقبلاط في المقاسم الفلاحية خاصة بالنسبة إلى المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا أو من الشبان العاطلين عن العمل وهذا طلب ملح جدا سيدي الوزير، أرجو من سيادتكم المبادرة من خلال وزارتكم بحل هذا الإشكال، خاصة وأن السيد الوزير أبناء جهتي يعانون من مشاكل الفقر ومنهم من مات في البحر ومنهم من هو مؤخرا حرق نفسه في تستور ولم يمر أسبوعين على هذه الحادثة.

سيدي الوزير، رجاء التفضل بحل هذا الإشكال والمبادرة في هذا الأساس لحل هذا الإشكال.

كذلك، أرجو تسوية وضعيات الأحياء السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص وتوفير التمويل لديوان قيس الأراضي وتحريك هذا الملف.

كذلك، مشكل البطء في تغيير الصبغة: سيدي الوزير، يمثل تغيير الصبغة مشكل كبير فقد حال دون الاستثمار في جهتي في مجاز الباب وفي تستور وفي قبلاط كما أنه قد حال دون تمكين من هم موجودين في الأحياء السكنية المقامة فوق ملك الدولة الخاص من الحصول على حقهم في الملكية، خاصة وأن أسعار مواد البناء تشهد ارتفاعا سنة بعد سنة، كما أطالب بتخصيص عقارات سيدي الوزير، بمنطقة أولاد سلامة بمنطقة تستور وقبلاط لتركيز -خاصة بمجاز الباب السيد الوزير- محكمة ابتدائية وكذلك مركز للفحص الفني وهذا من شأنه دعم التنمية وخلق مواطن شغل.

كذلك أرجو التعويض لأصحاب الأراضي التي افتكت منهم فرنسا في عهد الاستعمار أراضيهم خاصة في ولاية الشمال أين توجد الأراضي الفلاحية الممتازة، فقد قامت بافتكاك أراضيهم بموجب قرار من المحاكم المشتركة في العشرينات والثلاثينات وبموجب نظام "titre bleu " التي جاءت به فرنسا وقامت بافتكاك أراضيهم، نرجو من سيادتكم فتح هذا الملف، لأنهم يطالبون بالتعويض حيث أنه قد لحقهم ضرر كبير وقد ساهم في تفقيرهم.

كما أرجو تعديل عقود الاستغلال الخاصة بالأراضي السقوية خاصة وأن عديد الفلاحين يستغلون أراضي سقوية فقدت صبغتها السقوية ولابد من شيء من العدل والإنصاف على مستوى العقد حتى يكون متوازنا.

كما أرجو مساعدة بلدية مجاز الباب من خلال تكليف السيد المكلف العام بنزاعات الدولة للنيابة عن بلدية مجاز الباب في الانتزاع للمصلحة العامة، لحلحلة مشروع تصريف مياه الأمطار الذي تضرر منه حي الصدق وحي السعادة بمجاز الباب سيدي الوزير، نظرا وأن الإمكانيات المادية للبلدية متواضعة جدا وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي، له أربع دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المصاحبة،

في بداية كلمتي أريد الترحم على زميلنا نبيه ثابت رحمه الله رحمة واسعة ولنأخذ العبرة لأننا كلنا زائلون والمرء حديث بعده والمسؤولية أمانة والوطن يترقب منا الكثير لكي يواكب الأحداث العالمية المتسارعة.

في كلمة نحن نتكلم ونبرمج ونخطط أكثر مما نعمل وهذا مؤلم ومؤثر على التنمية، رغم إرادة سيادة الرئيس لقلب الموازين، لنعطي قيمة للعمل والإنتاج، ما زلنا نتحسس الطريق يبقى الأمل يحدونا في عهد البناء والتشييد لخلق واقع جديد ونحلم بوطن يستطاب فيه العيش وإن شاء الله تونس غدوة خير.

النقطة الأولى: الوضع العقاري الحبس، ملف قديم جديد ومتجدد، مشاكل كبرى تعرقل التنمية على جميع المستويات فلا يعقل أن تكون عديد المعتمديات على غرار معتمديتي جبنيانة والعامرة، أغلبها أراضي حبس، تعرقل الباعثين فلا يستطيع صاحب الأرض ومستغلها أن يتحصل على قرض ولا على رخصة بناء قانونية وأصبحت المعتمديات مهمشة، فهل يعقل أن يشتري مواطن أرض عن طريق المحكمة وعند تسجيلها يجد حاجزا قانونيا وهو أنها أراضي دولية "أراضي حبس" الرجاء إيجاد حل لهذه المعضلة في أقرب وقت ممكن وأن نعمل معا لإيجاد حل لهذه المعضلة الموجودة.

النقطة الثانية الأراضي الدولية، عديد الأراضي وهناشير الزيتون متروكة وغير مستغلة بينما شبابنا من الفلاحين وأصحاب الشهائد العليا يعانون البطالة. لماذا نعاني من هذا الوضع في الماضي وتتواصل المعاناة في هذا العهد وهو عهد البناء والتشييد؟ وهناك إرادة من رأس السلطة في تغيير الأوضاع إلى الأحسن بالإرادة والعمل، نعوّل على الذات وتتوسع حلقة الإنتاج والإنتاجية ونحقق الاكتفاء الذاتي وهو مطلوب في هذه الظروف العالمية الاستثنائية والتي تتطلب منا الانتباه والحرص والمحافظة على وطننا ضد كل الهزات والاستهدافات.

عاش الوطن حرا شامخا متطورا أبد الدهر والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي، له أربع دقائق.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

يشرفني أن أتوجه إليكم في هذه المداخلة بشأن وضعية الأراضي الدولية بولاية توزر، وهي مسألة ذات أولوية قصوى، نظرا لما تمثله من عائق كبير أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة، فمن المعلوم أن نسبة 97% من أراضي ولاية توزر هي أراضي دولة والجزء الأكبر منها غير مسجل وهو ما يفتح الباب أمام جملة من الإشكاليات الخطيرة أذكر منها:

أولا، استيلاء وتحوزات عشوائية على مساحات شاسعة خاصة في الأراضي الفلاحية المنتجة، لا سيما في قطاع التمور، هذه الوضعيات تحول دون تطوير الإنتاج وتحرم أصحابها من التشجيعات الفلاحية وحقوقهم في كهربة الآبار والتصرف القانوني في ملكيتهم.

ثانيا، ورود عدة مطالب تسجيل في ملك الدولة من قبل الخواص دون أن نلاحظ حضورا أو تدخلا فاعلا من مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة وهو ما يطرح تساؤلا حول المتابعة القانونية لهذه الملفات.

ثالثا، عدم انطلاق عملية فرز ملك الدولة من الأراضي الاشتراكية وهو ما أدى إلى تعطيل دخول هذه الأراضي في الدورة الاقتصادية ويعد هذا التعطيل العنصر الأساسي الذي حال دون انطلاق فعلي للشركات الأهلية بالجهة، رغم ما تحمله هذه الآلية من وعود تنموية وفرص شغل.

رابعا، ما هو مآل المقترح المتعلق بإعفاء ملك الدولة من معاليم التسجيل؟ نرجو توضيح لموقف الوزارة من هذا الملف الهام لتشجيع عمليات التسوية والتسجيل.

خامسا، فيما يخص الضيعات الدولية وعددها أربعة بولاية توزر، فإنها مستغلة من قبل أشخاص في وضعيات غير قانونية وهم يطالبون بتسوية وضعياتهم، فما هو توجه الوزارة بخصوص هذا الملف وهل هناك آلية لتسوية الوضعيات بصفة عادلة وشفافة؟

سادسا وأخيرا، نلاحظ بطئا شديدا في تجديد العقود الفلاحية مما أدى إلى عزوفهم عن خلاص المتخلدات المالية الراجعة للدولة وأثّر ذلك سلبا على استقرارهم المهني والاجتماعي.

سيدي الوزير، هذه النقاط تمثل عقبات حقيقية أمام الاستغلال الأمثل للملك العام واندماجه في الدورة الاقتصادية، ننتظر من وزارتكم إجراءات عملية وشفافة لتسوية هذه الوضعيات بما يخدم المصلحة العامة ويعزز التنمية الجهوية والعدالة العقارية وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ضو، له أربع دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والإطار المرافق،

سيدي الوزير، إن اختيار وخيار الشركات الأهلية رغم أهميته والمجهود الكبير والمبذول من قبل كتابة الدولة لإنجاحه لا يزال يشهد عراقيل جمة، الشركة الأهلية "قادرون" بمدنين هي مثال حي لمعاناة كبيرة تعانيها الشركات الأهلية والشركة المذكورة، تجد اليوم صعوبة في تسديد معلوم الكراء للمسبح ولقاعة العروض المستغل والذي هو مرتفع جدا ويؤثر على ديمومة هذه الشركة، فالرجاء من سيادتكم إعادة النظر في القيمة الكرائية المقدرة من طرف أملاك الدولة.

أيضا سيدى الوزير، تخصيص قطعة أرض لبناء قصر بلدية بمعتمدية سيدى مخلوف تعترضه صعوبة، علما وأن قطعة الأرض كانت على أملاك المجلس الجهوي وبعد صدور القانون المنظم لأعمال المجالس وإحالة أملاك هذه المجالس لفائدة أملاك الدولة، نرجو منكم سيدي التدخل لفض هذا الإشكال كي تتمكن جهة سيدى مخلوف من بناء قصر بلدية.

سيدى الوزير، هنشير القربن بمعتمدية سيدى مخلوف مسجل تحت رسم عقاري عدد 727 وبضم 6864 أصل زيتون وبه إسطبل وعدد اثنين آبار، فى إطار المحافظة على الملك العام وتوفير مواطن شغل سعى أهالى الجهة بالتعاون مع السلطة المحلية إلى بعث شركة أهلية عملا بالمرسوم عدد 15 لسنة 2022 تحت اسم الشركة الأهلية المحلية "إرادة بالقربن" ووقعت الجلسة التأسيسية بتاريخ 12 سبتمبر 2023 وتمت دراسة جدوى للمشروع من ذوي الاختصاص ولكن إرادة الشباب المؤسس اصطدمت بقانون أملاك الدولة فى الأراضى الفلاحية، علما وأن وضعية الهنشير اليوم تتطلب التدخل العاجل فعملية جنى الزيتون كانت بتدخل من السلط ومن عمال الحضائر وهو اجتهاد للحفاظ على الملك العام.

سيدى الوزير، إن التسريع فى الموافقة على هذا القانون كفيل بتحويل المعتمدية إلى قطب فلاحي يساهم فى الأمن الغذائي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي، لها أربع دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد الوزير وبكل الأطراف المرافقة للسيد الوزير في رحاب مجلس نواب الشعب،

يوم السبت 10 ماي شيعنا زميلنا وصديقنا الطبيب نبيه ثابت إلى مثواه الأخير، شيعه أهله وكل أهالي منطقته بكل حزن وأسى، بكته الناس في الشوارع لأنه فعلا ابن بار بأمه وأهله وكل شعبه، صادق في تمثيلهم في مجلس نواب الشعب، رحمه الله وجعل مثواه الجنة.

الرحمة أيضا لأحمد العبيدي المعروف بـ"كافون"، الفنان الحوماني الشاب التونسي الذي غنى "reggae" بشكل صحيح، قال كلاما أبدا لن تجده في بيانات الأحزاب والمنظمات في زمن التحالف

ضد الشعب وضد الوطن، غنى حول حقيقة الواقع وعلله وحقيقة من حكمونا:

"قلنا يخافو ربي معبود الكل طلعوا منافقين أعلو هبل"

بأبجدية لسانه، غنى صادقا "للزوال والزوفري" ولجسد البلاد العليل ولحلمنا الجميل وعن ثورة الشعب المغدورة.

بعينين تتوقان إلى الدنيا، تكره "الحقرة والفيس" والغدر والنفاق و"الصبابة" الذين أصبحوا باندية ويريدوا أن يحكمونا بالعنف وبالرصاص وعن التظليل وعن النفاق وعن كل تعب الدنيا.

أيضا شيعه الكثيرون في الشوارع ودعوا له بالرحمة وكأنه أحد أبنائهم، فقط هو عبر عنهم وعن أحلامهم وعن حزنهم، كان صادقا فأحبه شعبه، ربي يرحمهم جميعا.

في هاته المرحلة الفارقة في حياة التونسيين، في حياة الوطن، تونس تبحث عن من تسكن فيه ويحملها بين أضلعه " بين جواجيه" لنعبر إلى مستقبل آمن ضامن لسيادة الشعب والوطن ولا عزاء للمنافقين ولمرتزقة السلطة، بياعي الأوطان، اليوم نحن نحتفل بـ 61 سنة على الجلاء الزراعي ونرفع شعار: "نحو فلاحة ذكية من أجل سيادة غذائية" حتى وزارة التربية رفعت شعار "على كل ربوة مدرسة ذكية " لم نعايش إلا الجدران "الخائخة" والعقول الجامدة والانهيار التام، فلاحة ذكية من أجل سيادة غذائية" شعار متميز، لكن كيف بأي استراتيجية؟

ونحن نسائلكم منذ سنتين من أجل تحديد استراتيجية واضحة في علاقة بالفلاحة وبالأراضي الدولية تماهيا مع شعارات المرحلة المرفوعة في حرب تحريرنا، تحرير الوطن، نسائلكم عن العصابات التي استولت على الملك العام الغابي وعن الضيعات وعن موارد الثروة وعن ملك الأجانب، نسائلكم عن دور المكلف العام بنزاعات الدولة في الدفاع عن أراضي الدولة التي استولى عليها المجرمون، اليوم نجده مكتوف الأيدي رغما عنه.

بأي الآليات سنضمن الفلاحة الذكية من أجل السيادة الغذائية ونحن نستورد الآلة الحاصدة والجرار وقنوات الري والبذور والشتلات الجاهزة والزيتون الإسباني والإيطالي الذي لا يعمر؟ أين برامجكم وأين إجراءاتكم الاستثنائية العاجلة؟ أين وصل المسح في الأراضي الدولية؟ الأراضي التي استرجعت وأحيلت إلى ديوان الأراضي الدولية، الذي هو فعلا عاجز و"خائخ" وخارب بدل الاستنفار لزراعة كل الأراضي تماشيا مع سياسات الدولة وشعاراتها من أجل التخطيط للسيادة الوطنية والسيادة الغذائية، أهملت الأراضي وفتتت.

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها سيدي من أجل تطهير الإدارة في علاقة بالتعيينات الوهمية سنة 2012 التي تم القيام بها من أجل الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بسليانة، لقد وظفتم من لم يدخل بتاتا لسليانة ولم تزرها حتى مجرد زيارة وتم احتسابها علينا "cadre" وعليكم أن تعودوا إلى الرائد الرسمي 2012 في علاقة بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بسليانة وأصحاب الشهادات العليا التي وظفت من 2013 وتم طردهم في 2016...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عز الدين التايب، له أربع دقائق.

السيد عز الدين التايب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، سأحدثك اليوم عن الحرايرية وقد اشتهرت اليوم باسم الزهروني، هذه المعتمدية تفوق كثافتها السكانية ولاية قبلي وتتجاوز أيضا الكثافة السكانية بولاية تطاوين يوجد بها كثافة كبرى لماذا أقول هذا؟ لأنها تفتقد إلى عدة مرافق:

سنبدأ بالمرفق الأول وهي القباضة المالية، لا يوجد لدينا قباضة مالية، نذهب إلى القباضة المالية ببارد وسيدي حسين لندفع أداءاتنا وفي بعض الأحيان لا نذهب إلى القباضة المالية لدفع الأداءات، ننتظر صدور العفو الجبائي في آخر السنة وتخسر الدولة مداخيل، على إثر معاينة ميدانية وجدنا مقر يوجد به تقريبا 1096 متر مربع على ذمة خلية الإرشاد الفلاحي يسكن بها موظف قالوا لنا بأن هذا الموظف على أبواب التقاعد يحوز هذا المقر، لعلمك السيد الوزير لم تعد لدينا فلاحة في الزهروني، لم يعد هناك فلاحة، هناك الوحيدة التي لديها بعض الفلاحة خالتك نوة لديها أربعة "محابس نعناع" تقوم بسقيها يوميا، لذلك فإن العقل ماذا يقول؟ يقول أنه على الأقل هذا العقار الموجود فيه رجل لوحده يعيش فيه يتم توظيفه لوزارة المالية ويتم فيه بعث قباضة ومكتب مراقبة.

ثانيا، أملاك التجمع سيدي الوزير، يا رسول الله 14 سنة نذهب ونأتي وتأتينا لجنة تخرج لجنة مثلما يقال "ادخل واخرج" وهذه الأملاك كلما تأخرنا كلما زاد الاستحواذ على هذه الأملاك من قبل أشخاص دخلاء، سأعطيك مثال بسيط في العقبة كانت لدينا قاعة ينشط فيها أطفال وشباب كشافة، هذه القاعة طولها تقريبا 400 متر واليوم أصبحت مساحة هذه القاعة 200 متر، كلما تأتي لجنة وتعود تجد "القهواجي" يستولي على قليل منها، فقد حصل لها ما حصل لسروال عبد الرحمان، كل يوم يتم الاستحواذ على قليل منها ونحن نشاهد ذلك، إلى متى سنبقى ننظر بدون اتخاذ أي قرار والأمثلة كثيرة السيد الوزير.

لذلك فإن طلبي الوحيد ولا أريدك أن تجيبني الآن على هذه الأسئلة وتجيبني قانون 18 و17 و20، لدي طلب وحيد وهو أن تزورنا للحرايرية متى شئت حتى يوم الأحد، الآن الطقس لا يسمح بالذهاب إلى البحر، يوم الأحد ستجدنا متواجدين، هناك يمكنك أن تأتي مرحبا بك لنطلعك على جميع الأماكن والأشياء التي هي على ملك الدولة وأملي كبير عندما ستأتي يوم الأحد أن يوم الاثنين وبجرة قلم ستقوم بحل جميع مشاكلنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي، له أربع دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق وتحية خاصة في الحقيقة للسيد محمد السايغي، لأنه دائما نتواصل معه ودائما نتواصل معه في كنف التكامل بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية، أردت أن أتوجه إليكم بالشكر السيد الوزير لإسقاط حق مستثمر كان سيستثمر في مدينة زاوية سوسة "foyer universitaire" بالفضاء الجامعي، لكنه لم يحترم شرط سقوط الحق من عام 2006 ووقع

استرجاع العقار الذي فيه ما يقارب 5000 متر في موقع ممتاز جدا في بئر الحلو زاوية سوسة، لكن السيد الوزير، لدينا مطلب ملح من 2021 لإسقاط حق شركة منتصبة بمدينة زاوية سوسة، هي شركة مهمة في تونس صحيح، لكن العقار أخذته من سنة 1999 ولم تكمل توسعها في مصنعها 6250 متر مربع في قلب مدينة زاوية سوسة.

سيدي الوزير، واليوم هذه المدينة في حاجة إلى مدارس إعدادية ولمدارس ابتدائية، لأنكم لا تتخيلون اليوم الكم الهائل من التلاميذ ولا تتخيلوا أيضا أن بلدية فقيرة على مستوى عقارات أملاك الدولة أو أملاك البلدية الخاصة، هذا العقار مهم جدا ليس لفائدة بلدية زاوية سوسة، بل هو لفائدة الدولة في تخصيصه لوزارة التربية.

سيدي الوزير، النقطة الثانية هي تسوية وضعية عقار على ملك الدولة وقع اقتناؤه من طرف بلدية زاوية سوسة سيتم تخصيصه كمستودع بلدي يوجد به 3200 متر بحي الامتياز 2 المعروف بحي الحريق تم عقد البيع بين البلدية وأملاك الدولة، لكن البلدية لم تتحصل على شهادة ملكيتها.

النقطة الثالثة سيدي الوزير، حول اقتناء عقار على ملك الدولة الخاص من طرف البلدية لإحداث ملعب حي بسانية جبارة اليوم نشهد تعطيلا سيدي الوزير، لأننا نريد بعث ملعب حي معشب وملعب الحي موجود لكن هناك إضافة بـ 500 متر الذي هو موجود في مثال التهيئة العمرانية على أساس 500 متر موجودة، نرجو التسريع باقتنائها لأن البلدية ستقوم باشترائها.

النقطة الرابعة سيدي الوزير، حول رفع اليد لعقارات على ملك الدولة وهذه نقطة مهمة جدا يجب تسليط الضوء عليها سيدي الوزير، لأننا اليوم أسندنا عقارات للبلديات في وقت ما للبلديات التي تعاني من نقص على مستوى العقارات وكمثال على ذلك زاوية سوسة وهذه العقارات تم إسنادها اليوم كتعويض للطرقات، لكن مثلا لدينا منطقة حرفية سيدي الوزير على ملك الدولة الخاص تم بعث فيها منطقة حرفية قامت ببعثها الدولة لفائدة المجلس الجهوي، رجعت المنطقة الحرفية للبلدية لأن الشهادة الملكية مازالت على ملك البلدية ولكن فيها شرط سقوط الحق. عندما أرادت البلدية اليوم أن تستثمر وتريد بعث شيء آخر في المنطقة الحرفية، لأنه كما تعلمون برامج المنطقة الحرفية غير ناجحة في تونس في الحقيقة ونجدها كلها خراب لذلك فإن هذه المنطقة الحرفية لم يقع استغلالها، لقد خسرت عليها الدولة وبقيت هكذا وتم سرقتها ونحن إلى حد اليوم بقينا نشاهدها لا لشيء لأنه لم يتم تصفية وضعيتها العقارية والسيد الوزير لقد بعثت كم من مرة بخصوص رفع اليد خاصة بخصوص هذه الأرض على الأقل ليقع استثمارها على الأقل لتدخل موارد إضافية للبلدية.

السيد الوزير، أردنا الحديث أيضا عن تسوية وضعية المباني المقامة على أملاك الدولة بحي الامتياز 2 وهي 23 منزل، كما أردت أن أذكرك بالتعويض للمواطنين في المدرسة الإعدادية، السيد الوزير لقد تم بعث مدرسة إعدادية بزاوية سوسة من الثمانينات وإلى اليوم والمواطنين يجرون وراء حقهم للحصول على التعويض، السيد الوزير لقد تقدموا بهذا المطلب في شهر جانفي نرجو إيلاء هذا الطلب العناية اللازمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة مريم الشريف، لها أربع دقائق.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أترحم على روح زميلنا الدكتور نبيل به ثابت كما أترحم على روح الفنان كافون الذي كان يعبر عن مشاكل الشباب والذي في آخر حوار له قال للشباب: "استحفظوا على صحتكم"، هذا "message très fort pour les jeunes".

أرحب بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

تحتفل بلادنا السيد الوزير اليوم 12 ماي بالذكرى 61 للجلاء الزراعي، صحيح استرجعنا أراضينا من المستعمر لكن للأسف لم نحقق السيادة الغذائية وعندما نقول سيادة دولة واستقلال دولة لا يمكن أن يتحقق كل هذا بدون سيادة غذائية، سيادة مائية وسيادة طاقية. لذا سيدي الوزير، يجب إيجاد حل جذري للفلاحة والاستثمار في خيراتنا وفي أراضينا.

سيدي الوزير، الآلاف من الهكتارات من ملك الدولة مهملة وغير مستعملة ونحن نقترض لجلب القمح، نقترض لجلب الأعلاف، نقترض لنشتري اللحوم والأسماك والثوم حتى الثوم أصبحنا نستورده والبطاطا أيضا يتم استيرادها من الخارج، بينما لدينا الخيرات فأرضنا ما شاء الله أرض خصبة كانت تونس تسمى سابقا مطمورة روما، ما معنى مطمورة روما؟ أي توفر الأكل لكل الحضارة الرومانية ونحن الآن السيد الوزير نعاني من ارتفاع في الأسعار، لذلك أين نحن ذاهبون السيد الوزير؟ من فضلكم السيد الوزير نريد بعض الالتفاتة لأرضنا ولشبابنا لأن الشباب "هج" ويهاجر من البلاد، لماذا؟ لأن هناك عديد الصعوبات في البلاد، الرجاء، الرجاء السيد الوزير.

سأتحدث الآن بعض الشيء عن الشأن الجهوي السيد الوزير، أطلب من حضراتكم بكل لطف تسوية الصبغة العقارية لجل أحياء وادي الليل بولاية منوبة، التعجيل في تغيير صبغة الأراضي لأن المشاريع معطلة في معتمدية وادي الليل والتقليص من البيروقراطية الإدارية، تخصيص أراضي لإحداث مناطق صناعية وحرفية بمعتمدية وادي الليل للشباب ولبعث مواطن شغل للشباب.

سيدي الوزير، وزارتكم حديثة العهد وكما يقال وزارة أملاك الدولة لديها مفتاح ملكية كامل البلاد، لذلك أرجو من حضرتكم السيد الوزير أن تنظروا لبلادنا بحسن الحوكمة باستغلال أراضيها وتثمينها في الفلاحة وتثمينها في الاقتصاد وتثمينها في كل ما هو اجتماعي، كفانا عبثا بأراضينا، أرضنا -أقول وأعيد-خصبة وبأراضينا يمكننا تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق السيادة الغذائية والسيادة الدولية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي، له أربع دقائق.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة وبكل الطاقم المرافق لك،

في البداية، ألف رحمة ونور على زميلنا النائب الدكتور نبيه ثابت، رئيس لجنة الصحة، تعازينا لعائلته الصغيرة والكبيرة وإن شاء الله في جنات الخلد، إن شاء الله.

السيد الوزير،61 سنة من الجلاء الزراعي، أي أننا اليوم نحتفل بالذكرى 61 سنة تحت شعار صمود الفلاحة في ظل التغيرات المناخية، في الحقيقة يمكننا اليوم الحديث عن صمود الفلاحين، أي اليوم لو تسمح لي السيد الوزير بأنك وطني وقد تحدثت معك في جانب كبير في موضوع يهم المقاطع والمقاسم الفلاحية وفي الحقيقة لماذا قلت هذا لأنني لمست فيك روح الوطنية وروح المسؤولية والجلسة موجودة هنا.

كنا في وقفة أمام المجلس مع مجموعة من الفلاحين وهم يحملونك رسالة ومراسلة سأقدمها لك، ولكن قبل أن أقدمها لك، أريد أن أذكرك مرة أخرى السيد الوزير بأن هناك فلاحين يمكن أن أقول عنهم بأنهم مضطهدين ليس لهم أي حل إلا أن يقع تسوية وضعيتهم فيما يخص المقاطع والمقاسم الفلاحية، هؤلاء الفلاحين كنا موجودين معهم الآن أمام المجلس فاليوم نتحدث عن جلاء زراعي ونحتفل وإن كنا نتحدث اليوم عن سيادة وطنية لا يمكن أن تكون بدون سيادة غذائية وإن تحدثنا عن سيادة غذائية لا يمكن أن تكون بدون سيادة زراعية.

صحيح أنهم فلاحين صغار، ولكن تحدثت معك عديد المرات والتمست فيك روح الرجل الحريص على الأقل لتسوية هذا الملف وسأطلب منك طلب انساني وكنت قد عاينت عديد الحالات سيدي الوزير ومؤخرا الأسبوع الفارط كنت مع إحدى الولاة، رجاء أن تكون هناك مراسلة من سيادتكم على الأقل للإدارات الجهوية لتوقيف الإجراءات التي تقوم بها حاليا الإدارات تخرجهم من أراضيهم إلى حد صدور القانون لأننا وضعنا مبادرة تشريعية لهم وهذه المبادرة التشريعية موجودة في لجنة الفلاحة وتحت الدرس وسندافع عنها.

رجاء سيدي الوزير، رسالة منك إلى الإدارات الجهوية لتوقف على الأقل هذه القوانين وهم يبعثون لهم الآن بعدول تنفيذ والناس يبكون وقد عايشت حالات، هناك منهم من أصيب حتى بجلطة جراء هذه القرارات، رجاء السيد الوزير وأنا أخاطب فيك الرجل الوطني.

أمر آخر اليوم عندما نتحدث عن سنوات الإجاحة فإن الفصل 815 من مجلة العقود والالتزامات يوثق ويبين كيف يتم التعامل مع سنوات الإجاحة، فإلى حد هذه الساعة لا يوجد.

ثم هناك أمر آخر بخصوص تجديد العقود، طلباتهم ليست طلبات كبيرة وموجودة في المبادرة التشريعية التي بعثنا بها:

أولا، الإعفاء من معاليم الكراء المستوجبة بعنوان سنوات الإجاحة السابقة ثم الإعفاء من خطايا التأخير، أعلم اليوم أن وزارة المالية تقول بأن الموضوع لدى وزارة أملاك الدولة ووزارة أملاك الدولة تقول الموضوع موجود بيني وبين وزارة الفلاحة.

رجاء السيد الوزير أعلم بأن هناك جلسة تم عقدها بتاريخ 11 فيفري ولكن إلى حد الآن لا نعرف مخرجاتها ونحن لدينا ثقة في سيادتكم وفي وزارتكم ونحن نعتبرها وزارة سيادة مسؤولة عن الأمن الغذائي وعن الأمن الزراعي وعن الأمن الفلاحي ثم أيضا يجب تجديد العقود لهؤلاء الناس وهذا يكون في شكل مقترح، نحن قدمنا فيه وموجود مقترح وإن شاء الله قريبا سيتم مناقشته على مستوى اللجنة، رجاء السيد الوزير يجب أن نحاول إرجاء على الأقل إجراءات الإخلاء ليرى النور هذا القانون وتكون بهذا الشكل على الأقل قد قدمت خدمة لهؤلاء الناس وفي هذا الوقت يصبح بإمكاننا الحديث عن الجلاء الزراعي وعن الأمن الغذائي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي المشرقي، له أربع دقائق.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

في البداية نترحم على زميلنا الدكتور نبيه ثابت رئيس لجنة الصحة.

سيدي الوزير، نطلب منكم التسريع في إجراءات التخصيص لفائدة دار الشباب والمكتبة العمومية بمنطقة المصيده ببنزرت الجنوبية وتيسير وتبسيط الإجراءات بخصوص التخصيص لضمان وظيفية المنشآت ونذكر مثلا المقر المهمل قبالة مقبرة الشهداء تتصرف فيه جمعية بصفة صورية وهو مغلق لأكثر من عشر سنوات وتم تخريبه كليا وسرقته وأصبح مرتعا للفساد والمفسدين وتمت مراسلتكم لتخصيصها لفائدة وزارة الداخلية، الرجاء حرصا على المصلحة العامة تخصيص هذا العقار لفائدة معتمدية بنزرت الجنوبية والوحدات الأمنية التابعة لبنزرت الجنوبية وخاصة أن القانون يفرض الرجوع في التخصيص في حالة عدم وظيفية التخصيص لمدة سنتين.

سيدي الوزير، نطلب منكم الإذن لمصالحكم للقيام بجرد لأملاك الدولة وخاصة أملاك الأجانب والحرص على المحافظة عليها من اللوبيات باعتبار أن عديد العقارات بولاية بنزرت محل أطماع شبكات التحيل الوطنية وحتى الدولية.

سيدي الوزير، ما هو برنامج الوزارة في حسن استغلال الأراضي الدولية الفلاحية وتوظيفها خاصة بعد زيارات رئيس الجمهورية مثلا لهنشير الشعال والنفيضة كأمثلة وغيرها مع العلم أن عديد الأراضي الدولية الفلاحية تم الاستيلاء عليها قبل الثورة وبعدها خاصة في ولاية بنزرت ونلاحظ أن الأراضي الدولية التي يستغلها ديوان الأراضي الدولية وتحت تصرفه كلها أو جلها تعاني المشاكل والإفلاس إن لم نقل بأكملها على كامل تراب الجمهورية لعدم قدرة الديوان على مجاراة التطور ووجود فكرة "رزق البيليك" ولذلك أقترح إعادة هيكلة هذه الأراضي الخصبة والشاسعة وكرائها للخواص وسوف تكون رافدا لتأمين الاكتفاء الغذائي وبذلك نحقق بند السيادة الغذائية.

سيدي الوزير، يوجد بولاية بنزرت أحياء كاملة مشيدة على أراضي على أملاك الدولة ولم تتم تسويتها وسوف أذكر البعض منها بمعتمدية بنزرت الجنوبية منها حي الملاسين بعمادة اللواتة أكثر من 50 مسكن، مع العلم أنه تم الشروع في تقسيم هذا الحي منذ أكثر من أربع سنوات ثم توقفت الاشغال، كذلك حي "برج شلوف" عمادة سيدي أحمد حوالي 95 مسكن في إطار برنامج إزالة الأكواخ منذ الثمانينات إضافة إلى حوالي 43 مسكن تم إخراجهم من وراء قصر المؤتمرات بمدينة بنزرت والتعويض لهم ببرج شلوف بمعنى حوالي 140 بنفس المنطقة لم تتم تسوية الوضعية العقارية، ونجد حي عميرة عمادة سيدي احمد نفس الوضعية أكثر من 80 مسكن وأخيرا وليس آخرا حي القصر الأحمر بعمادة هيشر أكثر من 50 مسكنا كلها نفس الوضعية العقارية لم تسو لحدود الساعة رغم مرور 61 عاما على الجلاء الزراعي.

سيدي الوزير، ماهي استراتيجية الوزارة في المحافظة على الملك العمومي الغابي في بنزرت خاصة بعد الاعتداءات المتكررة واليومية بهدف التوسع العمراني لشبكات التحيل؟

شكرا سيدي الوزير على الانصات وفقكم الله لما فيه خير تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد صابر المصمودي، له أربع دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

بداية أترحم على الزميل نبيه ثابت كما أترحم على الزميل سامي السيد.

سيدي الوزير، لي قناعة منذ ممارستي لمهامي أنه لن يتسنى تحسين حال البلاد اذا بقيت وزارة أملاك الدولة دون برنامج إصلاحي متكامل يضمن الحلول والآليات لنجاح مهمتكم المتمثلة في تحديد، ضبط وحماية ملك الدولة العام كذلك توظيف الرصيد العقاري التوظيف الأمثل مما يجعله دافعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حقيقة تعددت الخطط والاستراتيجيات ومشمولات وزارتكم لا تحصى ولا تعد كما قلنا من توظيف الأراضي الدولية ودعم التصرف فيها.

العديد من المشمولات في تداخل مع عدة وزارات كوزارة الفلاحة ووزارة التجهيز وهذا ما يتطلب الحقيقة آليات سريعة لإيجاد الحلول الكفيلة بالقيام بمهمة وزارتكم على أحسن وجه.

الحقيقة من خلال تشخيصنا للواقع وهو صعب وصعب جدا، أنا من معتمدية صفاقس الغربية كمساحة لا تمثل شيئا من مساحة تونس وسأعطيك بعض الأمثلة من الإشكاليات الموجودة، بداية منذ زيارتي الأولى لبنابة الإدارة الجهوية بصفاقس حقيقة تفاجأت فالحالة كارثية والحقيقة راسلنا السيد الوزير السابق وكان تعهد بالإصلاحات اللازمة ولم تنطلق.

كذلك سيدي الوزير على مستوى الأعوان، الاحباط حقيقة وكنا راسلنا رئاسة الحكومة حول التسريع بالتنظيم الهيكلي للإدارة هذا على مستوى الإدارة وهذا مما جعل بعض الأمثلة أملاك التجمع سيدي الوزير أكثر من عشر سنوات عندي بعض العقارات لم يستكمل تحويلها لملك الدولة، البعض منها وقع السطو عليها والبعض الآخر على وجه الفضل ولأن العملية هي بين الجهوي والمركزي فحتى بعد حرصي على التسريع ببرمجة بعض العقارات في مشاريع تنموية لليوم لم يحصل ذلك.

مشكل آخر السيد الوزير، عندنا عقارات على ملك بعض الوزارات عندها أكثر من عقود لم يقع استغلالها، التعليم العالي والدفاع ولم نتمكن من برمجة دار ثقافة من سنة 2010 يعني عندنا 30 مؤسسة تربوية، 20 مؤسسة جامعية، 120,000 ساكن ولم نتمكن من برمجة دار ثقافة في حين أن لنا عديد العقارات موزعة على الوزارات ولم يقع استغلالها.

مشكل آخر السيد الوزير، في علاقة أيضا بالنزاعات كان هناك نزل موجود على أرض دولية البطء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد الشعباني، له أربع دقائق.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وإطارات وزارته، مرحبا بكم،

ونحن اليوم نحيي ذكرى الجلاء الزراعي فلا بد أن يكون جلاء تاما وكاملا وفق سيادة وطنية، ولكن للأسف هذا يتعارض مع امتلاك المعمرين في تونس ولكم مثالان على الأقل، إن الوعود بالبيع من قبل الأجانب للمواطن التونسي ما زالت لم تتم كذلك أملاك الأجانب اليوم لا زالت خرابا وعقارات آيلة للسقوط دون تصرف فيها لصالح المواطنين.

على مستوى جهوي ونيابة عن ولاية القصرين أتلو على مسامعكم سيدي الوزير رسالة موجهة حول عمليات الاستقصاء والتحديد لملك الدولة الخاص وفق الأمر العلي المؤرخ في 18جوان 1918 الخاص بولاية القصرين وهو موجه من مجموعة من المتساكنين والفلاحين ممن طال أراضيهم الاستقصاء إذ يقولون:

أولا وأساسا، نحن لسنا ضد الاستقصاء ولا نعرقله ولك ننبه عنايتكم أن عمليات الاستقصاء شابتها إخلالات عديدة في أغلبها ونخص بالذكر التي وقعت قبل الثورة وإبانها، من بين الاخلالات عدم إجراء المعاينات الميدانية للأراضي موضوع الاستقصاء من طرف ديوان قيس الأراضي، عديد العقارات كانت مستغلة بالجهة خاصة في تاريخ الاستقصاء وصور الأقمار الصناعية تثبت ذلك.

عملية الاستقصاء والرسوم العقارية وديوان الأراضي الدولية تتجاوز تقريبا 50% من المساحة الجملية لولاية القصرين البالغة 826 ألف هكتار لم يتم إعلام المتساكنين المستغلين بالاستقصاء لأن عملية الإشهار، إشهار العقار بدون اسم -نسخة من النشر بالرائد الرسمي- تثبت ذلك لكن بعد فوات أجال الاعتراض سنتان يتم رفع السرية عن اسم العقار وينشر مع اسمه وهنا يتساءل الفلاحون كيف سنوفر المرعى لمواشينا التي هي مورد رزقنا الوحيد؟ وكيف سنثبت للجنة الاستقصاء أننا المستغلون الفعليون لأراضينا بغير الحراثة والرعي؟

الموضوع الثاني وهذا الملف سيدي الوزير سنقدمه لكم نيابة عن أهلنا في القصرين وهو يخص الأراضي الاشتراكية غير المسندة ومراعي اشتراكية غير محددة مثلا أراضي اشتراكية غير مسندة صولة، ماجل بالعباس السخيرات فريانة، مراعي اشتراكية غير محددة بالمناطق الحلفاء، ماجل بالعباس، حاسي الفريد رغم رفع صيغة الاشتراكية عنها. أراضي حبس سيدي حراث وحبس قماطة رغم صبغتها الفلاحية حيث تمت غراستها تفاحا وزياتين وهي مصدر رزق متساكنيها منذ استغلال مراعي اشتراكية غير محددة في خنقة الجازية وهنشير الشكري، أراضي دولية غير مسواة نهائيا الغرادق وسبيطلة كلها تمثل عائقا أمام الاستثمار الفلاحي ودفع عجلة التنمية.

موضوع آخر سيدي الوزير، يخص أصحاب الشهائد العليا والمعطلين عن العمل وغيرهم في عملية تحويز الأراضي الفلاحية المخصصة في منشور عدد 6، إلى حد الآن لم يتمتع بها ووجب التسريع بذلك.

المقاطع والعقارات التي وقع تطهيرها من قبل الإدارات الجهوية وبقيت شاغرة فلابد بالتسريع بإدراجها في الدورة الاقتصادية بعملية التبتيت، كذلك العقارات الدولية الفلاحية التي منذ 2022 حصرت من قبل الإدارات الجهوية ومساحتها حوالي 6000 هكتار متى تقع إعادة توظيفها؟

كذلك حصرت الإدارة الجهوية بالقصرين مساحة أكثر من 2000 هكتار على ملك الدولة ويمكن توظيفها في مشاريع الطاقة المتجددة كذلك هناك بنايات على ملك الدولة ومثلا في ماجل بالعباس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شفيق عزالدين الزعفوري.

السيد شفيق عز الدين الزعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير وبمرافقيه،

شكرا سيادة الرئيس،

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاد بلدان العالم وإذا تم المساس به قد يسبب ذلك شللا كليا على المستوى الاقتصادي ومنه على أمننا الغذائي.

صحيح أنه اليوم يسلط الضوء على النشاط الفلاحي لكن ذلك نظريا فقط، قد أوجه الكلام إلى سيادتكم وإلى سيادة وزير الفلاحة وإلى السيد وزير التجهيز لأننا لم نتعلم بعد العمل الجماعي، كما قلنا صحيح إنه اليوم يسلط الضوء على النشاط الفلاحي نظريا: دراسات إحصائيات قروض الزيتون، منح الجرارات وهنا يطرح السؤال أين قروض الزيتون ومنح الجرارات؟ من بين خصائص التخطيط الإستراتيجي الفعال، سأذكر لكم نقطتين المرونة والقابلية للتكيف والواقعية والقابلية للتنفيذ.

فيما يخص النقطة الثانية المتعلقة بالواقعية والقابلية للتنفيذ فلا قيمة لخطة استراتيجية لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع وهذا ما نلاحظه على أرض الواقع في نقطتين:

سيدي الكريم، الإجراءات المعتمدة في برنامج تحسين المساكن واعتماد شهادات الملكية من بين الإجراءات المعتمدة للتمكين من منحة تحسين المسكن وهي بالأساس منحة 2000 أو 3000 دينار والنداء إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية في إيجاد حلول للترفيع في هذه المنحة كي تكون منحة ذات فاعلية، إضافة الى ذلك ومن داخل الإطار أو السياسة المضبوطة لهذا الموضوع لم لا يتم إحداث منصة في عمل مشترك بين وزارتكم ووزارة الشؤون الاجتماعية وتمكين هؤلاء من سند ملكية تكون فيه الإجراءات ميسرة؟ لأن اعتماد سند ملكية وإن كان ذا فاعلية فهو يحرم نسبة ما بين 80 و90% من المستحقين الفعليين في الحصول على هذه المنح ومن بعض الحلول يمكن اعتماد شهادة شخصين إضافة إلى شهادة العمدة لحل هذا الإشكال في الوقت الراهن.

النقطة الثانية نعود فيها إلى الفلاح وبالأساس صغار الفلاحين العزوف، التراخي عدم التقدير والنتائج، سيادة الوزير أصبحنا نخشى المحصول فأصبح الفلاح يخاف من محصول الزيتون حين يمن علينا الله بالخير أصبحنا نخاف من وفرة المحصول في الزيتون والقمح والخضراوات يعني هذه مسألة مخيفة ورهيبة جدا.

وبمناسبة ذكرى الجلاء الزراعي واسترجاع الأراضي الفلاحية رحم الله كل شهداء الوطن ممن ذكرهم التاريخ وممن لم يذكرهم بعد، كنائب عن ولاية سيدي بوزيد أطرح سؤال هل لك النية في تسوية وضعية الأراضي الدولية الفلاحية المستغلة لأن هذا الأمر أصبح معطلا ومكبلا للدورة الاقتصادية ومهددا لأمننا الغذائي؟ صحيح موجود القانون وموجود الأمر لكن سيادة الوزير للأسف لم يغير الأمر 1870 شيئا نظرا إلى ضعف اللجان الجهوية واللجنة المركزية.

أخيرا نرجو تفاعل وزارتكم مع مقترح إعادة التجوير وإعادة الإسناد للأراضي الدولية الفلاحية المستغلة ولا زلنا ننتظر تفاعل وزارة الفلاحة بالرغم من المصادقة على الفصل المتعلق بتسوية وضعية الآبار الأمبوبية غير المسواة سيادة الوزير أصبح الفرد يخاف حين يبقى مع نفسه.

سيدي الرئيس سأرفع لهم شعار فقط مع التحية أرفع لكم شعارا...

السيد ريس مجلس نواب الشعب

شكرا سنواصل الاستماع إلى الزملاء إلى حدود رقم 50 ثم نرفع الجلسة على الساعة الواحدة والنصف ونستأنفها على الساعة الثانية والنصف بمواصلة الاستماع إلى بقية الزملاء وعددهم 33 زميل.

إذن الرجاء تفهم السير العادي للجلسة، إذن المصدح الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون له أربع دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

التحية للسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، من المفارقات الكبرى أننا اليوم نحيي الذكرى 61 للجلاء الزراعي وللأسف الشديد في المقابل أمننا الغذائي وأمننا الزراعي وهذه حقيقة بحكم أننا نرى اليوم كيف تلتجئ بلادنا إلى التوريد حتى المنتوجات التي كنا في بلادنا مختصين فيها ونوفرها.

ومن المفارقات أن 62% تقريبا سيدي الوزير من الأراضي التونسية هي أراضي صالحة للزراعة ومع ذلك لم نحقق بعد اكتفاءنا الغذائي وهنا سيدي الوزير لا بد من أن نفكر في الحلول المجدية بحكم أن عندنا ما يكفي من الأراضي الزراعية وعندنا في المقابل نسبة محترمة من المعطلين أو العاطلين عن العمل من مختلف الشرائح وحاملين للشهائد العليا وغيرهم ولا بد من أن نؤلف اليوم بين هاتين النقطتين حتى تكون لدينا آلية وأنا متأكد أن تكون ضامنة لتحقيق اكتفائنا الغذائي ولحصانة أمننا الزراعي والغذائي، لا بد من أن نفكر في هذا وننتظر منكم السيد الوزير في إجابتكم على التدخلات رؤية على الأقل استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد حتى نطمئن على أمننا الغذائي.

نقطة أخرى إلى جانب الأمن الغذائي اليوم سيدي الوزير، التونسي النشيط الذي لديه دخل قار من موظف وعامل أصبح حلمه الحلم الذي لم يتمكن من تحقيقه هو أن يكون عنده مسكن يحفظ كرامته، وحين أريد اليوم أن أرفع شعارا مثلا الانتماء إلى وطن تونسي لا يكسب فيه شبرا يحفظ فيه عائلته ويحفظ فيه كرامته بالشكل المتاح والمباح ولدينا العديد من الأراضي الدولية اليوم، هل أنه تم التفكير في أن يقع الاستثمار في هذه الأراضي عقاريا بصفتكم أنتم وزير الشؤون العقارية حتى يكون ممكنا أن يملك المواطن التونسي مسكنا اليوم؟

وتعرف سيدي الوزير أقل شقة بمعدل 200 ألف دينار ونفترض أن عنده دخل قار اليوم فكم يمكن أن تموله البنوك؟ 80 ألف دينار؟ فمن أين سيأتي بالبقية؟ فهل أنه ادخر البقية على المدخول الذي يكسبه وعلى الظروف ومستوى المعيشة؟

اليوم رجاء أن نفكر في هذه المسألة فمن أبسط حقوق المواطن التونسي أن يملك مسكنا يحفظ كرامته ولدينا أملاك وأراضي دولية اليوم يمكن أن نسخرها ونوفرها على الأقل بالدينار الرمزي أو غيره حتى على الأقل كلفة المسكن تسمح باقتناء مسكن، وهذا طلب من كل التونسيين وحتى الموظف السامي اليوم لم يعد باستطاعته شراء منزل وأعطيتك المعدل 200 ألف دينار واليوم نتحدث عن الشقة غرفتين 350 ألف دينار وهذا في الحقيقة لا بد أن نأخذه بعين الاعتبار.

هناك طلب محلي سيدي الوزير، الرجاء لدينا دار مؤتمر في قصر هلال، دار عياد لها رمزية تاريخية في الحركة الوطنية، اليوم تم طلب تخصيصها لوزارة التعليم العالي لتكون متحفا، في الحقيقة عنده قيمة وعنده وزنه في تاريخ البلاد يقولون لي العملية ما زالت مرهونة بلغتنا العامية في إمضاء من سيادتكم ورجاء إن شاء الله تحلون هذه المشكلة في القريب العاجل وبارك الله فيكم ووفقكم الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد حسن بوسامة، له أربع دقائق.

السيد حسن بوسامة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة أملاك الدولة،

سيدي الوزير، سأتطرق إلى ثلاثة مواضيع هامة تخص وزارتك، موضوع أملاك الأجانب أو الأصح التي كانت على أملاك الأجانب، هل لديكم علم بمن تحصل على هذه الأملاك ودور اللجنة الوطنية في التفويت في أملاك الدولة؟ خاصة عندما كان يرأسها رضا قريرة وفتحي العسكري وحمادي الشايبي؟ ولمن تم التفويت في هذه الأملاك؟ وأجيبك تم التفويت فيها لأعضاء اللجنة الذين تمتعوا بممتلكات الأراضي والمنازل مديرين عامين ومراقبين عامين وأقارب ويمكن أن تتثبت من الموضوع في أملاك الأجانب في مونفلوري وحق الوادي.

الموضوع الثاني سيدي الوزير، بالنسبة إلى تعيين رئيس هيئة الرقابة العامة فقد تم هذا الأخير بمقتضى أمر عدد 1304 والمؤرخ في 15 أوت 2012 في زمن وزير أملاك الدولة سليم بن حميدان ونعرف أنه مورط في قضية البنك الفرنسي التونسي ولا يزال إلى حد هذه الساعة يمارس نشاطه رغم أنه في سن التقاعد ومددتم له ثلاث سنوات.

سيدي الوزير، سيدي الرئيس يدعو إلى تجديد الكفاءات وانتداب الشبان ولا نشكك فيه ولكن الإدارة التونسية تتطلب دما جديدا مع العلم أن سفراته لفرنسا متعددة ويمكنك التثبت في هذه المسألة.

سيدي الوزير، أنت متأكد أن التقارير التي يقوم بها المراقبون تصل كما هي؟ أم أنه يتم تغييرها؟ ويمكنك التثبت في هذا الموضوع.

رغم أني أكبر فيك حرصك على مراقبة الحضور وعلى انضباط وزارتك لكن هذا لا يكفي لأن الوزارة تدار من الداخل في الكواليس وفي المكاتب.

سأمر إلى موضوع جهوي من خلال التقارير التي قامت بها أملاك الدولة في شركة النقل الجهوية في نابل، "STEG"، هناك عدة تقارير وقد استشرى الفساد لكن لا نعرف أين هي هذه التقارير ومتأكد أنه تم إخفاء عدة ملفات ويمكنك التثبت فيها فغير معقول أن يخرج الناس ويقدمون التقارير وبعد ذلك لا يتم شيء.

أمر الآن إلى معتمدية منزل تميم وأنا أصيل تلك الجهة وهي فلاحية بامتياز وأملاك الدولة فيها وسأعطيك أمثلة لدينا أرض 830 هكتار وأرض 170 هكتار وهي أراضي فلاحية سقوية تم الاستيلاء على أغلبها ولدينا أربع معاصر زيتون دون أراض أخرى ولدينا أرض تمسح 500 هكتار مهملة أيضا وقد تمت عليها الدراسة ومددت بها السيد من مكتبك يوم لجنة الفلاحة.

هذه كل الأراضي ولكن المشكلة في منزل تميم ليست لدينا أي شركة أهلية وقد قام الشباب بمحاولة القيام بشركة أهلية وأعدوا كل شيء لكن تم تسويفهم في الحصول على الأرض وتمت هرسلتهم ولم يكتفوا بعد السماح لهم رغم أن الأراضي موجودة في جهتنا فلاحية وسقوية وبعلية على ملك الدولة.

لدينا أيضا عقارات منذ عهد الاستعمار لم يتم بناؤها وسط المدينة وأصبحت الآن إما انتصابا فوضويا أو مصبات عشوائية واليوم عدة وزارات تريد أن تبني هناك في منزل تميم عدة إدارات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد بنور، له أربع دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

اليوم أتأسف وأنا قادم للمجلس اذ رأيت السادة المستشارين بالوزارة الموقرة مرتدين أزياءهم الخاصة في وقفة للتعبير وهم محامو الشعب الذين يؤمنون الأموال ويساعدوننا للقطع مع سياسة المديونية إذ هم في غبن يعيشون، وإن شاء الله سيدي الوزير تأخذون الكلمتين اللتين سأقولهما بمحمل الجد لأننا لا نريد مؤسسات وأجهزة نتزين ونفتخر بها من دون الإنصات لهم أو العمل على تحسين ظروف عملهم.

سيدي الوزير، حيث التزمت تونس في إطار الجامعة العربية سنة 2002 بإحداث هيئة قضايا الدولة لتحل محل مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة المهمشة خدمة للمافيات لتكون لها الاستقلالية

الوظيفية وتقوم بدورها الهام في حماية مصالح الشعب والدفاع عنها، إلا أنه مع الأسف لم يتحقق هذا الوعد ولم يتم الوفاء به لأسباب سياسية لتتعكر بذلك وضعية المؤسسة الفاقدة اليوم للاستقلالية الوظيفية ولأبسط الموارد البشرية والمادية خاصة بعد 14 جانفي نتيجة لتضارب في المصالح، حيث سمعت على رأس وزارة أملاك الدولة سابقا من ينادون بالقضاء على هذه المؤسسة بغاية ذبح بقرة قضايا الدولة وبيع جلد الشعب وكذلك لتحالف الحكومات المتعاقبة مع لوبيات نهب موارد الشعب وهذا يستلزم إضعاف محامي الشعب وتهميشهم وصولا إلى محاولات توظيفهم وتطويعهم خدمة للسلطة القائمة.

فمثلا بالنسبة إلى السادة المستشارين المقررين لدى المكلف العام بنزاعات الدولة خضعوا لنفس تكوين السادة القضاة، لهم نفس الشهائد، نفس التربصات، القانون المنظم لهم متقادم يعود إلى مارس 1988، مئات الآلاف من القضايا تعهد لهم تتضمن آلاف المليارات لفائدة الدولة ولا حصانة لهم، لا حوافز ولا امتيازات عينية فحتى الخمس السيارات التي جاءت باسمهم السيد الوزير أنتم لم ترغبوا في توزيعها ولا أفهم يعني "لا نرحمو لا نخليو رحمة ربي".

أنتم سيدي الوزير، حري بكم الإذن بتنقيح القانون المنظم لهم، حوالي 3000 ملف تعهد بالدرس والمتابعة لكل مستشار مقرر وهم يعملون ببناية متداعية للسقوط ووزارتكم تنعم ببناية ألا وهي بناية الوطن وأقترح أن يتم التفويت فيها بالبيع ثم استغلال ثمنها الذي يعد بآلاف المليارات لبناء مقر جديد لكم ولإدارتكم وللسادة الباقين المركونين الآن في بناية متداعية للسقوط والمقترح هو أولا نقترح على الجناب إلحاق مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة بمصالح رئاسة الحكومة.

ثانيا، التفويت في العقار المشغول حاليا من قبل وزارة أملاك الدولة، عمارة الوطن والتفكير في بناء مقر جديد يضم الجميع.

كذلك التسريع بتنقيح تشريعي يهمنا ويهمكم لمزيد إحكام سير هذه المؤسسة.

ثانيا، حول تخصيص أراضي المصلحة العامة إجراءات طويلة معقدة والمنطق يقول بأنه بتوفر العقار يجب اختصار الآجال والأمثلة كثيرة منها بمدينة المهدية وحدة تأهيل ذوي الاحتياجات الخصوصية تابعة لوزارة الصحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد لطفي السعداوي، له أربع دقائق.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس.

نرحب بكافة الحضور وبالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق له.

اليوم ونحن نحيي ذكرى الجلاء الزراعي الذي بمقتضاه أصبحنا نتحدث عن عقارات فلاحية تابعة لأملاك الدولة، هذا الجلاء تم منذ أكثر من نصف قرن ولكن الأراضي المهملة في العديد من ولايات الجمهورية وللأسف، لا تخول لنا الحديث عن جلاء زراعي، ففي ظل غياب إستراتيجية واضحة للاستثمار وغياب متابعة الوزارة لممتلكاتها طالت أيادي اللوبيات الذين لا يعترفون بالقانون إلى التوسع بالقوة على أراضي الدولة، بل هناك من استغل الأرض لعدة سنوات وفوت فيها بالبيع.

وقد راسلنا الوزارة لفتح تحقيق في هذا الغرض، فما كان من وزارتكم أن اتبعت أيسر الطرق بالعودة إلى الإدارة الجهوية لأملاك الدولة ولو كان الأمر كذلك لما راسلناكم سيدي الوزير، لأن الملف أقدم من الموظفين والمسؤولين بالإدارة الجهوية.

السيد الوزير، وأنت محاط بمديرين عامين، ألم يكلف أحدهم نفسه بزيارة الوضع الذي آلت إليه أراضي أملاك الدولة بالقيروان؟ فهل لديكم علم بوضعية تعاضدية البذور والمشاتل وهنشير الأمريكان والقرين بشبيكة وهنشير "ملكور" بأولاد خلف الله وأولاد نصر؟ حيث تجاوز الأمر افتكاك أراضي الغابات؟

من بين أهم المواضيع التي طرحها جل أعضاء نواب ولاية القيروان تمكين أصحاب الشهائد العليا من الأراضي التي تحصلوا عليها على وجه الكراء، القيروان هي الولاية الوحيدة التي نجد فيها هذه العراقيل حيث تعطل 133 مستحقا فهل يعقل أن يدفع شاب معلوم الكراء منذ أربع سنوات وهو معطل عن العمل دون أن يكون له عقد نهائي مع وزارتكم؟

السيد الوزير، متى ستقطع وزارتكم مع عمل الوزارات السابقة قبل وبعد الثورة في فتح ملف التسجيل العقاري الذي توقف منذ عقود حيث أصبح من أهم المطالب الشعبية المنتظرة؟ فكونوا مثالا في القطع مع تعطل هذا المشروع.

أخيرا من هذا المنبر أدعو سيادة رئيس الجمهورية إلى زيارة العقارات المهملة بولاية القيروان ونحن كنواب مستعدون لتوضيح جميع الإخلالات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي، له أربع دقائق تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

اليوم 12 ماي هو تاريخ الحماية الفرنسية على تونس في هذا القصر بالذات وهو كذلك تاريخ الجلاء الزراعي 12 ماي 1964 ولكن السيد الوزير، أين نحن اليوم من الجلاء الزراعي ومن تحقيق أمننا الغذائي؟ فبعد أن كانت تونس "مطمورة روما" أصبحت اليوم تستورد غذاءها من وراء البحار.

السيد الوزير، إن مساحة الأراضي الدولية الفلاحية تقدر بأكثر من 500 ألف هكتار، منها 178 ألف هكتار تتصرف فيها الدولة على وجه الكراء طبقا لأحكام القانون عدد 21 لسنة 1995 والبقية لديوان الأراضي الدولية والبقية الأخرى مهملة ومستولى عليها.

وهنا أصبحنا نعبر عنه بما يسمى "برزق البيليك" المهمل الذي تم الاستيلاء عليه ما قبل الثورة وخاصة ما بعد الثورة آلاف الهكتارات تم الاستيلاء عليها، أذكر هنا سيدي الوزير، على سبيل الذكر لا الحصر هنشير ملكور الذي يمسح أكثر من 2400 هكتار تم الاستيلاء عليه من طرف عائلات نافذة بالجهة في العشرية الفارطة بدعم من حزب سياسي معين يتم كراء 5 هكتارات ويستولى على مئات الهكتارات.

كذلك هنشير المزرعة بالمخصومة، حيث يستولي شخص واحد على أكثر من 300 هكتار بطرق غير واضحة، هناك أيضا هنشير

"بنيجريو" ببروطة رقادة الذي كان من المتوقع، السيد الوزير، أن يتم تشييد مدينة الأغالبة الصحية على هذا العقار لكن عندما تم البحث في هذا العقار تبين أنه على ملك خواص، كيف تم التفويت فيه؟ هذه نقطة استفهام ونرجو من سيادتكم التثبت في هذا الموضوع.

السيد الوزير، التجاوزات في حق أملاك الدولة ساهمت فيها إدارات وزاراتكم المتعاقبة هنشير عبيد الدولي، السيد الوزير، يتم إسناد عقار دولي فلاحي لشخص بإمضاء كاهية مدير وتبنى على هذه المراسلة أحكام ثم يتم التفويت في هذا العقار في سنة 2017، ثم في 2022، نجد مراسلة أخرى من المدير الجهوي يقول فيها أنه لم يتم إسناد العقار، بل هو في مرحلة النظر يتم إسناده أو لا.

السيد الوزير، هنا راسلناكم في هذا بمراسلة كتابية بتاريخ 2025/06/06 نرجو النظر في هذا.

السيد الوزير، متى يتم إعادة هيكلة ديوان الأراضي الدولية خاصة بسيدي منصور وضيعة توسالكو والعلم، لما كانت هذه الدواوين توفر منتوجات تسهم في تعديل السوق؟ متى يتم إنجاز رقمنة الرصيد العقاري الدولي؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش، لها أربع دقائق تفضلي.

بإمكانك تغيير المكان، إعادة التوقيت للسيدة أسماء الدرويش تفضلي.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا السيد الرئيس.

نجدد الترحيب بكم السيد الوزير،

نود أن نوجه إليكم بعض النقاط الجوهرية التي نأمل أن تحظى باهتمام وزارتكم.

السيد الوزير، لدي اليوم رسالة أود إيصالها إليكم كما هي وبكل أمانة، نحن أعضاء الشركة الأهلية الجهوية منوبة البية، بعد ثلاث سنوات من الانتظار والوعود الفارغة وفي يوم الإجلاء الزراعي نبلغكم أن صبرنا قد نفد، إما تمكيننا فورا من حقنا في النشاط والاستثمار فوق أرضنا أو نغلق الشركة ونتوجه إلى "الحرقة" لأن هذا الوطن الذي يحرم أبناءه من حقوقهم لا يبقى لنا فيه مكان وسنتركه للمستثمرين الأجانب.

السيد الوزير، ننتظر ردكم الصريح قبل فوات الأوان.

أولا، نود أن نعرف مدى تقدم الوزارة في تطوير آليات استغلال الأراضي الفلاحية خاصة من حيث تسوية أوضاعها القانونية وتثمينها ضمن منظومة متكاملة تراعي حاجيات التنمية الفعلية إلى جانب التقدم في مسار رقمنة العقارات الدولية بما في ذلك عمليات الجرد الشامل والتوثيق الرقمي.

ثانيا، نطرح تساؤلا حول المجهودات المبذولة لحصر وضبط أملاك الدولة العامة والخاصة المنقولة وغير المنقولة والخطط المعتمدة لحمايتها وحسن إدارتها بما يضمن الشفافية والحوكمة الرشيدة.

ونؤكد سيدي الوزير، على ضرورة التسريع في تسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على أراضي الدولة التي تعيش وضعا قانونيا غير واضح مما يحرم سكانها من حقهم في التزود بالشبكات العمومية من الماء والكهرباء والتطهير ونعتبر أن هذا الأمر لا يمس فقط بحقوق قانونية، بل يتعلق أساسا بحق المواطن في العيش الكريم الذي يكفله الدستور ويضمنه القانون.

السيد الوزير، نطالبكم بالقيام بالإجراءات اللازمة بالتوازي مع وزارة المالية لإيقاف التتبعات ضد من تحصلوا على مقاسم فلاحية مقابل التخلي عن حقهم في الانتداب بعد أن أثقلت كاهلهم معاليم الكراء المشطة ومعاليم التأخير خاصة بعد سنوات الجفاف والعمل على تسوية وضعياتهم نهائيا ومراجعة قانون 1995 بما ينصف المتضررين فعليا.

السيد الوزير، باعتبار وزارتكم سلطة إشراف على سلك المستشارين المقررين بنزاعات الدولة وهو سلك محامي الدولة والمكلف بتمثيلها قضائيا وطنيا ودوليا، ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتطوير هذا السلك ومنحه الإمكانيات والمكانة التي يستحقها لحماية مصالح الدولة بفعالية؟ وباعتبار الدور الكبير الذي يلعبه هذا السلك في النزاعات المتعلقة بالدولة وحماية مصالحها أمام القضاء، أصبح من الضروري إدراجه تحت إشراف رئاسة الحكومة بما يضمن حسن أداء مهامه وتحقيق الحوكمة الرشيدة.

وأخيرا السيد الوزير، نأمل أن تطلعونا على أبرز الإصلاحات التشريعية التي تعمل عليها الوزارة لإعادة تنظيم مجال أملاك الدولة والشؤون العقارية بشكل يستجيب للواقع الجديد ويسهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي، لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الوفد المرافق له.

من الحقول تبدأ السيادة ومن الأرض تصنع الكرامة ومن السيادة الغذائية يولد الاستقلال الوطني الحقيقي، الجلاء الزراعي ليس مجرد ذكرى عابرة أو مناسبة للاحتفال البروتوكولي، الجلاء الزراعي هو محطة مراجعة وطنية صادقة تضع الجميع أمام أسئلة الوجود الكبرى أي معنى للجلاء الزراعي إذا ظلت 80% من الأراضي الخصبة خارج الدورة الإنتاجية؟ أي معنى للسيادة الوطنية إذا استمرت البلاد في الاعتماد على الأسواق الخارجية لتوفير قوت يومها؟ أي معنى للعلم الوطني إذا كانت الأرض الوطنية نفسها جائعة وعطشى ومهجورة؟

إن الجلاء الزراعي لم يكن يوما استرجاعا للأرض من المستعمر فقط، بل كان تعبيرا عن مشروع سيادة شاملة، السيادة لا تكتمل إلا بسيادة غذائية حقيقية.

الحلول ليست مستحيلة، لكنها تحتاج إلى إرادة صارمة وقرارات شجاعة تستوجب إصدار قانون طوارئ للسيادة الغذائية، إطلاق برنامج تعبئة وطنية تحت عنوان: "الأرض أمانة السيادة"، إعادة توجيه جزء كبير من المجهود الوطني المالي والبشري والإعلامي نحو الميدان الزراعي، إقرار يوم عمل وطني ميداني كل شهر في كل ولاية، تحويل الخطاب الإعلامي الوطني إلى خطاب تعبئة زراعية مستمرة،

إنشاء صندوق سيادة غذائية وطني تجمع فيه الموارد لدعم كل مبادرة زراعية شعبية ويدار بشفافية مطلقة مع مراقبة شعبية ومحاسبة صارمة لأي تعثر أو فساد.

الأمن القومي اليوم يبدأ من المزرعة ومن لا يفهم ذلك لا يفهم شيئا في معنى الاستقلال.

ثم أمر على مستوى جهوي سيدي الوزير، متى تعتزم وزارة أملاك الدولة فتح ملف مقاطع الرخام بمعتمدية القصور من ولاية الكاف والتي تم استغلالها لسنوات بصفة عشوائية وغير قانونية؟ مع الإشارة إلى أن السلطات المتعاقبة عجزت عن التصدي لهذه الظاهرة لوجود أطراف نافذة داخل الدولة.

ما هي الخطوات العملية التي تنوي الوزارة اتخاذها لإعادة الاعتبار لهذه الأملاك العمومية وضمان استغلالها وفق القانون بما يضمن مصلحة الدولة والجهة؟ ملف يثير شبهات فساد وتستر على نهب ممنهج للثروات الوطنية، متى تقع المحاسبة كل من تورط في استغلال أملاك الشعب؟ نطالب بفتح تحقيق ميداني عاجل في كل حيثيات هذا الملف، مع تسليط الضوء على الجهات التي تسعى ولا زالت تسعى إلى طمس الحقائق وإبقاء الوضع على ما هو عليه.

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة إلى حد الآن بخصوص استرجاع الأراضي الدولية الفلاحية بولاية الكاف التي تم التفويت فيها لأشخاص لم يلتزموا بكراس الشروط وخرقوا التزاماتهم التعاقدية؟ فمتى تتحرك الوزارة فعليا لإعادة توجيه هذه الأراضي نحو مستحقيها وتمكين الشباب المعطل عن العمل من مقاسم فلاحية حقيقية في إطار مشاريع إنتاجية تخلق الثروة وتعيد الأمل؟ هل هناك إرادة سياسية حقيقية لإنهاء هذا الوضع الغير عادل؟ نعم أم لا؟

ثم بالأخير سيدي الوزير، يؤسفني أن أرى اليوم سلك المستشارين المقررين بنزاعات الدولة وهم محامو الدولة طبقا للقانون الصادر سنة 1962 وتم إلغاؤه ليعوض بالقانون الصادر سنة 1988، يتكونون نفس التكوين بالمعهد الأعلى للقضاء وينالون...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد بن حسين، له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق له،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام.

السيد الوزير، نحن بولاية المهدية لدينا مثل شعبي يقول" :المال السايب يعلم السرقة" وبالفعل في ولاية المهدية ملك الدولة السائب علم الكثير من الناس السرقة، هناك عديد من الأملاك الدولة والأراضٍ الشاسعة، نتحدث عن هكتارات كبيرة اليوم في ولاية المهدية وتحديدا في معتمديات قصور الساف والبرادعة ورجيش وسيدي علوان وفي أغلب المعتمديات.

وكما تعلمون سيادتكم فإن ولاية المهدية تضم عديد العقارات التي تعود ملكيتها إلى عزيزة عثمانة، نحن نقول إن هذا ملك للدولة، لكن وضعياته غير مسواة وهو أمر أنهك الإدارة الجهوية ونشير هنا إلى المجهودات الكبيرة التي تبذلها خاصة من المدير الجهوي الحالي الذي نتوجه له بالتحية لكن رغم الجهود، فإن حجم التجاوزات والخروقات كبير جدا.

ففي ولاية المهدية اليوم سيدي الوزير، نتحدث عن نوع من العصابات المنظمة، دعوني أقولها بصريح العبارة هناك نوع من الوفاق وقد وردتنا العديد من التشكيات من السادة المواطنين هناك، مفادها أن بعض الأشخاص لم يكتفوا بالتحويز فقط، بل بدأوا يبيعون ويشترون.

نتحدث عن أراضٍ فلاحية بهكتارات كبيرة وعن أراض مطلة على البحر، هناك من قام بالتسييج والاستغلال ومن باع واشترى لثلاث مرات وهناك من يتجه إلى توريث ملك الدولة علما أنها ملك الشعب التونسي وملك الأجيال القادمة واليوم نجد أشخاص يبيعون ويشترون في ظل سكوت رهيب من السلط الجهوية والمركزية والجميع على علم لكننا لا نرى تحركات حقيقية.

ملف المنطقة الصناعية بقصور الساف هو ملف فساد بامتياز، نتحدث عن منطقة صناعية لكنها في الأصل أرض تابعة للدولة لم يتم تسويتها إلى يوم الناس هذا، هناك مقاطع مسيجة فقط دون أن يتم استغلالها وعندما يأتي شاب معطل عن العمل يريد استغلال تلك الأرض يقال له: "لا توجد مقاطع" والحال أنها لم تمنح أي ترخيص بعد، هناك من بنى واستغل بدون أي ترخيص والدولة غائبة وكأنها "شاهد ما شافشي حاجة" والملفات موجودة وكان من المفروض أن تتحرك النيابة فورا وحالا.

الملف الثاني يتعلق بمنطقة سيدي عساكر بمعتمدية البرادعة، لدينا هناك تجمعات سكنية استقر بها أجدادهم منذ القدم وأقيمت على أملاك عزيزة عثمانة. اليوم هؤلاء السكان لا يملكون وثائق ملكية ولا يستطيعون في بعض الأحيان التزود بالماء أو بالكهرباء، إنها إشكاليات كبيرة.

اليوم الدولة تنوي إخراجهم وهذا من المستحيل، نتحدث عن أحياء بأكملها بمنطقة أولاد صالح بالبرادعة والحسينات وهي تجمعات سكنية كبيرة، الحل الوحيد هو القيام بمسح شامل وتسوية الوضعية العقارية للمتساكنين هناك حتى يتمكنوا من القيام بالتعاملات البنكية، لا يمكننا الحديث عن التنمية أو عن خلق الثروة عندما يكون هناك أشخاص لا تمتلك حتى عقود ملكية.

كذلك معتمدية رجيش تعيش نفس المشكلة بالنسبة إلى أراض عزيزة عثمانة الذي يعد كبير جدا وهو إشكال خاص نوعا ما، الأراضي الدولية هناك مطلة على البحر وهي من أكثر المعتمديات التي دفعت فاتورة باهظة، الأراضي المطلة على البحر تتهافت عنها كل الإدارات والجميع لدينا حتى المحكمة مبنية على البحر وأيضا مبيت جامعي وعندما يذهب الطالب للدراسة في المهدية يسكن في المبيت الجامعي بالرجيش ينهر، لكن اليوم بقي لدينا 6000 هكتار على البحر والأهالي هناك يطالبون بإنشاء شركة أهلية ثقافية وسياحية.

ولكن للأسف، بعض الإدارات ما تزال تراسل وزارتكم لمحاولة إحداث إدارات أخرى، نحن كأهالي وكمجلس محلي وكل الناشطين بالمنطقة نطالب من سيادتكم بتخصيص هذه الأرض....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد منير الكموني، له أربع دقائق تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام.

أولا، أريد أن أبدأ بتثمين المجهودات الكبيرة التي تبذلها العديد من مصالحكم الجهوية والمركزية في ظل نقص فادح في الموارد البشرية واللوجستية، ولكن في نفس السياق نريد التنبيه إلى عديد الإشكالات المرتبطة بتدخلاتكم والتي هي في الغالب تدخلات أفقية تهم أغلب الوزارات وتهم كل تفاصيل الحياة اليومية والاقتصادية وحتى الرؤية التنموية.

مثلا في معتمدية هبيرة هنشير بن رمضان هذا مسجل على ملك دولة خاص وكل الإدارات موجودة فوقه ووضعيتها العقارية غير مسواة وكذلك العديد من المساكن الخاصة والملكيات الخاصة، نتساءل عن كيفية حل هذه الوضعيات العقارية خاصة أن العديد من المواطنين طال انتظارهم لرخص البناء ورخص الربط بشبكتي الكهرباء والماء الصالح للشراب والتي هي مرتبطة أساسا برأي مصالحكم.

النقطة الثانية أيضا ضرورة تسوية وضعية الحائزين لعقارات دولية فلاحية والمنتفعين بإسنادات قبل صدور القانون عدد 21 لسنة 1995 الذين سبق لهم عرض ملفاتهم على أنظار اللجان الجهوية والوطنية وحظيت بالموافقة وحال القانون المذكور دون استكمال الإجراءات أو إجراءات التفويت وفي نفس السياق لم لا يتم تنقيح هذا الأمر عدد 1807 لتوسيع المنتفعين بالتسوية؟

بعد إحالة أملاك المجلس الجهوي لفائدة الدولة هناك العديد من المحلات التجارية والسكنية بمعتمدية أولاد الشامخ 6 و7 وبالمحارزة والسمرة تحتاج إلى التسوية، فما هي خطة الوزارة لمواجهة هذا الكم الهائل من الملفات في ظل النقص الذي ذكرناه منذ قليل في الإمكانيات اللوجستية والبشرية؟ وهل هناك نية لفتح إلحاق خاصة بالمكلفين بهذه الملفات في الولايات؟

أيضا في معتمدية شربان هناك آلاف الهكتارات من أملاك الدولة الفلاحية يستغلها ديوان الأراضي الدولية بزويته صفاقس والتي نطالب في هذا التقسيم الجديد باسترجاعها وإعادة توزيعها على شباب الجهة والشركات الأهلية التي تريد ربما استغلالها وإن كان هناك أيضا تصور من إدارة الفلاحة لإعادة استغلالها، لأن هذه الأراضي مهملة فلا بد من التسريع بالإجراءات العقارية.

نقطة أخيرة كانت موضوع سؤال كتابي توجهت به إليكم سابقا يتعلق بنتائج الاختبارات التي يقوم بها الخبراء في الإدارة الجهوية بالمهدية والتي بصراحة لا تتطابق مع السائد، هناك محلات إما أن يقع الترفيع في قيمة الكراء مثلا محطة إرسال في معتمدية هبيرة من عمادة ... سيتم فيها تركيز محطة إرسال لـ "Télécom"، ولكن قيمة الكراء كانت أكبر بكثير من حتى ثمنها عند البيع وهذا ما عطل إنجاز المشروع.

وفي شربان مثلا أيضا تم تقييم اختبار لمحل سيتم كراءه لإدارة البريد، ولكن كان بعيدا حتى عن الأسعار المتداولة، فالرجاء مراجعة هذه المقاييس لتسهيل هذه المشاريع حتى لا تكون سببا في تعطيل الاستثمار.

نقطة أخيرة أيضا في أولاد الشامخ، هناك تقريبا 100 هكتار من أملاك الدولة تم تخصيصها للرصيد العقاري الصناعي، ولكن حتى اللجنة الوطنية لم يتم إسنادها أو ضمها للتسوية في مجال إحداث ....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار العيدودي، له أربع دقائق تفضل.

السيد عمار العيديودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير.

في الأصل طرح مثل هذه القضايا والمشاكل العويصة في أربع دقائق أمر غير معقول ونقترح في هذا الإطار على الوزارة أن تعقد مجالس جهوية خاصة بكل ولاية.

فيما يخص الموضوع الذي سأطرحه في بابين، الأول يتعلق بالفلاحة والثاني يتعلق بالصناعة. فيما يخص الفلاحة سأسوق الملاحظات والأسئلة بشكل برقي وهي أسئلة مطلبية.

أولا، ماذا فعلت وزارتكم في فض مشكلة الحبس ساطور في معتمدية فوسانة والمعروف بحبس قماطة؟ ماذا فعلت الوزارة فيما يخص الأراضي الدولية في معتمدية فوسانة هنشير الصحراوي، المنطقة السقوية فران 2 و3، هنشير البيرة، الحازة، هنشير البريكة، وهنشير الحريق، حوالي 532 هكتارا معطلة وهناك قائمة اسمية في المنتفعين لكنها لم تفعل.

فيما يخص أراضي الحبس، تعطيل للمواطنين والفلاحين وحرمانهم من عدة حقوق منها البيع والشراء ومنها الاقتراض وما إلى غير ذلك.

فيما يخص الاستثمار هناك مشكلة عدم تسوية العقارات في معتمدية حيدرة، عدم التسوية عطلت المشاريع وخاصة المشاريع السياحية، في معتمدية تالة العقارات المبنية غير مستغلة رغم الحاجة الملحة إلى مقرات إدارية وفي هذا الإطار نطرح عليكم مقر لأملاك الدولة وأنتم تعرفون أنكم الوزارة طبعا أغلقت المقر بتعلات غير منطقية وندعو من هذا المنبر إلى ضرورة إعادة تفعيل المكتب للسماح للإطار العامل بالعودة إلى العمل في معتمدية تالة.

فيما يخص الفلاحة أيضا فإن توسعة التهيئة العمرانية تسير بنسق بطيء، فهل من آلية جديدة للتسريع في الإنجاز؟

في علاقة بالصناعة السيد الوزير وفيما يخص قطاع الرخام أولا، لابد من تحديد المقاطع فهناك تداخل وعدم تطابق بين الصور الملتقطة والحدود على الأرض وتطالب وزارة التجهيز بضرورة الختم من قبل وزارة أملاك الدولة حتى تسند الرخص لطالبيها.

ثانيا، التسريع في الإجراءات بالنسبة إلى من تمت تسوية وضعيتهم المالية والفنية ولم يتمكنوا من الحصول على التراخيص وتمكين المعنيين من عقد التسويغ للاستظهار به لدى مصالح التجهيز للحصول على الرخص النهائية.

ثالثا، طريقة التسويغ، المطلوب اشتراط استعمال الميزان كضرورة لتجنب أي مشاكل واقتراح الخلاص الشهري مع ضرورة العمل على المسؤولية المجتمعية وفي هذا الإطار يقترح تخصيص 20% للبلدية والباقي لأملاك الدولة.

السيد الوزير، أمام عدم توفر المادة الأولية في الرخام يتم توريد حوالي 50,000 متر مربع من السيراميك مما يتسبب في خسارة كبيرة

تقدر بحوالي .200 موطن شغل عن كل 50 ألف وغلق حوالي 90% من المصانع في تونس.

لذلك السيد الوزير، نطلب إجابات واضحة رغم أنني غير مقتنع بأن هذا الوقت لا يكفي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، آخر تدخل في الحصة الصباحية للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي وله أربع دقائق تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس.

رحم الله الزميل سامي السيد والزميل نبيه ثابت متمنيا أن يكونا عبرة لكل رجل دولة في تونس.

من أهدافنا كوطنيين وكمحبين لهذه البلاد هي الدولة الوطنية القوية التي تحترم شعبها وتحترم جميع مؤسساتها.

مرحبا بكم السيد وزير أملاك الدولة وبالوفد المرافق لسيادتكم.

الدولة التي تحترم نفسها لابد أن تحترم شعبها وأن تحترم أسلاكها ومن هذا المنطلق سأتحدث عن سلك مهم تابع لوزارة أملاك الدولة وهو سلك مستشاري نزاعات الدولة، هذا القطاع يضم أعلى الموظفين السامين للدولة متخرجين من المعهد الأعلى للقضاء متحملين قضايا الدولة كافة وهم محامي الدولة ورغم أنهم سلك خاص إلا أنهم يعانون التهميش والتفقير وهذا في الحقيقة هو تفقير للدولة وعدم احترام لها.

أريد أن أفهم سيدي الوزير، لماذا يقع استثناء محامي الدولة من منحة المحافظة على أملاك الدولة؟

والدليل على تهميشهم، مثال على ذلك مقرهم فهو مازال مؤسسة مركزية على مستوى النص التشريعي وموجود في تونس العاصمة وهو عبارة عن مقر مركزي رغم وجود العديد أو تقريبا في كل الولايات مؤسسات جهوية يعانون الويلات، بل ومن يؤدي حتى خدمة البواب و"الشاوش" مع كامل احترامي للبواب والشواش وأيضا يؤدون هذه المهام أحيانا في مكتب الضابط لدرجة أنني شاهدت بعيني أن المستشار أو محامي الدولة أنفسهم يركبون "اللواج"محرومون من السيارات وهم من أكبر رجالات الدولة.

ملفات المصادرة وملفات الانتزاع وملفات استرجاع الأموال المنهوبة، كلها ملفات يشتغلون عليها المستشارون.

ولوبيات الفساد المتنفذة في هذه الدولة عندما تريد أن تسرق وتنهب تبعد هذه الملفات من بين أيدي المستشارين.

عيب علينا يا سيدي الوزير، إذا كان رجال بهذه الكفاءة وبهذه المهمة وهم من يأتون بالأموال الطائلة لصالح الدولة وهم المحافظون على الملك العمومي يتم تهميشهم إلى هذه الدرجة وعندما نقارنهم بالمحامين والقضاة فلا سبيل للمقارنة.

ولهذا فإني أناشد السيد رئيس الجمهورية أن يرجع هذه المؤسسة تحت رئاسة الجمهورية أو تحت رئاسة الحكومة، حتى نحمي أملاك الدولة التونسية وحتى نرجع إلى هؤلاء حقوقهم وإذا لم نحترم الدولة فلن نحترم أنفسنا وإذا كنا فعلا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. إذا، نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الثانية و45 دقيقة، ونستأنف الاستماع إلى مداخلات الزملاء. شكرا.

(كانت الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة الثالثة إلا الربع مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح الصيادي، له أربع دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، تم استغلال قطعة أرض على ملك بلدية المنستير، محاذية لمركز طب الولدان تمسح قرابة هكتارين، أقيم على جزء منها المعهد الثانوي بالعمران ومدرسة إعدادية وقد تم الاتفاق على أن يتم التعويض لفائدة بلدية المنستير بعقار كائن ببو رشاح بالمنستير، داخل مثال التهيئة العمرانية لمدينة المنستير يمسح قرابة هكتار و25 آر وقطعة أرض ثانية كائنة بمنطقة النخيل تمسح 800 متر متواجدة كذلك داخل مثال التهيئة العمرانية.

تلح بلدية المنستير على تجسيم المعاوضة وتمكينها من العقارات المذكورة كتعويض في أقرب وقت وأن تتولى الدولة تمكينها من جزء من الأراضي التابعة لمعهد فطومة بورقيبة أو معهد فتيات بورقيبة مقابل فارق في الموازنة المالية.

قطعة أرض على ملك الدولة تمسح 8000 متر محاذية للمدرسة الإعدادية محسن البواب بالمنستير، موجودة على الطريق الرئيسي المنستير - خنيس، فقدت الطابع الفلاحي إلا أنها موجودة في المنطقة السقوية. الرجاء إخراجها من المنطقة السقوية وإدماجها في ملك الدولة الخاص حتى يمكن استغلالها كرصيد عقاري على غرار إدارات عمومية نظرا إلى أن الرصيد العقاري داخل المدينة يكاد يكون منعدما.

سيدي الوزير، بلدية خنيس تطالب أولا بالتعويض لفائدتها ببعض العقارات الدولية المتواجدة بالمنطقة البلدية لعقارها المقام على جزء منه المعهد الثانوي ومركز التكوين المهني وهي تتمسك بالتعويض لفائدتها في المرحلة الأولى بالأرض المقام عليها المدرسة الإعدادية والتي أصبحت أرضا بيضاء.

ثانيا، بتسوية وضعية أرض على ملك الدولة الخاص المتمثلة في المحلات المبنية على طريق المنستير والتي تمتد من المدرسة الإعدادية إلى مركز الأمن تحت تصرف البلدية.

ثالثا، بالتسريع في ملف الاختبار لتسوية وضعية الأرض المبنية فوقها مدارج الملعب البلدي بخنيس وهي على ملك خاص.

سيدي الوزير، سأتناول موضوعا هاما يتعلق بالإدارة العامة لنزاعات الدولة التي يترأسها المكلف العام بنزاعات الدولة، هذه المؤسسة العريقة، منذ فجر الاستقلال حين باشرت تونس بناء الدولة الحديثة ورغم ذلك لم تحظ باهتمام السلط اللاحقة. مؤسسة المكلف العام لم تواكب التطورات التشريعية إلا في مناسبتين أو ثلاث أهمها قانون مارس 1988 الذي يتعلق بتمثيل الدولة والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافها.

المكلف العام هو محامي الدولة كما يسمى في بعض التشريعات العربية أو الغربية غير أنه جهاز مهمش على جميع الأصعدة، يسمى المكلف العام باقتراح من وزير أملاك الدولة. السؤال المطروح لماذا هذه المؤسسة تحت إشراف وزارة أملاك الدولة ورغم أن المكلف العام يمثل الدولة وجميع الوزارات؟ أليس من المنطقي والبديهي أن تكون تحت إشراف رئاسة الحكومة على غرار التشريعات العربية والغربية وحتى الأمريكية؟

شاركت تونس في العديد من الملتقيات المتعلقة بهيئات قضايا الدولة تحت رعاية جامعة الدول العربية ورغم التوصيات المنبثقة عن تلك الملتقيات والتي تتمحور خاصة في ضرورة إرساء هيئة قضايا الدولة التونسية إلا أن السلطة القائمة لم تحرك ساكنا. ألم يحن الوقت لإنشاء هذه الهيئة؟

مقر الإدارة العامة عبارة عن بناية تعلقت بها عدة قضايا مع الخواص ولا تستجيب لحاجيات العمل المتزايدة، الأمر الذي استوجب كراء مبنى ثانٍ في مونبليزير على حالة سيئة حتى أن بعض...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي، له أربع دقائق.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له،

ألف رحمة لروحك زميلي وأخي نبيه ثابت، مصابنا فيك فعلا جلل أيها الرجل، سلام إلى روحك ومغفرة من الله ورحمة وتعازينا الحارة للعائلة.

في ذكرى الجلاء الزراعي، أيها السادة الكرام يبدو أننا في حاجة إلى جلاء ثقافي، فالشعوب التي تقدمت جميعها حسمت مسألة الحداثة والتقدم ثقافيا وفكريا. أقول هذا لأن الشعوب التي تغيب عنها ثقافة العمل والشعوب التي لا تقدس العمل ما زالت في طور التخلف والتبعية.

محليا وجهويا ووطنيا أذكر للمرة الألف أن المسألة العقارية تعيق جوهريا أي تنمية واستثمار، بل إن أغلب المشاريع المعطلة يعود تعطيلها إلى الوضع العقاري ورهان الزمن الذي يؤكد عليه السيد رئيس الجمهورية هو الرهان الحقيقي. تذكروا سؤاله لوزيرة المالية السابقة: أين ملف الأملاك المصادرة؟ الجواب عند اللجنة واللجنة مضى عليها 14 سنة.

لن نربح معركة التحرير الوطني ولن نربح المعركة ضد الفساد والمفسدين إلا في حالة واحدة عندما نحسب الزمن بالثواني لا بالأعوام.

أراضٍ بمئات الهكتارات، بل بالآلاف، في القطار، بالخير، السند وفي كامل تراب الجمهورية بلا تسوية عقارية.

كنت راسلتكم السيد الوزير أكثر من مرة في وضعية القطعة عدد 10 في حدود حديقة الحيوانات قفصة إلى السمارية من معتمدية السند، القانون المنظم لها منذ سنة 1906 أي منذ 120 سنة هل هذا معقول؟ يعني أن نتحدث عن قيمة الزمن فهذا التقدير نحن خارج الزمن وخارج التاريخ.

مشاريع استثمارية في الفلاحة والصناعة والتجارة والرياضة معطلة وقع تحنيطها في كامل تراب الجمهورية بسبب الشأن العقاري وصبغة الأرض.

أدعوك السيد الوزير إلى عرض مشروع قانون يحسم الوضعية. البلاد متوقفة والمواطنون كلوا وملوا.

ضيعة دولية في السند بقرابة 3000 هكتار، لو تم الاستثمار فيها لوفرت مئات من مواطن الشغل.

أطرح بعض الأسئلة، ماذا فعلت وزارتكم في ملف الأملاك المصادرة؟ كن أشجع منهم السيد الوزير واحسم هذا الملف وانتصر لشعبك على عصابة الفاسدين.

نسأل حول وضعية أملاك الدولة من العقارات التي تشرف عليها الوزارة وبإشراف مشترك مع وزارات أخرى، مساكن أعوان وزارة التربية، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة الداخلية إلى جانب ملك الدولة العام والخاص مثل الأسواق البلدية وغيرها.

أيضا سؤال حول الاعتمادات الضخمة من ميزانية الدولة في الكراءات: متى يقف نزيف القراءات ويقع استغلال بناءات الدولة؟

مدى توصل وزارة أملاك الدولة مع مصالح رئاسة والحكومة إلى حل يفضي إلى إنهاء العمل بالسيارات الوظيفية وتعويضها بمنح.

مدى التقدم في معالجة ملف أملاك الأجانب بصفة نهائية، يتعلق الأمر أيضا إن شئنا بقانون أملاك الدولة في العقارات، القيمة الحقيقية للعقارات، أين جهاز رقابة أملاك الدولة؟

ماذا أعدت الوزارة لمكافحة المضاربة العقارية؟

نقترح بعض الحلول:

التسريع في عمليات التخصيص المتعلقة بالعديد من المشاريع المعطلة منها ملاعب الأحياء ومعامل الصناعات التحويلية وغيرها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ماجدي، له أربع دقائق.

السيد محمد ماجدي

نترحم على أخينا وزميلنا الدكتور نبيه ثابت، رحمه الله ونتمنى أن يلهم أهله الصبر.

قبل الحديث عن أملاك الدولة أتوجه بنداء استغاثة إلى سيادة رئيس الجمهورية من عمال الحضائر الذين تم التخلي عنهم، مئات العائلات التونسية في نفق مظلم للشهر الثاني على التوالي. نلتمس من سيادتكم التدخل لحل هذا الإشكال.

السيد وزير أملاك الدولة مرحبا بك وبالوفد المرافق،

إلى أين وصل تطبيق مخرجات لجنة القيادة متعددة الأطراف المكلفة بمراجعة التشريع المتعلق بضبط نظام الأراضي الاشتراكية والتي انعقدت بتاريخ 1 نوفمبر 2024؟

جلاء زراعي ونحن عاجزون عن تحقيق الأمن الغذائي، نعاني من مخلفات سنوات من العبث والاستهتار وخدمة مصالح الأعيان في الداخل والخارج.

نستورد القمح بملايين الدولارات ومشروع المنطقة السقوية والسقي وغيرها من مشاريع الزراعات الكبرى معطلة على تمويل أقل بكثير من كلفة استيراد شحنة قمح.

السيد الوزير، عدة مشاريع معطلة بسبب صبغة الأراضي وبسبب المواد الأولية، مقاطع متوقفة ومقاولات عاجزة عن أبسط شيء.

لا نجد "tout venant" للطرقات، شباب يرغب في بعث مشاريع يصطدم بأملاك الدولة، أراضٍ مهملة وعقارات منسية وعندما يريد العاطل عن العمل أن يسترزق أو جمعية رياضية أو اجتماعية أو ثقافية تنشط وتبحث عن مقر تصبح المقرات مطلية بالذهب وأراضٍي غير قابلة للتخصيص أو التفويت.

مراعي عامة تحت رقابة الغابات تنتهك كل يوم، أراضٍي اشتراكية غير مسواة، المحاكم من جهة وقيس الأراضي وأملاك الدولة من جهة أخرى.

شباب في جهتي يتفرج على الجدب وعلى القحط، الأرض موجودة والماء موجود ولا يمكنه أن يزرع، لا مناطق صناعية ولا عمل.

سووا الأمور وشجعوا الأهالي على الفلاحة وسهلوا الإجراءات، عندها سنتحدث بجد عن الأمن الغذائي.

السيد الوزير، مشكل مساكن "SNIT" و"SPROLS"، مواطنون طالبوا بتسوية وضعيتهم ودفع أصل الدين وايجاد حل في الفوائض إما بجدولتها أو إلغائها، مضى عليهم أربعون سنة وهم يقطنون بهذه المساكن عوض أن نجد لهم حلا للوضعية نقوم بآلية تضمن حق الدولة وحق المواطن من جهة أخرى نقوم بإجراء بنكي كوسيلة ضغط، هذا تمشي خاطئ لا المواطن ربح ولا الدولة.

أمثلة التهيئة العمرانية في الحوض المنجمي سيدي أبو بكر "السلام عليكم" ليس لنا حق في "titre bleu"، مكاتب دراسات خالصة والأمثلة معطلة حتى الآن وهذا خلق مشكل كبير، مشكل تنموي من جهة ومشكل اجتماعي من جهة أخرى يتعلق خصوصا بتراخيص الماء والكهرباء، من يقوم بمطلب يبقى ينتظر سنوات، نظرا إلى التعطيلات من قبل أملاك الدولة والثقافة والشؤون الدينية والله مهزلة أن يبقى المواطن في انتظار عداد ماء وكهرباء ومن يقطن بجانب أهله يطلبون منه بناء حائط ومن يقطن فوق أهله يطلبون منه اغلاق الباب وغير ذلك من التعلات الواهية والتعطيل الممنهج وأنت في أملاك الدولة وخارج مثال التهيئة العمرانية الغير موجود أصلا.

أملاك الأجانب السيد الوزير، ما هو برنامج الوزارة لحل مشكل أملاك الأجانب؟

وأخيرا المؤسسات والشركات والدواوين ممتلئة بمعدات زال الانتفاع بها "الفيراي" فمتى تتخذون فيه قرارا السيد الوزير بإزالته أو إعادة استغلاله بعد تثمينه؟ مع الشكر

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك، لها أربع دقائق.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالسادة المرافقين،

أترحم على روح زميلنا أخينا الدكتور نبيل ثابت، أسأل الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويرزق أهله جميل الصبر والسلوان.

السيد الوزير، كنت قد تلقيت إجابة من سيادتكم بخصوص تسوية الوضعيات المتعلقة بإقامة المساكن على ملك الدولة الخاص في بوجريدة ومن خلال المراسلة فهمت أن الأمر عدد 504 الذي حدد الشروط والصيغ هو في طور المراجعة.

السؤال: نتمنى أن لا يشهد بطئا لأنه إن طال أكثر قد يصبح هو بحد ذاته عنصرا معطلا لأن هذه الأراضي التي تم الاستيلاء أو ربما البناء عليها قبل سنة 2000 وهناك حالات أخرى ولكم هنا سديد النظر.

بالنسبة إلى البطء الذي تعرفه عملية تسجيل العقارات بالنسبة إلى المواطنين في قربة مثلما تعلم السيد الوزير، قربة لا يوجد فيها فروع مؤسسات، تكاد تكون لا تحتوي على أي فرع مؤسسة وهي الثالثة من حيث عدد السكان ومن حيث المساحة وتوسعت 13 مرة في 2016 بمناسبة تحوير الحدود الترابية بمراجعة النظام البلدي.

هنا المواطن متضرر لأنها بالأساس ذات صبغة فلاحية والمواطن يعاني بطئا شديدا يصل إلى سنة أو سنتين أو أكثر بسبب النقص ربما في القضاة.

هذا نداء لتسهيل الإجراءات وإيجاد حلول في هذا المجال ولما لا التفكير ولو على المدى المتوسط في بعث مؤسسة فرعية في قربة.

السيد الوزير، بالنسبة إلى المحلات الشاغرة في العمادات في قربة، كما قلت المساحة شاسعة جدا والشباب في قربة محروم في العمادات لا أنشطة ثقافية ولا شبابية. لدينا خمس عمادات فيها العديد من العقارات الشاغرة على ملك الدولة أو على ملك المجلس الجهوي وهنا الدعوة إلى تخصيصها في إطار بعث فروع شبابية وثقافية.

مستوصف عمادة بوليدين أيضا في حاجة إلى حل الإشكالية العقارية، لدينا مقر سيدي معاوية على ملك الدولة الخاص، البلدية كانت قد شرعت منذ سنوات قليلة فارطة في استغلاله كفضاء ترفيهي وقبل ذلك كان مستغلا كفضاء واليوم هو نقطة سوداء بكل معنى الكلمة حالته رديئة جدا ومتدهورة وهو في موقع استراتيجي، يعني على الشاطئ وأهالي قربة لا يجدون فضاء للترفيه، فيذهبون إلى المدن المجاور. وهذا مطلب ملح جدا أن تجد الدولة حلا في إطار التعاقد ربما لا أعلم ما هي الصيغة مع البلدية ويكون هناك حلا على الأقل لهذه الصائفة هذه السنة، إذا لم يكن في هذه الفترة لأن فصل الصيف على الأبواب.

بالنسبة إلى الخارطة الفلاحية لولاية نابل، في قربة لدينا مناطق تحجير وفي تقاطع بطبيعة الحال مع وزارة الفلاحة، هذه المناطق غير ممكن الترخيص فيها لإحداث مؤسسات، ولكن الموجود على الورق يعني مناطق تحجير وفلاحية عمومية، ولكن في الواقع هي مستغلات لم تدخل حيز النشاط، لدينا العديد من المؤسسات اليوم التي تم بعثها وكما تعلمون البلديات غير قادرة أن تتصدى لهذه الاخلالات والبناءات الفوضوية ونرى استثمارات بالمليارات غير قابلة للتسوية، فيها من يعمل خارج إطار الاقتصاد القانوني وهناك من لم تدخل حيز الاستغلال.

بالنسبة إلى التعداد الفلاحي السيد الوزير أريد أن أشير له بعجالة في تقاطع مع وزارة الفلاحة، تعداد هام جدا هو الأول في تونس يحدث تعداد فلاحي، لما لم تكن وزارة الشؤون العقارية وأملاك الدولة شريكة في هذا التعداد الهام والهام جدا؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمر بن عمر، له أربع دقائق.

السيد عمر بن عمر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة لكم،

السيد الوزير مداخلتي ستكون في إطار لفت نظر لعديد التجاوزات بخصوص لجنة التصفية لأملاك التجمع المنحل وسأعرض عليك عينة من بعض هذه التجاوزات.

السيد الوزير، بلدية زرمدين من ولاية المنستير أحالت عقار للتجمع سنة 1999، هذا العقار تحت الرسم العقاري 55112 وجزء منه آخر في العقار عدد 55024. فيما بعد بلدية المكان أرادت استرجاع هذا العقار طبقا للإجراءات القانونية وقامت بإرسال مراسلة منذ سنة 2015 للتمتع بهذا العقار. اللجنة تفاعلت وطلبت أن يكون التمتع بهذا العقار بطلب معلل وبمداولة مجلس بلدي، كانت في الدورة الرابعة 2017 مداولة المجلس البلدي وقت فترة نيابة خصوصية طلب التمتع بهذا العقار وكانت المراسلة في ديسمبر 2017 في غرض التمتع بالعقار طبقا للإجراءات القانونية وتبعا لتحديد أملاك الدولة.

وبقيت البلدية تنتظر إتمام الإجراءات، إلا أنها فوجئت في 2019 أنه وقع التفويت في هذا العقار لصالح الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وعديد التجاوزات والاخلالات في إتمام هذا البيع لأن إجراءات البيع تمت بالمراكنة.

السيد الوزير، أنت تعرف في مرحلة المراكنة هناك إجراءات أولية تتم هي الأولى ونحن نعرفها وهي القيام بإعلان أول وثاني وثالث ثم نتوجه إلى المراكنة إلا أنه تمت العملية بالمراكنة مباشرة.

بعد أن بلغ البلدية هذه المعلومة قامت برفع قضية في إبطال عملية البيع وأرسلت مراسلة في نوفمبر 2020 إلى وزارة أملاك الدولة وللمحكمة العقارية قصد الاعتراض على عملية التسجيل وهو ما كان فعلا، كان الرد من السيد المدير الجهوي للملكية العقارية في ديسمبر 2020 أن العقار المذكور لا يزال على ملك التجمع وأنه تم إيداع طلب تسجيل العقد في مناسبتين، الأولى في جوان 2020 والثانية في جويلية 2020 ولهذا تم رفض التسجيل نظرا إلى الإخلالات المذكورة.

أرسلت لسيادتكم السيد الوزير مراسلة في ماي 2024 ومشكورين كان الرد بنعم ويفيد أن هناك تناقضا كبيرا في عملية البيع لأن الإجابة عكس المراسلات التي كانت وفي هذا الغرض السيد الوزير جهزت لكم العديد من المراسلات وهذا الملف الذي سأسلمه لكم فيه نفس هذا الإخلال الذي وقع في بعض العقارات التابعة لبلدية منزل حياة بولاية المنستير، نفس الخلل في الإجراءات في عقارات، أتحدث دائما عن التجمع المنحل في بلدية بني حسان ولاية المنستير.

أطلب من سيادتكم التفاعل معنا وإعطاء كل ذي حق حقه وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي، له أربع دقائق.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

في البداية نترحم على زميلنا النائب عن دائرة معتمدية دقاش الدكتور نبيه ثابت ونعزي أهله ووزارة الصحة وندعو له بالرحمة والمغفرة.

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والإطار المرافق،

اليوم تحيي بلادنا الذكرى 61 للجلاء الزراعي وهذا القرار هو قرار تاريخي ثوري حقق للدولة التونسية جزءا من سيادتها على أراضيها الزراعية التي كان يستغلها المستعمر والعديد من المعمرين آنذاك.

سيدي الوزير، هناك بعض النقاط التي يجب طرحها ومعالجتها لأن بقاء المشاكل العقارية لسنوات يعطل الاستثمار، لأنه دون تسوية عقارية لا يمكن أن نحقق المشروع التنموي وسيظل معطلا لسنوات، لا يمكن أن يتواصل الأمر بهكذا إجراءات وبهكذا قوانين معطلة للتنمية بشكل كبير جدا.

أولا مشكل الأراضي الاشتراكية المعطل وخاصة بعد حل ما يعرف بمجالس التصرف أو مجالس الوصاية في سنة 2019 وبقاء هذه الأراضي معطلة تقريبا في جهة قفصة وأنا بصفتي نائبا عن دائرة قفصة نعرف أن قفصة تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الأراضي الاشتراكية المعطلة تقريبا 70,000 هكتار وهذا يمثل معضلة كبيرة تتطلب من وزارتكم، وزارة أملاك الدولة معالجتها بسرعة لأنه لا يعقل أن تظل الوضعية على حالها وتظل هذه الأراضي عبارة عن مشكل يؤرق حتى الوضع الاجتماعي داخل الولاية.

ونعلم المشاكل التي خلقتها الأراضي الاشتراكية بين العروش والقبائل وما تزال تثار هذه الإشكاليات تقريبا في كل مرة إن لم يكن هناك تحرك جدي وسريع ونحن ندعوكم إلى إحداث هيكل على المستوى الوطني يعنى بهذه الملفات لا أن تظل هذه الملفات تحت تصرف مجالس ربما انتهى دورها تاريخيا وزمنيّ لم تعد صالحة لحل مثل هذه المشاكل، لا بد من هيكل قانوني، هيكل مركزي يكون في علاقة بالسلط الجهوية يعنى بحل هذه المشكلة.

سيدي الوزير، أيضا هناك بعض المشاكل الأخرى العقارية المرتبطة خاصة بمعتمديات زانوش والقصر وسيدي يعيش وقفصة الشمالية إلى غير ذلك، مثلا في معتمدية زانوش هناك أكثر من 120 هكتار ضمن الرسم العقاري 110 تقريبا معطل وأكثر من 400 مسكن في داخل معتمدية زانوش بني على الرسم العقاري الذي يتبع ملك الدولة الخاص ما يزال إلى حد الآن معطل والسكان لم تتم تسوية وضعيتهم العقارية داخل معتمدين زانوش.

أيضا في معتمدية قفصة الشمالية وسيدي يعيش هناك أيضا أراضي اشتراكية كبيرة ما تزال معطلة، لم يتم إلى حد الآن تسويتها والرجاء التدخل.

في معتمدية القصر هناك أيضا الرسم العقاري 202 والرسم العقاري 162 وهي من المسائل التي عطلت حل التسويات العقارية للسكان هناك ضمن معتمدية القصر. الرجاء التدخل.

أيضا هناك أملاك خاصة وهي مثلا الضيعة الفلاحية الوفاق التي تمسح تقريبا أكثر من 70 هكتار وبها العديد من أشجار الزيتون إلى حد الآن يقع الاستلاء عليها...

السيد لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حسن الجربوعي، له أربع دقائق.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

عيد الجلاء الزراعي، بعد الاستقلال تقريبا سنة 1961 قامت رجال الدولة في تلك الفترة بتأسيس الدواوين، ديوان الأراضي الدولية، ديوان الحبوب، ديوان الزيت وهذا القرار لم يكن اعتباطيا، بل جاء لتونسة الاقتصاد التونسي.

في 12 ماي 1964 جاء الجلاء الزراعي وهذا الجلاء ليس في استرجاع هذه الأراضي فحسب، بل إثبات قدرة التونسي في تلك الفترة على استغلالها واستخراج خيراتها. اليوم لا يوجد استغلال ولا خيرات بأي حال عدت يا عيد.

اليوم لو يرجع من قاموا ببناء الاقتصاد الوطني في تلك الفترة لماتوا بكاء على وضع هذه الأراضي، تموت بكاء على الأراضي فالدولة تملك أي أرض خصبة وتجدها مهملة في أي ديوان، في للفلاحة نفس الشيء ترجع لأملاك الدولة نفس الوضعية.

اليوم السيد الوزير جاء منوال اقتصادي جديد هو الشركات الأهلية، 9 سبتمبر 2024 كان لك لقاء مع السيد رئيس الجمهورية ونص على مراجعة النظام القانوني لتسويغ أملاك الدولة وتكريس مبدأ الأولوية في عملية التسويغ لمن يتقدم بمشاريع لإنشاء شركات أهلية.

لليوم تقريبا ثمانية أشهر ولم نر شيئا، حتى الشركات الأهلية في القطاع الفلاحي ولدي في منزل شاكر شركة أهلية وصلوا إلى مرحلة الاكتتاب وجمعوا المال مدة شهر ثم قاموا بتوزيع الأموال على أصحابها وغادروا ولم نر أملاك الدولة.

اليوم سؤال: ما هو قراركم في خصوص الأراضي التي سيتم تمكين الشركات الأهلية منها؟ هذا باب.

الباب الموالي سيدي الوزير وتحدثت معك في سؤال شفاهي عن منظوريك، عن أبنائك، عن أطفالك، سأترك لك حرية التسمية فهم مقهورون ومظلومون، أنت اليوم سيدي الوزير كيف تريد انجاح الشركات الأهلية؟ كيف ستحرك المشاريع العمومية المعطلة؟ كيف ستقوم بالمسح الشامل؟ كيف تساهم وزارة أملاك الدولة في التنمية وفي النمو الاقتصادي وفي الاقتصاد التضامني وغيره وغيره وأنت السيد الوزير أعوانك ومنظوريك وأطفالك مهمشين، لا ترقيات، لا خطط وظيفية، لا مقر لائق، لا معدات.

كيف ستدخل حربا اليوم للإصلاح بجنود لا حول ولا قوة لهم؟ الأعوان في الإدارات الجهوية تعاني، سيدي الوزير، متى "l'organigramme" وسؤالهم أرسلته حتى في سؤال كتابي إلى رئاسة الحكومة ولم أتلق جوابا في سؤال شفاهي سألتك اليوم ولم تجبني.

فقط لدي سؤال في هذه المداخلة، نتحدث عن الجلاء الزراعي اليوم في قطاع الحبوب نرى معاناة الأهالي وعوضناه بالهواء الطلق بعد الحمام، هذا هو عمل الحكومة.

اليوم سؤالي واضح سيدي الوزير ولن أطيل في المداخلة، سؤالي وأتمنى أن أجد جوابا لمنظوريك الذين يتابعوننا، نريد معرفة تاريخ ترقياتهم، المناظرة الداخلية تمت في شهر مارس ونحن الآن في شهر ماي ولم يتمتعوا بترقياتهم.

كيف نحفزهم على العمل إذا شعر منظوريك اليوم بالقهر وبالظلم؟ اليوم كيف سيعملون على الشركات الأهلية وعلى المشاريع المعطلة؟ هذه رسالة أبلغها لك بصوت نائب لكن عونك لا يمكنه تبليغ صوته وأنا توليت مسؤولية إيصاله لك حيث قال أنه مقهور حتى عندما يطلب الإلحاق يعود بالرفض.

اليوم منظوريك يسألون عن تاريخ معين تقدمه لهم حول "organigramme"، هل تريدون أن يحصل لنا ما حصل في مزونة ونبقى ننظر للإدارة الجهوية؟ أرسلنا لكم مراسلة وقلتم أن الأشغال ستنطلق والإدارة الجهوية في صفاقس لم يبق فيها شيء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني، لها أربع دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المصاحب له،

أولا نترحم على روح زميلنا نبيه ثابت رئيس لجنة الصحة، أسكنه الله فسيح جناته، ندعو له بالرحمة والمغفرة.

السيد الوزير، عند مناقشة ميزانية الدولة لسنة 2025 لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية، في تقديم البرنامج واستراتيجيته قلتم تبرز غاية هي غاية برنامج حماية أملاك الدولة في الحفاظ على العقار الدولي وضمان ديمومته كرصيد عقاري للأجيال القادمة إلى جانب أنه موردا طبيعيا دائما للموارد المالية للدولة وتوظيفه بغرض تنشيط الاستثمار وتوجهه نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

كلام جميل جدا، ولكن على أرض الواقع يا سيدي الوزير، ماذا فعلت الوزارة بخصوص الاستيلاءات التي طالت عديد الأراضي الدولية بمنتزه النحلي وتغيير صبغتها بالبناء دون رخص؟ يعني عقارات دولية اليوم تبنى فيها قصور شامخة فوق الجبال وبدون وجه حق وفي مخالفة صريحة للقوانين الساري بها، ما لاحظته أن لا أحد تفطن لهم.

هل يمكنكم إجابتنا اليوم كوزارة ينتمي إليها محامي الدولة المكلف العام بنزاعات الدولة الساهر على حماية الملك الخاص والعام للدولة دولة والمستثنى من المنحة المخصصة لذلك.

أكثر من هذا نربطهم اليوم بالماء والكهرباء ونزودهم بماء المسبح ونسقي لهم العشب ومن المفارقات سيدي الوزير مواطنون سنة وآخرون فرض.

متساكنو حي هشام وبرج التركي الذين قاموا بالبناء على حسن نية على عقارات بمالهم الخاص من الخواص لأن الدولة لم تعرف

كيف تحمي رصيدها العقاري واليوم يجدون أنفسهم ممنوعين من حقهم الدستوري في الكهرباء والماء وفي اللجان التي تجهزها هذه البلدية تأتينا معارضة من ممثل أملاك الدولة، وضعوا جميع مدخراتهم وأخذوا قروضا للتمتع بهذه المساكن الاجتماعية المهددة كل يوم بالإزالة.

سيدي الوزير، هذه التجمعات السكنية اليوم هي قائمة الذات وواقع، أمام الوزارة حلان إما الهدم والإزالة أو التسوية.

لا أتصور مع التوجه الاجتماعي اليوم للدولة، لسيادة رئيس الجمهورية أنكم تنوون القضاء على أحلام مئات العائلات في مسكن لائق، يعني أتصور أن التسوية هي الحل الأمثل لهكذا وضعيات وتحت قبة البرلمان الوزارات السابقة لأملاك الدولة قالت أنها تتجه نحو التسوية العقارية، لا سيما بالنسبة إلى حي هشام.

نرجع إلى موضوع النحلي السيد الوزير، الذي يمثل اليوم أكبر ثروة غابية بالعاصمة ويزخر بتنوع بيولوجي لا مثيل له، تم الاستلاء عليه من قبل عدد من رجال الأعمال بحماية منذ 2004 من طرف عائلات نافذة قبل الثورة. أخذ القضاء مجراه، تم إجراء التساخير القانونية، مراسلة الإدارات المعنية في الغرض للتعمق في الأبحاث والتحقيقات، لكن الغريب في الأمر أن هذه الاعتداءات والاستيلاءات ما زالت موجودة إلى حد الآن في شكل حرائق متكررة ومفتعلة كطريقة ملتوية لإزلة الأشجار والتوغل في المنطقة الغابية ونرى كل يوم جبل النحلي يتآكل إلى جانب جبل سيدي عمر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله، لها أربع دقائق.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

أود أن أستغل فرصة الحوار لأتحدث عن وضعية المكلفين بنزاعات الدولة في وزارتكم، المكلفين بنزاعات الدولة يعتبرون أعمدة هذه الوزارة وهم المحافظين الأساسين على أملاك الدولة وعلى أموالها ومصالحها، لكن نجدهم يعملون في ظروف غير لائقة، فعند تنقلنا إلى هناك نجد أن مكاتبهم غير مهيأة وهي مكتظة وأن لديهم مشاكل في التنقل وفي إدارة الجلسات ويتحملون مسؤوليات كبيرة فوق طاقتهم ولا توجد لديهم ضمانات كافية ليقوموا بعملهم على أحسن وجه، فيمكن أن يتعرضوا إلى الهرسلة وهم عرضة إلى العديد من المشاكل، لا توجد الظروف الطيبة التي تمكنهم من ممارسة مهامهم ونعرف بأنهم في الأصل أبناء القانون وقضاة فيمكن أن يضطروا في أي وقت للخروج ولتغيير سلكهم والدولة التونسية دائما تنقص من الكفاءات التي تنفعها والتي ستدافع عنها عوض أن توفر لهم الظروف اللائقة والأجر المناسب.

نحن نعلم بأن في نزاعات الدولة مستشار مقرر عام الذي عمل مدة 25 سنة لا يتجاوز راتبه 2500 دينار وتم تقديم زيادة في الأجر لهم بسيطة جدا سنة 2011 تقدر بـ 400 دينار وهذا مقارنة حتى بحجم عملهم ومقارنة بما يقومون به، فإن هذا الأجر غير لائق بتاتا وأريد أن أذكركم بما فعل هؤلاء السادة المستشارين لتونس، آخر ما قاموا به إرجاع أموال لتونس في قضية البنك الفرنسي، أتمنى أن تنظر الوزارة لهذا السلك بنظرة أخرى وتتيح لهم كل فرص العمل المناسبة وتقوم بتسوية وضعيتهم.

سيدي الوزير، لدي بعض التساؤلات تهم عمل الوزارة:

السؤال الأول حول الجرد العقاري الذي أعلنت عنه الوزارة منذ أكثر من سنة، نريد أن نعرف أين وصل لأننا نعلم وأن هذا الجرد نتائجه هامة جدا لبناء المخططات التنموية، لاستكمال المخططات الحضرية وللحوكمة العمرانية؟

السؤال الثاني يخص مشروع القانون الموحد لمنظومة المصادرة والاسترجاع أين وصل؟ رئاسة الحكومة على إثر عقد المجلس الوزاري في نوفمبر 2024 أعلنت بوجود مشروع قانون الذي سيسهل الإجراءات وسيقوم بتنظيمها ونعلم خاصة أنه فيما يخص الأموال والأملاك المصادرة هناك مشاكل وهناك حتى أموال وعائدات سنة 2021 بلغت عائدات المصادرة 3000 مليون دينار تم تحويل 1900 دينار فقط لخزينة الدولة، أي أننا في أمس الحاجة لهذه الأموال ولأملاكنا ونحن نعلم أين ذهبت، كما نريد أيضا المزيد من الشفافية والتسريع في إصدار هذا الأمر المنظم.

سؤال آخر يهم أيضا أملاك الدولة ولفتة نظر للوزارة للمحافظة على الرصيد العقاري للدولة، الرصيد العقاري للدولة هو ملك لأبنائنا، ملكهم في المستقبل ونريد أن يكون التفويت في أراضي الدولة بصفة عامة مدروسا ويكون التفويت في المكان الذي يجب أن يكون فيه خاصة وأننا نرى أن عدة مشاريع وأن عدة أنواع من شركات الاستغلال سواء كانت شركات التنمية الفلاحية أو المقاسم الفلاحية أو الشركات الأهلية كل هذا وبالرغم من ذلك هناك البعض من هذه الشركات طريقة التفويت فيها غير واضحة أو أملاك الدولة والصيغ كيف ستكون؟ هل ستكون على وجه الكراء أم أنها ستكون لمدة محدودة في الزمن وبمقابل أو بغير مقابل؟ نريد معرفة توجهاتكم مع تعدد الشركات التي ستستغل هذه الأملاك، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب، له أربع دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا، مرحبا السيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق، من خلالكم السيد الوزير أتقدم بتحية كبرى إلى زملائي في نزاعات الدولة وإلى زملائي في أملاك الدولة وخاصة في الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بسوسة الذين اشتغلت معهم كثيرا ومن بين المشاكل التي كانت موجودة السيد الوزير عملنا كثيرا على 48/66، السيد سمير أنت حاضر وتعلم كم اشتغلنا على 48/66 وجدت فيه إشكاليات كبرى للمتصرفين الذي سبق أن تم إسنادهم جزء منهم بموجب محاضر جلسات اللجان الاستشارية الجهوية والقومية للتفويت في العقارات الفلاحية الدولية والتي بقيت بدون عقود تفويت وصدر بعد دخول قانون 1995 حيز التنفيذ وبقيت الوضعية "en blocage" وبقيت على هذا الحال بالرغم من أنه صدر بعد ذلك الأمر 1870 لكن اللجان المحدثة لم تستطع أن تشتغل لأننا لم نقدر على توفير لا الوسائل اللوجستية ولا البشرية لها لتسطيع تقديم المطلوب منها وبقيت هذه العقارات خارج الدورة الاقتصادية.

لماذا تطرقت إلى هذا الموضوع السيد الوزير؟ لأنه عندما مناقشتنا لميزانية أملاك الدولة كان من بين أهداف وزارة أملاك الدولة حماية أملاك الدولة والحفاظ على العقار الدولي وضمان ديمومته كرصيد عقاري للأجيال القادمة، إلى جانب كونه موردا طبيعيا داعما للموارد المالية للدولة وتوظيفه بغرض تنشيط الاستثمار وتوجيهه نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

أي أن تنشيط الاستثمار وتوجيهه نحو تحقيق التنمية سيدي الوزير، هذه وزارة التنمية أي أن على وزارة أملاك الدولة اليوم أن تساهم في التنمية في كل الجهات لكن أن تخصص رصيدك العقاري لبعض الوزارات ولبعض الإدارات وخاصة في بعض المدن دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية تلك المدينة أو خصوصية تلك المنطقة.

اليوم أفضل المواقع السياحية في المنستير يتم تخصيصها للمراكز الأمنية أو لبعث كلية فهذا غير معقول لأن هذه الأماكن للاستثمار، للتنمية وهناك مقرات أخرى يمكننا فيها بعث مقرات لائقة للحرس الوطني أو للأمن أو ليتم فيها بعث كليات أو للقيام بأي شيء آخر، لا يمكن تخصيص الأماكن الموجودة على البحر وخاصة المنطقة المعروفة بفسحة القراعية ستصبح منطقة سياحية كاملة وهي امتداد للمنطقة السياحية يتم القضاء عليها ويتم إنشاء فيها مثل هذا البناءات، هنا لابد أن يكون لديك أنت -كسيد وزير أملاك الدولة- السلطة، سلطة القرار في استغلال هذه العقارات.

ومن جهة أخرى سيدي الوزير، لقد ناديت كثيرا أن العقارات الفلاحية التي يتم كراؤها اليوم لأبنائنا كمهندسين فلاحين أو الذين سيتم إسنادهم هذه العقارات يتحصل على هذا العقار ويتم كراؤه لهم ولكن لم يتم توفير آلية له ليقترض من البنوك وهذه السيد الوزير تعتبر وضعية شائكة، علينا إيجاد حل ويجب أن ندرس هذا الحل مع بعضنا في إطار القانون أو نص تشريعي أو أوامر أو كما تريدون كيف نمكن السيد الذي سنكتري له العقار ، كيف سنمكنه من عقد كراء أو بأي وثيقة أخرى ليتحصل على تمويلات حتى يمكنه أن يشتري جرار وليتمكن من شراء مواد فلاحية، ليمكنه حفر بئر وليمكنه الاستثمار في ذلك العقار.

السيد الوزير، شركات التنمية هي شركات كبيرة جدا، أراضي شاسعة جدا اليوم لابد من حسن حوكمة هذه الشركات، شركات التنمية وكما جاء أنه يتم استرجاعها من الشركة المسقط حقها من الضمان..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق المهدي، له أربع دقائق.

السيد طارق المهدي

أولا ألف رحمة ونور على زميلنا وأخونا العزيز الذي توفاه الأجل المحسوم وربي إن شاء الله يصبرنا ويصبر عائلته.

تحياتي السيد الوزير لكم ولكافة الوفد المرافق من كوادر الوزارة،

سأتحدث الوزير اليوم في بعض المواضيع منها من هو تابع لكم ومنها ليست تابعة لكم، ولكن نرجو منكم التدخل لمصلحة البلاد والعباد.

الموضوع الأول يهم التعويضات المادية بعد انتزاع أراضي المواطنين لصالح المصلحة العامة من أجل إحداث طريق أو توسعة أو بناء جسور أو غيرها، اليوم السيد الوزير، هناك مواطنين ينتظرون منذ سنوات للحصول على مقابل للمساحات المنتزعة ومن بين هؤلاء المواطنين، مواطنين من معتمدية ساقية الداير من الذين تم انتزاع أراضيهم والتي مر عبرها الطريق الحزامية رقم 11 ورغم استيفاء كل الإجراءات إلا أنهم لم يحصلوا إلى اليوم على مستحقاتهم، نرجو أن يتم التدخل لإعطاء المواطنين حقوقهم وأن لا تكونوا الخصم والقاضي في نفس الوقت.

بالنسبة إلى الموضوع الذي يليه وهو موضوع أمثلة التهيئة العمرانية، تعلمون جيدا الانفجار السكاني والنسق المتزايد في أعداد المواطنين والتي كما نعلم لم يعد بالإمكان اقتناء عقارات في وسط المدن ومحيطها نظرا إلى أسعار الأراضي المعدة للبناء والشقق والمنازل وقد فاقت قدرة الأغلبية العظمى من المواطنين، لذا وجب علينا العمل حالا لمراجعة أمثلة التهيئة العمرانية في مجال التوسعة في أغلب المدن، خاصة المدن الكبرى وولاية صفاقس هي أكثر جهة متضررة، فليس من المعقول أن نجد كل هذه التعطيلات والنسق البطيء جدا في تحديث هذه الأمثلة بما يتوافق مع متطلبات البنايات في عاصمة الجنوب والتي يتخطى عدد سكانها المليون نسمة بكثير.

ليس من المعقول أيضا أننا ما زلنا نتبع طريقة بناء عفا عليها الدهر منذ عقود، فالبنايات العمودية التي تصل وتتخطى 50 طابقا وأكثر أصبحت بنايات عادية في أغلب دول العالم، فقد أصبحوا قادرين على إنشاء مباني تتجاوز مئات الأمتار ونحن اليوم ما زلنا نتصارع على بناء مباني ذات خمس وعشر طوابق، مما يفتح المجال أمام الرشوة والفساد من مختلف الإدارات والبلديات في مواضيع رخص البناء وإشكالية الحصول على"recollement" عند انتهاء هذه الأعمال.

هذا بالإضافة إلى أن ولاية صفاقس محاطة بطريق حزامية تربط كل الطرق الرئيسية ببعضها ويجب أن تتخطى هذه الطريق الحزامية أمثلة التهيئة العمرانية بالإضافة إلى بعض العمادات وذلك مع استحالة إيقاف التمدد العمراني الذي يفرضه التزايد الكبير لمتساكني الولاية والذي خلق حالة احتقان كبيرة لدى المواطنين مع مختلف الإدارات من بلديات وإدارة فلاحة وغيرها، ومما يدفع بالمؤسسة الأمنية من شرطة ومن حرس بلدي أحيانا إلى مواجهة مباشرة مع أبناء هذا الوطن والذين لم تعد لديهم حلول أخرى لامتلاك مساكن تأويهم ولإحداث مناطق صناعية توفر لهم مواطن شغل وتكون في محيط الولايات على مستوى الطرق الحزامية لا في وسطها، كي تقل حركة المرور خاصة من الشاحنات والآلات الثقيلة وسيارات الموظفين والحد من الاختناق المروري داخل المناطق العمرانية.

أما بالنسبة إلى لموضوع الأخير سيدي الوزير، الرجاء الانتباه للثروات المهدورة فيما يخص الرصيد العقاري الكبير في الصحراء التونسية بالجنوب والتي تسبح فوق أكبر مخزون مياه جوفية في العالم والتي تمكننا من تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة المنتوجات الفلاحية إن أردنا، اليوم الجارة الجزائر تستغل هذه الثروة في تطوير فلاحتها وفي توفير الاكتفاء الذاتي لغذاء شعبها والتوجه نحو التصدير إلى مختلف أنحاء العالم وواد صوف أكبر دليل على هذا ومن الجهة

الليبية مشروع النهر الصناعي العظيم أيضا والذي يزود مدنهم بالمياه الصالحة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله، لها أربع دقائق.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

السيد الوزير، أريد أن أذكرك بموضوع شركة الإحياء للتنمية الفلاحية عين صابون 3، هذا المستثمر قام بالتنكيل بالأرض وبملك الدولة، لديه ديون كبيرة متخلدة بذمته ولم يصدر فيه سيدي الوزير قرار إخلاء وكنت قد حدثتك في الموضوع وأخذته سيادتك بكل جدية، لكن أريد أن ألفت نظركم أنه جهويا لم يتم إصدار قرار إخلاء في شأن هذه الشركة الفلاحية وعقده قد انتهى وهو يقوم باستغلالها بدون موجب حق.

كذلك شركة الإحياء للتنمية الفلاحية الزهراء، العقد قد انتهى من 2011، هذه الشركة لديها ديون كبرة متخلدة بذمتها وهناك مهندسة فلاحية تعمل مع صاحب الشركة قد أبلغت عن عديد الاخلالات ولهذا السبب قام بتصفية حساباته الشخصية معها وهي إلى حد الآن لم تتقاض أجرها وقد امتنع عن منحها أجرها ومع ذلك هي ملتزمة بالذهاب يوميا لعملها ويتم التنكيل بهذه السيدة المهندسة.

سيدي الوزير، إن صاحب شركة الإحياء هذه متعالي عن القانون وقد تجاوز كل الخطوط الحمراء وقد توجهت إليه وزارتكم بإنذار في شهر ديسمبر ولم يدل بشيء حتى موفى مارس، لذلك نطالب بإسقاط حق هاتين الشركتين لأنهما يعدان مثال سيء لشركات الإحياء التي استغلت أراضي الدولة، عندما أعطتها الدولة أمانة نكلت بهذه الأراضي الدولية وقد نكلت حتى بالعاملين فيها.

ثم سيدي الوزير، لقد أتاني اليوم شبان من أصحاب الشهادات العليا الذين قاموا باكتراء مقاسم فلاحية بنظام المراكنة يشتكون من أنهم يدفعون ثمن كراء هذه الأراضي ضعف ما يدفعه الفلاحين العاديين، لذلك إن أمكن السيد الوزير، أن تقوموا بتنظير عقودهم ليصبحوا تحت غطاء قانوني موحد وليمكنهم التمتع بالتسوية عند حدوث إجاحة لأنه كما تعلم بعقد المراكنة لا يمكنهم التمتع بالإعفاءات في سنوات الإجاحة.

وأخيرا سيدي الوزير، سأحدثك عن الموضوع الذي حدثتك عنه سابقا وأنت على علم به وهو موضوع صغار الفلاحين والمشاكل التي يتعرضون إليها فوزارة أملاك الدولة ووزارة المالية غير قادرين على حل هذه المشاكل وتزامنا مع أنني قد قدمت مشروع القانون لسيادتكم وقد اطلعتم عليه وهذا القانون هو الآن موجود في لجنة الفلاحة.

سيدي الوزير، تصدر العديد من بطاقات الانتزاع لهؤلاء الفلاحين وهم يشعرون بالخوف وهؤلاء الناس هم وضعية اجتماعية وقد خدموا الأراضي لسنوات، لذلك استسمحك سيدي الوزير إن أمكن لك إيقاف هذا الإجراء وقتيا، أعلم بأنك بصدد القيام بعملك وأن هذه الإجراءات قانونية وأنك بصدد تطبيق القانون ولكن هناك جانب إنساني يمكن القيام به إلى جانب هذا القانون، هؤلاء الفلاحين هم آبائنا وأخواتنا وعائلاتنا، لذلك نرجو أن يتم توقيف إجراء الانتزاع هذا لفترة معينة ويتم مناقشة هذا الموضوع صلب لجنة الفلاحة ثم عرضه على مجلس نواب الشعب ونتمنى أن يتم المصادقة عليه هذه المرة لأن كافة الزملاء شعروا بالخطر الذي حصل والخطأ الفادح الذي تم القيام به عندما تم إسقاط القانون في قانون المالية الفارط، نريد تدارك هذا الخطأ الفادح ونريد أن ننقذ صغار فلاحينا لأنه يتم اليوم التنكيل بهم سيدي الوزير ويتم إخراجهم من أراضيهم وهذا غير معقول ولا أتخيل أن سيادة رئيس الجمهورية يرضى بهذا وسيادتك قاضي والقاضي بالطبع يجب أن يكون عادل وان شاء الله تصدر قرار التوقيف، متعك الله بالصحة وبارك الله فيك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حاتم الهواوي، له أربع دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام من وزارة أملاك الدولة،

مرحبا بكل الزملاء،

بسم الله الرحمن الرحيم،

نستهل المداخلة بالترحم على أرواح أخينا سامي الفقيد ثم يليه أخينا نبيه ثابت، أضف إلى ذلك الصوت الذهبي في الإذاعة الوطنية عادل يوسف، لنتذكر شيرين أبو عاقلة، ثوب فلسطين المغدور بها، فرحمهم الله جميعا.

مرحبا مرة أخرى بالسيد الوزير،

من جندوبة نحييكم،

السيد الوزير، للأمانة فيما يخص مقاسم تكسير وغربلة الحجارة " les carrières" للأسف فقد أضاعت عنا ما يقارب عن ست سنوات من عمل ومن بنية تحتية لم تنجز وبقينا في مشكل كبير في جندوبة نأمل في حلحلة هذا الموضوع ولكل ذي حق حقه.

النقطة الثانية سيدي المحترم وزير أملاك الدولة، فيما يخص الكورنيش 2 طبرقة، أعيد الكورنيش 2 طبرقة بين البلدية وأملاك الدولة لدينا عائلات يوجد بينهم أطفال صغار يدرسون لا يوجد لديهم لا ماء ولا كهرباء، لذلك نأمل حلحلة هذا الموضوع بالتنسيق مع سلطة الإشراف في جندوبة وشكرا مرة أخرى.

سيدي المحترم الوزير، يوجد لدينا أيضا على رفوف الوزارة مثال التهيئة العمرانية "le plan d'aménagement" لبلارجيا نحن في انتظاره ونأمل في حلحلة هذا الموضوع ولكم سديد الشكر.

لكن نعود إلى النقطة الثالثة، سيدي الوزير، عندما نتحدث عن ملف البنك الفرنسي التونسي "le BFT" فإننا نتحدث عن 37 مليار دينار، نتحدث كذلك عن القضية التحكيمية الدولية وتحية لسلك المستشارين المقررين لنزاعات الدولة، فرسان نزاعات الدولة وهم السيد الوزير 120 فارس، نحن نأمل في استقلالية مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة عبر إحداث هيئة قضايا الدولة على غرار التجارب العربية المجاورة وإن شاء الله يا سيادة الوزير سنتمكن من فض ملف أملاك الأجانب كما فعلت الجزائر الشقيقة، لما فيه من عائدات مالية للدولة.

ثم كذلك إن شاء الله عقد جلسة وزارية للاستماع إليهم لأن الظروف قاهرة تحول دون نجاح المرفق وتحقيق المنتظر لسلك المستشارين المقررين لنزاعات الدولة، إن شاء الله تونس غدوة خير.

السؤال الموالي للسيد رئيس الجلسة ورئيس البرلمان:

سيدي الكريم، تعبنا أيما تعب فيما يخص مبادرة العفو، كل الأهالي يسألوننا، كل الأهالي يحملوننا المسؤولية، كل الأهالي أتعبوننا، إذا السؤال المطروح سيدي رئيس الجلسة ورئيس المجلس، أين ذهب هذا المشروع؟ نأمل في مروره إلى جلسة عامة أو اتخاذ التدابير القانونية لكي يأخذ كل ذي حق حقه ونعتقد أن في دولة تعترف بسيادتها، يجب أن تفرق ما بين السلط الثلاثة من تشريعية إلى قضائية إلى تنفيذية.

وأذكر الجميع أنها لو دامت لغيرنا لما آلت لنا وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد كمال كرعاني، له أربع دقائق.

السيد كمال كرعاني

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الزملاء النواب،

أولا، نترحم على فقيدنا وعلى زميلنا نبيه ثابت والصبر والسلوان لكل الشعب التونسي.

أود في البداية أن أرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وإطارات الوزارة المرافقة له،

أردت في البداية أن أثمن الإجراءات المتخذة من قبل وزارتكم وأذكر مثلا بالمسح الذي انطلق في تحديد ملك الدولة وكافة المؤسسات العمومية لاسترجاع بعض العقارات الدولية والفلاحية والمقاطع، فمقاطع الحجارة والرخامية بالقصرين ومقاطع الرمال وهو ما من شأنه ضبط وجرد أملاك الدولة بالإضافة إلى إيقاف مزيد الاعتداءات والاستحواذ عليها.

سيدي الوزير، لا أخفي عليكم علما بأنه عند التطرق إلى موضوع أملاك الدولة بولاية القيروان، فإنه لا حديث إلا على الأراضي الفلاحية الموضوعة تحت تصرف هياكل الدولة وأخص بالذكر لا الحصر وضعية الأراضي والضيعات الفلاحية بكل من معتمديتي نصر الله ومنزل المهيري كضيعة سيدي سعد وحدائق سيدي منصور وأنا استشهد برقم هام في نفس الوقت 10 آلاف هكتار من الأراضي الفلاحية بمعتمديتين قد ترجع بالنظر إلى ملك الدولة كانت تمثل قوة فلاحية وتشغيلية ساهمت في تنمية المنطقة منذ سنوات، لم نلمس سياسة واضحة لهذه الأراضي.

سيدي الوزير، هذه الأراضي بعضها كان شركات تنمية إحياء وتم اتخاذ إجراءات إسقاط الحق بشأنها وهي إلى حد الآن تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية في انتظار إعادة توظيفها، لكن ما هي تكلفة الانتظار في ظل عجز"OTD" عن التوظيف، بل أصبح غير قادر على تأمين أجرة العمال بها.

لقد آن الأوان لفتح هذا الملف وذلك بمعية وزارة الفلاحة ولما لا المطالبة بعقد مجلس وزاري في شأن هذا الملف والتفكير بجدية في حلول أصبحت عاجلة عن أي وقت مضى، خاصة وأنها ثروة وطنية لا تساهم في الأمن الغذائي فقط، بل في القدرة على التشغيل وتحقيق التنمية في الجهة.

وفي هذا الصدد أشير إلى مطلب الشركات الأهلية خاصة الشركة الأهلية المحلية للشباب بمنزل مهيري والشركة الأهلية لشباب بئر السلايمية بنصر الله وتمكينهم من استغلال الأراضي الفلاحية وهذا المطلب يعتبر صلب خيارات الدولة، إسناد أراضي فلاحية شاسعة لمستثمر وحيد لا يشغل يد عاملة كافية ويقتصر على عامل أو عاملين، وجب مراجعة هذا سيدي الوزير.

أين التنسيق والتعامل السلس بين الوزارات فيما يخص التسهيل والتسريع في تخصيص الممتلكات فيما بينهم؟

تم تمتيع بعض العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا من أراضي للاستغلال عن طريق عقود كراء مع مطالباتهم بالخلاص منذ بداية السنة وهذا ليس منطقي سيدي الوزير ولا يشجع الاستثمار ولا على التنمية بالجهة ولا يساهم في الحد من البطالة ولهذا وجب تمكينهم من فترة إمهال حتى يتسنى لهم التوظيف الإيجابي للتنمية بالجهة، خاصة في ولاية القيروان في معتمدية منزل مهيري ونصر الله.

سيدي الوزير، وجوب وضع رؤية جديدة وخطة استراتيجية واضحة لحسن توظيف واستغلال أملاك الدولة للصالح العام، من تنمية واستثمار واقتصاد وتسوية وضعيات التجمعات السكانية وخاصة بمعتمدية نصر الله ومنزل المهيري، توظيف الأراضي الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصفة نهائية كأن يتم مثلا التفويت النهائي لصالح الفلاحين الشباب أصحاب العقود الطويلة الأمد.

أخيرا سيدي الوزير، حل الإشكال الكبير فيما يخص تخصيص الأراضي لبعض الوزارات الأخرى ويجب تسهيل الإجراءات مثلا كأرض ببناء مخصصة لدائرة بلدية منطقة بير الوصفان واستغلال الأرض التي هي على ملكلهم لفائدة الشباب العاطل عن العمل كذلك، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد غسان يامون، له أربع دقائق.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

إن تقريب الخدمات الإدارية وإحداث فروع للإدارات الجهوية بجربة هو مطلبنا الأساسي لفك العزلة عن مواطنينا وتقريب المرفق العمومي لهم، وقد تفاعلت مؤخرا السلطة التنفيذية مع مطالبنا بتقريب عديد المرافق العمومية، تنفيذ الأمر المتعلق بإحداث محكمة ابتدائية من طرف وزارة العدل، إحداث فرع للسجل الوطني للمؤسسات من قبل رئاسة الحكومة.

وفي هذا الإطار السيد الوزير، نطلب منكم إحداث فرع للإدارة الملكية العقارية بجربة وذلك لعديد المبررات وأولها عدد الرسوم العقارية بجربة تنفيذا لأحكام التسجيل الاختياري والإجباري، علاوة على الحركة العقارية الكبيرة من حيث عدد الترسيمات والإشهارات على الرسوم الموجودة بجربة، بالإضافة إلى حجم العمل الكبير بالنسبة إلى الإدارة الجهوية لإدارة الملكية العقارية بمدنين وأغلب العقارات موجودة بجزيرة جربة.

وعليه نطلب منكم دراسة هذا الطلب وإدراجه ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2026 مع تفاعل بلدية المكان بتخصيص عقار لهذه الإدارة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد مصطفى بوبكري، له أربع دقائق.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة،

أولا، ندائي الى السيد رئيس الجمهورية من هذا المنبر الرجاء التدخل لصرف أجور عمال واطارات شركة البستنة بتطاوين لشهري مارس وأفريل ونحن اليوم في 12 ماي 2025.

سيدي الرئيس، 2350 عائلة تستغيث من أجل العيش الكريم لأكثر من شهرين للأسف وما من مجيب.

أواصل سيدي الوزير، تمسح ولاية تطاوين 4/1 مساحة الجمهورية وتمثل الأراضي الاشتراكية نسبة هامة من هذه المساحة قرابة 200,000 هكتار أو يزيد، لذلك تعد معضلة الأراضي الاشتراكية من أبرز العوائق التي تعرقل المسار التنموي في بعض الجهات الداخلية نظرا لتعقيدات وضعها القانوني وغياب شهائد الملكية الفردية، فهذه الأراضي التي تدار غالبا من قبل الدولة ومجالس التصرف تعاني من غموض في صيغ الاستغلال مما يحول دون إدماجها في الدورة الاقتصادية ويمثل هذا عائقا رئيسيا أمام جذب الاستثمار خاصة في مجال الفلاحة والصناعة والسياحة وغيرها، حيث يحرم المستثمرون من التمويلات البنكية لغياب الضمانات العقارية، كما تؤدي النزاعات المتكررة حول الاستغلال إلى تفشي مظاهر الفوضى بين العروش وغياب الحوكمة الرشيدة مما يعمق الفوارق الجهوية ويقتل نسق التنمية المستدامة في الجهة.

إن القانون الصادر في سنة 2016 عدد 69 حدد مدة خمس سنوات لتصفية كل الإشكاليات العقارية واحالة العالقة منها للمحكمة العقارية وتجميد عمل مجالس التصرف باستثناء التي لها عمليات إسناد جارية، وقد انتهت كل هذه المدة الزمنية دون تحيين القانون ولم يقع حل إشكاليات الأراضي الاشتراكية للأسف.

هذا وقد تولت ولاية تطاوين إرسال مقترحات وتصورات لحل هذه الوضعيات بتاريخ 7 أكتوبر 2022 و11 جوان 2023، ولكن لم تقع الاستجابة والتجاوب إلى حد اليوم للأسف.

الأراضي الاشتراكية شاسعة في تطاوين ومتداخلة مع خطوط المرعى والغابات وهو ما يتطلب التدخل الفعلي من السلطات الجهوية والسيد الوالي بصفته رئيسا لمجلس الوصاية الجهوي. أيضا المشاريع الفلاحية ومشاريع الطاقة المتجددة بتطاوين تمر عبر الأراضي الاشتراكية وتتطلب تسوية العقارات وهذا غير ممكن في ظل تجميد أعمال مجالس التصرف وهو ما سيزيد من تعميق الأزمة وتعطيل المشاريع التنموية بولاية تطاوين.

سيدي الوزير، نطالب بعقد ندوة جهوية وإقليمية في أقرب الآجال بولاية تطاوين والاستماع إلى أعضاء مجالس التصرف والفاعلين المتداخلين للخروج بتنقيح واقعي وأكثر فاعلية في قانون الأراضي الاشتراكية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فيصل الصغير، له أربع دقائق.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

اليوم في علاقة بوزارة أملاك الدولة نجد عديد الإشكاليات منها تحديد الأملاك كذلك شهادة الملكية بالنسبة إلى المواطنين وكذلك شهادة رفع اليد، اليوم عندنا إشكاليات كبيرة تخص المواطنين في هذه الناحية إضافة إلى ذلك وهي استغلال أراضي الدولة بدون حق ومن الغرائب أن أحد العمد في معتمدية قلعة الأندلس قدم تقريره ليحمي أراضي الدولة فلفقت له قضية ووجد نفسه محكوما بالسجن وخطية مالية وهذه مسألة سيئة جدا وتهدد أمن الدولة ولا نعرف هل أن هذه اللوبيات من الدولة أم أنها أقوى من الدولة؟

عديد التساؤلات من مواطنينا خاصة في الوضعية العقارية لقنطرة بنزرت وتم العمل على هذا الموضوع من السنة الفارطة ووصل إلى المرحلة النهائية لكن لا نعرف اليوم إن كان هناك تعويض أم لا والجميع ينتظر حقهم في التنمية وراسلنا السيد الوزير في هذا الموضوع مرتين وللأسف لم نتلق أية إجابة.

أيضا اليوم نسعى إلى الأملاك المصادرة نتحدث عن شعبة في حي البكري وأيضا في شرفش، لم نر أي خطوة من أملاك الدولة في هذه العقارات التي يمكن استغلالها وترجع بالنفع للدولة وحتى في مؤسسات تخدم المواطنين.

كما نسأل اليوم أيضا عن الأراضي التي توزعت بعد الاستقلال سواء في قلعة الاندلس أو سيدي ثابت ويستغلها الناس منذ أكثر من 20 سنة وإلى اليوم لم تحصل على شهادة الملكية، فما هو برنامجكم في توفير شهادة الملكية وأمثلة الهندسة لبعض المقاسم المسندة لمستحقيها في هذا الغرض؟

الوضعية العقارية، اليوم في سيدي ثابت مشكلة كبيرة في الوضعية العقارية فلا يمكن أن يتقدم الناس أي خطوة لانعدام شهائد الملكية وأيضا في قلعة الأندلس بنى الناس منازلهم على الأراضي دون شهادات ملكية وهناك من تحصل عليها بطرقهم الخاصة لكن تفاقمت هذه المشكلة اليوم ونود أن نجد لها الحل سيدي الوزير.

كما نطلب المسح العقاري لمعتمدية قلعة الأندلس والعمادات المجاورة علما أنه تم في سيدي ثابت المسح العقاري منذ سنة 2022 ولكن للأسف لم يحدث شيء، هذه أيضا نقطة للمراجعة والدعوة لتفعيل الأمرين عدد 504 و505 لسنة 2018.

أيضا وضعية الإسناد للمنتفعين بالأراضي الدولية الفلاحية بمعتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت خاصة وأن الأمر الحكومي صدر منذ تاريخ 21 اوت 2020.

في ما يخص المرفأ المالي حول عائدات عملية التفويض في الملك العمومي البحري بخصوص مشروع المرفأ المالي بن حسين من معتمدية قلعة الأندلس التقرير السنوي عدد 27 لدائرة المحاسبات يؤكد على عدم الاستخلاص ولا أعرف الإجراءات التي قمتم بها في خصوص هذا الموضوع.

نرجو التفاعل مع بعض النقاط بكل إيجابية من طلبات بلدية سيدي ثابت في إطار مراجعة مثال التهيئة العمرانية والتوسعة، تخصيص 10 هكتارات تقتطع من المساحة المستغلة من طرف

مدرسة الطب البيطري وذلك لفائدة البلدية للقيام بمشاريع خاصة في برنامج التنمية، علما وأنه تم تخصيص 13 هكتار في إطار البرنامج الرئاسي للسكن الاجتماعي كانت الأرض مستغلة من طرف التعاضدية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة، له أربع دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا بكامل الطاقم المرافق لكم،

سيدي الوزير، سوف أنطلق بالحديث عن المقاسم السكنية التي تم إسنادها عن طريق المجالس الجهوية في معتمديتي معتمدية قرمبالية، 23 تقسيم سيدي الوزير 2110 مقسم مقسمة بين 1644 مقسم على ملك الدولة الخاص، 359 على ملك المجلس الجهوي بالتصرف و107 على ملك المجلس الجهوي تمس كل القرى، الخنقة بني عياش، بللي، سماش، كرمية، السبالة، الفندق، تركي، عين طبرنق، نيانو، بوزكري، القليم، سبعة وديان.

سيدي الوزير، أملاك الدولة لم تتمم إجراءاتها لتمكينهم من الملكية الفردية هل يعقل إلى غاية اليوم 2110 عائلة بدون ملكية فردية؟ وقد بنوا منزلين أو ثلاثة منازل يعني نتحدث تقريبا عن 4000 و5000 منزل، حان الوقت سيدي الوزير يجب أن يحصل هؤلاء الناس اليوم على أملاكهم وحقوقهم وإن لم نمكنهم من حقوقهم فهذا ضرب للاقتصاد الوطني وهو ضرب للتنمية وهو ضرب أيضا للسلم الاجتماعي سيدي الوزير، ضرب لأسس الدولة الاجتماعية وضرب لتوجهات السيد رئيس الجمهورية فلو نعجز ونحن دولة بـ 3000 سنة حضارة عن أن نعطي للناس أملاكهم فهذا غير معقول.

تونس كاملة فيها 1200 تجمع سيدي الوزير تم تسوية منها 29 بما هو نسبة 0.02% وأخجل من قوله في التلفاز اليوم وزارة بهياكلها جهوية ومركزية سوت 0.02%؟ هذه أكبر فضيحة في الدولة التونسية سيدي الوزير، الإنجاز عندكم والمؤشرات اليوم للأسف صفر ولا نلاحظ اليوم تطورا.

سيدي الوزير، العقارات اليوم 120,000 عقار لم تسووا منها تقريبا إلا 3000 من 120,000، مساكن وأراضي مجمدة فلا يمكن أن يرهن ولا أن يبيع فماذا سيفعل؟ وهل أن دور أملاك الدولة اليوم أن ترهن المواطن؟ وتضعه في ركن؟ للأسف هناك شرطان في الأمر 504 أولا أن يكون قد بنى قبل سنة 2000 وثانيا تكون الصبغة عمرانية.

فهل قدمتم تقاسيم في صبغة عمرانية حتى تشترطوا علينا صبغة عمرانية؟ 55% من التقاسيم ليست في أراضي ذات صبغة عمرانية، بل في أراضي فلاحية يعني أنكم لا تريدون تسوية الوضعية ولو يرجع الأمر لوزارتكم من لا يسوي الوضعية فلسنا بحاجته.

سيدي الوزير، أنتقل إلى نقطة ثانية الأراضي الدولية، أريد أن أسأل عن المكلف العام بنزاعات الدولة هل يعرف مهمته؟ مهمته هي حماية أملاك الدولة سأخجل لو كنت مكانه سأعمل 24/24 وتظل الملفات عنده عامين وأصبحت حماية للمافيا وليست حماية لأملاك الدولة.

سيدي الوزير، تطلقون البيض وتريدون جمع الفراخ، حين قلت لك بأن الجرار بصدد الحفر فتعال، ولكنك تأتي حين بنى الطابق الثاني للأسف اليوم هناك ضعف في القيام بدور هذه الوزارة.

سيدي الوزير، قرارات اخلاء واسقاط حق وللأسف يستغلها منذ عامين فلا أحد يحكم في هذه البلاد، أتأسف لما يحصل والوقت يداهمني وأعتقد أنه انتهى ولكن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد بدر الدين القمودي، له أربع دقائق.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في ذكر الجلاء الزراعي بما تعنيه الكلمة من معاني السيادة سيادة الدولة على أراضيها وسيادة المواطن التونسي كذلك على هذه الأرض، أريد أن أشير إلى بعض الملفات التي سبق وأن أثرتها مع من سبقكم في جلسة نوفمبر 2013 في البداية أريد أن أشير إلى وضعية متساكني القصر الأحمر بمدينة منزل بوزيان حي سكني مترامي الأطراف لا يزال مواطنوه محرومين من الماء الصالح للشراب والنور الكهربائي لعدم تسوية أراضيهم وعلى مقربة من هذا الحي وجود أراضي الأجداد التي تم تحريرها من الاستعمار وتم تسليمها إلى رجال الأعمال في ظروف غامضة، سبق وأن أشرت إلى أهمية البحث في الظروف والملابسات التي تحوزوا بها وحرموا منها أبناء المنطقة من الاستغلال بوجه من الأوجه القانونية.

النقطة الثانية، قرية النصر التي تعد 305 مقاوم سنة 1962 تم تجميعهم هنا في هذه القرية ووزعت الأراضي في عهد حكم المرحوم الحبيب بورقيبة سنة 1974 وتم تمليك البعض والبعض الآخر لازال إضافة إلى هذا الحي السكني بهذه القرية بدون حجج ملكية لهذه اللحظة.

النقطة الثالثة، حي النجاح تعاضدية في تجربة التعاضد سنة 1963 تم تأسيسها من قبل 265 متعاضد وتم حلها سنة 1990 وجاء قانون 52 لسنة 2017 ويشير بضرورة أن يقع تمتيع مثل هؤلاء من هذه الأراضي وأذكر بالفصل 32 مكرر الذي جاء بهذا القانون ينص: "خلافا لمقتضيات الفصل 17 من هذا القانون تتم تسوية الوضعية العقارية للمتعاضدين السابقين بوحدات تعاضدية الانتاج الفلاحي المنحلة قبل صدور هذا القانون ويضبط ثمن التفويت من قبل ثلاثة خبراء وتضبط قائمة التعاضديات المعنية بأمر حكومي."

إلى حد الآن ثماني سنوات ونحن ننتظر صدور هذا القانون حتى يقع تمليك هؤلاء بموجب ما يوفره هذا القانون من حق وللأسف إلى حد الآن الأمر الحكومي لم يصدر بعد.

غير بعيدة عن هذه المنطقة نجد منطقة ضواحي بوهدمة من معتمدية مزونة أراضي الأجداد يستغلها هؤلاء أبا عن جد وإلى حد اللحظة ما زالت أملاك دولة والحال أن هؤلاء الناس متساكنين منذ مئات السنين حتى ما قبل الاستعمار وما بعده وإلى حد الآن لم تتم تسوية وضعيتهم.

أريد في ما تبقى من الوقت أن أشير إلى ملف آخر سبق وأن أشرت إليه في جلسة سابقة وهو مؤسسة المكلف العام لنزاعات الدولة بما تعنيه هذه المؤسسة من أهمية في وقت إذا كنا فعلا حريصين على استعادة أموالنا العمومية وأملاكنا المصادرة وغيرها، هذه المؤسسة هي المؤتمنة قانونا على متابعة هذه الملفات أظن إذا كانت هناك جدية في هذا للاتجاه فيجب تطوير هذه المؤسسة

واعطائها المزيد من الصلاحيات والاستقلالية حتى تتمكن من أداء دورها.

للأسف الشديد سيدي الوزير أنتم عندكم أكثر من سنة على رأس هذه الوزارة أدعوكم إلى زيارة مقراتها فالبعض منها آيل للسقوط بموجب تقارير الخبراء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمدي بن عبد العالي، له أربع دقائق.

السيد حمدي بن عبد العالي

شكرا سيدي الرئيس،

مساء النور جميعا،

ألف رحمة على الزميل والصديق والأخ الدكتور نبيه الثابت رزقنا الله وعائلته الصبر.

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق لكم،

نقطة أولى بخصوص الأراضي الصغرى والمشتتة مثل أرض فيها... اثنان أو ثلاثة أو أربعة التي تثقل كاهل الدولة بمعاينة ووقود ومنحة التنقل مقابل مردودية ضعيفة يعني مصروفها أكثر من مدخولها لذا لماذا لا يقع مراجعة قانون التفويت في هذه الأراضي؟

ثانيا، بخصوص تحديد قيمة الأراضي والعقارات التي تكون في معظم الأحيان قيمتها أقل بكثير من القيمة الحقيقية والواقعية للعقار لذا لماذا لا يقع مراجعة قانون الانتزاع وخاصة لفائدة المشاريع العمومية وتحديد قيمة العقار للمستوى الحقيقي لضمان الطور الرضائي لأصحاب العقارات وتفادي الاعتراضات وتضمن سرعة مراحل استكمال المشروع.

وفي نفس السياق وضمانا للنسق السريع وهروبا من البيروقراطية الإدارية لماذا لا يقع التفويض للمدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية الإمضاء كطرف ممثل على الدولة عوضا عن الوزير لأنكم تعرفون من تاريخ إبرام العقد المصادقة من طرف الوزير تمتد حتى خمسة شهور أو أكثر ومواصلة بقية الإجراءات تتطلب أكثر من عام في هذا الوقت تتغير القيمة العديد من المرات.

ثالثا، بخصوص الهيكل التنظيمي للإدارة الجهوية التي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الجهوي والذي تسبب في تعطيل المسار المهني والحصول على الخطة الوظيفية، لذا متى سيتم العمل بالهيكل التنظيمي الجديد وضمان حقوق الموظفين؟

رابعا، بخصوص أعوان المعاينات الذين يقع الاعتداء عليهم في بعض الأحيان أثناء معاينة العقار وهذه المعاينة تتطلب موافقة السيد الوالي لمعاينة أملاك الدولة التي تستغل بموجب غير قانوني، لذا لماذا لا تمنح الضابطة العدلية لأعوان المعاينات حتى يتسنى لهم حفظ حق الدولة بشكل آمن يحفظ حمايتهم أثناء تأدية واجبهم؟

خامسا، بخصوص الديوان الوطني للملكية العقارية الذي يسدي خدمات مهمة للمواطن ويوفر موارد مالية للدولة، فلماذا لا نجد فروعا بكامل تراب الدولة تقريبا للخدمة من المواطن؟ ولماذا لا يقع استكمال القانون الأساسي وصرف حقوق الموظفين لأداء واجبهم على أحسن وجه؟

بالنسبة إلى الشأن المحلي لمدينة المكنين، في مدينة المكنين وبالتحديد في هنشير الحبس لدينا 11 هكتار تابع لأملاك لدولة على الشياع وهنشير الحبس مشروع منطقة صناعية في مثال التهيئة العمرانية الجديد، لذا نرجو من سيادتكم التفويت فيه لصالح البلدية من أجل استكمال المراحل أو أخذ الإجراءات اللازمة بخصوص هذا العقار ولدينا أملاك اليهود مثل الكنيسة والسقيفة التابعة للإدارة العامة لأملاك الأجانب لماذا لا يقع التفويت فيها لمدينة المكنين أولا لصيانتها وحسن توظيفها وتفاديا لسقوطها؟

ثالثا، لدينا في سيدي بنور وفي منطقة أولاد سعيد من بلدية سيدي بنور ارض لملك الدولة قرابة 1000 متر مربع مهمل ومصب للفضلات لذا ومن الأحسن التفويت فيها لصالح بلدية سيدي بنور لحسن توظيفها وأخيرا أتمنى لكم التوفيق في مهامكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد أيمن بن صالح، له أربع دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

لا يمكن أن أبدأ إلا بعد أن أقول "المحبة صنعك يا ربي والكره زمان صنعته الناس" هذه الأغنية التي عرف بها كافون رحمه الله ورحم الله زميلنا الدكتور العزيز على قلوبنا نبيه ثابت.

سيدي الوزير، وجهت منذ ما يفوق الأربعة أشهر سؤالا كتابيا حسب ما ينص عليه دستور بلادنا ونحن كلنا موجودون من خلاله وإلى حد الساعة لم تقع إجابتي عنه وهو حول الرصيد العقاري لأملاك الدولة في معتمدية سكرة أو في بلدية سكرة أو في منطقة سكرة لأن هناك عدة نقائص في سكرة ولكن لا نعرف ما تملكه الدولة فيها.

يأتي إلي رجال كبار في السن يتجاوز عمرهم سبعين سنة للمنزل وقالوا لي بأن الأرض ملك الدولة وهناك من يبيعها الآن ويسكنون فيها يعني بنوا غرف 4 متر وباعوها 7 أو 8 هكتارات كانت تكتريها الدولة والدولة ليست موجودة ونتحدث عن أراض تابعة لسكرة ونعرف قيمة المتر هناك وفي نفس الوقت المواطنون هناك ليست لهم مقبرة واليوم في سكرة لو تريد دفن المتوفين فيجب أن تبحث إن كان لك جد أو خال أو عم ميت لتحفر عليه أو يجب الدفن في مقبرة أخرى.

كفانا اليوم من البيروقراطية سيدي الوزير والتي لم تتسبب فيها سيادتك لكن هذا إرث وما هذا هو ملك دولة خاص أو ملك دولة عام ابحثوا عن "un seul vis à vis" ثم قسموا كما تشاؤون فكله ملك دولة لأن هذا شتات ومنذ أنهيت الدراسة حول " gestion électronique des données" وأعلم أنكم بصدد القيام بالأرشيف وحذف الأرشيف القديم وركزتم "des bases de données" فأين وصلت؟ وأتذكر في وقت ما أن وزارة أملاك الدولة أنشأت خريطة تفاعلية لأملاك الدولة وحين أدخل الآن لا أجدها محينة هذا إن وجدتها.

ما أعرفه أن ديوان قيس الأراضي بحكم دراستي أجريت فيه تربصا في لافيات، الأرشيف الموجود فيه منذ عام 1800 وقد أتلفته

الحشرات وهذا هو الواقع يسكن الحمام من فوق والخرائط صدقني تاريخية فمن لكل هذا؟ وأيضا أملاك الأجانب ونود أن تجدوا فيها الحل في ولايات تونس ككل وليس في منطقة معينة.

أخيرا أختم بمنطقتي سكرة 1 هناك أملاك على ملك التجمع الدستوري المنحل كانت شعبة واستولت عليها جمعية وهناك مناطق أخرى استولى عليها المواطنون، أليس من حق أهالي المنطقة جميعا أو من حق فئة معينة؟ متى تتحرك وزارة أملاك الدولة في شأنها؟ وأيضا أرسلنا فيها سؤالا كتابيا فيمكن أن تكون هذه منطقة خدمات أو دائرة بلدية في المنطقة لتقريب الخدمات للمواطنين وهذه "manque à gagner " للدولة الذي لا تراه الدولة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد علي زغدود، له أربع دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب،

أتدخل اليوم لطرح ملف بالغ الخطورة والعمق وهو ملف الوضع العقاري في معتمدية بنقردان من ولاية مدنين والذي يتقاطع فيه الفشل الاداري مع الظلم التاريخي ويؤدي إلى شلل اقتصادي واجتماعي دائم في الجهة.

أولا، أراضي أملاك الدولة لا تزال أراضي أملاك الدولة وهي أراضي شاسعة خارج الدورة الاقتصادية وتستغل عشوائيا في ظل غياب المتابعة وسرعة التدخل وعديد الأراضي اليوم تم الاستيلاء عليها خاصة في فترة الفوضى وفي أماكن من المفروض تكون تحت حماية خاصة وتدخل دائم نظرا إلى استراتيجيتها وكذلك إلى إنتاجيتها العالية.

ثانيا، الأراضي الاشتراكية والأراضي العروشية قانون 1964 سيدي الوزير أصبح حجر عثرة أمام التنمية في الجهة، المطلوب تنقيح جذري للقانون وتسريع عمليات التصفية العقارية بقرارات سياسية واضحة خاصة أن أغلب أراضي معتمدية بن قردان اليوم هي أراضي اشتراكية وأراضي عروشية مما يجعل استغلالها فيه مخاطر كبيرة.

ثالثا، أراضي تحت الائتمان العدلي، جزء كبير من أراضي معتمدية بنقردان سيدي الوزير تحت الانتمان العدلي منذ الثمانينات وهذه الأراضي تمثل الآن عقبة حقيقية أمام التنمية في الجهة خاصة وأنها تقع على الواجهة الساحلية ومحيطة بمشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية وبالتالي لا بد من التدخل لحل هذا الإشكال ودفع عجلة التنمية بالجهة.

رابعا، سيدي الوزير، غياب المسح العقاري الشامل والدقيق يفاقم أزمة الوضعيات العقارية فالوضعيات العقارية غير مضبوطة، النزاعات العائلية والقبلية في تصاعد، تسجيل الملكية معطل مما يعيق الاستثمار والتخطيط العمراني، نقترح سيدي الوزير تعميم المسح العقاري الرقمي ببنقردان عاجلا كخطوة عاجلة ضمن برنامج وطني ينفذ حسب أولويات التنمية وليس حسب الضغط الإداري، وكذلك نقول السيد الوزير أن أرض بنقردان اليوم ليست عبئا إداريا، بل هي مورد سيادي وجب تحريره ومن لا يملك أرضه اليوم لا يملك مستقبله غدا.

على المستوى الوطني أين وصلت عملية تسوية العقارات الفلاحية؟ أين وصلت عملية تنقيح قانون 95؟

هنالك أيضا سيدي الوزير، من هم متحوزون على عقارات وقاموا ببيعها، هل من رؤية لتسوية وضعية هذه العقارات التي تم شرائها خاصة وأن وضع من اشتروا هذه العقارات قانوني؟ لماذا تتم تسوية المتحوز الأصلي، ولكن من قام بشراء أرض تحوز يجد إشكالية؟

سيدي الوزير، الأراضي الاشتراكية العروشية الآن ليس لها أي نظام، أين وصلتم في مشروع القانون الجديد للأراضي الاشتراكية؟ أين وصل قانون المقاطع؟ مقاطع الحجارة والرمال والرخام وغيره؟ ما هي رؤيتكم المستقبلية والحينية خاصة في ضرورة إنهاء العمل بالمراكنة في هذا القطاع وفرض الشفافية وتكافؤ الفرص؟

وأخيرا وفي نفس السياق أين وصلت عمليات استرجاع عقارات الدولة في مجال المقاطع التي تم الاستيلاء عليها في سنوات الفوضى؟

سيدي الوزير، هناك ملف على غاية من الأهمية وهي تسوية المساكن الاجتماعية وأقصد التجمعات السكانية التي بنيت على أراضي الدولة، أين وصلت عملية التسوية؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل، له أربع دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، مرحبا سيدي الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة لن نقول مسائل جديدة سيدي الوزير لو نقول الدولة لا تعرف أملاكها فقد قلناها من قبل، تواصلت معك سابقا في جلسة عامة السؤال المطروح، أين وصلت الاقتراحات التي قدمناها؟ لم يحدث منها شيء، سيدي الوزير ونعيد عود على بدء وحقيقة اليوم حين يأتينا وزير ليعطينا دروسا لا نقبلها وأقول لك لماذا، كأننا نحن من نعطل التنمية ونحن نقدم لكم المقترحات، ولكن تكبلها الإدارة، كل المقترحات وسأعطيك بالدليل التسوية العقارية، هنا تسوية وضعية التجمعات السكانية وفقا لمقتضيات الأمر عدد 504 المؤرخ في 2018 للمساكن المقامة على ملك الدولة الخاص والمقامة قبل سنة 2000 إلى حد هذه الساعة تعطيلات كبرى كم من ملف تم اعداده؟ ومن تجمع سكاني؟ في السواسي شمل حيا واحدا وهو "zone 20" وحي بن خلدون والحي الشعبي، الأحياء الكل المتاخمة لحد هذه الساعة لم يحدث شيء.

وقلنا بأن هناك بنايات قبل سنة 2000 فماذا سنفعل فيها؟ هل سنتركهم جانبا؟ وقلنا لا بد من التحيين ووضع استراتيجية وطنية وننكب على هذه الملفات ونسويها وقلنا بأن الأماكن التي ليس بها إشكاليات من هذا النوع نأخذ منهم الأعوان على الأقل مادام لا يوجد انتدابات وندعم تلك المناطق لنعمل على الملفات والمشكلة هي أنه تم انجاز ذلك ثم يقولون لك ننتظر عرضها على اللجنة الجهوية للتقسيمات متى؟ وكم سنبقى في الانتظار؟ فهل أن مجلس نواب الشعب يساهم في هذا الشيء هنا؟

المقترحات التي هي تنقيح الأمر عدد 504 بهدف شمول عملية التسوية للبناءات المقامة بعد سنة 2000 لتشمل أغلب البناءات السكنية المتواجدة بالمنطقة.

إصدار أمر ترتيبي جديد يتضمن إمكانية تسوية وضعية المباني الحرفية والصناعية وهي مشكلة كبيرة اليوم، إنسان في رزقه ولا

يملك ولا يمكنه الحصول على قرض ولا أن يقدم أي شيء، على الأقل قلنا تتم التسوية بأثمان معقولة تحفز المشغلين على الاقبال على عملية التسوية وتوفر الأموال لميزانية الدولة والحل عندكم أنتم أم هل أنه لدى مجلس نواب الشعب سيدي الوزير؟

الإسراع بإحداث مثال تهيئة عمرانية للتجمع السكاني الكائن بالذهيبة من عمادة كركر من معتمدية بومرداس ليتيسر تسوية وضعيتهم وفقا لأحكام الأمر عدد 504 الذي كنا نتحدث فيه.

تفعيل المنطقة الصناعية بالمسلان وباقي المشاريع المبرمجة خاصة بعد تسوية الوضعية العقارية لفائدة الدولة وهي اليوم على ملك الدولة الخاص وتغيير الصبغة بالمنطقة الصناعية بالمسلان أين هذا؟

تفعيل مشروع السكن الاجتماعي بقرية المنصورة في معتمدية السواسي والذي برمجت فيه 50 مسكنا اجتماعيا على عقار راجع لفائدة المجلس الجهوي بالجهة، حاليا ملك دولة خاص وتم العدول من طرف الممول السعودي لوجود المنطقة في منطقة منخفضة.

التفكير في إعادة توظيف العقارين الدوليين الفلاحيين المتواجدين بكل من السواسي وهنشير المربع بالشحيمات القبلية والماسح قرابة 56 هكتار وهنشير وادي الشيخ ببومرداس والماسح قرابة 79 هكتار والمتواجدة على ملك المركب الفلاحي الصناعي بوزويتن وهما في السواسي بومرداس فهل هذا معقول؟

على الأقل الإسراع بعرض القانون المتعلق بالأراضي الاشتراكية المتواجدة بكل من السواسي وبومرداس ليتسنى على الأقل الاستفادة من الرصيد العقاري الهام، يستفيد به طالبو الشغل والمستثمرون والشركات الأهلية والتعاضديات ألا تريدون خدمة التنمية؟ هكذا تتم التنمية وهذا هو أمر التنقيح.

الأمر العلي الأخير 1948/99 تعاني منه تونس كاملة وهؤلاء تحصلوا سابقا على أرزاق وأملاك عن طريق بورقيبة واليوم ليس لهم الحق لأنه يجب أن يكون هناك ورثة وقد باع الورثة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم السيد سامي التوجاني، له أربع دقائق.

السيد سامي التوجاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومعاضديه،

زملائي الأفاضل إن مهمة أملاك الدولة تعتبر من أهم المهمات الموكل لها تحفيز الاقتصاد وتنشيطه وفض الاشكاليات كتوفير مواطن شغل وتنمية الجهات الداخلية والإحاطة بالفئات الهشة.

انطلاقا من هذا أتقدم اليكم بجملة المقترحات التالية:

ضرورة الاسراع بتصفية الأراضي الاشتراكية وتخصيص جانبا منها للشباب خريجي الجامعات وذلك للمساهمة في التقليص من معضلة البطالة، مع الدعوة الملحة إلى التنسيق مع هياكل التمويل الاستثماري علما وأن هذا الملف أخذ الوقت الكثير دون التقدم نحو رؤية وبرنامج واضحين مستقبلا.

التسوية العقارية للمقاسم التي أحدثت عليها أحياء سكنية في الريف التونسي منذ عشرات السنين وتشغلها حاليا ألاف العائلات، علما وأن أغلب هذه المقاسم ترجع بالنظر إلى وزارة الفلاحة وأحيل بعضها إلى المجالس الجهوية ثم البلديات مؤخرا على مستوى التوزيع الترابي والاداري دون تخصيصها لمستحقيها وشاغليها.

وهذا الإشكال الذي تتداخل فيه مجموعة من الهياكل الوزارية يحول دون حق المواطن في الحصول على شهادة في الملكية العقارية وحق التملك القانوني وما يترتب عنها من امتيازات ولعل القرار السياسي هو الكفيل بحل هذا الإشكال المزمن ومن الأمثلة على ذلك "حي حشاد" بمعتمدية غزالة، أوتيك و"باشحامبة" بمعتمدية أوتيك.

كذلك إتمام التسوية العقارية لقطعة أرض موجودة بالمنطقة البلدية بسجنان لتسوية الوضعية القانونية للتجمعات السكنية المقامة عليها منذ عشرات السنين من الرسمين العقاريين عدد 22598 و145862علما وأن هذا الملف سوي في جزء منه ولازالت بقيته في الانتظار منذ سنة 2021 وهو مطلب ملح من متساكني الجهة وكنت قد استظهرت بهذا الملف للتثبت فيه السيد الوزير في مناقشة الميزانية لمهمة أملاك الدولة لسنة 2025.

دعوتي السيد الوزير، إلى مراجعة الأمر الحكومي عدد 504 الصادر في 7 جوان 2018 الخاص بتسوية وضعية التجمعات السكنية قبل سنة 2000 وهذا أمر حكومي غير عادل لابد من تنقيحه حتى يتسنى للجميع تسوية وضعياتهم العقارية.

دعوتي كذلك إلى إعداد خريطة توسعة للمناطق العمرانية تجنبا للبناء العشوائي والاضرار المستمر بالأراضي الفلاحية.

كما أؤكد على وجود وزارة أملاك الدولة في لجان مراجعة أمثلة التهيئة الترابية للمدن التونسية منذ بداية التصور وتقديم المقترحات تجنبا لتعقيدات الملفات وإضاعة الوقت وسعيا إلى خريطة عمرانية تقوم على دراسات فنية وعلمية تحفظ حق الأجيال القادمة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب:

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم السيد فوزي الدعاس، له أربع دقائق.

السيد فوزي الدعاس

شكرا السيد الرئيس، مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له رحم الله زميلنا العزيز الدكتور نبيه ثابت والصبر والسلوان لنا جميعا ولعائلته وذويه.

إن رفع شعارات السيادة الوطنية وخوض معركة التحرر الوطني والوفاء لشعارات ثورة 17 ديسمبر 14 جانفي وفي مقدمتها شغل حرية كرامة وطنية، لابد أن تفكك وتترجم إلى برامج وخطط وتشريعات في مختلف المجالات ولوزارتكم دور مهم ومحوري في ذلك أظن أنه لا يمكن الحديث عن التعويل عن الذات دون إنتاج ولا يمكن الحديث عن الانتاج دون جرد واضح لأملاك الدولة التي تمارس التقشف مدعية أنه شر لابد منه من أجل الضغط على النفقات وفي المقابل لازالت إلى حد هاته اللحظة تسوغ مقرات وبنايات بأثمان زهيدة ودون مراجعة بما في ذلك مقر المحكمة العقارية ذاتها.

السيد الوزير، تعتبر الأراضي الدولية ثروة غير مستغلة كما ينبغي إذ يسيطر عليها النافذون وما زلنا ننتظر ونحن نقطع مع منظومة الاستغلال والفساد عملية التدقيق في عمليات تسويغ

الاراضي الدولية لصالح المافيات وكبار الملاكين العقاريين تحت مسمى دعم المستثمرين الخواص الذين لا تعنيهم السيادة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي، بل مهنتهم الوحيدة هي جني الربح دون ضوابط طيلة 60 سنة الماضية.

أكثر من 328570 هكتار من هذه الأراضي تم التفويت فيها بشكل مشبوه وفق اعتراف المعهد الوطني للبحوث الفلاحية نفسه وذلك باستغلال الثغرات الواردة في القانون عدد 21 لسنة 95 والمؤرخ في 13 فيفري 1995 كيفما تم تنقيحه واتمامه بالنصوص اللاحقة له خاصة سنوات 1996، 1998، 2001

السيد الوزير، تقدر المساحة الحالية للأراضي الفلاحية بما يناهز 500 ألف هكتار تقريبا لا تستغل شركات الإحياء والتنمية الفلاحية سوى السدس 85 ألف هكتار وهي نفس النسبة تقريبا يستغلها الفنيون أكثر من 86 ألف هكتار، فما هو مصير أربعة أسداس هذه الأراضي؟

السيد الوزير، بالنسبة إلى الأراضي الاشتراكية هل ستكون من أولويات وزارتكم نظرا لأهميتها في دفع عجلة الاقتصاد ولأنها تمثل معضلة كبرى تتسبب في جمود العقار بالكيفية التي تساهم في نمو قطاع نحن في أمس الحاجة إليه وهو القطاع الفلاحي؟ حيث تبلغ المساحة الجملية للأراضي الاشتراكية القابلة للإسناد حسب التقديرات بمليون و500 ألف هكتار تمتد على ولايات قابس والقيروان والمهدية وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة وتطاوين ومدنين وقبلي وتوزر وبنزرت وتقارب المساحة التي تم تصنيفها من الأراضي الاشتراكية إلى حدود سنة 2015 ما مجموعه مليون و429722 هكتار لتبقى مساحة 343 ألف هكتار دون تصنيف إلى حد هذه اللحظة.

إن حل هذه الإشكالية يفتح الأبواب أمام تحويل المشاريع الفلاحية وهو ما من شأنه أن يغير المشهد الفلاحي برمته في هذه المناطق المذكورة وهي لعلمكم إلى حد الآن مصنفة من ضمن المناطق الداخلية الأكثر تهميشا في إهمال كلي لمثل هكذا ملف على أهميته.

السيد الوزير، لابد من العمل على تخليص العقارات من وضعيات التجميد واصلاح كيفية استغلال هذا الرصيد وحسن تقييمه وتقدير دوره في الدورة الاقتصادية ومراعاة مصالح الناس وملفاتهم المقبورة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الان للنائب المحترم السيد شكري بن البحري، له أربع دقائق.

السيد شكري بن البحري

كرسي ينتظر وصوت لن يعود يا ليت الكلمة تعيد الراحلين، الله يرحمك نبيه ويصبر أهلك واحبابك وأصحابك.

مرحبا السيد الوزير، مرحبا بكل إطارات أملاك الدولة،

مداخلتي تتلخص في جملة واحدة: الدولة تعرقل نفسها بنفسها، فعندما تدع الدولة مقر إدارة أملاكها في صفاقس مهملا حالته مزرية، سقف يقطر جدران تغطيها الرطوبة، ظروف لا تليق فما هي الرسالة التي تريدون ايصالها للمواطن وللموظف؟ أين وعودكم السنة الماضية والتي قبلها بالتهيئة وبالصيانة وبمقر جديد؟

نتحدث عن هيبة الدولة التي تبدأ من باب إدارتها، أجيبوني، الدولة تعرقل نفسها بنفسها عندما نجد عونين أو ثلاثة أعوان يشتغلون في صفاقس على آلاف الملفات المتعلقة بـ 24 وزارة وبـ 16 معتمدية، أي أكثر من مليون ساكن، أعوان منسيين، بدون ترقيات ولا امتيازات ولا خطط وظيفية، فأين التنظيم الهيكلي الذي صدر بعد مجلس وزاري؟ أين هي المناظرات والإنتدابات؟ أين هي المناظرة الداخلية 2025؟ نحن الآن في ماي وإلى الآن لا جديد يذكر، كم سينجح من المترشحين وعددهم بالمئات كل عام؟ ستة أو سبعة؟ هذا ليس اصلاحا وليس حوكمة، هذا تهميش غير مبرر، أجيبوني.

الدولة تعرقل نفسها بنفسها، فعندما يبقى التسجيل الاجباري مجمدا معطلا وضعيفا وآلاف الوضعيات العقارية تبقى في حالة حظر، لا الدولة تتصرف ولا المواطن يتصرف تنعدم التنمية، دون وضوح في الملكية ولا ملكية دون تسوية والتسوية مفقودة، ملفاتها مغلقة، أجيبوني.

الدولة تعرقل نفسها بنفسها، فعندما لا تشمل التسوية أراضي "السيالين" و"الحباس" في المناطق غير الفلاحية رغم وجود العديد منها في مناطق عمرانية والمواطن يتصرف فيها من غير أوراق والنتيجة حظر في رخص البناء، حظر في التهيئة، في الاستثمار أجيبوني.

الدولة تعرقل نفسها، فعندما تبقى أوامر الانتزاع للمصلحة العامة في الرفوف لأعوام ومشاريع الدولة تتعطل وتتعرقل، مشروع مبرمج في 2020 ينفذ في 25 أو في 27 الكلفة تتضاعف المردودية والجدوى تتلاشى والمواطن يفقد الثقة فيكم وفينا وفي الدولة أجيبوني.

الدولة تعرقل نفسها، في معتمدية عقارب، ملف أراضي "السيالين" مازال معلقا منذ الاستقلال إلى الآن، أراضي ورثناها، سكنا بها، سقيناها بعرقنا، خدمناها، زرعناها، اليوم مشاريعنا معطلة في كل المناطق من "المحروقة" "للقنة" "لعقارب" "لقرقور" "للفلاق" و"بن سهلول" و"زليان" و"بولذياب" "للصغار" و"التربة"، البنوك ترفض التمويل والإدارات تطلب شهادة التسجيل ودفتر خانة ملف مغلق والمواطن في ذهول في بلاده، أجيبوني.

والمثال المؤلم وآخر ما صدر من مشاكل عقارية في الأراضي العقربية المهمشة والمنسية لدينا مشروع إحداث مركب تربوي، مدرسة ومدرسة إعدادية ونطالب أيضا بمعهد وملاعب رياضية، مركب تربوي شامل، كامل ومتكامل حلم لأولادنا، على الورق، الأرض ملك للدولة وفي الواقع المواطن يتصرف والنتيجة المشروع معطل ونحن وصغارنا ندفع الثمن والسؤال ما أنتم فاعلون؟ أجيبوني، ما نحن فاعلون؟ نكمل بناء مشاريعنا على الورق وندفنها في "رزق البيليك" أو نبقى مشاهدين، "نقلب ونتقلب والحالة هي هي"

نأجل أحلامنا وننتظر تصرفكم، كيف سيكون؟ أجيبوني.

الدولة تعطل وتعرقل نفسها، "رزق البيليك" ليس لعبة "رزق البيليك" مسؤولية، مفتاح الجدية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي، له أربع دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

فقط إمكانية ارجاع الوقت السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس، مرحبا بالسيد الوزير والاطارات المرافقة له، أملاك الدولة في الحقيقة وزارة مهمة جدا بالنسبة للتونسيين إذ

أنها تتصرف في املاك المجموعة الوطنية ونحن نحث على أن يكون هذا التصرف في كنف الشفافية واحترام القانون.

السيد الوزير، إطار الجلسة واضح والمحور معروف من قبل توظيف الاراضي الاشتراكية والعقارات الدولية الفلاحية وهنا أريد أن أسألكم السيد الوزير ما هو تقدم الوزارة في فض النزاعات المتعلقة بالأراضي الاشتراكية؟ وهل هناك آجال زمنية واضحة لاستكمال التسوية؟

نقطة أخرى فيما يتعلق بضبط وجرد أملاك الدولة، ما هي نسبة التقدم الفعلي في عملية جرد الأملاك العمومية والخاصة للدولة؟ وهل تم اعتماد منظومة معلوماتية موحدة ومفتوحة للعموم؟ كيف تتعامل الوزارة مع ملف الاملاك المصادرة وما مدى الشفافية في هذا الباب؟

نقطة أخرى السيد الوزير أردت الاشارة لها اليوم، هناك أملاك تتبع المجالس الجهوية أو المجالس البلدية، الحقيقة التصرف في هذه الأملاك اليوم به عديد المشاكل وخصوصا أنها أصبحت أملاك مهملة وهنا أؤكد على ضرورة فتح ملف أملاك المجالس الجهوية التي تم الاعتداء عليها وعديد من أملاك المجالس الجهوية هي محلات تجارية أصبحت اليوم محلات سكن والمفروض أن نجد اليوم حلا لهذه المعضلة.

نقطة اخرى بشأن تعطيل المشاريع والتجمعات السكنية، التشخيص الذي اعتمدته الوزارة وتحديد أسباب تعطل المشاريع المرتبطة بأراضي الدولة وهل هناك تنسيق فعلي مع الوزارات المعنية لتجاوز الاشكاليات العقارية التي تعرقل التنمية الجهوية؟

سؤال آخر بخصوص التجمعات السكنية المقامة على أراضي الدولة هل سيتم تسوية الوضعية بصفة نهائية؟ وما هي الضمانات القانونية التي ستمنح للمتساكنين اليوم؟ أتحدث على دائرتي أنا، الوردية وجبل الجلود، تقريبا هناك العديد من الأحياء السكنية المبنية على أراضي الدولة مثل "حي الفوز"، "القلتة"، "التريبة"، "حي الفتح الفوق"، "الشوارنية" هذه أحياء اليوم تسكنها طبقة اجتماعية للأسف محدودة الدخل بصفة كبيرة ولو وجدت سكنا في أماكن أخرى لانتقلت لها، خصوصا وأنها تعاني ظروفا قاسية، انعدام التنوير والماء الصالح للشرب ولو تتنقلون السيد الوزير لزيارتهم هناك ستشاهدون حالتهم المزرية، عاجزون على بناء سكن عادي.

اليوم من المفروض وفي إطار العدالة الاجتماعية يتم تسوية وضعية هؤلاء وتحسين ظروفهم الاجتماعية لمساعدتهم على التفكير في مستقبل أطفالهم المجهول، إذ ينعدم الاستقرار الاجتماعي خاصة في السكن، هؤلاء يحتاجون اليوم حلا جذريا السيد الوزير.

خامسا وأخيرا الإصلاحات التشريعية، أنا اليوم أريد التوجه إلى الوزارة وموضوع مجلة أملاك الدولة، الوزير السابق قال تقريبا بأنها جاهزة وإلى اليوم نحن في الانتظار، منذ تركيز البرلمان من سنتين ونحن ننتظر مجلة أملاك الدولة التي يحتاجها الجميع وبواسطتها نحن قادرون على حلحلة كل هذه الإشكاليات.

أبرز المشاريع القوانين التي تعمل عليها الوزارة حاليا، نريد معرفة لمحة السيد الوزير، هل هناك نية لمراجعة مجلة الحقوق العينية والقوانين المتعلقة بالتسجيل العقاري لتبسيط الاجراءات وتسريع فض النزاعات؟

في الختام أريد التأكيد على أننا مع بعضنا البعض كوظيفة تنفيذية وكوظيفه تشريعية نضع اليد في اليد من أجل فض كل هذه الإشكاليات والبرلمان مفتوح ويحاول التسريع في فض هذه النزاعات في أقرب وقت، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد بلال المشري، له أربع دقائق.

السيد بلال المشري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في ذكرى الجلاء الزراعي أو بالأحرى وهم الجلاء الزراعي يجب أن نؤكد أن الدول والشعوب لا تتقدم إلا حينما تصارح نفسها بحقيقة التاريخ.

لن أتحدث فقط عن الجانب التاريخي للجلاء الزراعي رغم القوانين الثورية منذ قانون سنة 1959 سواء قانون ماي 1959 أو قانون الجلاء الزراعي 12 ماي 1964 أو بروتوكول 1957 ولكن لم تطبق القوانين وهذه الأراضي التي استولى عليها المعمرون اشتراها الشعب التونسي بأمواله بقرض من الدولة الفرنسية، هذه الحقيقة التاريخية أول قرض في تاريخ الدولة بعد الاستقلال، هذا بالإضافة إلى الدماء التي دفعناها من أجل الجلاء الزراعي لكن للأسف الى اليوم هذه الأراضي مستعمرة بشكل آخر، ما يسمى بالمستثمرين الذين يتمتعون بالأكرية من وزارة أملاك الدولة مثلما يسمون من قبل معمرين،

سوء التصرف والتدمير الممنهج للأراضي الدولية في سكوت غير مفهوم من وزارة أملاك الدولة وكنا استدعيناكم إلى لجنة الفلاحة السيد الوزير ونصصنا -والمراسلات موجودة لدي- على حضورك واقترحنا عديد الأوقات ودائما السيد الوزير منشغل وفي الآخر أعطيتنا تأكيدا السيد الوزير يوم الجمعة الفارط ولم تحضر ولم تفسر لنا الأسباب. هل لديكم أشياء أهم من أملاك الدولة؟ لا ندري، انتظرناك أكثر من شهرين وأكثر من هذا لم تفسر لنا الأسباب، أمر.

وهم الجلاء الزراعي أين يتجلى؟ يتجلى في دولة لديها 500000 هكتار من الأراضي الدولية، 3.5 مليون هكتار من الأراضي الاشتراكية إجمالي الأراضي الفلاحية 10مليون هكتار وتستورد القمح وتستورد اللحوم وتستورد الخضر هذا قمة الاستعمار الزراعي والتبعية الغذائية التي ساهمت وزارة أملاك الدولة في الوقوف وفي دعم التبعية الغذائية عن طريق كراس الشروط والكراءات لأناس دخلاء على القطاع سموهم مستثمرين وهم مخربون وكنا راسلناك السيد الوزير في بعض الضيعات وتحدثنا عنها وأنتم تعلمونها مثل ضيعة "النجاح" في سليانة، ضيعة "المصيد" التي اكتراها شخص أراد أن يترأس الجمهورية التونسية أصلا، بدون عقد واستغل نفوذه ورغم ذلك اليوم وقف أمام المحكمة بعد شكاية الفلاحون واعترف أمام رئيس المحكمة أنه لا يملك عقدا ورغم ذلك إلى الآن متمكن من كراء هذه الأراضي ولم تتخذوا أي قرار في كل هذه الضيعات.

ضيعة النجاح قص 200 زيتونة، لم تتخذوا أي قرار، ضيعة "نصر الله " ماتت ألف زيتونة، بدون قرار، هذا الاهمال الجسيم تتحملون مسؤوليته الكاملة والهروب من المسؤولية أو عدم حضور

في اللجنة لن يمحي المسؤولية منكم، عندما رأينا التساهل في هذا الجانب في التفويت في ملك الدولة لبعض اللوبيات رأينا أن وزارة أملاك الدولة متشددة جدا في أنها تعطينا تراخيص لأناس في مساكن اجتماعية في "سيدي علوان" في "سيدي علي غدير"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد السيد عادل بوسالمي، له أربع دقائق.

السيد عادل بوسالمي

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة للسيد وزير املاك الدولة والوفد المرافق له.

السيد الوزير، أنا اليوم سأحيدك، وموضوعي اليوم هو الإدارة لأن معضلة الدولة التونسية هي الإدارة. السيد الوزير، أملاك الدولة خاصة في دائرة باب بحر عديد الأملاك موجودة ولا نعرف مالكيها وعند التثبت نكتشف أنها تابعة لوزارة أملاك الدولة، وتعلمون خاصة لما تكون في شارع الحبيب بورقيبة أو في وسط العاصمة تعلمون أثمانها.

وهنا أنا حيدتك السيد الوزير لأني أعرف مهما كانت مدة توليك الوزارة، سنتين أو ثلاثة لن تستطيع الاطلاع على كل دواليبها وسوف تتعب وتشقى حتى وإن كنت في قمة الوطنية، الإدارة هي التي تستطيع أن تعلمك كل شيء لذلك حيدتك السيد الوزير.

بالنسبة إلى 13 إطار الذين معك السيد الوزير أنا أوجّه إليهم هذا الكلام، من قبل عندما نسمع بوفاة والد أحد الأفراد نقول له "الله يرحم من خلى". يا ترى شباب دائرة باب البحر وأطفالها على من سيترحمون؟ لا يتوفر لديهم دار شباب ولا ملعب حي، كبار السن من النساء والرجال في منطقة باب البحر لا يتوفر لهم مستوصف والمستوصف الموجود على ملك ديوان الحبوب وفي هذه المسألة ليعلم الجميع وليعلم السيد الوزير أن كرسي الجلوس في مكتبه ليس ملكا له، بل على ملك الدولة التونسية، كذلك العقار الموجود على ذمة ديوان الحبوب أو وزارة التربية هو على ملك الدولة التونسي وعلى ملك الشعب التونسي.

لذلك السيد الوزير لا بد من إيجاد حل لإشكال التخصيص وخاصة وزارتكم لابد أن تجد لها حلا السيد الوزير، لأن لدينا عديد العقارات أصبحت بنايات آيلة للسقوط وهي على ملك الدولة، ديوان الحبوب لا يستنفع بها ويبقى عقارا مغلقا آيل للسقوط ولا يقع تسليمه لوزارة الصحة تستعمله كمستوصف، هنا ليس "رزق البليك"، بل تجاوزنا كلمة "رزق البليك" لذلك السيد الوزير لفتة، بهذا القانون يعلم الجميع أن لا شيء على ملك أي وزارة والكل على ملك الشعب التونسي، للاستفادة منه، مقر ديوان الحبوب يستفاد منه على الأقل كمستوصف أو كدار شباب.

السيد الوزير، مسالة أخرى تهم كذلك دائرة باب البحر، البنايات الآيلة للسقوط في العاصمة، هي من أهم الملفات التنموية العالقة والمستعجلة وإذا تغضون عليه الطرف سيبقى ملف فساد بامتياز لأنكم تعلمون أثمان العمارات العالقة خاصة أملاك الأجانب التي يفتكها الأفراد بالقوة خاصة المسؤولين في الدولة الذين يستغلون الثغرات القانونية ويبتاعون الأملاك بالمليم الرمزي وقد حدث ذلك من قبل على ما أعتقد في العشرية الفارطة، لذلك السيد الوزير نطالب هنا بمزيد الانتباه.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد مختار عبد المولى، له أربع دقائق.

السيد مختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير المحترم والفريق المرافق له.

في ذكرى 61 للجلاء الزراعي هذه المحطة التاريخية التي رسخت إرادة شعبنا في استرجاع حقه في الأرض وفي السيادة على مقدّراته لكن ورغم ما تحقق ما زالت ملفات الأراضي الاشتراكية تمثل عقدة تاريخية عطلت مسارات التنمية خاصة في تطاوين وبات من الضروري اليوم فتح هذا الملف بشجاعة وبكل مسؤولية، السيد الوزير،

ومعلوم أن الاستعمار خلف منظومة معقدة من القوانين والممارسات العقارية التي استهدفت بالأساس تفكيك الملكية الجماعية وتعطيل استغلال الأراضي بصفة عادلة وناجعة وما نعيشه اليوم من تعطل مشاريع ونزاعات قضائية واتهامات بالفساد واستيلاء على بعض الاراضي كما هو الحال في بعض أراضي "العروش" بولاية تطوين إنما هو امتداد لهذا الإرث الاستعماري المقيت ومن هنا نعلن بوضوح أنه لا تنمية دون تسوية عادلة ونهائية لوضعية الأراضي الاشتراكية ولن يتحقق ذلك إلا عبر عديد المراحل السيد الوزير.

أولا، التسريع في سن القانون الخاص لتسوية وضعيات الأراضي الاشتراكية حتى يعالج الاشكاليات العقارية وفق مقاربة عادلة وشفافة تحفظ حقوق الجماعات المحلية وكل العروش في منطقة تطاوين ويفتح الباب للاستثمار والتنمية، ونحن نعرف أنّ الدولة متوجهة في السيادة الغذائية لمنطقة تطاوين بصفة عامة وبصفة خاصة.

ثانيا، بعث هيئة وطنية مستقلة لحلحلة النزاعات العقارية تشتغل وفق جدول زمني صارم وبآليات صلح وتحكيم ناجعة.

ثالثا، فتح ملفات الفساد دون استثناء خاصة المتعلقة بالاستيلاء على الأراضي أو استغلال النفوذ لتغيير صبغتها مع دعم سلطة القضاء للإسراع في البت في القضايا المنشورة ولنا في تطاوين مثال هنالك قضية فتحت في النفوذ واستغلال أراضي وعديد الأشياء الاخرى من التحيل على بعض بسطاء الحال في جهة تطاوين.

رابعا، توجيه استثمارات فلاحية وتنموية حقيقية للمنطقة الشرقية تكون الأرض فيها رافعة للسيادة الغذائية والطاقية والدوائية أيضا لا عائقا يحول دون التقدم والتعويل على الذات وإننا اليوم لا نحلم فقط بالسيادة الغذائية والطاقية والدوائية، بل نؤمن بأنها ممكنة وشريطة أن يتوفر مناخ تشريعي وتنفيذي عادل وأن يتحمل المسؤولين الجهويين خاصة واجبهم في القيام بالإصلاح لا بالشعارات، بل بالإرادة والفعل.

أريد أن الفت انتباهك السيد الوزير إلى مراسلة تم إرسالها من طرف نائب الشعب حول شبهة فساد في عملية النشر على وجه الملكية الخاصة التي تم نشرها في معتمدية الذهيبة وكان من المفترض أن يتم نشرها في معتمدية الذهيبة ولكن تم نشرها في معتمدية أخرى نرجو من سيادتكم فتح تحقيق فوري في هذا الأمر.

يجب تسريع حل للإشكال العقاري في ولاية تطاوين وخاصة ونحن في توجه حول السيادة الغذائية والزراعات الكبرى وهذا حال دون تنفيذ عديد المشاريع.

ختاما نترحم على أرواح من قدموا دماءهم فداء لهذا الوطن وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي، له أربع دقائق فليتفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسادة والسيدات المرافقين له.

12ماي 1881 هو تاريخ إمضاء معاهدة قصر السعيد، معاهدة الحماية الفرنسية على يد محمد الصادق باي التي من خلالها دخل الاستعمار الفرنسي إلى تونس ونهب ثروات شعب "وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِين" القصرين، شباب عاطل عن العمل وأراضي الدولة بآلاف الهكتارات مهملة ومغروسة نباتات شوكية لا زيتون ولا قمح ولا حنطة والشباب ينتظر بعض الهكتارات للاستثمار، متى ستسمحون باستغلال هذه الأراضي من طرف أصحاب الشهائد العليا في إطار مقاومة البطالة وفي إطار التعويل على الذات؟ متى ستسمحون وستشرعون بغراسة هذه الأراضي المهملة حبوبا وحنطة؟
فلا تحرر وطني دون تحرر غذائي، انثروا القمح على رؤوس الجبال، كي لا يجوع طير في بلاد المسلمين اليوم للأسف، الإنسان يجوع في بلاد المسلمين.

السيد الوزير، حكومتكم وإدارتكم تعانيان من انفصام في الشخصية وسكيزوفرينيا، ستقولون كيف ذلك؟ سأحكي لك عن القصرين في قلب المدينة مقرات لشركة النقل في قلب المدينة مساحات كبيرة مهملة منذ أكثر من عشر سنوات شركة النقل لا تستغلها ولا تعطيها للبلدية ولا تعطيها للدولة. تخيل معهد موسيقى لديه مقر صغير تابع لشركة النقل تحت الهرسلة لم يعطيه المقر ولم يستغله كشركة للنقل ولم يعطيه للدولة لتستغله في أي شيء بقي مغلقا ولم يستغل في قلب المدينة، لماذا هذا الفساد في ملك الدولة؟

السيد الوزير، مقرات افتكت في قلب المدينة ومسكوت عنها، هناك أشخاص استولت على مقرات وسكنت فيها ولا يوجد لا حاكم ولا شرطة ولا دولة التفتت إليهم أو حاسبتهم ولا وجهت لهم أي إجراء لا نعلم لماذا مسكوت عنها.

نعود الآن إلى المسح العقاري، أحياء كاملة مبنية السيد الوزير، دون ربط بالماء والغاز وينتظرون والدولة لن تخرجهم وأنتم أيضا لن تخرجونهم ولن تسقطوا البنايات، إذا كنتم لن تخرجوا أحدا ولن تسقطوا شيئا، فلماذا لا يتم على الأقل مقاضاتهم وتسوية وضعياتهم؟ حرام هذه الهرسلة.

السيد الوزير.

السيد رئيس الجمهورية،

شعبكم يهرسل بتعلة المسح العقاري.

نقطة أخرى أصبحنا اليوم نشاهد بعض التصرفات تذكرني بمحلات الباي في السابق، اليوم قرية بولعابة بالقصرين، قرية بأكملها يقال لأهلها "الأراضي التي تستغلونها منذ أربعين أو خمسين سنة هي ملك للدولة، عليكم الخروج منها." كيف بعد أربعين أو خمسين سنة تقولون لهم أنها على ملك للدولة وتطلبون منهم الخروج"؟ هل تعلمون ماذا تعني بذلك؟ ذلك يعني أن القرية ستمحى على وجه البسيطة؟ إلى أين سيذهبون؟ ألم يكفيهم عدم وجود ترفيه ولا مستوصف، لا إدارات وقد نسيت هذه القرية كما أنها تحت جبل الشعانبي وكانت سدا وصدا منيعا طيلة سنوات واليوم، الدولة التونسية تأتي وتهرسلهم وتقول لهم "اخرجوا وإن كانت عندكم أرض فلاحية فهي ليست لكم غادر"، إلى أين سيذهب؟

السيد الوزير، قرية بولعابة نرجوكم البحث فيها.

مرحبا بكم مرة أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ياسين المامي، له أربع دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وكافة الوفد المرافق.

في الحقيقة نحن اليوم في جلسة حوارية وفي الذكرى 61 للجلاء الزراعي هذه الجلسة مهمة مع وزارة أملاك الدولة خاصة المحاور التي تم ضبطها من قبل مكتب المجلس.

اليوم لا يخفى على أحد أن الدولة هي أكبر مالك للأراضي والعقارات في تونس ومع ذلك فإن أراضي الدولة تعد الأقل مردودية،وهذه مفارقة كبيرة الدولة هي أكبر مالك للأراضي لكنها الأقل مردودية في البلاد. في بعض الأحيان شخص يمتلك أرضا صغيرة أو عقار يطورها فتصبح ذات مردودية كبيرة ومنتجة في حين أن الدولة غير قادرة إلى اليوم على ضبط برنامج متكامل واستراتيجية واضحة لحسن التصرف في أملاكها.

فمتى سيكون لدى وزارة أملاك الدولة تصور لحسن استغلال هذه العقارات ويكون هذا الاستغلال بطريقة شفافة وقانونية وليس كما كان يحدث سابقا "تحت الطاولة"؟ إنما اليوم يجب أن تكون هناك طريقة شفافة أحيانا أكون في طريقي صباحا من الحمامات إلى تونس العاصمة فأرى على يميني ويساري أراضي شاسعة وفارغة ومهملة. ألم يكن من الأولى أن تستغل على الوجه الأمثل وأن يتم استغلال الرصيد العقاري وتوظيفه ليكون دافعا للتنمية؟

وأغتنم فرصة حضوركم السيد الوزير، لأتطرق إلى موضوع آخر، كنت قد توجهت بسؤال كتابي حول جرد العقارات التي كانت على ملك حزب التجمع في الحمامات وقد أجابتني الوزارة ومدتني بقائمة تفيد بوجود 38 عقارا على ملك التجمع وهي الآن تحت تصرف لجنة التصرف في أملاك التجمع التي تمت مصادرتها.

هذا في الوقت الذي توجد فيه أماكن تحتاج إلى مكاتب بريد، أماكن تحتاج إلى مدارس، مناطق بالحمامات تحتاج فيها إلى وحدات صحية، لكن حتى عندما أجابتني الوزارة في الحقيقة وأريد أن ألفت إليكم الانتباه السيد الوزير، أنني طلبت تحيين لهذه العقارات وماهي

وضعياتها ومساحاتها وكم تبلغ قيمتها؟ فأجابتني الوزارة، مشكورة، لكن بعض هذه العقارات تقع وسط المدينة "شعب قديمة" وتقول الوزارة إنها مستولى عليها.

كيف يكون ذلك؟ هل هناك أشخاص أقوى من الدولة؟ إذا كانت وزارة أملاك الدولة لديها معطيات بأن هناك مقرات شعب أو لجان تنسيق أو كذا مستغلة أو تم السطو عليها من أشخاص معينة والدولة على علم بذلك فيا خيبة المسعى، نحن نتحدث عن وضعية مستمرة منذ أكثر من 15 سنة هناك من حصل على الماء والكهرباء وسكن في هذه العقارات، أما آن الآوان السيد الوزير في أن يتم اتخاذ قرارت في شأنها بينما جمعيات في الحمامات لا تجد مقرات وهناك من يقوم بالسطو على المقرات والدولة تكتفي بالمشاهدة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة النائب المحترم السيد يوسف طرشون، له أربع دقائق تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس.

أرحب بالسيد وزير أملاك الدولة وأعضاده الميامين.

وأقول سيدي الوزير، استسمحك في أن لا يتعلق خطابي بأملاك الدولة من عقارات وأراضٍ فنحن في لحظة خشوع، هناك ممتلكات، سيدي الوزير، السيد الرئيس، لا تقدر بثمن عقول الأوفياء وضمائر الصادقين الذين يبذلون الدم والروح فداء لمن أمنوا بهم ووكلوهم همومهم.

اليوم أريد أن أتحدث مع صديقي نبيه الفارس الذي ترجل، ولكنه لم يرحل، أنت في قلوبنا والأهم هو أنك ستظل في ضمائرنا صديقي نبيه. طوبى لك، لقد تعمدت بأطهر مسك صديقي نبيه وهو عرق العمال الذين كنت صوتهم الصادح ولا تزال وستظل. لقد تعمدت بأصدق طيب دموع المضطهدين ودعوات المفقرين والمقهورين يا له من شرف نلته وقسما بعرق العمال، لن نخون أمانتك، قسما بروحك الزكية سنواصل ما بدأناه معك إرجاع الحق لأصحاب الحق لتحرير الإنسان من ربقة الاستغلال بسبب قوانين واتفاقيات ظالمة اتفاقيات العار، اتفاقيات بالية، آن الأوان لتمزيقها وسنمزقها.

الجلاء الزراعي سيدي الوزير، مهم لكن هنالك جلاء آخر أهم، هنالك استقلال آخر أهم، هو تحرير الإنسان وسنعلم العالم مرة أخرى كما علمناه في سنة 1846 أن الإنسان لا يباع ولا يشترى.

معا سنواصل رسالة نبيه ونقول لكل أشكال الرق والعبودية في هذا البلد، سنثور على كل السماسرة ومصاصي الدماء الذين احترفوا بسبب قوانين بالية وفراغات تشريعية امتصاص دم العامل والعمال والشغالين، لن نسمح بعد اليوم أن يكون هنالك في تونس عاملة أو عامل يعامل معاملة الأشياء أو مجرد قطع غيار بآلة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف، له أربع دقائق فليتفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق.

طبعا السيد الوزير، وأنا في إتجاهي إلى المجلس كنت أتساءل هل أنا بصدد القيام بدوري الرقابي أم أن هذه مجرد أكذوبة؟ معنى ذلك أن الفترة الماضية كلها كنا بصدد منافقة الشعب، لماذا؟

السيد الوزير، لقد قمت بمراسلة الوزارة بتاريخ 21 جوان 2023 وطلبت جردا في العقارات الراجعة بالنظر إلى ملك الدولة وما راعني إلا أن الجواب ورد يوم 12 جويلية 2023 وكنت أنتظر أن أجد قائمة العقارات والرسوم العقارية من أجل الرقابة والمتابعة ومعاينة التجاوزات التي تمت في حق عقارات الدولة بمنطقة سيدي حسين.

وأنا أعي ما أقول لأن هناك عصابات قامت بتدليس وثائق وبيع أملاك الدولة على مرأى ومسمع من الجميع ودون أخذ الجزاء اللازم قلتم لي: "سنرسل لك العقارات مرفقة بالرسوم العقارية في المرة القادمة" فراسلتكم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 وكان جواب الوزارة أنها بصدد جرد العقارات الدولية في إطار تجسيم مقتضيات المشروع الوطني لجرد وتقييم الأصول المادية مع تحيين بياناتها موقعا ومساحة كالتثبت في وضعيتها العقارية وحالتها الحوزية.

سنة وأربعة أشهر وأنتم بصدد القيام بالجرد سيدي الوزير، معهد الإحصاء انتهى من الإحصاء السكاني في كامل تراب الجمهورية في ظرف وجيز، سنة وأربعة أشهر وأنا أنتظر الرسوم العقارية والله، يا سيد الوزير، هذا غير معقول لأن هناك تجاوزات كبيرة تحدث في الأراضي بالمنطقة وهي منطقة شعبية ويقع التحيل على متساكنيها لأنها مفقرة فمن يجد قطعة أرض تباع له بـ 50 أو 20 أو 30 دينارا، يشتري ويمنح عقدا مدلسا. الرجاء، مدنا بهذه الرسوم العقارية حتى نتمكن من القيام بوظيفتنا الرقابية على الأقل ليطمئن ضميرنا.

ننتقل إلى مسألة أخرى سيدي الوزير وهي تسوية وضعية الأحياء التي أقيمت على أراضي ملك الدولة، لقد وصلنا إلى المرحلة الثانية بعد المرحلة الأولى، لدينا حي المستيري وحي بالأسود وحي القنطاسي وحي بن ونيس، كل هذه أحياء بنيت على أملاك الدولة واليوم يطالب السكان بالماء والكهرباء الخطأ سابقا والآن أصبح مضاعفا، فماذا سنفعل لهؤلاء؟ لقد تم التحيل عليهم وهم اليوم في مأزق لا ماء لا كهرباء.

إما أن نمضي في مسألة التسوية سيدي الوزير، وقد طالبتكم وراسلتكم في بعض الأحيان من أجل ذلك على الأقل ليسمح لهم بالدفع بالمليم الرمزي كما قال سيادة رئيس الجمهورية وتسوية وضعيتهم، لكن يجب محاسبة كل من تورط في ذلك.

كذلك نذكر سكان مدينة عمر المختار، بالنسبة إلى مسألة المساكن الاجتماعية لقد راسلتكم بخصوصها الولاية، هذه المساكن موضوعة على الذمة منذ 2008 لفائدة المتساكنين وقد راسلتكم الولاية من أجل إحالة هذه العقارات إلى المجلس الجهوي حتى يتمكن على الأقل من إيجاد حل وتسليمها لهم....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة السيدة مهى عامر، ولها أربع دقائق تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيد الرئيس.

أرحب بالسيد وزير أملاك الدولة والوفد المرافق له.

في البداية أترحم على زميلنا السيد نبيه ثابت، رئيس لجنة الصحة السابق.

ثانيا سيدي الوزير، لاحظنا أن هناك ضعفا في منظومة الرقابة والتصرف بالنسبة إلى أملاك الدولة وخاصة بالنسبة إلى الأراضي الفلاحية فالملك العمومي لا نجد عليه رقابة شديدة ومفعلة.

لاحظنا أيضا غياب الشفافية في إسناد العقود والتفويت فيها وغياب قاعدة بيانات رقمية شاملة ومحينة استغلال غير منتج أو خارج عن إطار القانون، هناك من استحوذ على أراضٍ فلاحية بالهكتارات وعلى غرار ذلك، هناك 1200 هكتار بسمنجة من ولاية زغوان ظلت بورا لسنوات، مررت بجانبها البارحة فشعرت بالحسرة، 1200 هكتار في زغوان وتركت بورا هذا أمر يوجع القلب في الحقيقة من لا ينوي الإنتاج أو استغلال الأرض فليتركها لغيره لدينا شباب عاطل عن العمل يرغب في الاستثمار والإنتاج سواء في سيدي ثابت أو زغوان أو القصرين أو سليانة، هؤلاء هم الأولى بالأرض لا أن لا يقع الحصول على أراضي الدولة دون الاستثمار عليها، فهي الأمن الغذائي للبلاد ومصدر تشجيع لشباب المستقبل وهي الحياة والمتنفس للدولة.

ولذلك يجب أن نحافظ عليها كما يجب أن نقوم بتحيين ومراجعة العقود التي أبرمت في السابق ولهذا أطالب اليوم بتحيين مجلة أملاك الدولة، كما أطالب كذلك بتركيز هيئة وطنية مستقلة أو مرصد خاص بحوكمة الأراضي الدولية ويجب أيضا ربط الأراضي الفلاحية بالبنية التحتية فلا وجود للفلاحة إن لم توفر للفلاح الطرقات والماء والكهرباء.

السنة الماضية قمنا نحن مجموعة من نواب أريانة بزيارة إلى ولاية القصرين ووجدنا الفلاحين هناك يعانون فحتى إذا حفروا بئرا لا يجدون الكهرباء وعندما يقطعون عليهم الكهرباء فينقطع أيضا الماء، هذا يتطلب مراجعة شاملة، علينا تسهيل هذه الأمور والمسائل الضرورية التي يستخدمها الفلاح لزراعة الأرض.

أمر آخر، لاحظنا أن النزاعات المتعلقة بأملاك الدولة تعاني من طول الإجراءات القضائية، العديد من المواطنين اشتكوا لي من قضايا بقيت معلقة لسنتين وكل ثلاثة أشهر يقع تأجيل الجلسة، لماذا لا يقع التسريع؟ فهناك من يعيش أوضاعا صعبة وينتظر أن يتحصل على حقه من الدولة.

نرجو سيدي الوزير، مراجعة شاملة لعمل نزاعات أملاك الدولة ولطريقة إسناد الأراضي الفلاحية ولعقود الكراء ولعملية جرد شامل للأراضي، أحيانا نريد إنجاز مشروع بمنطقة معينة فيقال لنا أن الأرض فلاحية بينما هي تحولت إلى منطقة سكنية، يجب أن تقع تصفية لأملاك الدولة وتحديد الفلاحي منها والعقاري وسائر الأصناف.

نطالب اليوم سيدي الوزير، بمراجعة شاملة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الخامسة والنصف.

الكلمة للسيد رضا الدلاعي لك أربع دقائق مثل البقية تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس، وشكرا على رحابة صدرك.

مرحبا بك السيد الوزير، وبالوفد المرافق لك.

كان من الأفضل لو كان بجانبك وزير الفلاحة لأن هناك تداخلا بين الوزارتين، إن شاء الله، ربما في مناسبة قادمة يكون وزير الفلاحة إلى جانبك.

أنا أود أن أسأل في البداية ما مدى التقدم في مراجعة مجلة أملاك الدولة؟ وإن شاء الله ترى النور في أقرب الآجال الممكنة.

كذلك في علاقة ببرنامج الوزارة لتجاوز الصعوبات المتعلقة باستغلال الأراضي الاشتراكية وحسن توظيف العقارات الفلاحية وما مدى التقدم في برنامج الرقمنة الشاملة للعقارات الدولية؟ كذلك مشاريع الوزارة في مجال ضبط أملاك الدولة العامة والخاصة المنقولة وغير المنقولة؟ وأنتم قدمتم برؤية في علاقة بإقامة جرد لها فما هي الخطط المتبعة لحفظها وإحكام التصرف فيها؟ وإن شاء الله يكون هناك تقدم في هذا المجال.

نقطة ثانية، السيد الوزير، في علاقة بتوفير العقارات الدولية بالدينار الرمزي لفائدة مشروع السكن الاجتماعي خاصة في المناطق الداخلية، لأن وزارة التجهيز تطلب دائما توفير العقارات حتى تنجز المساكن الاجتماعية مع ضرورة تبسيط الإجراءات وتغيير الصبغة العقارية الدولية الخاصة بالمشاريع العمومية خاصة وأن في ولاية باجة الكثير من المعتمديات مثل نفزة وعمدون هي مناطق غابية أو مناطق تحجير والمقترح هو تعديل صبغة هذه العقارات حتى يكون على المستوى الجهوي ويكون الوالي ربما هو من يتخذ القرار في خصوص هذه العقارات الدولية.

نقطة ثانية في علاقة بمجال تسوية وضعية التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص وخاصة مراجعة الشروط المجحفة التي جاء بها الأمر عدد 54 لسنة 2018 لأن أغلب المتساكنين في الأراضي الدولية، أغلبهم كان نتيجة إقامة السدود رحلوا إلى مناطق أخرى على أراضٍ دولية ويجب مراجعة هذا الشرط بما يمكن هذه التجمعات السكنية من التسوية.

وأود التأكيد هنا في جهة باجة تحديدا أن أغلب التجمعات السكنية في الولاية هي تجمعات مقامة على أراض غابية وفلاحية، فما هو برنامج الوزارة لمواجهة هذا الأمر؟ لأن أغلبهم ينتظرون التسوية وإلى الآن لم يحصل هذا الأمر.

ندعوك، السيد الوزير، إلى زيارة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الخامسة والنصف، إثرها نحيل الكلمة إلى السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة، للجواب وتقديم ردوده على مداخلات الزملاء. شكرا.

(كانت الساعة الخامسة والربع مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

(كانت الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن الكلمة للسيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيدات والسادة نواب الشعب المحترمون،

بكل حزن تلقينا وفاة النائب الدكتور نبيه ثابت، تغمده الله بواسع رحمته.

يسعدني حضور أعمال الجلسة العامة التي يعقدها مجلسكم الموقر وهي مناسبة يتجدد فيها اللقاء معكم السيدات والسادة نواب الشعب لاطلاعكم على برنامج وخطة عمل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية التي تندرج في إطار السياسة العامة للدولة وذلك خصوصا في بعدها الاجتماعي والاقتصادي.

وإذ يتزامن انعقاد هذه الجلسة مع الذكرى 61 للجلاء الزراعي أو ما يعبر عنه البعض بتأميم العقارات الفلاحية وذلك بمقتضى قانون 12 ماي 1964 المتعلق بالأراضي الفلاحية.

وبالنظر إلى أهمية الأراضي الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الوطنية وقطعا مع السياسات السابقة منع المشرع يوجب القانون عن 21 لسنة 1995 التفويت في العقارات الدولية الفلاحية وأشير إلى أن المساحة الإجمالية لهذه العقارات كما ورد على الكثير منكم تناهز 500 ألف هكتار.

وتتابع الدولة وبالأخص الوزارة التصرف في هذه العقارات بالتنسيق خاصة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، سواء على مستوى التوظيف أو متابعة التصرف من خلال المعاينات الميدانية المشتركة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

تحرص الوزارة على حسن توظيف العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية وتكريس دورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تثمين الرصيد العقاري الدولي وهذا ما تم التداول فيه في عدة مجالس وزارية.

فمن الناحية الاجتماعية فإن الوزارة في نطاق استعادة الشركة العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية دورها الاجتماعي في مجال السكن تم إصدار ثلاثة أوامر تتعلق بعقارات كائنة بالمرناقية وأخرى بقرمبالية والمغيرة وفوشانة وذلك للتفويت فيها بالدينار الرمزي والوزارة بصدد دراسة ملفات أخرى وسيقع تمكين هذه الشركات بالدينار الرمزي في عدة عقارات في كل ولاية من ولايات الجمهورية وذلك بالدينار الرمزي.

ومن جهة أخرى تعمل الوزارة وفي إطار تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة على مواصلة توفير الرصيد العقاري لفائدة مشاريع السكن الاجتماعي وذلك من خلال توظيف عقارات لفائدة الوكالة العقارية للسكنى بالسعر التفضيلي، أي بنسبة تخفيض قدرها 70% من قيمة الأرض التي يحددها خبير أملاك الدولة وذلك لتوفير مناطق عمرانية مهيأة، على أن يتم تخصيص 50% من المقاسم للفئات محدودة الدخل ويتم تطبيق التخفيض من قيمة الأرض عند تحديد سعر بيع المقاسم لفئات معينة.

كذلك تواصل الوزارة التفويت في العقارات الدولية بالدينار الرمزي لفائدة السكن الاجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي لفائدة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل بهدف تعويض المساكن البدائية أو إنجاز مشاريع سكنية عن طريق الهياكل المعنية وقد تم إلى حد الآن التفويت في مساحة تناهز 58 هكتارا من العقارات الدولة غير الفلاحية.

أما من الناحية الاقتصادية وفي إطار تثمين الدور الاقتصادي للعقارات الدولية يتم العمل على مزيد تعبئة الموارد غير الجبائية للدولة مما يمكن من خلق الثروة وتحقيق اقتصاد مستدام يتأسس على مبدأ التعويل على الذات لتدعيم حوكمة التصرف في العقارات الدولية من خلال إحكام التنسيق في استخلاص المحاصيل وإنشاء قاعدة معلومات موحدة قصد تحسين تتبع المبالغ المستخلصة.

كذلك بخصوص المشاريع الصناعية يتم التفويت بالدينار الرمزي في عقارات تابعة لملك الدولة الخاص لفائدة الوكالة العقارية الصناعية لإنجاز ولتهيئة المناطق الصناعية، إذ تم التفويت إلى حد الآن بالدينار الرمزي في مساحة تناهز 420 هكتارا.

كذلك يتم التفويت بالدينار الرمزي في الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بمناطق التنمية الجهوية لفائدة المؤسسات العمومية أو الخاصة وللأقطاب التكنولوجية وشركات التصرف في المركبات التكنولوجية والصناعية.

كذلك توظف العقارات الدولية لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وغيرها ذات الطابع الاستثماري، كما توظف العقارات لفائدة مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة وذلك بهدف معاضدة سياسة الدولة في مجال الطاقة المتجددة وإيجاد حلول بديلة في المجال الطاقي وتحسين الخدمات المسداة على مستوى شبكة توزيع الكهرباء لفائدة الحرفاء، سواء كانوا مواطنين أو مستثمرين وقد تم توفير حوالي 900 هكتار لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز في إطار تنفيذ برامجها الذاتية للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة.

كذلك تم توفير حوالي 2600 هكتار في إطار نظام اللزمات وتم إبرام اتفاقيات في خصوص 1000 هكتار شملت ولايات سيدي بوزيد وتطاوين وتوزر والقيروان وقفصة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

لا يفوتني التأكيد على الدور المحوري والأفقي للوزارة في جميع المجالات سواء في الصحة أو الطاقة أو الفلاحة، فهي وزارة أفقية بامتياز بحكم اختصاصها الأفقي وهو ما يبرز من خلال الأسئلة التي تفضلتم بها والتي شملت جميع المجالات المتعلقة بالعقارات الدولية وهي تساؤلات سأحاول الإجابة عنها تباعا.

كثر الحديث عن التجمعات السكنية، في الأصل هي في الأصل عقارات على ملك الدولة الخاص وقع حوزها حتى لا نقول الاعتداء عليها من طرف المواطنين في حقبة معينة وجاء الأمر 504 رغما عن ذلك لتسوية هذه الوضعيات وكما قلنا هو واقع موجود أمامنا علينا حله وهؤلاء المواطنين في الأخير هم تونسيين، جاء الأمر 504 لتسوية هذه الوضعيات بشروط معينة وهذا يحدث لأول مرة كان سابقا أمر مسكوت عنه وكانت سياسة الدولة ترفض تسوية هذه الوضعيات، لذلك مهما كان الأمر لنعيد الأمور إلى نصابها وكل طرف يتحصل على

حقه هي خطوة ولا أريد الحديث عن الظروف السياسية التي تمت فيها، ولكن هي خطوة لتسوية وضعيات التجمعات السكنية.

عدد هذه التجمعات كبير 1200 تجمع سكني يضم حوالي 150 ألف مسكن، هذه العقارات هي عقارات مجمدة ولا تدخل في الدورة الاقتصادية، حتى قاطني هذه العقارات كما ذكرتم لا يمكنهم أن يدخلوا الماء ولا الكهرباء ولا يمكنه التفويت في العقارات ولا يمكنه رهن هذه العقارات على اعتبار أنه لا يملك شهادة ملكية، أي عقاره خارج نظام الشهر العيني.

انطلق هذا المشروع وقد ذكرت هذا عديد المرات بأن هذا المشروع هو مشروع فاشل وقدمت السبب أنه مشروع فاشل، هناك بعض التسويات، سأتحدث عن الجانب الفني، عندما نقول يجب تسوية وضعية تجمع سكني فإن هذا يتطلب موارد مالية ضخمة، ستقول لي لماذا وما الفائدة أن أسوي هذه الوضعيات على الشياع فأنا لم أحل المشكل وبالتالي عندما أدخل لتقسيم معين يجب تقسيمه تقسيما قانونيا، ما القصد من تقسيمه تقسيم قانوني؟ أي إعداد الأمثلة النهائية لكل مقسم من طرف ديوان قيس الأراضي وهذا يتطلب مبالغ لأن الديوان كما نعلم يطلب المقابل وبالتالي أدخل أنا وفي الحقيقة ذهبت إلى العديد من الإدارات الجهوية، هناك تقسيمات تم القيام بها والأمثلة الهندسية موجودة، ولكن ما الإشكال؟

المواطن عازف عن تسوية وضعيته، أقول هذا بكل صراحة، أي تقسيم تنفق عليه آلاف الدنانير وأمثلة كل مقسم موجودة ولكن يأتي أربع أو خمس أشخاص لتسوية وضعيتهم وبالتالي لا يمكن للمشروع أن يتقدم لأن تمويل المشروع سيكون من الأموال التي سنتحصل عليها من ذلك المواطن ويمكنني تسوية وضعية أخرى إلى غير ذلك، لذلك إن لم يتم تسوية وضعية هذا التجمع لا أجد موارد لأمر إلى تجمع آخر، على اعتبار أن المواطن لم يأت لتسوية وضعيته وذهبت إلى العديد من الإدارات الجهوية منذ وصولي أقول له: اعطيني التجمعات السكنية يمدني بـ "boite d'archive" التي تضم الأمثلة الهندسية ولكن المواطن لا يريد التسوية، أقول هذا بكل صراحة.

عندما توليت الوزارة شعرت بهذا الأمر وقلت كيف يمكننا أن نتقدم، اقترحت واقترحت الوزارة بعد التفكير، لأنه سأعود بعض الشيء لعلمك عندما تريد أن تدخل التجمع السكني في لجنة التقاسيم تقول بالضرورة لجنة التقاسيم يجب علي تطبيق ما جاء في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، ما معنى هذا؟ أي يجب أن أجد منطقة خضراء، يجب أن تكون الطرقات عريضة بمساحة معينة، لا يريدون أن يفهموا بأن هناك خصوصية بالنسبة له، هو يقوم بتطبيق ما جاء في النص، يقول لك أن لجنة التقاسيم تطبق مجلة التهيئة الترابية والتعمير بحذافيرها، يتوقف التقسيم، اقترحنا بأنه يجب إيجاد نص جريء، أيضا هناك مشكل آخر صبغة العقارات لا يمكن تسويتها، تجمع سكني موجود في عقار فلاحي يجب تغيير صبغة العقار ليدخل لملف لجنة التقاسيم، إذن مثال التهيئة العمرانية يجب أن يكون ضمنه التجمع السكني.

نحن بصدد الإعداد وفي اللمسات الأخيرة، تصور جديد، حلول جريئة، يجب تغيير صبغة العقار آليا كذلك لجنة التقاسيم أيضا عليها أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الاستثناء إن كانت ستطبق عليه النص القانوني بحذافيره لا يمكن تسوية وضعية أي تجمع سكني.

مشكل المواطن الذي يرفض أن يأتي، قلنا كيف يمكننا تجاوز هذا المشكل؟ هناك آلية وهي إعداد قوائم لمالكي هذه العقارات يقع الإشهار ثم هذه القوائم ترسم في الرسم العقاري وتوظف على تلك المنابات رهون عقارية ولا يمكن للمشتري أو للشخص الذي سنقوم بتسوية وضعيته التفويت في العقار إلا بعد أن يدفع الثمن وهذا الثمين هو ثمين زهيد، هو ثمن اجتماعي إلى أبعد الحدود.

في الأيام القليلة القادمة سنتمم تنقيح الأمر عدد 504 وسنحيله على الحكومة ونتمنى أن يمر لأن الحقيقة ما نقوله والوفد المرافق لي يعلم بذلك، الحقيقة التي نصرح بها فيها جرأة كبيرة جدا، إن كنت تريد تسوية وضعيتك يكون ذلك بإرادتك سيتم تسوية 1200 شخص وهنا كما ذكرت نعود إلى السلم الاجتماعي لأنه هدف الأمر عدد 504 له جانبين جانب اجتماعي وجانب اقتصادي، الجانب الاقتصادي بهم السلم الاجتماعي إلى غير ذلك والجانب الاقتصادي الهدف منه أن يدخل العقار في الدورة الاقتصادية، هناك بيع وشراء وهناك رهون لذلك يدخل في الدورة الاقتصادية.

وبالنسبة إلى أملاك الأجانب يجب أن نعرف بأن في أملاك الأجانب هناك اختصاصان، هناك أملاك بقيت على ملك الأجانب وتديرها الشركة العقارية للبلاد التونسية وهناك عقارات اشترتها الدولة حتى تسوي وضعيات المتسوغين الذين شغروا عقارات لسنوات معينة وشروط معينة وهذه العقارات توجد بخصوصها لجنة وسط الوزارة تقوم بتسوية هذه الوضعيات، ما يقارب 8 آلاف عقار تم تسوية وضعية أكثر من 4200 عقار وهذه اللجنة تعمل على أن تكون جلساتها متواترة حتى يقع تسوية وضعية أكثر ما يمكن من عقارات من أملاك الأجانب.

كذلك يقع التفكير أيضا في تنقيح النص وهذا تنقيح القانون عدد 78 لسنة 1991 المتعلق بضبط شروط التفويت في العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات التونسية الفرنسية، هناك تفكير في مراجعة هذا النص لتسهيل الإجراءات أكثر.

كما لا ننسى الأمر 1870 المتعلق بتسوية العقارات الفلاحية، هؤلاء أشخاص قبل صدور قانون 1995 الذي منع التفويت في ملك الدولة، هؤلاء الناس اشتروا خلال تلك المدة ولم يشتروا بعقود بمجرد إسنادات وبوصولات، لذلك جاء الأمر 1870 وقال هؤلاء أيضا يجب تسوية وضعيتهم، كذلك لدينا قوائم ولكن هناك عزوف عن تسوية الوضعية، يرفضون أن يذهبوا لتسوية وضعيتهم بالنسبة له هو مالك لذلك العقار وبالنسبة له شهادة الملكية لا تعني له شيء.

أيضا الأمر 1870 بصدد التنقيح وبصدد البحث عن حلول لأنه أيضا حتى على مستوى التجربة فإن الأمر 1870 يتضمن إشكاليات، عديد اللجان، اللجنة المحلية واللجنة الجهوية والثمن ليس مرتفع أيضا وهناك جدل لأنه عندما تسمع الأثمان تجد ثمن الهكتار 5 دينار، أي الناس متحوزين والدولة لها مصداقية إن باعت فقد باعت لا مجال إليه، لذلك نذهب في تسوية هذه الوضعيات حالة بحالة ونود أن يأتينا المواطنين لدرس حالتهم حالة بحالة ويتم دراسة الثمن المحدد له.

كما تفكر الدولة أيضا في نطاق إعداد قائمات وإدراجها في الرسم العقاري وتوظيف رهون في الرسم العقاري ليضطر المواطن لأن يأتي ويسوي وضعيته لأن الدولة مستعدة أيضا لهذه التسوية حتى يدخل العقار في الدورة الاقتصادية وأيضا يطور نفسه، عندما

يدخل العقار يصبح لديه شهادة ملكية ويصبح بإمكانه الحصول على الرهون ويطور من ذاته لأنه بوضعيته الحالية لا يمكنه الحصول على رهون لأن العقار بقي على ملك الدولة الخاص.

سأمر الآن إلى الأراضي الاشتراكية، بالرجوع لقانون 2016 حاليا إن تجاوز الخمس سنوات تنتهي مهمة لجان التصرف، ما الحل إذن؟ يمكن للوالي أن يقدم مطالب إلى المحكمة العقارية، هذا هو النص الموجود الآن، نص سنة 2016 للأراضي الاشتراكية لجان التصرف إن تجاوز الخمس سنوات انتهت مهامها ويصبح بإمكان الوالي أن يطلب من المحكمة العقارية تسوية وضعيات الأراضي الاشتراكية، لذلك ما الإشكال؟ الإشكال في نطاق المحكمة العقارية لأن النص جاء جاد، تحال الملفات إلى المحكمة العقارية، ولكن سيتم تسويتها بأي طريقة؟ بتعليمات من السيد رئيس الجمهورية كونت لجنة قيادة تقوم بمراجعة قانون 2016 وتحدد كيفية تعامل المحكمة العقارية مع الأراضي الاشتراكية، النص جاهز تم توزيعه على جميع الأطراف المتداخلة لإبداء الرأي فيه وسيتم عرضه في أقرب الآجال.

بالنسبة إلى الشركات الأهلية أيضا كما نعلم أن قانون 1995 يمنع من التفويت، علينا إيجاد طريقة أخرى لتمكين هذه الشركات من العقارات الفلاحية وبالتالي يجب تنقيح قانون 1995، تقدمنا أيضا بمقترح على أساس إعطاء الأولوية لهذه الشركات وتمكينها من هذه العقارات مع تسهيلات في الدفع وأيضا هو في اللمسات الأخيرة وسيتم عرضه على مجلس الوزراء.

بالنسبة إلى رقمنة العقارات الدولية يعني الرقمنة هي محور استراتيجي في الوزارة هناك هياكل متداخلة خصوصا الديوان الوطني للملكية العقارية والمركز الوطني للاستشعار عن بعد ورسم الخرائط وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري ووزارة تكنولوجيا الاتصال، جلسنا العديد من الجلسات أيضا، هناك أمور فنية، الرقمنة لا تكون إلا بأمثلة هندسية مرقمنة، أيضا نعود إلى هذه الأمثلة، الأمثلة تتطلب مبالغ كبيرة جدا وفي الحقيقة تم تمكين الوزارة من مبالغ لا تكفي للوصول إلى رقمنة كل العقارات.

ما الهدف منها؟ إحداث بوابة عقارية وطنية يتم تحيينها بصفة آلية ومباشرة مع منظومات التصرف في ملك الدولة الخاص والسجلات الإلكترونية باعتماد خارطة رقمية موجودة وهناك محاولة من إدارة التكنولوجيا عندما تدخل لموقع وزارة أملاك الدولة هناك خارطة رقمية يمكنك فتحها وبإمكانك أن تطلع على العقارات الفلاحية حسب ما توصلت له اللجنة، يقع رقمنة كل العقارات، ولكن جزء منها تجد فيها معطيات معينة: مساحة العقار، الرسم العقاري من هو المتسوغ وإلى غير ذلك.

في مجال الرقمنة تم إعطاء الأولية للعقارات الدولية العقارية الفلاحية وتم إلى حد الآن إدراج مساحة تقدر بـ 120 ألف هكتار ضمن الخارطة الرقمية، علما وأن هذا البرنامج متواصل بمعدل 10000 هكتار سنويا في حدود ما تسمح به الإمكانيات الذاتية للوزارة والاعتمادات المالية المتوفرة لأن الأمر في الرقمنة، كما قلنا هناك جانب فني يتطلب موارد مادية وثانيا هناك توجهات على العين، أي معاينات ميدانية تتطلب سيارات إلى غير ذلك وهناك أيضا آليات لوجستية "des logiciels" يجب توفرها ويجب أن تكون حقوق المصنع محفوظة لأنه يمكن أن يقدم ضدنا شكوى وقد أخذنا ذلك بعين الاعتبار فمثلا AutoCAD يتطلب 400 ألف دينار لشراء النسخة الأصلية لهذا البرنامج.

لماذا هذه الخارطة الرقمية مهمة جدا وهي ممتازة جدا لأنه لكي نعرف مواقع العقارات الفلاحية المتصرف فيها بالكراء بجميع أصنافها: شركات إحياء وتنمية، فنيين فلاحين شبان، متعاضدين وعملة أيضا يجب أن نعرف مكونات العقار والرسوم العقارية المكونة له ومساحته الإجمالية، أيضا يجب أن نعرف الخاصيات الفنية للعقار، نوع الزراعات بعلية، سقوية، أشجار مثمرة، زياتين، أرض محترفة إلى غير ذلك، كما يجب أن نعرف التجهيزات المتواجدة بالعقار: بناءات، آبار، أودية، بحيرات. كما أنه من المهم جدا أن نعرف تاريخ بداية ونهاية عقود التسويغ والقيمة الجملية للكراءات، لذلك فإن الرقمنة مهمة جدا إن توفرت لنا السيولة.

التسجيل وما أدراك ما التسجيل، قلتها عديد المرات أكبر حماية لملك الدولة هو التسجيل، ما عرفت به تونس وعديد الدول المجاورة هو اعتماد نظام الشهر العيني، التسجيل صيانة قانونية نتجنب بها عديد الإشكاليات ونعرف بها العقارات.

الدولة وقلت أن المشرع التونسي تفطن إلى ذلك منذ 1964 عندما أدخل المسح العقاري، أريد أن أشير هنا إلى أن المسح العقاري هو قضائي وليس إداريا أي بعبارة أوضح المحكمة العقارية هي التي تسجل وهي الوحيدة التي خول لها المشرع أن تسجل العقارات في تونس، لذلك فإن المسح العقاري من اختصاص المحكمة العقارية.

عندما دخل المسح 1964 تفطن لذلك المشرع وتفطن لأهمية التسجيل وأصبحت العقارات تسجل على نفقة الدولة، لأن المشرع عرف أهمية التسجيل وعرف أهمية إدخال العقار في الدورة الاقتصادية وقمنا بالمسح العقاري ورأينا كيف تتغير المناطق بمجرد المسح العقاري، العمل مضني تقوم به المحكمة العقارية ولكنه عمل ممتع تشعر وأنك تخدم بلادك، أي أن المشرع من 1964 تفطن لأهمية التسجيل فما بالك بعقارات الدولة غير المسجلة وعقارات الدولة لتسجيلها تطالب بدفع معاليم التسجيل، آن الأوان لتسجيل عقارات الدولة مجانا ولا أن يتم إعطاء ميزانية معينة وأنا مطالب بأن أعرف العقارات التي لها أهمية لأقوم بتسجيلها، لا عقارات الدولة يجب تسجيلها.

وهنا سأمر إلى جهاز نزاعات الدولة، لأنه كما نعلم مطالب التسجيل لا تقدم إلا من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة والوزير لا يمكنه تقديم مطلب تسجيل، كل القضايا يجب تقديمها من طرف المكلف العام لنزاعات الدولة وأنا معكم وقمت بما في وسعي إيمانا مني بأهمية هذه المؤسسة ودرست هذا في المعهد الأعلى للقضاء وأشعر بأهميته لأن كل حقوق الدولة هناك، لذلك إن شاء الله تقوم الوزارة بكل ما في وسعها لحل هذه الإشكاليات والمقر يتغير وطالبنا بتصور شامل لهذه المؤسسة حتى نتقدم بها إيمانا من الوزارة أنها حقيقة مؤسسة هامة جدا لأنها تضم حقوق الدولة وهي مؤسسة كما قالوا أفقية تتسلم قضايا كل المؤسسات ووصلنا حتى إلى المؤسسات العمومية، في كل مجلس وزاري أثير أن هذه المؤسسة يجب الارتقاء بها وهي تضم خيرة رجال القانون في تونس باعتبار تكوينهم في المعهد الأعلى للقضاء وباعتبار تجربتهم في كل الميادين وطنيا ودوليا.

لذلك سأسعى إلى تسجيل العقارات لفائدة الدولة مجانا وفي أقرب الأوقات، ستسعى الوزارة في نطاق صندوق دعم الرصيد العقاري بأن تكون الدولة مثلها مثل الأشخاص تتمتع بالمجانية، تم سنة 2024 تقديم 191 مطلب تسجيل والحال أن الآلاف من

العقارات غير مسجلة، ستقول لي لماذا متمسك بالتسجيل؟ هناك عقارات يقع حيازتها يوميا ويقع التمسك بالحيازة المكسبة للملكية في نطاق الفصل 45 من مجلة الحقوق العينية ولو نعود لذلك الفصل "من تحوز بعقار على حسن نية بصفة مالك سيصبح مالك لذلك العقار".

ما الذي يقطع دابر الحيازة؟ هو التسجيل لأنه كما نعلم فإن العقارات المسجلة لا تسري عليه الحيازة، لذلك علينا البحث عن الداء في الأسفل، لذلك فإن التسجيل هو من سيحمي العقار أي في سنة كاملة يصدر 59 حكم تسجيل وفي الحقيقة يجب أن نقول هذا عملية التسجيل تكلف الدولة مبالغ باهظة خاصة ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لأن له قيمة معينة وهل أن العقار موجود في المناطق العمرانية أو في المناطق الفلاحية، لذلك يقوم بجدولة العقارات -هذا ما طلبناه من ضمن التصور- لماذا قلنا من ضمن التصور أيضا، وقد طلبت من السيد المكلف العام بنزاعات الدولة، يا سيد المكلف العام اعطيني تصور شامل، أعطيني حلول شاملة والله العالم كيف نرسل له الأوراق نذهب للدفتر خانة نأخذ بعض الأوراق ونقدمها للمكلف العام .

سنتحدث عن مشروع جرد أملاك الدولة وتم ربطه بالتقييم، يعني كانت العملية تكون أسهل لو نجرد العقارات، لكن قيل لنا: لا، تجرد وتقيم، هناك مشروع وأيضا الجرد لا يعني إحصاء عقارات "تحت الحائط" لا، بل بالمعاينات وبالأمثلة، فليس دفترا مثلما كان سابقا ننص فيه على عدد العقارات لا، بل يجب التوجهات على العين والمعاينات ويجب أن تتأكد أن العقار على ملك الدولة ومع هذا أيضا يجب أن نقيم العقار ونحدد قيمته، إذن تم إلى حد الآن في هذا المشروع واسمه مشروع الجرد والتقييم وصلنا إلى حد 968 8 عقار دولي مصنفة إلى مباني وإدارات ومساكن إدارية وأراضي بيضاء وأراضي فلاحية.

بلغت المساحة 274,000 هكتار بقيمة مالية جملية قدرها 13.053 مليار وتتساءلون وزارة أملاك الدولة ماذا لديها لردع الاعتداءات؟ أنا كوزير ما هي الآليات التي لدي لردع الاعتداءات على ملك الدولة؟ ليست لدي أي وسيلة إلا إسقاط الحق، لذلك في المجلة أعطينا عدة آليات وتطرقت إليها حتى الأعوان أن يكونوا من الضابطة العدلية وقلتها مرارا فحماية أملاك الدولة تتطلب معاينات يومية وإن لزم الأمر يصل إلى إحداث فرق تتوجه إلى أملاك الدولة يوميا حيث يمكن أن تكون الاعتداءات بين 24 ساعة و24 ساعة بكل سهولة.

لذلك نعتمد أيضا على السلطات المحلية لتساعدنا، فالعملية تتطلب موارد مادية ضخمة إذا أردت أن تحمي عقاراتك احذر فإنك حين تخسر عقارا لو موّلت به لتحمي هذه العقارات لكان أفضل ونحدث فرقا وعقوبات صارمة وعلى المواطن أيضا أن يكون واعيا فهي أملاك أبنائك وأحفادك لا يمكن الاعتداء عليها، ولكن يجب أيضا منظومة زجرية وفي حال الاعتداء على ملك الدولة يجب مضاعفة العقوبة لأن ما تعتدي عليه ليس ملكك إنما ملك الأجيال القادمة ويمكن أن نخصص به استثمارا، إذن إذا اعتديت على ملك الدولة فقد اعتديت على المجموعة الوطنية ككل.

حول قانون الانتزاع هو بصدد المراجعة وتأخذني جبة القاضي دوما فأحاول أن أوفّق وأقولها صراحة حين أكون في اللجنة من جهة نسعى إلى المشاريع العمومية وأن تتقدم بلادي في المشاريع العمومية لكن لا يمكن المس بحقوق المواطن، فيجب أن أعطيه حقه فأوجد التوازن بين تقدم المشاريع العمومية وبين الحفاظ على أهم مبدأ في الدستور، مبدأ الملكية والحرية في الملكية.

بالنسبة إلى الاختبارات هناك إدارة تابعة لوزارة أملاك الدولة تهتم بالاختبارات وتقييم العقارات سواء في الكراء أو في الشراءات أو في المعدات حيث يمكن أن تقيم المنقولات، عمل جبار وكبير جدا حقيقة، هناك معايير معينة يقع اعتمادها في الاختبارات وليس الأمر هينا وهناك ضوابط وما يؤخذ على هذه الإدارة أنها ترفع كثيرا في الاختبارات فالاختبار فيه نوع من الاجتهاد مع عناصر أخرى ما يعبر عنه بعناصر التنظير ما هو التنظير؟ مثلا أن أقيم سعر عقار فأطلع على كل العقود المتقاربة والأثمان المستعملة وأذهب إلى إدارة الملكية العقارية وأرى أيضا العقارات المحاذية والمجاورة وما هي المبالغ وأيضا أداءات الجباية وأطلع على العقود هناك، إذن هو عمل حقيقة صعب وهي دوما محل نقد إن خفضت أو رفعت.

بخصوص النظام الأساسي الخاص بأعوان الوزارة أغتنم الفرصة، حقا هذا ليس كلاما خشبيا، تقوم الإدارات الجهوية بعمل كبير جدا رغم ضعف الإمكانيات وهذا لمسته في زياراتي لعديد الإدارات الجهوية وأريد أن أثمن مجهودات كبيرة، قلة الإمكانيات، تسعى الوزارة أيضا على اعتبار هناك منحة يتمتعون بها سنويا إلى تحفيزهم للإيرادات للدولة غير الجبائية وحفاظا على حقوقهم وضمانا للشفافية أحدثت لجان لفرز وتقسيم الترشحات، أيضا تحصل أحد الإطارات في هذه الإدارة على العامل المثالي في هذه السنة.

بالنسبة إلى الترقيات والتسميات أذنت بإحداث لجنة وأيضا جبة القاضي دوما تلازمني حتى أكون منصفا في التسميات وفي الترقيات وكل فرد يحصل على حقه ولا مجال أن تتم ترقية من لا يعمل، إذن تعمل ويشهد رؤساؤك بذلك وتأخذ حقك، إذن أحدثت هذه اللجان في التسميات والترقيات وتعطلت قليلا ضمانا للشفافية وأن يأخذ كل عون حقه.

بالنسبة إلى النظام الأساسي فهو بصدد المراجعة الأخيرة وسيتم من خلاله تحفيز الأعوان خصوصا من خلال إقرار الترقيات الاستثنائية وهو الآن موضوع لدى رئاسة الحكومة.

أيضا تمت المجلة وقد حضرت عليها منذ أكثر من ثلاثين سنة وتعمل عليها لجان وهي موجودة وسيقع إحالتها الى رئاسة الحكومة.

وبالنسبة إلى المصادرة، صحيح أن عمل المصادرة قد طال، ولكن هناك عمل أيضا وهنا يجب أن نميز فهناك لجنة موجودة في وزارة أملاك الدولة اختصاصها المصادرة وهناك لجنة أخرى أنا عضو فيها في وزارة المالية وهي التي تتصرف في هذه الأملاك المصادرة.

إذن لجنة المصادرة الآن مازال هناك ما يعبر عنه بالفرع الثاني، ما زالت تعمل عليه والنسق متواتر وإن شاء الله في أقرب الأوقات تحل مشكلة المصادرة، مثلا لجنة المصادرة منذ بدأت أصدرت 2829 قرارا شملت عقارات ومنقولات وحسابات بنكية ومساهمات في رأس مال شركات وأنا عندي القرارات، لا أؤكد لك هناك عديد القضايا المنشورة بخصوص هذه العقارات.

هناك مشروع قانون وسيقع دمج لجنة التصرف وستكون هناك لجنة قارة لأن لجنة التصرف في أملاك التجمع ليست لجنة قارة،

تجتمع مرة خلال شهرين وهناك لجنة قارة هي التي ستقوم بعملية المصادرة وتسوي الوضعيات وتتصرف في هذه العقارات.

بخصوص لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع الدستوري المنحل هذه أيضا لجنة موجودة بالوزارة وتم حل الإشكال والجانب القانوني فيها وكم العقارات تحال إلى ملك الدولة الخاص قبل كل شيء فما الذي تفعله عندك؟ إذن أول ما قمنا به هو إحالة كل هذه العقارات وما زالت باسم التجمع، على ملك الدولة الخاص ونرسلها إلى الإدارة العامة للتصرف والبيوعات ويجب المحافظة عليها أولا وفيها الكثير من الأموال، ولكن توضع في مكانها طبعا والمحافظة عليها.

أنا رجل القانون وألتزم بالنصوص القانونية، إذن اعطيت مدة معينة سيقع إحالة كل العقارات واضمحلت مشكلة العقارات ونحيل في هذه الإدارة على الأقل الرسوم العقارية.

هناك بعض الإشكاليات العقارية حقيقة، هناك عقارات ليست على ملك لجنة التجمع، أطراف أخرى وانتقال الملكية غير واضح، ولكنها ليست كثيرة سيقع تسويتها من طرف المكلف العام بنزاعات الدولة، هناك آلية نسيناها كلنا هو ما يعبر عنه بتحيين الرسوم العقارية والمحكمة العقارية تسوي هذه الوضعيات، تحيين الرسوم العقارية، قانون 10 أفريل 2001 يمكن المحكمة العقارية من تجاوز كل صعوبات الترسيم.

وبقي في هذه اللجنة الديون المتعلقة بالكراءات وما هو المشكل؟ نحيلهم للدولة وإذا كنت لك دين على شخص أو لم يقم بخلاصك لدينا المكلف العام لنزاعات الدولة وبهذه اللجنة بقدرة الله في أشهر قليلة ستنغلق كلها وتتخذ الإجراءات ويصدر أمر بأن كل الأملاك رجعت إلى الدولة بما فيها الديون، بما فيها الأسهم.

سأحوصل إذن ما هي النصوص القانونية؟ لقد تم حل الأحباس ولم تعد موجودة ونحن بصدد تسوية وضعيات الأحباس وتعرف الحبس له تاريخه وما نتميز به في تونس؟ نضعه في الجانب العقاري وهناك مؤسسات غريبة وغريبة جدا ومازالت إلى الآن موجودة، ولكن بصدد تصفيتها مثل "الإنزال والكردار" رغم أن مجلة الحقوق العينية منعته ولم يعد موجودا، ولكن حين تفتح رسوما عقارية تجد "انزالات وكردارات" والدولة وفي نطاق التحيين بصدد تسوية وضعية "الإنزالات والكردارات".

بالنسبة إلى الأحباس فهي حلّت وسترجع هذه العقارات على ملكية الأشخاص وليس بالحبس، بل بالإرث إذن هي تسوية وضعيات، في الإطار العقاري دائما أول سؤال هل العقار مسجل أم لا؟ فهذا يختلف حين تقول لي غير مسجل شيء وحين يكون مسجلا أرجع إلى الرسم العقاري وأرى ما فيه، إذن اشرح لي وضعية الرسم العقاري.

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح)

في الحقيقة في إدارتنا نعالج حالة بحالة وليست لدي أي مشكلة وحتى الأسئلة المطروحة في الحقيقة فيها خصوصية ولا أملك كل المعطيات.

سيدي النائب، إذا ترسل لي سؤالا كتابيا أستعرض الملف شخصيا وأبحث في المعطيات وأجيبك في وسط الديوان.

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح)

حين يكون هناك ملف فيه خصوصية معينة لا يمكنني أن أجيبك الآن فليست لدي المعطيات وأقولها صراحة هل أنا ملم بكل الملفات بالوزارة؟ لنكن واقعيين وهو يعرف فقد عمل في وزارة أملاك الدولة لا يمكنني أن أكون ملما، لكن لا بأس كن أنت عيني حين تقول لي: يا سيدي الوزير هناك هذه المسألة، فأفتح الملف وأعاين.

في شأن الشركات الأهلية تقدمنا بمبادرة على أساس أن يكون لها الحق مثل شركات الإحياء والتنمية ولو تقدم لي الرسم العقاري سأجيبك بما ينبغي عمله، لذلك قلت لك أنا كوزير في خصوص الحالات المتعددة سأستعرض الملف وأجتمع مع منظوري وندرسه ثم نجيبك، لقد تحدثت في ذلك ووقع إحالتها على رئاسة الحكومة.

كما قلنا بالنسبة إلى الأحباس سننظر في الرسم العقاري وقد عملنا كثيرا على تحيين الأحباس وحللنا الكثير منها وإرجاعها لأن الحبس هو رسم مجمد ما زال باسم الحبس ماذا تفعل المحكمة؟ تحدد المستحقين ويملكون مجددا ويرجع العقار إلى الدورة الاقتصادية، إذن يمكن أن أعطيك حلا ابعث لي حتى أعاين الرسم العقاري.

بالنسبة إلى المقاطع أنا دوما ترجعني جبة القاضي أريد الحجة والبرهان وسترى ما سيحصل ولو ستقتصر على الكلام فلا مجال إليه، إنما أعطني الحجة والبرهان وسترى ما ستقوم به الوزارة.

بالنسبة إلى المقاطع في الحقيقة هي المعضلة الكبيرة في الوزارة حسبما لاحظت وفي بعض الأحيان تكون هناك حالة في الحقيقة أقف عاجزا حيالها حتى كقاض، فما معنى أن أقوم بمزاد علني يقع الطعن في إجراءات المزاد أمام القاضي ويقع إيقاف البتة وأنا المالك وأعيد البتة مرة أخرى في مقاطع هامة جدا في جندوبة ويقع الطعن فيها أيضا ولماذا أقول بأن عندها أهمية؟ لأن هناك مشاريع عمومية متوقفة تنتظر المواد الانشائية.

في الحقيقة نحن نسعى وأجلس مع السيد وزير التجهيز إلى حل مشكلة هذه المقاطع وحين ذهبت إلى الإدارة العامة للتصرف والبيوعات المعنية بالمقاطع وجدت أن العملية فنية أيضا، حين نكتري المقطع ليس بصيغة أرض خذها وانتهى، بل هناك عملية حسابية بالمتر مكعب وهي ليست سهلة حتى تقيس كم من متر مكعب ولا تقدم له الأرض وانتهى الموضوع، بل تقيس له بالمتر مكعب وتعطيه كم يمكنه أن يستغل ذلك العقار بالتحديد، فهذه العملية في الحقيقة تتطلب عمليات فنية وكذلك "des logiciels spéciaux" والعملية كبيرة ومعقدة جدا ولكن يبذلون مجهودهم مع قلة الموارد البشرية، في الحقيقة حين ذهبت إلى الإدارة لم أجد مختصين بالمقاطع اثنان أو ثلاثة موظفين وأيضا رجعنا إلى هذه المقاطع فلا تتطلب توجهات على العين ومعاينات؟ وابحث عنها أين توجد هذه المقاطع، ألا تتطلب منا سيارات رباعية الدفع حتى نصل إليها؟ فهل لدينا سيارات رباعية الدفع؟

كما أن هناك مشكلة أخرى كبيرة جدا في المقاطع فالناس لا يسددون الخلاص نقولها بصراحة وانظر إلى كل المقاطع التي أغلقت لعدم الخلاص، إذن يجب أن تفهموا أن الوزارة أيضا، بالعكس نود أن تكون كل المقاطع مكتراة والموارد تدخل للدولة ومهامها الموارد تدخل للدولة والمشاريع العمومية تتحرك.

عندنا مشروع أيضا بخصوص المقاطع بصدد دراسته وإن شاء الله نقدمه، المقاطع غير مرتبطة بأملاك الدولة فقط وما أتحدث عنه هي المقاطع الراجعة إلى ملك الدولة الخاص ولا أتحدث عن بقية المقاطع التي تتداخل فيها عدة وزارات، وزارة الداخلية، وزارة البيئة والصناعة والفلاحة.

سأقوم بملخص للنصوص التشريعية والترتيبية التي تعمل الوزارة على مراجعتها: عندنا أولا الأمر الحكومي 1870 لسنة 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سيرها في اتجاه إقرار التسوية الأحادية وبالتوازي تنقيح القوانين ذات العلاقة.

ثانيا، مراجعة تركيبة ومشمولات اللجان الاستشارية للمقاسم في اتجاه إضفاء مزيد من النجاعة على أعمالها وتبسيط الإجراءات الإدارية وتنقيح القانون عدد 20 لسنة 1980 المتعلق بالمقاطع في اتجاه اختصار الآجال وتسريع الإجراءات ليكون رافعة للاستثمار وتوفير المواد الإنشائية اللازمة لإنجاز المشاريع وذلك بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان.

ثالثا، أمر 1080 في اللمسات الأخيرة في الوزارة لماذا؟ لأن الأمر 1870 مرتبط بتنقيح قانون 1995 للأراضي الفلاحية لأن قانون 1995 يتحدث عن عقود، وهنا نحن نتجه إلى التسوية الأحادية فلا نقوم بعقلة، نقدم قائمة وترسم في الرسم العقاري إذن بالضرورة يجب التعرض إلى قانون 1995 في الوزارة، المقاطع أيضا في الوزارة.

تنفيذ الأمر 120 لسنة 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص لتوسيع نطاق الاستفادة في اتجاه أن يشمل التفويت مراكنة المشاريع المصنفة ذات أهمية وطنية، هذا بعثناه لرئاسة الحكومة، قالت هناك تغييرات ويجب أن تغير في الصياغة وهي في اللمسات الأخيرة في تغيير هذه المصطلحات.

أيضا تنقيح الأمر 504 للتجمعات السكنية المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضيعات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص لإقرار التسوية الأحادية وتوظيف رهون على الرسوم العقارية، هذا أيضا في اللمسات الأخيرة تحدثت عنه وقلنا الإجراءات جريئة سنمررها الى رئاسة الحكومة ونحن نحاول أن يكون النص كاملا، بعبارة أوضح استنبطنا على أساس عدم حدوث الإشكاليات ويجب بالضرورة أن ينجح المشروع وقلنا لجنة التقاسيم فيجب أن تتجاوز لأننا هنا في حالة استثنائية.

ثانيا، قلنا رفع الصبغة الفلاحية عن العقار تكون آلية ونود أن يمتثلوا لنا، بالضبط على 2000 أردنا الترفيع الى 2010، سأكون صريحا النصوص التي نقدمها حساسة للغاية لأنها تمس الملكية وأمور فنية دقيقة جدا معروفة وراجع كم تتطلب القوانين العقارية من الوقت لأن الأمر حساس جدا وكما قلت لك لا نريد إخراج نص وأغراضنا جميعا لم تكن أغراضا سياسية، أغراضنا هو أن ينتفع الناس وتسوى هذه الوضعيات إذن ليست لدينا أي أغراض ولا طموح لا سياسية ولا إلى ذلك، نريد تسوية وضعيات الناس كدولة ونحن أمام أمر واقع وفيها جانب اجتماعي وأكدنا حتى في النص، فلن نسوي لأصحاب رؤوس الأموال، بل للوضعيات الاجتماعية وأكدنا عليها في النص ولذلك قلت لك أن النص حساس ونفكر مرارا ونعيد الصياغة والتفكير في الحلول التي يمكننا ايجادها، أنت تطالبني وأنا حديث العهد بالوزارة وهذه تراكمات سيدي النائب.

هناك أيضا إعداد نص ترتيبي لحوكمة تخصيص العقارات الدولية غير الفلاحية لفائدة الهياكل العمومية من خلال ضبط شروط التخصيص وإجراءاته أيضا، نحن بصدد التخصيص في الهياكل العمومية بدون نص إذن نسعى أن يكون هناك نص يقع في تخصيص هذه العقارات لفائدة هذه الهياكل.

أيضا إعداد مشروع قانون عدد 28 لسنة 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية وقلنا في اللمسات الأخيرة أيضا موضوع حساس، عندي جانب لجان التصرف وجانب تاريخي واتجهنا على أساس المحكمة العقارية كما قلنا بالاستعانة إن أمكن بمجالس التصرف لحل معضلة الأراضي الاشتراكية.

أيضا نحن بصدد مراجعة النصوص القانونية والترتيبية بما يتيح مجانية التسجيل والتحيين للعقارات الدولية، أيضا مراجعة النصوص القانونية والترتيبية بما يتيح مجانية التسجيل والتحيين للعقارات الدولية وتخصيص جزء من موارد صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري لتمويل هذه العمليات.

أيضا مراجعة المرسوم عدد 65 لسنة 2022 المتمم والمنقح لقانون 53 لسنة 2016 المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية بما يتيح التسريع في إنجاز المشاريع العمومية ودفع الاستثمار وحفظ حقوق المستحقين وأيضا بغاية إضفاء مزيد من المرونة والشفافية على أعمال الانتزاع ومراعاة قواعد العدل والإنصاف في عمليات التعويض بما يضمن حقوق المستحقين من جهة ويسرع في تحرير الحوزة العقارية من جهة أخرى وذلك بهدف رفع كل العراقيل التي تعترض إنجاز المشاريع العمومية ودفع عجلة التنمية بالبلاد وشكرا.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات والافادات التي أتت على مجمل المشاغل التي تمت إثارتها ويبقى المجال مفتوحا ومتاحا لأي أجوبة كتابية تكميلية يتم تمكين السيدات والسادة النواب منها لاحقا.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء والشكر موصول أيضا للسيد وجدي الهذيلي وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوفد المرافق له متمنيا لهم ولجميع أعوان وإطارات الوزارة التوفيق والسداد في مهامهم.

وهكذا نأتي إلى نهاية الجلسة العامة الحوارية وعليه نرفع الجلسة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة السابعة إلا الربع مساء)

II-الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهما بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقوا الإجابة عنها في شهر ماي 2025:

نجيب عكرمي بتاريخ 20 جانفي 2025، مختار عيفاوي بتاريخ 20 جانفي 2025، صابر المصمودي بتاريخ 15 جانفي 2025، شكري بن البحري بتاريخ 20 جانفي 2025، سيرين مرابط بتاريخ 28 جانفي 2025، ريم الصغير بتاريخ 27 جانفي 2025، بثينة غانمي بتاريخ 16 جانفي 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب أنور المرزوقي بتاريخ 11مارس 2025 والسيد النائب شفيق الزعفوري بتاريخ 7 أفريل 2025 والسيد النائب عبد السلام الدحماني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 25

مارس 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها في شهر ماي 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر ماي 2025:

حسن جربوعي بتاريخ 17 فيفري 2025، عمار العيدودي بتاريخ 18 فيفري 2025، عزيز بن الأخضر بتاريخ 15 نوفمبر 2024، صابر المصمودي بتاريخ 16 ديسمبر 2024، سفيان بن حليمة بتاريخ 20 جانفي 2025، زينة جيب الله بتاريخ 19 ديسمبر 2024، صابر المصمودي وحسن جربوعي بتاريخ 24 جانفي 2025، ريم المعشاوي بتاريخ 23 جانفي 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها في شهر ماي 2025:

أيمن بن صالح بتاريخ 26 مارس 2025، صالح السالمي بتاريخ 3 فيفري 2025، عبد السلام الدحماني (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 27 ديسمبر 2024 و25 مارس 2025 و28 أفريل 2025، لطفي السعداوي بتاريخ 7 جانفي 2025، محمود العامري بتاريخ 17 جانفي 2025، معز الرياحي بتاريخ 2 أفريل 2025، وليد حاجي بتاريخ 23 جانفي 2025، يوسف التومي بتاريخ 25 ديسمبر 2024، فاطمة المسدي بتاريخ 20 جانفي 2025، ماجدة الورغي بتاريخ 2 أفريل 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وتلقوا الإجابة عنها في شهر ماي 2025:

هالة جاب الله بتاريخ 21 أفريل 2025، فيصل الصغير بتاريخ 18 أفريل 2025، ماهر بوبكر الحضري بتاريخ 8 أفريل 2025، نزار الصديق بتاريخ 15 أفريل 2025، منال بديدة بتاريخ 15 أفريل 2025.

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية:

تحية طيبة وبعد،

1. متى تنطلق الوزارة في احداث مدرسة ابتدائية في منطقة أولاد مهذب معتمدية زانوش نظرا إلى أن العدد الكبير من التلاميذ الذين يكابدون يوميا التنقل لعدة كيلومترات للوصول إلى مدرسة المحطة التي بدورها تعاني من اكتظاظ كبير في الأقسام، مع العلم أن العقار متوفر وقد تبرع به مواطن وقد وصلتكم مراسلة من المندوبية منذ شهر جويلية 2024.

2. ضرورة إضافة أقسام وقاعات جديدة بمدرسة زانوش المحطة التي تشهد اكتظاظا كبيرا في عدد التلاميذ مما يعيق العملية التربوية.

* وتجديد دورة المياه الصحية بالمدرسة الابتدائية زانوش المحطة.

* توفير التجهيزات من طاولات وكراسي للتلاميذ.

3. التسريع في انجاز قاعة للقسم التحضيري. بمدرسة باطن زانوش وتوفير التجهيزات الضرورية.

4. احداث فرع للتفقدية للمدارس الابتدائية في معتمدية زانوش.

5. توفير التجهيزات طاولات وآلة طباعة للمدرسة الاعدادية سيدي عيش.

6. التسريع في انجاز المدرسة الاعدادية بجي عمر بن سليمان القصر قفصة. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0000333 بتاريخ 31 جانفي 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدات بثينة غانمي (01)، وريم الصغير (01)، وسيرين مرابط، (01)، والسادة صابر المصمودي (01)، وشكري بن البحري (01)، ونجيب عكرمي (01)، ومختار عيفاوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد نجيب عكرمي

الموضوع: حول عدد من المؤسسات التربوية بولاية قفصة.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بما يلي:

بلغت قيمة استثمارات الدولة في تهيئة وصيانة وتوسعة المؤسسات التربوية بمعتمديات زانوش سيدي عيش - القصر - قفصة الشمالية خلال السنوات الأخيرة 5.673 مليون دينار.

كما شمل برنامج التدخل لسنة 2025 ترسيم اعتماد بمبلغ 2.040 مليون دينار لتوسعة 8 مؤسسات وتهيئة وصيانة مؤسسة أخرى بالإضافة الى صيانة التفقديات.

1. **إحداث مدرسة ابتدائية في منطقة أولاد مهذب بمعتمدية زانوش**: مشروع لم يتم ترسيمه بالمخطط القطاعي 2023-2025 لجهة قفصة والمصالح الجهوية بصدد إعداد دراسة جدوى.

يضم الحوض البيداغوجي لمعتمدية زانوش 07 مدارس ابتدائية تشتغل بكثافة متوسطة. ويدرس تلاميذ هذه المنطقة بالمدرسة الابتدائية المحطة زانوش التي يؤمها خلال السنة الدراسية الحالية 481 تلميذا موزعين على 17 فصلا وتحتوي على 10 قاعات تدريس وقاعة إعلامية وفضاء للسنة التحضيرية ليبلغ معدل كثافة الفصول 28.3 ومعدل التداول على القاعات 1.7.

والجدير بالذكر أن هذه المدرسة شهدت تراجعا في عدد التلاميذ خلال السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن يتواصل هذا التراجع ليبلغ أولوية في الوقت الراهن، وسيتم العمل على مراجعة الخارطة المدرسية بجهة قفصة وتطويرها عدد التلاميذ خلال السنة الدراسية 2026/2025 حوالي 466 تلميذ وبناء على ذلك، فإن إحداث مدرسة ابتدائية بمنطقة أولاد مهذب لا يمثل بما يسمح بتوفير الخدمة التربوية لكل التلاميذ استنادا إلى دراسة معمقة

للوضع التربوي مع ضبط أولويات التدخل واعتمادا على مبدأ الحوكمة لكل الموارد المتاحة لتحقيق الجدوى والفاعلية القصوى .

2. **اضافة قاعات عادية بالمدرسة الابتدائية زانوش المحطة**: المدرسة الابتدائية زانوش المحطة بها 481 تلميذ موزعون على 17 فصلا بـ 10 قاعات عادية أي بكثافة تقدر ب 28.3 ما يفيد أن المؤسسة لا تنقصها قاعات أما بالنسبة إلى المجموعات الصحية فهي مدرجة ضمن برنامج التوسعات لسنة 2019 الممولة بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتم الإعلان على طلب العروض العديد من المرات وكانت النتيجة غير مثمرة، وقد تم التدخل عن طريق المؤسسات الصغرى وسيتم العمل على إدراجها ضمن برنامج التهيئة بمشروع الميزانية لسنة 2026 .

بالنسبة إلى التجهيزات العادية والمتمثلة في الطاولات والكراسي وغيرها فقد قامت وزارة التربية بالترفيع في الاعتمادات المخصصة لهذا الباب لكل المندوبيات بنسبة 51% بالنسبة للمرحلة الابتدائية و97 % بالنسبة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي في إطار دعم المؤسسات التربوية وتجهيزها.

3. **بناء قسم التحضيري بالمدرسة الابتدائية الباطن زانوش**: مشروع مؤجل من برنامج المشاريع الممولة بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تم إدراجه ضمن ميزانية التنمية لسنة 2025 بتمويل الموارد العامة والمشروع حاليا في مرحلة إعلان طلب العروض الذي سيتم الإعلان عنه في أقرب الآجال. هذا بالإضافة إلى برمجة بناء قاعة تدريس إضافية بها.

4. **إحداث فرع للتفقدية للمدارس الابتدائية بمعتمدية زانوش**: تم تخصيص اعتمادات مقدرة بـ 150 ألف دينار لصيانة التفقديات لسنة 2025 يتم تحديدها حسب أولويات الجهة.

5. **تجهيز المدرسة الإعدادية سيدي عيش**: - تم تخصيص اعتمادات مقدرة بـ 250 ألف دينار لاقتناء تجهيزات للمرحلة الإعدادية والثانوية يتم توزيعها حسب أولويات الجهة.

6. **إحداث مدرسة ابتدائية بحي عمر بن سليمان القصر قفصة**: تم استكمال إعداد الملف المرجعي للمشروع وتم إدراجه ضمن برنامج الإحداثات لسنة 2025 وسيتم إحالته للجهة لإعداد الدراسات والإعلان عن طلب العروض في الغرض. وتجدر الإشارة إلى أن إحداث هذه المدرسة الابتدائية سيساهم في استيعاب كافة تلاميذ المنطقة وإمكانية إعادة توزيع الأحواض البيداغوجية بها وذلك ضمن برنامج مراجعة الخارطة المدرسية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: التدخل لإضافة قاعات وسور ومجموعة صحيّة بالمدرسة الابتدائية بالظواهر معتمدية بوحجلة.

تعاني مدرسة الظواهر من معتمدية بوحجلة من الغياب التام للحماية وخاصة السور ونقص في القاعات ومجموعة حيّة لا يتوفر بها الأدنى الإنساني إذ أن المدرسة المذكورة أعلاه تحتوي الآن على قاعة واحدة وقاعتين جاهزتين مما يجعل التلميذ غير قادر على إدراك التعلّمات الضرورية.

لذلك الرجاء من سيادتكم التدخل لبناء سور يحيط بالمدرسة وإضافة قاعتين ومجموعة صحيّة وكلها عوامل تساعد على تحسين المستوى التعليمي لأبنائنا التلاميذ وتحد من التسرب المدرسي. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0000333 بتاريخ 31 جانفي 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدات بثينة غانمي (01) وريم الصغير (01) وسيرين مرابط (01) والسادة صابر المصمودي (01) وشكري بن البحري (01) ونجيب عكرمي (01) ومختار عيفاوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد مختار عيفاوي

الموضوع : حول التدخل لإضافة قاعات وسور ومجموعة صحية بالمدرسة الابتدائية الظواهر معتمدية بوحجلة القيروان.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به بخصوص التدخل لإضافة قاعات وسور ومجموعة صحية بالمدرسة الابتدائية الظواهر من معتمدية بوحجلة القيروان يشرفني إفادتكم بما يلي:

تمت برمجة بناء مجموعة صحية وبناء قاعة عادية بالمدرسة ضمن مشروع دعم التعليم الابتدائي، وقد تم الإعلان عن المنافسة للمرة الأولى بتاريخ 2022/02/22 إلا أن طلب العروض كان غير مثمر لعدم تلقي عروض. كما تم الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية بتاريخ 2022/05/30 وتم إسناد الصفقة بمبلغ 299.107 ألف دينار لكن المقاولة تخلت قبل بداية الأشغال وتم إعادة الإعلان عن طلب العروض للمرة الثالثة والرابعة إلا أنها كانت غير مثمرة، مرة أخرى، لعدم المشاركة.

بناء على ما تقدم واستنادا على الفصل 49 من الامر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية تقرر بالاتفاق مع الجهة الممولة اللجوء الى إبرام عقد بالتفاوض المباشر لتنفيذ الأشغال والتي تنطلق في أقرب الآجال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص التدخل العاجل لإنقاذ تلاميذ ومدرسة الخليل ابن أحمد طريق المحارزة من معتمدية صفاقس الغربية من كارثة.

تحية طيبة،

تلقينا عدة تشكيات من مواطني معتمدية صفاقس الغربية بخصوص الوضع الكارثي الذي آلت إليه مدرسة الخليل ابن أحمد طريق المحارزة، قمنا على إثرها بزيارة ومعاينة المدرسة التي علمت أجيال منذ الستينات حيث تبين لنا وبالعين المجردة أنها أصبحت تشكل اليوم خطرا على سلامة ما يقارب الـ 500 تلميذ فالأعمدة آيلة للسقوط وهذا مؤكد بالاختبار الفني لمصالح وزارتكم.

وبالتواصل مع المندوبية والوزارة تم إعلامنا أنه يتعذر على كلّ منهما التدخل لأن المدرسة ليست على ملك الوزارة وهناك قضية جارية مع المالك.

- متى يتم التدخل العاجل لصيانة المدرسة وحماية التلاميذ والمحافظة على سلامتهم وتمكينهم من حقهم في الدراسة في ظروف ملائمة؟ أم هل ننتظر الكارثة ليتم التدخل؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0000333 بتاريخ 31 جانفي 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدات بثينة غانمي (01) وريم الصغير (01) وسيرين مرابط (01) والسادة صابر المصمودي (01) وشكري بن البحري (01) ونجيب عكرمي (01) ومختار عيفاوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن. والسّلام.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب

السيد صابر المصمودي

الموضوع: حول التدخل العاجل لإنقاذ تلاميذ ومدرسة الخليل بن أحمد طريق المحارزة من معتمدية صفاقس الغربية.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به حول التدخل العاجل لإنقاذ تلاميذ ومدرسة الخليل بن أحمد طريق المحارزة من معتمدية صفاقس الغربية، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- يتم استغلال المؤسسة منذ سنة 1962 بصفة متواصلة إلى حد هذا التاريخ. ونظرا للقضية المرفوعة لدى المحكمة الإدارية تحت عدد 16343/1 والقائم بها ورثة مالك العقار منذ سنة 2007 حول استرجاع العقار، قامت وزارة التربية بمختلف الإجراءات القانونية اللازمة عبر المكلف العام بنزاعات الدولة لتسوية الملف وإحالة العقار لفائدة ملك الدولة الخاص بالتنسيق مع مختلف الهياكل المختصة وخاصة منها وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ولاتزال إلى حد هذا التاريخ موضوع نزاع قضائي.
- ومن جهة أخرى تسعى الوزارة بالتنسيق مع السلط الجهوية لإيجاد الحلول المناسبة للتدخل لصيانة المؤسسة وتعهدها. وقد تم تخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك كما تمت مراسلة السيد والي صفاقس بتاريخ 2025/04/18 قصد ضبط برنامج تدخل يهدف إلى تهيئة المؤسسة وصيانتها وفق مبدأ الصيانة الشاملة والتسريع في إجراءات نقل الملكية. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل الى سيادتكم هذه الاسئلة الكتابية.

الموضوع: إحداث معهد خاص بالمكفوفين في صفاقس

نظرا للاحتياجات الملحة لفئة المكفوفين في ولاية صفاقس عامة والاقليم الرابع خاصة، والعدد الكبير من الأطفال في هذه الفئة الذين يفتقرون إلى بيئة تعليمية مختصة وشاملة، نتقدم إلى سيادتكم بطلب إنشاء معهد خاص بالمكفوفين في ولاية صفاقس ولما لا في معتمدية عقارب ونعدكم بتوفير قطعة أرض على شكل هبة لإنجاز هذا المشروع.

نؤمن بأن إحداث هذه المؤسسة ستوفر فرصة تعليمية عادلة لهذه الفئة، وتساهم في إدماجهم الكامل في المجتمع من خلال تزويدهم بالمهارات والمعارف التي يحتاجونها. كما نرجو دراسة إمكانية تجهيز المعهد بمرافق حديثة وبرامج تعليمية متطورة ومتكاملة.

نرجو من سيادتكم أخذ هذا الطلب بعين الاعتبار والإفادة بما يمكن اتخاذه من خطوات عملية...

وفي هذا الصدد يهمني أن أطرح على سيادتكم هذه الأسئلة:

- ما هي خطة وزارة التربية لدعم التعليم الموجه لفئة المكفوفين في تونس؟
- هل يوجد أي برامج مستقبلية أو دراسات قيد الإعداد لإنشاء مؤسسات تربوية مختصة في صفاقس لتلبية احتياجات هذه الفئة؟
- ما هي الإمكانيات التي ترصدها الوزارة لتأهيل وتكوين الإطارات التربوية للتعامل مع المكفوفين في صفاقس؟
- هل لدى الوزارة نية لتوسيع شبكة المعاهد الخاصة بالمكفوفين على الصعيد الوطني، وخاصة في ولاية صفاقس باعتبارها عاصمة للجنوب وقطب تربوي متميز.

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي، لكم فائق الاحترام وأطيب التمنيات بالمزيد من التوفيق. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0000333 بتاريخ 31 جانفي 2025 .

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدات بثينة غانمي (01) وريم الصغير (01) وسيرين مرابط (01) والسادة صابر المصمودي (01) وشكري بن البحري (01) ونجيب عكرمي (01) ومختار عيفاوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن. والسّلام.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب

السيد شكري بن البحري

الموضوع: حول إحداث معهد خاص بالمكفوفين في صفاقس.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به حول طلب إحداث معهد خاص بالمكفوفين في ولاية صفاقس والإقليم الرابع خاصة، فإنّه يتجه إعداد دراسة جدوى في الغرض ونفيدكم بنتائجها في الإبان.

وحول خطة وزارة التربية لدعم التعليم الموجّه لفئة المكفوفين في تونس أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تولي وزارة التربية اهتماما خاصا بالأطفال من حاملي الإعاقة بمختلف أنواعها ويبرز هذا في المخططات الاستراتيجية من خلال الأهداف الاستراتيجية المرسومة ومن أهمها الهدف الاستراتيجي الأول والهدف الثاني الموجودان بالمخطط الاستراتيجي التربوي 2023-2025 حيث يتعلق الهدف الأول بضمان تعليم جيد ومنصف للجميع والثاني بضمان بيئة تعليمية آمنة وجاذبة.

وفي هذا السياق تعمل الوزارة على تأمين بيئة تعليمية دامجة تضمن مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع من خلال مراجعة برنامج الدمج المدرسي تكريسا لضمان حقوق الأطفال حاملي الإعاقة من حيث تأمين بيئة تعليمية دامجة لذوي التربية الخصوصية (ذوي الإعاقة، ذو اضرابات التعلم، الموهوبون.....)

ومن بين الإنجازات التي تحققت في هذا الإطار:

* تنظيم الورشة الوطنية للدمج المدرسي بالمرحلة الابتدائية يومي 24 و25 جانفي 2025 بزغوان.

* إعداد تصور حول إرساء فضاء رقمي للتلاميذ المعنيين بالدمج المدرسي باعتماد الترابط البيني بين وزارة التربية ووزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة.

* توحيد المفاهيم للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية وتوحيد مسار الدمج بالتنسيق مع وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة.

* تمكين التلاميذ المكفوفين من النفاذ إلى بقية الشعب

* دراسة الإجراءات الاستثنائية والتطويعات البيداغوجية ومتابعة تنفيذها.

هذا وتعمل وزارة التربية حاليا على إرساء خطة وطنية للدمج المدرسي ومزيد العناية بحاملي الإعاقة وفاقدي السند وأبناء العائلات المعوزة وتفعيل وتطوير المرافقة النفسية والاجتماعية والصحية لهم من خلال:

- العمل على إعداد الدليل المرجعي للدمج المدرسي،
- مواصلة تنظيم ورشات عمل بمشاركة كل الأطراف المعنية لصياغة هذه الخطة بما يراعي خصوصية هذه الفئة من حيث ملاءمة البنية التحتية وإدراج صيغ التعليم الإفرادي وتوفير مستلزماته المادية والبيداغوجية.
- تجويد خدمات الدعم والمرافقة لفائدة الأطفال ذوي الإعاقة.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المتفقدين المنسقين للدمج المدرسي والأخصائيين النفسانيين والمعلمين حول آليات الرصد للتلاميذ ذوي صعوبات التعلم واضطرابات التعلم.
- التطويعات البيداغوجية: توفير الكتب المدرسية والقصص بلغة البراي لفائدة التلاميذ ضعاف وفاقدي البصر بمدارس الكفيف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين مرابط

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: استفسار حول نتائج مناظرة لسنة 2023 وشبهة وجود تجاوزات بالمركز الوطني البيداغوجي

تحية طيبة،

أتقدم إليكم بهذا السؤال لمعرفة المزيد من التفاصيل حول نتائج مناظرة انتداب أعوان بمطبعة المركز الوطني البيداغوجي التي أجريت سنة 2023، وذلك بعد ورود شكاوي حول وجود شبهة في بعض النتائج، خاصة فيما يتعلق بانتداب أبناء العاملين.

أود أن أسألكم عن الآتي:

معايير التصحيح: - ماهي المعايير الدقيقة التي تم اعتمادها لتصحيح أوراق الممتحنين؟

- هل تم نشر هذه المعايير بشكل شفاف قبل انطلاق المناظرة؟

آلية المراقبة وسير الامتحانات: ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان نزاهة وشفافية سير الامتحانات، وكيف تم التأكد من عدم وجود أي تدخلات خارجية؟

شروط انتداب أبناء العاملين: هل تم الالتزام بالشروط والمعايير المحددة لانتداب أبناء العاملين؟ وهل تم نشر هذه الشروط بشكل واضح؟ وهل تم تخصيص مقاعد خاصة لعدد منهم؟

الرقابة الداخلية: هل تم إجراء أي تحقيقات داخلية للتأكد من صحة النتائج؟ هل تم الكشف عن أي تجاوزات؟

إني على يقين من أن الإجابة الشافية على هذه الأسئلة ستساهم في طمأنة جميع المترشحين، وتعزيز الثقة في نزاهة العملية الانتدابية.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع : حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0000333 بتاريخ 31 جانفي 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب

الشعب، السيدات بثينة غانمي (01) وريم الصغير (01) وسيرين مرابط (01) والسادة صابر المصمودي (01) وشكري بن البحري (01) ونجيب عكرمي (01) ومختار عيفاوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن. والسّلام.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائبة الشعب

السيدة سيرين مرابط

الموضوع: حول نتائج مناظرة لسنة 2023 وشبهة وجود تجاوزات بالمركز الوطني البيداغوجي.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات المضمنة بالملفّ المرفق.

توضيحات بخصوص ملف الانتداب الخارجي لسنة 2023

السؤال	التوضيحات	الملاحظات
لجنة المناظرة الخارجية	تم تعيين لجنة المناظرة الخارجية وفقا للمقرّر عدد 99 بتاريخ 7 جوان 2021	تتكوّن هذه اللجنة من: - الرئيس المدير العام - مراقب الدولة - ممثل عن رئاسة الحكومة - ممثل عن وزراة التربية - مدير النشر - كاهية مدير الشؤون المالية والإدارية - رئيس قسم النقل
تاريخ فتح المناظرة	تمّ فتح المناظرة بتاريخ 14 جويلية 2021	
ما هي المعايير الدقيقة التي تم اعتمادها لتصحيح أوراق الممتحنين؟	تمّ الإعتماد على معايير في الاختبارات الكتابية (QCM) والاختبارات التّطبيقية حيث تمّ ضبط وتحديد هذه المعايير مسبّقا من طرف المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة.	بموجب اتفاقية مع الوكالة التونسية للتكوين المهني **(ملحق عدد 1)** تولّى المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة إعداد معايير التّقييم للاختبارات التّطبيقية لكل إختصاص **(ملحق عدد 2-1)** وبالنسبة للاختبارات الكتابية تمّ إعداد 3 اختبارات لكلّ اختصاص (QCM) وتمّ اختيار أحد هذه الاختبارات عن طريق قرعة في جلسة بحضور وإمضاء أعضاء لجنة المناظرة (ملحق **عدد 2-2**).
هل تمّ نشر هذه المعايير بشكل شفاف قبل إنطلاق المناظرة؟	تمّ تعليق معايير التقييم بقاعات وورشات الإمتحان وتم اعلام كل ممتحن مسبقا بهذه المعايير (Barème de notation) من طرف المكوّن المكلّف بالتقييم وذلك قبل الإنطلاق في إجراء الإمتحان.	

ماهي الإجراءات التي تمّ اتخاذها لضمان نزاهة وشفافية سير الإمتحانات؟	لضمان نزاهة وشفافية سير المناظرة تمّ اعتماد مجموعة من الآليات والإجراءات من قبل اللّجنة القارة للمناظرة وفقا لمحضر جلسة ومقرّر في الغرض يحدّدان ويضبطان كيفية تنظيم المناظرة **(ملحق عدد 3-1 وملحق عدد 3-2).**	
كيف تمّ التأكّد من عدم وجود أي تدخّلات خارجيّة؟	لتفادي أيّ تدخل خارجي تمّ التكفل بإنجاز هذه المناظرة من طرف الوكالة التونسية للتكوين المهني وبالتحديد عن طريق المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة.	بموجب اتفاقية تعاون بين الوكالة التونسية للتّكوين المهني والمركز الوطني البيداغوجي.
هل تمّ الالتزام بالشروط والمعايير المحدّدة لانتداب أبناء العاملين؟ وهل تمّ نشر هذه الشروط بشكل واضح؟ وهل تمّ تخصيص مقاعد خاصة لعدد منهم؟	لا يوجد أي شروط خاصّة بانتداب أبناء العاملين كما أنه ليس لأبناء العاملين حصّة خاصة أو أفضلية على بقيّة المشاركين وفي ذلك احترام لمبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.	للإشارة فإنّ الأفضلية الوحيدة التي تمّ منحها هي إعطاء الأولويّة في حالة التساوي في النتائج النهائية للمترشح الذي عمل بصفة عرضية بالمركز الوطني البيداغوجي وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 43 (الفقرة الثالثة) من النظام الأساسي علما أنه لم يقع العمل بهذه الأولويّة لعدم وجود تساوي في النتائج.
هل تمّ إجراء أي تحقيقات داخلية للتأكد من صحّة النتائج؟ هل تمّ الكشف عن أي تجاوزات؟	لم يتمّ الكشف عن أي تجاوزات وقد خضعت النتائج وكل مراحل المناظرة من بلاغ الإنتداب إلى الإعلان على النتائج النهائية لمراقبة وإشراف لجنة المناظرة القارة التي تضم في عضويتها مراقب الدولة وممثل عن رئاسة الحكومة وممثل عن سلطة الإشراف.	

ملحق عدد 1

الجمهورية التونسية

وزارة الشباب والرياضة والادماج المهني

الوكالة التونسية للتكوين المهني
Agence Tunisienne de la Formation Professionnelle

2172
31 أكتوبر 2022

وزارة التربيـــة

المركز الوطني البيداغوجي
CENTRE NATIONAL PÉDAGOGIQUE

اتفاقية تعاون

بيـن

الوكالة التونسية للتكوين المهني

و

المركز الوطني البيداغوجي

وقع الاتفاق بين الطرفين :

الوكالة التونسية للتكوين المهني الممثلة في شخص السيد المدير العام والكائن مقرها بـ21 نهج ليبيا 1002 تونس، المعرف الجبائي 83472-MNE-002

من جهة،

والمركز الوطني البيداغوجي الممثل في شخص السيد الرئيس المدير العام والكائن مقره بـ 42 شارع علي طراد منفلوري 1089 تونس، المعرف الجبائي 005223L

من جهة أخرى،

على ما يلي :

الفصل الأول : موضوع الاتفاقية

تتولى الوكالة التونسية للتكوين المهني تنظيم مناظرة انتداب خارجية لفائدة المركز الوطني البيداغوجي طبقا لإعلان المناظرة الصادر بتاريخ 14جويلية2021 ويتم ذلك عن طريق تكليف المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة ومركز التكوين والتدريب المهني بالمكناسي.

الفصل الثاني : طريقة ومدة الانجاز

طبقا لطلب المركز الوطني البيداغوجي يتم إنجاز اختبارات كتابية وتطبيقية قصد انتداب عشرة (10) أعوان في اختصاص الطباعة والتسفير وعون واحد (01) في خطة سائق شاحنة من الوزن الثقيل حسب روزنامة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وذلك كما يلي:

الخطة	المركز المسؤول عن تنظيم المناظرة	عدد الخطط المفتوحة للتناظر	عدد المتناظرين
فني طباعة	المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة	4	20
فني في انهاء اشغال الطباعة		6	30
سائق شاحنة من الوزن الثقيل	مركز التكوين والتدريب المهني بالمكناسي	1	5

الفصل الثالث: التزامات الوكالة التونسية للتكوين المهني

تتعهد الوكالة التونسية للتكوين المهني بـ:

- إعداد اختبارات كتابية في الاختصاصات المذكورة وذلك في شكل أسئلة متعددة الاختيارات مرفقة بالإصلاح، ويحتوي كل اختبار على 20 سؤال وكل سؤال على 3 إجابات إحداها فقط صحيحة،
- تنظيم وإنجاز الاختبارات الكتابية،
- تأمين عملية المراقبة داخل القاعات،
- إنجاز الاختبارات التطبيقية،
- تقديم نتائج الاختبارات بكل اختصاص مع التنصيص على الأعداد المتحصل عليها في الاختبار.

تنتهي التزامات الوكالة بعد تسليم النتائج النهائية مضمنة في محضر جلسة في الغرض ممضى من الطرفين المتعاقدين.

الفصل الرابع : التزامات المركز الوطني البيداغوجي

يتعهد المركز الوطني البيداغوجي بـ:

- مد الوكالة بالقائمة الاسمية للمتناظرين موزعين حسب الاختصاص،
- تحمل مسؤولية التصرف في النتائج بعد تسلمها والرد على الاعتراضات،
- تسديد المستحقات المستوجبة عليها لفائدة المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة ومركز التكوين والتدريب المهني بالمكناسي طبقا للفصل السادس حسب فاتورة يقدمها المركز المعني.

الفصل الخامس : التكلفة

تقدر تكلفة العملية بمبلغ جملي قدره اثنان وثلاثون ألف دينار (32000 دينار) مفصلة كما يلي :

التكلفة	المركز المعني
30000 دينار	المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة
2000 دينار	مركز التكوين والتدريب المهني بالمكناسي

الفصل السادس : كيفية الخلاص

يقع خلاص التكلفة على الحساب الجاري -لكل من المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة ومركز التكوين والتدريب المهني بالمكناسي المبين بالفاتورة الصادرة عن المركز المعني وذلك كما يلي :

- 30% من جملة التكلفة عند إمضاء الاتفاقية بين الطرفين
- 70% من جملة التكلفة عند تسلم النتائج

الفصل السابع :فريق المتابعة

يتم تكوين فريق لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية متكون من ممثلين عن الوكالة أو مركز التكوين المعني للتكوين المهني وممثلين عن المركز الوطني البيداغوجي.

الفصل الثامن : الحفاظ على السرية وملكية المواضيع

تلتزم الوكالة بالحفاظ على سرية المواضيع وكل ما يتعلق بالمعلومات التي تتحصل عليها تطبيقا لهذه الاتفاقية أو بمناسبتها.

الفصل التاسع : إجراءات خاصة

بإمكان أحد الطرفين المتعاقدين اقتراح تغيير أو إضافة للبرنامج المتفق عليه وذلك بعد موافقة الطرف الثاني وحسب الإمكانيات المتوفرة وباعتماد ملحق يمضى من الطرفين.

الفصل العاشر : تاريخ التنفيذ

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من تاريخ إمضائها بين الطرفين

الفصل الحادي عشر : مدة صلوحية الاتفاقية

حددت مدة صلوحية الاتفاقية بسنة ابتداء من تاريخ إمضائها

الفصل الثاني عشر :

في حال عدم إنجاز المناظرة أو جزء منها فإن المركز الوطني البيداغوجي ملزم بخلاص مصاريف العمليات المنجزة حسب تقدم عملية الانجاز (الفصل 6)

الفصل الثالث عشر : فض النزاعات

يتم حل الخلافات التي تعترض تنفيذ هذه الاتفاقية بالتراضي وفي صورة تعذر ذلك يتم عرض الأمر على سلطتي الإشراف.

الفصل الرابع عشر : تسجيل الاتفاقية

يتم تسجيل الاتفاقية من قبل المركز الوطني البيداغوجي.

حررت هذه الاتفاقية في 6 نظائر

تونس في .....

المدير العام للوكالة التونسية للتكوين المهني	الرئيس المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي الرئيس المدير العام سهيل عنان
مروان بن سليمان	

سجل بالقباضة الخاصة
في تونس العاصمة 17 نوفمبر 2021
عدد الوصل 3111
عدد التسجيل 3
بمبلغ تدريجي 2
ختم وامضاء القابض

Centre Sectoriel de Formation en Arts Graphiques – Ariana

Fiche d'évaluation concours de recrutement de conducteur offset (CNP 2022)

Candidat ; Nom et Prénom : .....

CIN :.....du .....

Date :...../...../2022 Heure Début :..... Heure fin :.....

Observations :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Formateur : .....

Coordinateur : .....

Centre Sectoriel de Formation en Arts Graphiques – Ariana

Fiche d'évaluation concours de recrutement de technicien en finition des travaux d'impression (CNP 2022)

Signature coordinateur
Signature formateur
Signature candidat

Partie I : Pliage

Candidat : Nom et Prénom : .....

CIN : .....du .....

Date : ...../...../2022 Heure Début : ..... Heure Fin : .....

Travail demandé :

À partir de 150 feuilles de pliure, chaque candidat est demandé de réaliser un cahier de

16 pages (3 plis croisés symétriques avec perforation au niveau de la tête) sur la plieuse KD 78.

Evaluation : 100pts

1)	Le contrôle de l'imposition	.../3pts
2)	Le réglage du margeur	
	a) Le réglage de la table d'alimentation	.../3pts
	b) Le chargement du papier	.../6pts
	c) Le réglage de la tête de séparation des feuilles	.../5pts
	d) Le réglage de la table de rectification	.../4pts
3)	Le réglage de l'écart entre les cylindres de pliage	.../5pts
4)	Le réglage au format de la première poche	.../6pts
5)	Le réglage au format du premier couteau	.../10pts
6)	Le réglage au format du deuxième couteau	.../10pts
7)	Le réglage de la molette de perforation	.../5pts
8)	Le réglage de la table de sortie	.../3pts
9)	La réalisation du tirage	
	a) Assurer le réglage final du pliage	.../10pts
	b) Assurer la production	.../10pts
	c) Le contrôle de la qualité du pliage	.../10pts
10)	Comportement vis-à-vis de l'environnement de travail	.../10pts

Formateur : .....
Signature : .....

Note finale
/100

Centre Sectoriel de Formation en Arts Graphiques – Ariana

Fiche d'évaluation concours de recrutement de technicien en finition des travaux d'impression (CNP 2022)

Partie I : Pliage

Candidat : Nom et Prénom : .....

CIN : .....du .....

Date : ...../...../2022 Heure Début : ..... Heure Fin : .....

Observations :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Formateur : .....
Coordinateur : .....

Centre Sectoriel de Formation en Arts Graphiques – Ariana

Fiche d'évaluation concours de recrutement de technicien en finition des travaux d'impression (CNP 2022)

Signature coordinateur
Signature formateur
Signature candidat

Partie II : Encollage et coupe

Candidat : Nom et Prénom : .....

CIN : .....du .....

Date : ...../...../2022 Heure Début : ..... Heure Fin : .....

Travail demandé :

À partir des couvertures rainées (4 frappes) et à partir des cahiers déjà pliés par le candidat, ce dernier est demandé de réaliser des brochures de 128 pages à dos carré collé sur l'encolleuse PROBIND et les rogner sur le massicot POLAR 92.
Format fini : 15x21 cm.

NB : 1) En cas de non-réalisation par le candidat de la phase de pliage, des cahiers pliés au préalables seront mis à sa disposition pour réaliser la phase de l'encollage.
2) En cas de non-réalisation par le candidat de la phase d'encollage, des brochures préparées au préalable seront mis à sa disposition pour réaliser la phase de rognage.

Evaluation : 100pts

1) L'assemblage des corps d'ouvrage	.../5pts
2) Le réglage de la station de serrage	
a) Le réglage de la table d'appui des corps d'ouvrage	.../5pts
b) Le réglage du chariot de serrage	.../5pts
3) Le réglage de la station de fraisage grecquage	.../5pts
4) Le réglage de la station de collage	.../10pts
5) Le réglage de la station d'emboitage	
a) Le réglage de l'éloignement entre les mâchoires	.../5pts
b) La détermination de la position des taquets de la couverture	.../5pts
6) Assurer le réglage final de l'encollage	.../10pts
7) Assurer la production	.../10pts
8) Contrôler la qualité de l'encollage	.../10pts
9) Choisir la pression adéquate de la coupe	.../3pts
10) La mise en place de la cale de pression	.../3pts
11) Assurer la coupe	.../10pts
12) Contrôler la qualité de coupe	.../4pts
13) Le comportement vis-à-vis de l'environnement de travail	.../10pts

Formateur : .....
Signature : .....

Note finale :
/100

ملحق عدد 7-7

الوكالة التونسية للتكوين المهني
Agence Tunisienne de la Formation Professionnelle
المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة
Centre Sectoriel de Formation en Arts Graphiques de l'Ariana

الجمهورية التونسية
وزارة التكوين المهني و التشغيل

عدد 593

محضر جلسة

الموضوع : اختيار الاختبارات الكتابية التي سيقع اجراؤها في المناظرة الخارجية لانتداب تقنيين في الطّباعة وفي إنهاء أشغال الطّباعة لفائدة المركز الوطني البيداغوجي.

الحاضرون :

- السيد محمد الحبيب الدغار : مدير المركز القطاعي للتكوين في فنون الطّباعة بأريانة
- السيد سهيل عذان : الرئيس المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي :
- السيد محمود الخياطي : ممثل عن المركز الوطني البيداغوجي
- السيدة ألفة حمدي : عضوة لجنة المناظرة عن رئاسة الحكومة
- السيد عبد الرزاق بوعفيف : عضو لجنة المناظرة عن وزارة التربية

وقد تغيب السيد زياد بن عبد الله مراقب الدولة

اجتمع الحاضرون اليوم الاثنين الموافق لـ 2022/12/19 على السّاعة التاسعة صباحا بالمركز القطاعي للتّكوين في فنون الطّباعة لاختيار الاختبارين الكتابيين من ضمن الثلاثة اختبارات المقترحة في كن اختصاص.

قام السيد محمد الحبيب الدغار بتقديم ثلاثة مواضيع في ظروف مغلقة لاختصاص تقني في الطباعة وثلاث أخرى لاختصاص تقني في إنهاء أشغال الطّباعة وقد وقع ترقيمها من 1 إلى 3 في كل اختصاص

– تم دعوة السيد فرحات جمعية ممثل عن المركز الوطني البيداغوجي ليكون اليد البريئة للقيام بعملية السحب.

– و قد تم سحب ظرف عدد 03 بالنسبة لاختصاص تقني في الطباعة

– و سحب ظرف عدد 02 بالنسبة لاختصاص تقني في إنهاء أشغال الطباعة

وتمّ تسليم باقي الظروف مغلقة ومختوم عليها الى السيد محمود الخياطي ممثل المركز الوطني البيداغوجي

علما أنّ إجراء الاختبار الكتابي سينطلق على الساعة الحادية عشر صباحا.

الإمضاء :

- السيد محمد الحبيب الدغار : مدير المركز القطاعي للتكوين في فنون الطّباعة بأريانة
- السيد سهيل عذان : الرئيس المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي
- السيد محمود الخياطي : ممثل عن المركز الوطني البيداغوجي
- السيدة ألفة حمدي : عضوة لجنة المناظرة عن رئاسة الحكومة
- السيد عبد الرزاق بوعفيف : عضو لجنة المناظرة عن وزارة التربية

ملحق عدد 52 - 1

Centre Sectoriel de Formation en Arts Graphiques – Ariana

Fiche d'évaluation concours de recrutement de conducteur offset (CNP 2022)

Signature coordinateur

Signature formateur

Signature candidat

Candidat ; Nom et Prénom : .....

CIN :.....du .....

Date :...../...../2022 Heure Début :..... Heure fin :.....

	seuil	Note
Préparation de la machine (20)		
Paramétrage de la machine	5	
Réglage du margeur	5	
Réglage de la réception	5	
Contrôle de la solution de mouillage	5	
Passage à blanc (15)		
Taquage et alimentation du papier	8	
Passage à blanc – 7000 Feuilles /heure	7	
Impression (40)		
Calage plaque	5	
Pré-réglage des zones d'encrage	5	
Développement, Encrage, mouillage et de la plaque	5	
Repérage : milieu, parallélisme et superposition des couleurs	5	
Vérification avec le modèle et obtention du bon à tirer	5	
Contrôle de la qualité du tirage	10	
Nombre de bonnes feuilles imprimées/tirage demandé	5	
Nettoyage de la machine (10)		
Démontage plaques	2	
Nettoyage des encriers	2	
Lavage des rouleaux d'encrage et de mouillage	2	
Nettoyage des blanchets et des cylindres d'impression	2	
Nettoyage de l'environnement de la machine	2	
Comportement (15)		
Gestion du stress	3	
Communication et relationnel	3	
Analyse du travail et des problèmes	3	
Facteur de réagir et de maitriser des émotions	3	
Motivation	3	
Total	100	

Formateur : .....

Signature : .....

Note finale

Centre Sectoriel de Formation en Arts Graphiques – Ariana

Fiche d'évaluation concours de recrutement de technicien en finition des travaux d'impression (CNP 2022)

Partie II : Encollage et coupe

Candidat : Nom et Prénom : .....

CIN : .....du .....

Date : ...../...../2022 Heure Début : ..... Heure Fin : .....

Observations :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Formateur : .....

Coordinateur : .....

NE RIEN ECRIRE ICI

7/Le papier autocopiant (NCR) est destiné pour :

- ☐ L'impression des brochures de luxe
- ☐ L'impression des carnets de bon de commande
- ☐ L'impression des notices médicales

8/l'imposition est une opération qui consiste à:

- ☐ Placer les pages recto d'un cahier
- ☐ Placer les pages recto/verso d'un cahier
- ☐ Placer les pages verso d'un cahier

9/L'ordre de coupe d'une brochure piqué à cheval sur massicot unilatéral (une seule lame)

- ☐ Pied, devant, tête
- ☐ Tête, devant, pied
- ☐ Devant , pied, tête

10/le changement de baguette de coupe d'un massicot se fait après :

- ☐ Deux changements de lame
- ☐ Trois changements de lame
- ☐ Quatre changements de lame

11/ Le choix de la section du fil de piquage d'un carnet de bon de livraison dépend :

- ☐ De l'épaisseur du carnet
- ☐ Du nombre de couleurs imprimés
- ☐ De la position de la perforation

12/ Pour un livre de 100 pages (composé de 6 cahiers de 16pages et un cahier de 04 pages) ; le cahier de 04 pages doit être mis :

- ☐ A la fin de l'ouvrage
- ☐ A n'importe quel emplacement de l'ouvrage
- ☐ Au centre de l'ouvrage

13/ Le fond perdu dans un travail d'impression à pour utilité :

- ☐ De mieux couper les images aux extrémités
- ☐ De faciliter le repérage des couleurs
- ☐ D'améliorer l'impression des fonds

14/ Quel est l'ordre des opérations de fabrication d'un livre à dos carré cousu collé sur une encolleuse :

- ☐ Assemblage des cahiers, couture des cahiers, collage du dos , Emboitage.
- ☐ Assemblage des cahiers, collage du dos , Emboitage.
- ☐ Assemblage du corps d'ouvrage, couture du dos, Fraisage du dos, Emboitage,

15/ Le contrôle qualité d'un imprimé se fait :

- ☐ Avant, en cours et après chaque opération.
- ☐ Après l'impression
- ☐ Après finition

16/Le graissage d'une machine de production dans une imprimerie se fait :

- ☐ Chaque semaine
- ☐ Chaque année
- ☐ Selon le manuel d'instruction

17/ Le schéma de pliage 2 plis roulé et un pli croisé donne

- ☐ 8 pages
- ☐ 12 pages
- ☐ 16 pages

18/ En cas de dégagement de gaz nocifs provenant des colles chaudes, il faut se protéger par :

- ☐ Un masque
- ☐ Masque et gants
- ☐ Masque et lunettes

19/ Un cahier de 32 pages est plié (en pli croisé):

- ☐ 03 fois
- ☐ 04 fois
- ☐ 05 fois

20/ Quel est l'opération qui ne fait pas partie des consignes de sécurité au travail

- ☐ Eviter de porter des vêtements flottants sur machine
- ☐ Ranger les outillages de la machine
- ☐ Taquer le papier

Concours de recrutements de techniciens en impression pour le compte du CNP

NOM : .....PRENOM /.....

Signature Surveillant

Code

Important

Code

Cochez la bonne réponse
une seule réponse est valable
Plus qu'une réponse, ou bien une réponse barré par érreur, la notation est 0.
Ne pas utiliser du blanco.
Chaque réponse sur 01 point

Note /20

1/L'encre offset est composé de :

- ☐ Colorant et vernis
- ☐ Diluant + alcool +vernis
- ☐ Pigment + adjuvant + liant

2/La poudre en offset à comme rôle principal :

- ☐ Améliorer la qualité d'impression
- ☐ Faciliter le passage du papier
- ☐ Eviter le maculage des feuilles imprimées

3/ La plaque offset est composée :

- ☐ D'une couche en aluminium anodisée
- ☐ D'une couche en aluminium et une couche photosensible
- ☐ D'une tôle en acier galvanisé avec de la gélatine

4/ La solution de mouillage sur une machine offset est une solution :

- ☐ Acide
- ☐ Acide avec un Ph moyen de 4.8
- ☐ Acide avec un Ph moyen de 5.8

5/ Dans une imprimerie réputée pour l'édition de livre moyen tirages en une couleur ; quel configuration de presse offset est conseillé :

- ☐ Une presse offset 01 couleur
- ☐ Presse offset deux couleurs
- ☐ Presse offset deux couleurs avec retiration

6/Le changement d'huile dans une machine de production dans une imprimerie se fait :

- ☐ Selon les consignes du manuel de la machine
- ☐ Chaque semaine
- ☐ Chaque mois

NE RIEN ECRIRE ICI

7/ La mesure de la densité aplat d'une encre offset se fait :

- ☐ Sur les zônes 100%
- ☐ Sur les zônes tramées 40% et 80%
- ☐ Sur la barre de contrôle

8/ Le taquage du papier sert à

- ☐ Eliminer les charges électrostatiques
- ☐ Diminuer l'humidité relative du papier
- ☐ Augmenter la température du papier.

9/ En cas d'incendie dont l'origine est due à un défaut électrique dans une armoire, comment doit-on réagir ?

- ☐ Utiliser un extincteur à CO2
- ☐ Utiliser de l'eau
- ☐ S'éloigner de l'incendie

10/ Le choix de la pression dépend de

- ☐ De l'épaisseur du papier
- ☐ Du grammage du papier
- ☐ Du sens de fibres du papier

11/ Quel est le rôle du rouleau dégraisseur

- ☐ Dégraisser la solution de mouillage
- ☐ Etablir l'équilibre du rouleau toucheur mouilleur
- ☐ Dégraisser la plaque offset

12/Pour une impression Recto verso avec retournement du type Culbuter il faut :

- ☐ Assurer deux prises de pinces
- ☐ Garder la même prise de pince
- ☐ Imprimer le R/V avec la même plaque

13/Pour un margeur à nappe :

- ☐ La vitesse de production est plus élevée.
- ☐ La feuille arrive plus tôt à la marge
- ☐ La feuille est mieux séparée

14/Les taquets de front sont :

- ☐ Alignées par rapport à la feuille
- ☐ Prépare la feuille au rectificateur
- ☐ Assurent l'alignement frontal de toutes les feuilles

15/ Quand on imprime des aplats il faut

- ☐ Bien taquer le papier
- ☐ Augmenter le mouillage
- ☐ Faire la poudrage entre les feuilles

16/ pourquoi doit on ranger le poste de travail

- ☐ Pour faire plaisir au chef d'équipe
- ☐ Pour ne pas perdre les outillages
- ☐ Pour protéger la machine

17/ Si vous remarquez un excès d'eau dans l'impression ?

- ☐ L'encre devient plus claire
- ☐ Le séchage de l'encre est retardé
- ☐ L'encre n'est pas brillante

18/ Un dépliant de 06 pages est plié

- ☐ 02 fois
- ☐ 03 fois
- ☐ 06 fois

19/ Quel est l'opération qui ne fait pas partie des consignes de sécurité au travail

- ☐ Respecter la qualité du travail
- ☐ S'équiper de lunettes de protection
- ☐ Aérer le poste de travail

20/ Lors de l'impression des fonds tramés aux extrémités d'une feuille il faut :

- ☐ Réduire la pression
- ☐ Augmenter la couche d'encre
- ☐ Prévoir un fond perdu

ملحق عدد 1.3

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
المركز الوطني البيداغوجي

محضر جلسة

000121

تبعا لاجتماع اللجنة المكلفة بالنظر في كيفية تنظيم المناظرة الخارجية لانتداب أعوان بالمركز الوطني البيداغوجي و بعد التشاور بين مختلف الأعضاء تمّ التوافق على ما يلي :

- **خطط التناظر و المستوى التعليمي المطلوب :**

رمز الخطة	الخطة	الاختصاص	المستوى التعليمي أو الشهادة المطلوبة	عدد المراكز	مكان العمل
C01	في طباعة	الطباعة	شهادة مؤهل تقني مهني	04	تونس الكبرى
C02	مهي في إنهاء أشغال الطباعة	إنهاء أشغال الطباعة	شهادة مؤهل تقني مهني	06	تونس الكبرى
C03	سائق شاحنة وزن ثقيل	سياقة شاحنات الوزن الثقيل	- اجتاز بنجاح مرحلة التعليم الأساسي أو السنة الثالثة من التعليم الثانوي نظام قديم و متحصّل على رخصة سياقة وزن الثقيل صنف "ج"	01	كامل تراب الجمهورية

- **الشروط العامة للمشاركة :**

- أن يكون المترشح حاملا للجنسيّة التونسيّة
- أن يكون المترشح متمتعا بحقوقه المدنيّة.
- أن تتوفر في المترشّح المؤهلات البدنية والذهنيّة الضروريّة لشغل الخطة التي ترشح لها.
- أن لا يقل سن المترشح عن 18 سنة في غرة جانفي 2021.
- لا يمكن للمترشح المشاركة إلا في خطة واحدة.

- **: طريقة الترشح للمناظرة :**

1- **التسجيل الالكتروني بالمنظومة :**

يجب على كلّ من يرغب في الترشح والذي تتوفر فيه الشروط المطلوبة، النفاذ لموقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn و تعمير إستمارة الترشح و المصادقة عليها (validation) عبر موقع الواب المذكور أنفا، وذلك في أجل أقصاه 21 يوما من تاريخ نشر الإعلان عن المناظرة بالموقع

ويتم غلق التسجيل عبر الموقع إثر انتهاء هذا الأجل.

5 / 1

* **ملاحظة هامة** : كلّ مترشح مدعو للتثبت من صحة البيانات المصرّح بها في استمارة الترشح عبر المنظومة و ينجرّ عن كلّ اختلاف بين البيانات المصرح بها وتلك المضمنة بالملف اقصاء المترشح آليا.

2- **الترتيب الأولي و إرسال ملف المترشّح** :

بعد غلق التسجيل عبر موقع الواب الخاصّ بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn يتمّ الترتيب الأولي و الآلي للمترشحين تفاضليا حسب المعدّل المتحصّل عليه و يتمّ ضبط قائمة في المترشحين المقبولين أوليّا لاجتياز اختبار كتابي واختبار تطبيقي لكلّ خطة في حدود خمسة أضعاف عدد الخطط المفتوحة للتناظر.

و يقع الإعلان عن نتائج المرحلة الأولى للقبول في المناظرة الخارجية عبر موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn و تتم دعوة المترشحين المقبولين في هذه المرحلة إلى إرسال ملف ترشح عبر مكتب البريد إلى المركز الوطني البيداغوجي على العنوان التالي :

المركز الوطني البيداغوجي

42 شارع علي طراد منفلوري **1089** –تونس-

و ذلك في ظرف مغلق يكتب عليه : **"مناظرة انتداب (ذكر الاختصاص المشارك فيه)"**

"لا يفتح إلا من قبل لجنة المناظرة"

و يتكوّن ملف الترشّح وجوبا من الوثائق التالية :

الخطّة	الوثائق المطلوبة
فنّي في الطباعة	- نسخة من استمارة الترشح التي تسحب من الموقع بعد تأكيد التسجيل (validation) و بعد طباعتها وامضائها. - نسخة من بطاقة التعريف الوطنيّة. - شهادة طبية - بالنسبة للمترشحين الذين اجتازوا سنّ الـ 40 سنة في غرة جانفي من سنة 2021 والمنتفعين بالتنفيل وفقا لأحكام الأمر عدد 1229 لسنة 1982 يجب الاستظهار بشهادة ترسيم من مكتب التشغيل أو الادلاء بما يفيد القيام بأعمال مدنيّة فعليّة في القطاع العمومي. وفي جميع الحالات، لا يجب أن تتجاوز السنّ القصوى للمترشّح 45 سنة . - نسخة مطابقة للأصل من شهادة مؤهل تقني مهني في اختصاص الطباعة مسلّمة من إحدى مراكز التكوين المهني العموميّة أو من مراكز التكوين المهني الخاصة المعترف بها و منظرة بالسلم الوطني للمهارات. - نسخة مطابقة للأصل من بطاقة الأعداد المتحصّل عليها في الشهادة المطلوبة.

5 / 2

كما يتم ضبط قائمة تكميليّة في حدود **50%** من عدد خطط القائمة الأصليّة المعروضة للتناظر (بالنسبة إلى خطتي فني طباعة و فني في إنهاء أشغال الطباعة) و في حدود 100 % من عدد المراكز (بالنسبة إلى خطة سائق شاحنة وزن ثقيل) وذلك لتمكين المركز الوطني البيداغوجي عند الاقتضاء من تعويض المترشّحين المدرجين بالقائمة الأصليّة الذين لم يلتحقوا بمراكز عملهم في الآجال المضبوطة أو الذين ينسحبون في غضون 06 أشهر من تاريخ نشر القائمة النهائية للناجحين.

ملاحظة عامة :

- في حالة التساوي في النتائج النهائية تعطى الأولويّة للمترشّح الذي عمل بصفة عرضيّة بالمركز الوطني البيداغوجي **فالمترشح الأكبر سنّا.**

- **الإعلان عن النتائج:**

1- يتم الإعلان عن النتائج النهائيّة للمناظرة عبر موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn

2- يتم دعوة كل من لم يلتحق عبر رسالة مضمونة الوصول وفي صورة عدم الإلتحاق يتم الشطب عليه و تعويضه وفقا للترتيب المعتمد بالقائمة التكميلية.

أعضاء اللجنة :

الرّئيس :

السيد سهيل عنان الرئيس المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي	الرئيس المدير العام سهيل عنان

الأعضاء :

السيد زياد بن عبد الله : مراقب الدولة لدى المركز الوطني البيداغوجي	
السيدة ألفة حمدي :ممثل عن وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية.	
السيد عبد الرزاق بوعفيف : ممثل عن وزارة التربية	
السيد سليم لخضر : مدير النشر	
السيد محمود الخياطي: كاهية مدير الشؤون الإدارية والمالية (مقرر اللجنة)	
السيد بسام بوشمال : رئيس قسم النقل	

5 / 5

ملحق عدد 2-3

الجمهوريّة التونسيّة
وزارة التربية
المركز الوطني البيداغوجي

2021 جويلية - 9

مقرّر

كيفيّة تنظيم المناظرة الخارجيّة

000122

لانتداب أعوان بالمركز الوطني البيداغوجي

الفصل الأول : خطط التناظر والمستوى التعليمي المطلوب.....02
الفصل الثاني : الشروط العامة للمشاركة.....02
الفصل الثالث : طريقة الترشح للمناظرة.....02
الفصل الرابع : فرز ملفات الترشّح.....04
الفصل الخامس : الاختبار الكتابي والتطبيقي.....05
الفصل السادس : الترتيب النهائي واختيار المترشحين.....05
الفصل السابع : الإعلان عن النتائج.....06
الفصل الثامن : دخول المقرّر حيز التنفيذ.....06

- **الفصل الأول :خطط التناظر والمستوى التعليمي المطلوب**

تفتح لدى المركز الوطني البيداغوجي مناظرة خارجية يتم تنظيمها عن طريق اجتياز اختبارات كتابية وتطبيقية وذلك لانتداب عدد 04 فني طباعة و 06 فني في إنهاء أشغال الطباعة و 01 سائق شاحنة صنف وزن ثقيل وذلك وفقا للمعطيات المدرجة بالجدول التالي :

رمز الخطة	الخطة	الاختصاص	المستوى التعليمي أو الشهادة المطلوبة	عدد المراكز	مكان العمل
C01	فني طباعة	الطباعة	شهادة مؤهل تقني مهني.	04	تونس الكبرى
C02	فني في إنهاء أشغال الطباعة	إنهاء أشغال الطباعة	شهادة مؤهل تقني مهني.	06	تونس الكبرى
C03	سائق شاحنة وزن ثقيل	سياقة شاحنات الوزن الثقيل	- اجتياز بنجاح مرحلة التعليم الأساسي أو السنة الثالثة من التعليم الثانوي نظام قديم و منحصّل على رخصة سياقة وزن الثقيل صنف "ج"	01	كامل تراب الجمهوريّة

- **الفصل الثاني : الشروط العامة للمشاركة**

- أن يكون المترشح حاملا للجنسيّة التونسيّة
- أن يكون المترشح متمتعا بحقوقه المدنيّة.
- أن تتوفر في المترشّح المؤهلات البدنية والذهنيّة الضروريّة لشغل الخطة التي ترشح لها.
- أن لا يقل سن المترشح عن 18 سنة في غرة جانفي 2021.
- لا يمكن للمترشح المشاركة إلا في خطة واحدة.

- **الفصل الثالث : طريقة الترشح للمناظرة**

1- **التسجيل الالكتروني بالمنظومة :**

يجب على كلّ من يرغب في الترشح والذي تتوفر فيه الشروط المطلوبة، النفاذ لموقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn و تعمير إستمارة الترشح و المصادقة عليها (validation) عبر موقع الواب المذكور أنفا، وذلك في أجل أقصاه 21 يوما من تاريخ نشر الإعلان عن المناظرة بالموقع.

ويتم غلق التسجيل عبر الموقع إثر انتهاء هذا الأجل.

* **ملاحظة هامة** : كلّ مترشح مدعو للتثبت من صحة البيانات المصرّح بها في استمارة الترشح عبر المنظومة و ينجرّ عن كلّ اختلاف بين البيانات المصرح بها وتلك المضمنة بالملف اقصاء المترشح آليا.

6 / 2

2- الترتيب الأولي و إرسال ملف الترشّح:

بعد غلق التسجيل عبر موقع الواب الخاصّ بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn يتمّ الترتيب الأولي والآلي للمترشحين تفاضليا حسب المعدّل المتحصّل عليه و يتمّ ضبط قائمة في المترشحين المقبولين أوليّا لاجتياز اختبار كتابي واختبار تطبيقي لكلّ خطة في حدود خمسة أضعاف عدد الخطط المفتوحة للتناظر عبر موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn و تتم دعوة المترشحين المقبولين في هذه المرحلة إلى إرسال ملف ترشح عبر مكتب البريد إلى المركز الوطني البيداغوجي على العنوان التالي:

المركز الوطني البيداغوجي

42 شارع علي طراد منفلوري 1089 –تونس-

و ذلك في ظرف مغلق يكتب عليه: "مناظرة انتداب (ذكر الاختصاص المشارك فيه)"

"لا يفتح إلا من قبل لجنة المناظرة"

و يتكوّن ملف الترشّح وجوبا من الوثائق التالية:

الخطّة	الوثائق المطلوبة
فنّي في الطباعة	- نسخة من استمارة الترشح التي تسحب من الموقع بعد تأكيد التسجيل (validation) و بعد طباعتها وامضائها. - نسخة من بطاقة التعريف الوطنيّة. - شهادة طبية - بالنسبة للمترشحين الذين تجاوزوا سنّ الـ40 سنة في غرة جانفي من سنة 2021 والمنتفعين بالتنفيل وفقا لأحكام الأمر عدد 1229 لسنة 1982 يجب الاستظهار بشهادة ترسيم من مكتب التشغيل أو الادلاء بما يفيد القيام بأعمال مدنيّة فعليّة في القطاع العمومي. وفي جميع الحالات، لا يجب أن تتجاوز السنّ القصوى للمترشّح 45 سنة. - نسخة مطابقة للأصل من شهادة مؤهل تقني مهني في اختصاص الطباعة مسلّمة من إحدى مراكز التكوين المهني العموميّة أو من مراكز التكوين المهني الخاصة المعترف بها و منظرة بالسلم الوطني للمهارات. - نسخة مطابقة للأصل من بطاقة الأعداد المتحصّل عليها في الشهادة المطلوبة.

6 / 3

الخطّة	الوثائق المطلوبة
فني في إنهاء أشغال الطباعة	- نسخة من استمارة الترشح التي تسحب من الموقع بعد تأكيد التسجيل (validation) و بعد طباعتها وامضائها. - نسخة من بطاقة التعريف الوطنيّة. - شهادة طبية - بالنسبة للمترشحين الذين تجاوزوا سنّ الـ40 سنة في غرة جانفي من سنة 2021 والمنتفعين بالتنفيل وفقا لأحكام الأمر عدد 1229 لسنة 1982 يجب الاستظهار بشهادة ترسيم من مكتب التشغيل أو الادلاء بما يفيد القيام بأعمال مدنيّة فعليّة في القطاع العمومي. وفي جميع الحالات، لا يجب أن تتجاوز السنّ القصوى للمترشّح 45 سنة. - نسخة مطابقة للأصل من شهادة مؤهل تقني مهني في اختصاص فنّي في إنهاء أشغال الطباعة مسلّمة من إحدى مراكز التكوين المهني العموميّة أو من مراكز التكوين المهني الخاصة المعترف بها و منظرة بالسلم الوطني للمهارات. - نسخة مطابقة للأصل من بطاقة الأعداد المتحصّل عليها في الشهادة المطلوبة
سائق شاحنة وزن ثقيل	- نسخة من استمارة الترشح التي تسحب من الموقع بعد تأكيد التسجيل (validation) و بعد طباعتها وامضائها. - نسخة من بطاقة التعريف الوطنيّة. - شهادة طبية - بالنسبة للمترشحين الذين تجاوزوا سنّ الـ40 سنة في غرة جانفي من سنة 2021 والمنتفعين بالتنفيل وفقا لأحكام الأمر عدد 1229 لسنة 1982 يجب الاستظهار بشهادة ترسيم من مكتب التشغيل أو الادلاء بما يفيد القيام بأعمال مدنيّة فعليّة في القطاع العمومي. وفي جميع الحالات، لا يجب أن تتجاوز السنّ القصوى للمترشّح 45 سنة. - نسخة مطابقة للأصل من الشهادة المدرسيّة التي تثبت المستوى المطلوب للترشح (مؤشر عليها من قبل المندوبيّة الجهويّة للتربية بالنسبة للشهائد المدرسيّة من المعاهد الخاصة). - نسخة مطابقة للأصل من بطاقة الأعداد المتحصّل عليها في الشهادة المطلوبة. - نسخة من رخصة سياقة شاحنات الوزن الثقيل صنف "ج".

- **الفصل الرابع : فرز ملفات الترشّح**

المرحلة الأولى : الترتيب الأولي لملفات المترشحين

يتم الترتيب الأولي للمترشحين تفاضليا حسب المعدّل المتحصّل عليه من قبل المترشّح (معدّل كل من الشهادة المطلوبة بالنسبة لخطّة الفنيين في الطباعة و لخطّة الفنيين في إنهاء أشغال الطباعة و الشهادة المدرسية المدلى بها بالنسبة لخطة سائق)

6 / 4

لا يمكن التصريح بنجاح أي مترشح ما لم يتحصّل على عدد **20/10**.

و تضبط قائمة أصليّة في المترشحين في حدود عدد المراكز المطلوبة بكل خطّة.

كما يتم ضبط قائمة تكميليّة في حدود **50%** من عدد خطط القائمة الأصليّة المعروضة للتناظر (بالنسبة إلى خطتي فني طباعة و فني في إنهاء أشغال الطباعة) و في حدود 100 % من عدد المراكز (بالنسبة إلى خطة سائق شاحنة وزن ثقيل) و ذلك لتمكين المركز الوطني البيداغوجي عند الاقتضاء من تعويض المترشّحين المدرجين بالقائمة الأصليّة الذين لم يلتحقوا بمراكز عملهم في الآجال المضبوطة أو الذين ينسحبون في غضون **06** أشهر من تاريخ نشر القائمة النهائية للناجحين.

ملاحظة عامة :

- في حالة التساوي في النتائج النهائية تعطى الأولويّة للمترشّح **الذي عمل بصفة عرضيّة بالمركز الوطني البيداغوجي فالمترشح الأكبر سنّا.**

- **الفصل السابع : الإعلان عن النتائج.**

1- يتم الإعلان عن النتائج النهائيّة للمناظرة عبر موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn

2- يتم دعوة كل من لم يلتحق عبر رسالة مضمونة الوصول وفي صورة عدم الإلتحاق يتم الشطب عليه و تعويضه وفقا للترتيب المعتمد بالقائمة التكميلية.

- **الفصل الثامن : دخول المقرر حيز التنفيذ**

يدخل هذا المقرر حيّز التنفيذ بداية من تاريخ إمضائه.

الرئيس المدير العام

سهيل عنان

دعوتهم لتقديم ملفات الترشح وفق الوثائق المطلوبة بالجدول أعلاه قصد المشاركة في المراحل الموالية للمناظرة.

وفي حالة التساوي في المعدّل المتحصّل عليه تعطى الأولويّة للمترشّح الأكبر سنّا.

المرحلة الثانية : الفرز الأولي للملفات

تقوم لجنة المناظرة الخارجية بفتح وفرز الترشحات الواردة و التثبت من صحّة الوثائق المكوّنة للملف ومن المعطيات الواردة بها. ويقع في هذه المرحلة الاقصاء الآلي للترشحات في الحالات التالية :

- ملف منقوص من إحدى الوثائق المطلوبة أو وثيقة غير مطابقة للأصل أو وثيقة غير مطابقة للشروط.
- معطيات خاطئة عند التسجيل تم التفطّن إليها عند دراسة ملف المترشّح.
- ملف الترشّح الوارد على مكتب الضبط بعد الآجال المحددة ويعتمد في ذلك ختم مكتب البريد كدليل على التثبت من تاريخ الورود و لا تعتمد الترشحات التي تمّ إيداعها قبل صدور البلاغ على موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn
- المترشّحين الذي يقل سنّهم عن 18 سنة أو يفوق السنّ القصوى (45 سنة) في تاريخ غرّة جانفي 2021 وذلك بعد احتساب مدّة التنفيل وفقا لأحكام الأمر عدد 1229 لسنة 1982.
- شهادة غير مطابقة للمستوى أو الاختصاص المطلوب.

وفي حالة إقصاء إحدى المترشحين للأسباب المذكورة أعلاه ، فإنه يتم تعويضه بالمرشح الموالي وفقا للترتيب التفاضلي المعتمد و دعوتهم للإدلاء بملفاتهم وفقا لنفس الإجراء.

- **الاختبار الكتابي و التطبيقي**

بعد مرحلة الفرز الأولي للملفات، يتم دعوة المترشحين المقبولين عن طريق موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn لإجراء اختبار كتابي واختبار تطبيقي قصد تقييم مستوى المترشحين تفاضليّا في الاختصاص المطلوب.

ويتم اسناد عدد (من صفر إلى 20) لكلّ مترشّح عند اجتياز كلّ اختبار.

- **الترتيب النهائي واختيار المترشحين**

يتم ترتيب المترشّحين تفاضليّا على أساس المعدّل النهائي المتحصّل عليه والذي يتم احتسابه باعتماد الصيغة التاليّة :

العدد النهائي = عدد الاختبار الكتابي X 40 % + عدد الاختبار التطبيقي X 60%

لا يمكن التصريح بنجاح أي مترشح ما لم يتحصّل على عدد 20/10.

و تضبط قائمة أصليّة في المترشحين في حدود عدد المراكز المطلوبة بكل خطّة.

5 / 4

و تضبط اللجنة قائمة في المترشحين المقبولين أوليّا لاجتياز اختبار كتابي واختبار تطبيقي لكلّ خطة في حدود خمسة (05) أضعاف عدد الخطط المفتوحة للتناظر وفق المعدّل المتحصّل عليه ليتم دعوتهم لتقديم ملفات الترشح وفق الوثائق المطلوبة بالجدول أعلاه قصد المشاركة في المراحل الموالية للمناظرة.

وفي حالة التساوي في المعدّل المتحصّل عليه تعطى الأولويّة للمترشّح الأكبر سنّا.

المرحلة الثانية : الفرز الأولي للملفات

تقوم لجنة المناظرة الخارجية بفتح وفرز الترشحات الواردة و التثبت من صحّة الوثائق المكوّنة للملف ومن المعطيات الواردة بها. ويقع في هذه المرحلة الاقصاء الآلي للترشحات في الحالات التالية :

- ملف منقوص من إحدى الوثائق المطلوبة أو وثيقة غير مطابقة للأصل أو وثيقة غير مطابقة للشروط.
- معطيات خاطئة عند التسجيل تم التفطّن إليها عند دراسة ملف المترشّح
- ملف الترشّح الوارد على مكتب الضبط بعد الآجال المحدّدة ويعتمد في ذلك ختم مكتب البريد كدليل على التثبت من تاريخ الورود و لا تعتمد الترشحات التي تمّ إيداعها قبل صدور البلاغ على موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn .
- المترشّحين الذي يقل سنّهم عن 18 سنة أو يفوق السنّ القصوى (45 سنة) في تاريخ غرّة جانفي 2021 وذلك بعد احتساب مدّة التنفيل وفقا لأحكام الأمر عدد 1229 لسنة 1982.
- شهادة غير مطابقة للمستوى أو الاختصاص المطلوب.

وفي حالة إقصاء إحدى المترشحين للأسباب المذكورة أعلاه ، فإنه يتم تعويضه بالمرشح الموالي وفقا للترتيب التفاضلي المعتمد و دعوتهم للإدلاء بملفاتهم وفقا لنفس الإجراء.

- **الفصل الخامس : الاختبار الكتابي و التطبيقي**

بعد مرحلة الفرز الأولي للملفات، يتم دعوة المترشحين المقبولين عن طريق موقع الواب الخاص بالمركز الوطني البيداغوجي www.cnp.com.tn لإجراء اختبار كتابي واختبار تطبيقي قصد تقييم مستوى المترشحين تفاضليّا في الاختصاص المطلوب.

ويتم اسناد عدد (من صفر إلى 20) لكلّ مترشّح عند اجتياز كلّ اختبار.

- **الفصل السادس : الترتيب النهائي واختيار المترشحين**

يتم ترتيب المترشّحين تفاضليّا على أساس المعدّل النهائي المتحصّل عليه والذي يتم احتسابه باعتماد الصيغة التاليّة :

العدد النهائي = عدد الاختبار الكتابي X 40 % + عدد الاختبار التطبيقي X 60%

6 / 5

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: بخصوص تجهيز قاعات التربية التكنولوجية بمعهد منزل بوزلفة.

تحية طيبة،

رغم وجود مراسلات في الغرض منذ 2009 لا يزال عدد 2 قاعات مخصصة للتربية التكنولوجية غير مجهزة على مستوى الإضاءة والمعدات اللوجستية مع وجود جهازي حاسوب معطبين، هذا ما أثر سلبا على عملية التعلم والتعليم في المعهد إضافة إلى عدم وجود عاملة نظافة.

- متى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير هذه التجهيزات والموارد البشرية اللازمة لهذا المعهد؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0000333 بتاريخ 31 جانفي 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدات بثينة غانمي (01) وريم الصغير (01) وسيرين مرابط (01) والسادة صابر المصمودي (01) وشكري بن البحري (01) ونجيب عكرمي (01) ومختار عيفاوي (01)، يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسّلام.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب

السيدة ريم الصغير

الموضوع: حول تجهيز قاعات التربية التكنولوجية بمعهد منزل بوزلفة.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

- تم التثبت من قبل مصالحنا الفنية بالجهة بشأن توفر قاعتي التربية التكنولوجية بمعهد منزل بوزلفة على الإضاءة اللازمة، وقد تمّ تعهد الشبكة الكهربائية من قبل السيد مدير المؤسسة.

- أما فيما يتعلق بالحواسيب فقد تم دعم المعهد بعدد 02 مخابر إعلامية متنقلة. كما سيتم دعم المؤسسة بعدد 04 حواسيب لفائدة مخابر الهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية بالإضافة الى عدد 02 آلات بث رقمي . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة بثينة غانمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي

الموضوع: حول تسوية وضعية أستاذة نائبة.

المرفقات: ملف في الغرض

معطيات عامة:

في إطار برنامج القضاء على العمل الهش وفي إطار القرار الثوري الذي صدر عن رئاسة الجمهورية بتسوية وضعية الأساتذة النواب وخاصة منهم الذين أدرجوا ضمن قائمة البيانات، فقد وردني ملف السيدة أ - ك متحصلة على شهادة الدراسات التكنولوجية العليا اختصاص تقني سامي في الهندسة الكهربائية وقد تبيّنت من خلال الوثائق المصاحبة لهذا السؤال الكتابي أن المعنية بالأمر قد قامت بنيابة خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2019 إلى غاية 30 جوان 2020 بالمدرسة الابتدائية بسيدي مبارك عمدون.

إلا أنه لم يتم إدراجها بقاعدة البيانات بسبب خطأ نجم عن تشابه الأسماء مع أستاذة أخرى لها نفس الاسم واللقب.

سيدي الوزير إنّ المذكورة (أ- ك) قد اشتغلت طيلة الفترة المبينة أعلاه (عشرة أشهر) بموجب عقد وقع صلبه الاتفاق بين وزارة التربية من جهة والنائبة من جهة أخرى مضمونه تسديد شغور ظرفي بالمدرسة الابتدائية سيدي مبارك.

إلا أن الأخيرة لم تنل حقها في الإدراج ضمن قاعدة البيانات وهذا ما حرمها من التمتع بالانتداب الذي صدر عن قرار السيد الرئيس.

سيدي الوزير. إن ثقتنا في إنصافكم تدعوكم إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه الوضعية المتمثلة في إدراج المعنية بالأمر ضمن قاعدة البيانات كما أتخذ هذا الملف منطلقا لأدعوكم لمزيد التثبت والنظر في وضعية الأساتذة النواب ممن لم تُدْرَج أسماؤهم ضمن قاعدة البيانات رغم تسديدهم للشغورات وأدائهم للواجب وحتى لا يُهضم حقهم. والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم تحت عدد ص-2025-26-3000-0000333 بتاريخ 31 جانفي 2025.

المصاحيب: عدد 07 بطاقات حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه عدد سبعة (07) أسئلة كتابية إلى وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب، السيدات بثينة غانمي (01) وريم الصغير (01) وسيرين مرابط (01) والسادة صابر المصمودي (01) وشكري بن البحري (01) ونجيب عكرمي (01) ومختار عيفاوي (01) يشرفني موافاتكم بالبطاقات المرفقة حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن. والسّلام.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب

السيدة بثينة غانمي

الموضوع: حول تسوية وضعية أستاذة نائبة

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- تم تكليف السيدة الأستاذة النائبة المذكورة للقيام بنيابة (تسديد شغور ظرفي) بإحدى المدارس الابتدائية الراجعة بالنظر للمندوبية الجهوية للتربية بباجة خلال السنة الدراسية 2019/2020 من خارج قاعدة بيانات نواب التعليم الابتدائي2006-2017، إثر تسرب خطأ بسد شغور ظرفي تبعا لتشابه في الأسماء مع نائبة مسجلة بقاعدة بيانات النواب.
- تم خلاص المعنية بالأمر في مستحقاتها المالية باعتماد بطاقة التعريف الوطنية بعد تأشير العقد بصفة استثنائية، دون تسجيلها بقاعدة بيانات النواب.
- تم تسليط عقوبات إدارية على الإداريين الذين ارتكبوا هذا الخطأ من أجل تمكين السيدة المعنية من تكليف للقيام بنيابة دون التثبت في قاعدة البيانات.
- تقرر عدم تأشير الاستعانة بالمعنية بالأمر مستقبلا وذلك باعتبار أنها غير مدرجة بقاعدة البيانات لنواب التعليم الابتدائي 2006-2017. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أنور المرزوقي

الموضوع: سؤال كتابي حول هدم نزل البحيرة بالعاصمة

تحية طيبة وبعد،

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية:

سيدتي الوزيرة، لقد تم اتخاذ قرار خلال اجتماع انعقد بوزارتكم منذ أسبوعين بهدم نزل البحيرة مع العلم أنّ هذا النزل تكمن أهميته في كونه معلما مدرجا ضمن قائمة المعالم التاريخية المرتبة " Monument classé"

أود أن أتساءل، سيدتي الوزيرة عن الأسباب التي دعت لاتخاذ هذا القرار ولماذا لم يتم اتخاذ قرار يقتضي ترميمه، خاصة وأنّه يكتسي صبغة تاريخية هامة.

أرجو أن تتفضلوا بتوضيح المبررات التي أدت إلى اتخاذ هذا الإجراء، وآمل أن يتم النظر في إمكانية الترميم .

مع فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد أنور المرزوقي بخصوص هدم نزل البحيرة بالعاصمة.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 24 مارس 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد أنور المرزوقي بخصوص هدم نزل البحيرة بالعاصمة يشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية:

- إن نزل البحيرة غير مصنف كمعلم مرتب أو محمي، وقد تم طرح المقترح على أنظار اللجنة الوطنية للتراث (التي تعتبر الجهة الوحيدة المخولة لاتخاذ قرارات الموافقة على حماية أو ترتيب معلم معين (في جلستها بتاريخ 18 فيفري 2025، والتي قررت إرجاء النظر في مقترح الحماية لمزيد " التعمق في الملف وفقا للتشريع الجاري به العمل".
- إن العقار موضوع السؤال الكتابي يقع ضمن منطقة ارتفاق معلم مرتب (شركة نقل تونس سابقا، معلم مرتب بتاريخ 2022/12/26، الارتفاق 400 م).
- جرت العادة والعرف أن تبدي مصالح المعهد الوطني للتراث رأيها الفني في رخص البناء والهدم في البناءات المحمية أو المرتبة أو المجاورة لمعالم محمية أو مرتبة.
- تلقت مصالح المعهد الوطني للتراث في جوان 2024 ملف رخصة هدم لنزل البحيرة (إحالة بلدية تونس لملف رخصة الهدم عدد 7614 بتاريخ 11 جوان 2024 تحت عدد (919وعلل العارض طلبه بتردي الحالة الانشائية للمبنى التي تجعله مهددا بالسقوط، وقد قوبل الطلب بالرفض وأوصت اللجنة الفنية التي درست الملف بتقديم المؤيدات اللازمة عن طريق خبراء لإثبات تردي الحالة الإنشائية وقد تم ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب شفيق الزعفوري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي:

بعد التحية والاحترام سيدتي الكريمة، تعددت المشاريع المعطلة بسيدي بوزيد ومن بين هاته المشاريع مشروع متحف ثورة 17 ديسمبر وما يكتسيه من أهمية ثقافية تاريخية وحتى وجودية،

لذا نتساءل ما آل إليه هذا المشروع مع العلم أنّ وزارتكم قد قامت بتنظيم مناظرة معمارية في الغرض سنة 2022؟

ولكم مني كل الاحترام والتقدير. شكرا.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد شفيق الزعفوري بخصوص مشروع متحف ثورة 17 ديسمبر بسيدي بوزيد.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 18 أفريل 2025.

تحية طيبة وبعد

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد شفيق الزعفوري بخصوص مشروع متحف ثورة 17 ديسمبر بسيدي بوزيد، يُشرفني إفادة السيد النائب أنه تم التنسيق مع المعهد الوطني للتراث الذي أفادنا بالمعطيات التالية:

- يواصل المعهد الوطني للتراث العمل على مشروع متحف ثورة 17 ديسمبر بسيدي بوزيد حيث تم عقد عدد من جلسات العمل باعتباره صاحب المنشأ، كما دعي أيضا لجلسات عمل دورية بوزارة التجهيز والإسكان باعتبارها صاحب المنشأ المفوض قصد الإعلان عن مناظرة وطنية في الهندسة المعمارية بدرجة أولى وذلك للمرة الثانية.
- أعلنت وزارة التجهيز والإسكان عن مناظرة وطنية في الهندسة المعمارية بدرجة أولى، إلا أنها صنفت بغير المثمرة بتاريخ 31 جويلية 2023 تبعا لرأي اللجنة الوزارية لمراقبة المصاريف العمومية، حيث لم تستجب المشاريع المقترحة من قبل المتناظرين إلى الخصائص الوظيفية الفنية للمشروع ولم تحظ بموافقة لجنة التحكيم، ويعود ذلك بالأساس إلى صغر مساحة الأرض المخصصة للمشروع حيث تمسح 2502 م2. .
- اعتبرت وزارة التجهيز على إثر جلسات عمل أن قطعة الأرض المخصصة غير ملائمة للمشروع، وتم الاتفاق على التقليص في البرنامج الوظيفي ولكن رغم ذلك تمت إفادتنا من قبل مصالح وزارة التجهيز بأن قطعة الأرض تظل غير مستجيبة للخصائص الوظيفية ولمقومات السلامة،
- تمت مراسلة الإدارة الجهوية للتجهيز بسيدي بوزيد قصد موافاة المعهد الوطني للتراث بدراسة لسيلان حركة المرور لقطعة الأرض المخصصة للمشروع وذلك بتاريخ 15 نوفمبر 2024 لتفيد بتاريخ 18 فيفري 2024 بضرورة التوجه إلى بلدية المكان للحصول على إجابة في الغرض فتمت مراسلة بلدية سيدي بوزيد في الموضوع بتاريخ 26 فيفري 2025 وتم التوصل بالدراسة المذكورة في شهر مارس 2025.

وتبعا لكل ما تقدم ذكره وحرصا من الوزارة والمعهد الوطني للتراث على دفع نسق العمل على هذا المشروع المعطل الذي يتطلع إليه أهالي سيدي بوزيد منذ سنوات وكحل لصغر المساحة المخصصة له، تولت مصالح المعهد الوطني للتراث مراسلة السيد والي سيدي بوزيد قصد النظر في إمكانية ضم مقر المعتمدية الغربية المحاذي لقطعة الأرض المخصصة للمشروع والتي تم اقتراحها كمعلم تاريخي أثناء مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة سيدي بوزيد، وجاري العمل على إعداد ملف الحماية قصد ترتيبها، وسيخصص هذا المقر كإدارة وقاعة استقبال للمتحف بينما تكون قاعات العرض والمخزن والفضاءات الخاصة بالمتحف في البناء الجديد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول قرية ستيفانو بعرام معتمدية مارث.

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية:

"حيث بنيت قرية "ستيفانو" إثر الحرب العالمية الثانية (بين سنة 1951 -سنة 1952) إعترافا بالخسائر الفادحة التي طالت أهالى منطقة عرام بخاصة ومارث بعامة وتعويضا للمعاناة التي كابدوها طيلة الحرب العالمية الثانية.

وحيث لم يقع صيانة هذه القرية رغم أنها تؤرخ لفترة هامة من تاريخ تونس وتاريخ العالم وازداد وضع القرية سوءا بعد تعرضها للهدم جراء اصطدام شاحنة ثقيلة بها.

1. هل تم الاهتمام بهذه القرية في إطار الأنشطة العلمية للمعهد الوطني للتراث؟

2. أي اجراءات يمكن للوزارة عبر مصالحها المختصة القيام بها بهدف صيانة القرية سالفة الذكر؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد عبد السلام الدحماني بخصوص قرية ستيفانو بعرام معتمدية مارث.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 11 أفريل 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عبد السلام الدحماني بخصوص قرية ستيفانو بعرام معتمدية مارث يُشرفني إفادة السيد النائب أنه تم التنسيق مع المعهد الوطني للتراث الذي أفادنا بالمعطيات التالية:

1. يتابع المعهد الوطني للتراث بصفة دورية قرية ستيفانو من خلال جرد وتوثيق مكوناتها المعمارية، كما أن المشرف العلمي بصدد إعداد ملف لتصنيفها وحمايتها قانونيا ضمن المجموعات التاريخية والتقليدية.

2. تساهم وزارة الشؤون الثقافية والمعهد الوطني للتراث في إعداد الدراسات الفنية والعلمية، أما أشغال الصون ونظرا لأن العقارات الموجودة بالقرية هي على الملك الخاص فإن التدخل يقتضي تقديم طلب ترخيص في الأشغال من قبل المالكين إلى بلدية

المكان ويتم استشارة المعهد الوطني للتراث في إعداد كراس شروط تضبط كيفية التدخل للحفاظ على تناسق وانسجام النمط العمراني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. **والسلام**

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية:

1. حيث أقر المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 25 جوان 2015 حول مسيرة التنمية بولاية قابس، ضرورة صيانة القرى الجبلية بمعتمديات مطماطة ومطماطة الجديدة ودخيلة توجان وانسجاما مع مبدأ استمرارية الدولة:

- ماهي الاجراءات التي قامت بها وزارتكم لإنجاز هذا المطلب الذي طال انتظاره؟

2. نظرا لأن المنطقة الجبلية بولاية قابس التي تشمل إلى جانب مدينة مطماطة التي تتميز بمساكنها الحفرية على العديد من القرى الجبلية من بينها توجان وتمزرط وتاوجوت والزراوة القديمة لم لا تعمل وزارة الثقافة على ادراج بعض مكونات تراثها المادي ضمن التراث العالمي وخاصة بعد تصنيف وجهة الظاهر ضمن أفضل الوجهات السياحية المستدامة في العالم؟

3. حيث يحتوي معلم " مدرسة موسى الجمني بمطماطة" الذي تفضلتم بزيارته أثناء تواجدكم بولاية قابس على مكونات عديدة أهمها المخطوط الجمني وحيث تعتزم جمعية المخطوط الجمني" فرع مطماطة انجاز الدورة السادسة للملتقى الدولي موسى الجمني للتراث الجبلي" في منتصف شهر ماي 2025.

- فهل يمكن دعم هذه التظاهرة ماديا وما هوإسهام وزارتكم في إنجاح هذه التظاهرة؟

4. بهدف تحويل هذا المعلم إلى متحف لم لا يتم تكليف مختصين للتسريع في عملية الرقمنة والمعالجة والترميم؟ والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب السيد عبد السلام الدحماني بخصوص صيانة القرى الجبلية بولاية قابس.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 11 أفريل 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بأسئلة كتابية توجّه به النائب السيد عبد السلام الدحماني بخصوص صيانة القرى الجبلية بولاية قابس يُشرفني إفادة السيد النائب أنه تم التنسيق مع المعهد الوطني للتراث الذي أفادنا بإجابات عن النقاط المثارة كما يلي:

1. تولت الدولة التونسية سابقا ترميم وصيانة القرى الجبلية ضمن مشاريع رئاسية، ولئن تعهدت الحكومة في 25 جوان 2015 بتمويل مشاريع صيانة وترميم بالقرى الجبلية بولاية قابس إلا أنه لم يتسنّ توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها. وبخصوص تدخل الوزارة والمعهد الوطني للتراث فإنه تطبيقا للقانون ولتوصيات تقرير دائرة المحاسبات لا يمكن التدخل وتمويل مشاريع الصيانة إلا على العقارات المرسمة في الملك العمومي الأثري أو تلك التي تم تخصيصها لفائدة وزارة الشؤون الثقافية والمعهد الوطني للتراث وحيث أن ملكية العقارات بالقرى الجبلية ترجع أغلبها إلى الخواص، فإنه يمكن للمالكين القيام بهذه الأشغال بترخيص من الوزير المكلف بالتراث وتحت الإشراف الفني لمصالح المعهد الوطني للتراث

2. إن القصور والسكن الحفري بسلسلة جبال مطماطة وبني خداش وقفصة مسجلة على القائمة التمهيدية للتراث الثقافي المادي لمركز التراث العالمي لليونسكو منذ جانفي 2020 بفضل مجهود كبير ساهم فيه مختصون من المعهد الوطني للتراث كما أن القرى الجبلية بمطماطة مدرجة ضمن التراث الوطني منذ جانفي 2024.

3. تولت وزارة الشؤون الثقافية تمويل جميع الملتقيات التي نظمتها جمعية المخطوط الجمني بالشراكة مع المعهد الوطني للتراث وهي ملتزمة كذلك بتمويل الملتقى السادس.

4. يتم حاليا التنسيق بين المعهد الوطني للتراث ودار الكتب الوطنية لمواصلة عملية الرقمنة والمعالجة والترميم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب حسن الجربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول التفضل بالنظر في إمكانية تخصيص منطقة مركز كمون التابعة لمعتمدية منزل شاكر والحنشة ببرامج تنموية لتسهيل الخدمات الإدارية للمواطنين.

تحية طيبة وبعد،

وصلتنا عديد التشكيات من أغلب مواطني وأصحاب الحرف والمهن المتواجدين بمركز كمون طريق طنيور كلم 40 من معتمدية منزل شاكر والحنشة وذلك لغياب المرافق الأساسية وانعدام كلّي للهياكل الرسمية للدولة في جلّ المجالات من خدمات وترفيه وأمن وصحة (...) رغم قيام المواطنين بخلق منوال اقتصادي ومواطن شغل بمجهودات ذاتية على غرار (الأحياء الحرفية، الصيدليات، الطب العام والخاص المصانع والمعامل) وفي المقابل اقتصر دور الدولة على تركيز إعدادية ومعهد ثانوي دون توفير أي مرافق مرافقة لهذه المؤسسات وهو ما انجرّ عنه إهمال كلّي للتلاميذ وانتشار السرقة والانحراف حيث أن هذه المنطقة المذكورة رغم كبر نسيجها العمراني والاقتصادي والكثافة السكانية الموجودة بها إلا أنها لم تشهد أي بصمة تنموية أو إحداثيات من قبل الهياكل الرسمية للدولة علاوة على إقصائها من كل المخططات التنموية محليا وجهويا. لذلك أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

- ماهي التوجهات العامة التنموية المقترحة للنهوض بهذه المنطقة علما وأنه لا يوجد فيها أي فرع بنكي دائرة صحية، دور شباب، وثقافة، مركز أمن بريد دار خدمات ...؟ والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حسن الجربوعي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000567 المؤرخ في 21 فيفري 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير الداخلية.

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب المحترم السيد حسن الجربوعي إلى رئاسة الحكومة حول التوجهات العامة التنموية المقترحة للنهوض بمنطقة مركز كمون.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي

للنائب بمجلس نواب الشعب "حسن الجربوعي"

عن دائرة منزل شاكر - صفاقس

ملخص السؤال:

"حول التوجهات العامة التنموية المقترحة للنهوض بمنطقة مركز كمون"

نص الإجابة:

يهم مصالح وزارة الداخلية أن توافيكم بالمعطيات التالية إجابة عن إستفساركم حول التوجهات العامة التنموية المقترحة للنهوض بمنطقة مركز كمون:

على المستوى التنموي، حظيت هذه المنطقة بالعديد من المشاريع التنموية على غرار إحداث مؤسسات تربوية وإعادة تهيئة وتعصير الطرقات وكذلك مشاريع متعلقة بالتنوير العمومي والماء الصالح للشراب.

وفي ذات السياق، تم التواصل مع إدارة البريد لدراسة إمكانية إحداث مركز بريد بالمنطقة.

وبالنسبة للشأن الصحي، تحتوي منطقة مركز كمون على مركز صحة أساسية يقوم بعيادتين طبيتين و02 عيادات قابلة وعيادة تلقيح أسبوعي، تم تدعيمه سنة 2022 بيوم مخصص لأخذ عينات التحاليل وذلك لتفادي تنقل المرضى إلى المستشفيات المجاورة كما تم تركيز آلة لقيس دقات القلب عند الجنين لمراقبة الحمل عند النساء وكذلك آلة لتسجيل القلب.

أما في الشأن الرياضي، فإنّه سيتم خلال نهاية شهر أفريل 2025 الإعلان عن طلب عروض لإنجاز ملعب حي بالمنطقة بقيمة 200 ألف دينار، حيث تم إستكمال الدراسات.

كما يتم العمل حاليا على إتمام الإجراءات العقارية لإحداث فضاء رياضي بمنطقة بوجربوع المجاورة.

وبخصوص الشأن الثقافي، فمعتمدية منزل شاكر كغيرها من المعتمديات تحتوي على دار ثقافة واحدة تقع بالمعتمدية غير أنه يمكن تنظيم أنشطة ثقافية بمنطقة مركز كمون حيث تم التنسيق مع السيد المدير الجهوي للثقافة الذي أبدى استعداد إدارته لتنظيم جملة من الأنشطة الثقافية بالمنطقة.

هذا وستتولى مصالحنا المعنية دراسة مقترح إحداث دار خدمات بالمنطقة بالتنسيق مع مختلف الهياكل ذات العلاقة.

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

الموضوع : سؤال كتابي حول توفير اعتمادات

تحية تليق بقامكم وبعد،

بناء على الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتوجه إليكم بهذا السؤال:

1) بعد أن تمت الدراسة الفنية الأولى والدراسة الفنية الثانية من قبل وزارة الفلاحة متى تلتفت رئاسة الحكومة إلى توفير الاعتمادات المالية لإنجاز سد قرقور التلّي الواعد بمعتمدية فوسانة وذلك للحفاظ على الثروة المائية التالفة من ناحية ولتغذية المائدة المائية ببحيرة فوسانة من ناحية ثانية. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الأسئلة الكتابية

المرجع: -مكتوبكم المؤرخ في 14/01/2025 عدد ص-2025-26-3000-0000079

-مكتوبكم المؤرخ في 28/02/2025 عدد-ص-2025-26-3000-0000667.

المصاحيب: - نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- نسخة من إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد عمار العيدودي إلى رئاسة الحكومة حول طلب توفير تمويل لإنجاز السدّ الجبلي قرقور بمعتمدية فوسانة من ولاية القصرين.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب المحترم السيد عمار العيدودي

الموضوع: بخصوص توفير تمويل لإنجاز السد الجبلي قرقور بولاية القصرين.

المرجع: - إحالة السيد رئيس الحكومة

عدد ص2025-01-30-430 بتاريخ 22 جانفي 2025.

- إحالة السيد رئيس الحكومة عدد ص-2025-01-30-1263 بتاريخ 5 مارس 2025.

وبعد، تبعا للإحالتين المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيد عمار العيدودي بخصوص توفير تمويل

لإنجاز السد الجبلي قرقور بولاية القصرين أتشرف بإفادتكم أنه تم الانتهاء من إنجاز الدراسات الأولية والتفصيلية ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والفلاحية الخاصة بالسد الجبلي قرقور خلال سنة 2023. وقد تم إدراج مشروع هذا السد الجبلي ضمن قائمة السدود الجبلية ذات الأولوية قصد البحث عن التمويل الضروري حيث تم برمجة إنجازه ضمن المشاريع المبرمجة على مستوى الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى خلال الفترة الممتدة بين2026-2030. **والسلام**

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من قبل عضو بمجلس نواب الشعب.

المرجع: إحالتكم بتاريخ 05 مارس 2025

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها أعلاه المتعلقة بسؤال كتابي موجه من قبل عضو مجلس نواب الشعب السيد "عمار العيدودي" بخصوص توفير الإعتمادات المالية لإنجاز السد التلي "قرقور" بمعتمدية فوسانة من ولاية القصرين. أتشرف بإعلامكم أنه تم إدراج المشروع المذكور ضمن مقترحات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الواردة علينا في إطار البحث عن تمويل لفائدة مشاريع قطاع المياه لفترة 2026-2030 حيث يقترح إنجازه خلال سنة 2028 بكلفة 7 مليون دينار. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

الموضوع: حول مقاييس توزيع المعلوم على المؤسسات من البلديات وصندوق دعم اللامركزية.

تحية طيبة،

باعتبار أن بلدية مرناق تفتقر الى نسيج صناعي واقتصادي وباعتبار ضعف مواردها امام عجزها لتوفير الخدمات والإنتظارات المطلوبة من المواطن وباعتبار أن هناك مؤسسة وحيدة في المنطقة البلدية تتولى دفع مبالغ هامة بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية او التجارية او المهنية تتجاوز 100.000 دينار، وهي شركة اسمنت "قرطاج"

فإن المعلوم على المؤسسات الموزع بين بلدية مرناق والبلدية التي تأوى المقر الاجتماعي لا تتجاوز 100.000 دينار، في حين أنّ المعلوم على مؤسسة الجملي يتجاوز هذا المبلغ بصفة كبيرة وبالتالي فإنّ المبلغ الذي يتجاوز 100.000 دينار يقع تخصيصه لفائدة صندوق دعم اللامركزية لتوزيعه بين بقية البلديات وبهدف تنمية الموارد الجبائية ببلدية مرناق، الرجاء الأخذ بعين الاعتبار افتقاد هذه البلدية إلى نسيج اقتصادي وصناعي وذلك بإرساء مقاييس إضافية تمكّن هذه البلدية من منابها من المعلوم على المؤسسات يتماشى والخدمات المزداة من قبل بلدية مرناق وذلك بمراجعة مقاييس توزيع موارد صندوق دعم اللامركزية .

- هل يمكن تخصيص مناب إضافي لبلدية مرناق من المعلوم على المؤسسات، بما يتماشى مع الخدمات المزداة من طرف البلدية وحاجيات السكان؟ أو خطط وبرامج مستقبلية؟

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النّائب السيد عزيز بن الأخضر.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0003063.

المصاحيب : نسخة من إجابة السيد وزير الداخلية.

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر إلى رئاسة الحكومة حول " تخصيص مناب إضافي لبلدية مرناق من المعلوم على المؤسسات"

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "عزيز بن الأخضر" عن دائرة مرناق

ملخص السؤال:

"حول تخصيص مناب إضافي لبلدية مرناق من المعلوم على المؤسسات"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بأن الموارد المخصصة للجماعات المحلية بعنوان_صندوق التعاون بين الجماعات المحلية يتم توزيعها حسب مقتضيات الأمر عدد 2797 لسنة 2013 والمتعلق بضبط طرق ومقاييس توزيع موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية، ويتم تمويله بكل من مردود المعلوم على المؤسسات المتأتي من حذف مبلغ الحد الأقصى لهذا المعلوم وكامل محصول المعلوم بعنوان مساهمة الجماعات المحلية في أشغال تعميم التيار الكهربائي والتنوير العمومي والصيانة.

وعليه فإن بلدية مرناق تتمتع دوريا طبقا للقانون وحسب المتوفر من اعتمادات الدفع المفتوحة من قبل مصالح وزارة المالية وكغيرها من البلديات بمنابتها من التحويلات علما وأنه تم تحويل مبلغ 1.221.496 د خلال سنة 2024 بعنوان منابات البلديات من موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية.

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع: بخصوص التدخل لتسوية وضعية ارض محل نزاع قضائي بين بلدية صفاقس وبين أملاك الدولة.

تحية طيبة،

حيث تعتبر صفاقس الغربية من المعتمديات الاكثر كثافة سكانية (حوالي 5291 ساكن/كم) ويتجاوز عدد سكانها 120 ألف نسمة موزعين أكثرهم على أحياء شعبية كبرى. وبذلك وللأسف تعطل احداث العديد من المشاريع التنموية بها لعدم توفر قطعة ارض صالحة للغرض. حيث على سبيل الذكر انطلقت المجهودات لا

نجاز دار ثقافة منذ سنة 2012 ولم تتحقق كما تم ادراج احداثها ضمن مشاريع المخطط الخماسي 2016-2020 ولكن لم تنجز الى يومنا هذا. وفي إطار سعينا لحلحلة هاته المشاريع التنموية الواعدة بمعتمدية صفاقس الغربية ولأجل تحقيق هذا الغرض قمنا بمعاينة عديد الأراضي الغير المستغلة الا انه تبيّن كون المعتمدية تفتقر الى عقارات دولية خاصة وبالمقابل توجد قطعة أرض تحديدا بطريق المطار "جنان غربال" الا أنها ومع الأسف محل نزاع قضائي بين بلدية صفاقس وبين أملاك الدولة، علما وأنها غير مهيئة بما يوحي بتفويت فرصة كبيرة على الأهالي لتحيق جزئ من مطامحهم.

وهنا نتفاجئ بسوء التنسيق بين هياكل الدولة والتي لجأت للقضاء في دوس على ميثاق العمل المشترك للمصلحة العامة وفي تناسى كونهما ينتميان لنفس الدولة التي ما فتأ رئيسها يؤكد على ضرورة التنسيق المحكم لإسعاد الشعب وتحقيق المشاريع بالتنازل والتفاهم وبحسن ادارة الحوكمة والتسيير.

وعلى ما تقدم يطيب لنا التوجه لسيادتكم بالسؤال التالي: ما مدى رغبتكم في التدخل لحلحلة هذا الاشكال وذلك بالإذن للهياكل مرجع اشرافكم بضرورة ايجاد حل توافقي عاجل لتسوية وضعية هذه القطعة لتمكين المعتمدية من المقر المنشود. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على عدد من الأسئلة الكتابية.

المرجع: -مكتوبكم المؤرخ في 14/01/2025 عدد ص-2025-26-0000079-3000

-مكتوبكم المؤرخ في 31/01/2025 عدد ص-2025-26-0000324-3000.

المصاحيب: نسخ من إجابات السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية (العدد (03)

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن الأسئلة الكتابية الموالية التي توجّه بها السادة النواب الآتي ذكرهم:

1. السيد صابر المصمودي، بخصوص التدخل لتسوية وضعية أرض محل نزاع قضائي بين بلدية صفاقس ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

2. السيد حسن الجربوعي والسيد صابر المصمودي، بخصوص التسريع في إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

3. السيدة زينة جيب الله، بخصوص إيجاد السبل والآليات القانونية لتسوية وضعية صغار الفلاحين المتسوّغين لأراضي دوليّة.

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السادة النواب المعنيين. والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد صابر المصمودي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب التدخل لتسوية وضعيّة أرض محل نزاع قضائي بين بلدية صفاقس ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، أتشرف بإفادتكم بأنّ الدولة (الملك الخاص) تملك نصف العقار محل النزاع على الشياع والنصف الآخر ملك الخواص، وخلال سنة 2008 تولّت الإدارة بالإتفاق مع جميع المستحقين (ورثة الح بن س غ) تقديم مطلب تقسيم وتمت إحالة ملف التقسيم تام الموجب إلى رئيس النيابة الخصوصية لبدلية صفاقس لعرض الملف على اللجنة الفنية البلدية للتقسيمات والحصول على قرار المصادقة النهائية ليتسنى بعد ذلك إيداع الملف بديوان قيس الأراضي والمسح العقاري حتى يتم فرز كل مناب برسم مستقل وإنهاء حالة الشياع.

وتجدر الإشارة إلى أنّه في الأثناء تم التوصل بمكتوب من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية صفاقس يطلب بمقتضاه التريث في اتخاذ أي إجراء بخصوص قسمة العقار المذكور بدعوى أن بلدية صفاقس تملك كامل الأرض موضوع القسمة وذلك بمقتضى عقد بيع مبرم بينها وبين ديوان الأراضي الدولية سنة 1975 وقد سعت البلدية إلى تسوية الوضعية العقارية عن طريق تقديم مطلب تحيين الذي رفض بتاريخ 2017/05/04 مع الملاحظة وأنّ المكلف العام بنزاعات الدولة قام بتقديم اعتراضه في مطلب التحيين المذكور.

ثم تقدمت البلدية بمطلب تحيين جديد تحت عدد 9430 تم الحكم فيه لفائدتها بتاريخ 28/09/2023 وقضى بترسيم البيع الخطّي المسجّل في 14 ماي 1975 الصادر من ديوان الأراضي الدولية لفائدة البلدية واعتباره متعلقا بكامل النصف شائعا من الرسم العقاري عدد 45287 صفاقس والمطابق لـ 5835 جزء واعتبار الأجزاء المذكورة قد أصبحت على ملك بلدية صفاقس بمفردها واعتبار باقي الرسم العقاري عدد 45287 صفاقس على حاله وعلى ملك مالكيه مع التشطيب على إسم الدولة (الملك الخاص) من قائمة المالكين به.

وأخيرا وفيما يتعلّق بتوفير عقارات دوليّة لإنجاز عدد من المشاريع العمومية والتنموية، فإنّ الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بصفاقس على غرار باقي الإدارات الجهوية بصدد القيام بجرد شامل للعقارات الدولية لبيان الشاغر منها بهدف توظيفه لا سيّما لإنجاز عدد من المرافق العمومية ودعم التنمية الجهوية، وسيتم النظر في الطلبات ذات العلاقة حال التوصل بها من الجهات الإدارية المعنية والاستجابة إليها كلّما توفّر رصيد عقاري يتلاءم وظيفيًا مع موضوع الطلب. **والسلام**.

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: انتشار ظاهرة المخابر العشوائية لبدائل الأسنان في ولاية سوسة.

تحية طيبة،

في ظل ورود عديد التشكيات من أصحاب المخابر المختصة في صناعة بدائل الأسنان المنتصبة بصفة قانونية في جهة سوسة حول قيام البعض من الدخلاء على الميدان بفتح مخابر عشوائية موازية تفتقر إلى أبسط الضوابط القانونية والإدارية والصحية سواء في جودة المواد الأولية ومطابقتها للمواصفات المطلوبة والتي تكون غالبا

من مصادر مجهولة (مواد مهربة وغير أصلية) بالتالي توجه اغلب أطباء الأسنان إلى التعامل مع هؤلاء الدخلاء نظرا لانخفاض سعر الشراء وحصولهم على مزيد من الربح المادي والذي من شأنه ان يؤثر بالسلب على صحة المواطنين كما أن غياب الرقابة والمتابعة من اجهزة الوزارة أدى إلى مزيد استفحال هذه الظاهرة وبالتالي أضحت المخابر المنتصبة قانونيا مهددة بالإفلاس نظرا لخضوعها للأداءات والرقابة بخلاف الدخلاء.

وفي إطار حرصنا على مقاومة الاقتصاد الريعي والموازي ودعم العدالة الجبائية وحرصنا على صحة المواطن في تناغم مع توجهات الحكومة فإننا نطلب منكم مزيد تفعيل الرقابة والقيام بحملات مراقبة وتفقد والدفع بهؤلاء الدخلاء إلى الانخراط في المنظومة القانونية وزجر كل من سولت له نفسه إلحاق ضرر بصحة المرضى من أطباء أسنان أو مخابر صناعة بدائل الأسنان.

كما نرجو من جنابكم متابعة الموضوع بصفة شخصية نظرا لأهميته البالغة للمجموعة الوطنية. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد سفيان بن حليمة.

<u>المرجع</u>: مكتوبكم عدد ص- 2025-26-3000-0000324 بتاريخ 31 جانفي 2025.

<u>المصاحيب</u>: نسخة من إجابة السيد وزير الداخلية.

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد سفيان بن حليمة إلى رئاسة الحكومة حول " انتشار ظاهرة المخابر العشوائية لبدائل الأسنان في ولاية سوسة "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

إجابة السيد وزير الداخلية

<u>بطاقة</u>

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي

للنائب "سفيان بن حليمة"

عن دائرة حمام سوسة - أكودة (ولاية سوسة)

<u>ملخص السؤال:</u>

<u>"حول ظاهرة إنتشار المخابر العشوائية لبدائل الأسنان في ولاية سوسة".</u>

<u>نص الإجابة:</u>

يهم وزارة الداخلية إفادتكم أنّه بعد التحري مع الإدارة الجهوية للصحة في الغرض، أفادت أنه يوجد بالجهة 41 فنّي منتصب بالقطاع الخاص في إختصاص صنع بدائل الأسنان، ولم ترد على مصالحنا أي شكايات أو عناوين في من يمتهنون صنع بدائل الأسنان بصفة غير قانونية حتى يتسنى لمصالح التفقدية القيام بزيارات ميدانية ومعاينة الإخلالات بالتنسيق بين الإدارة الجهوية للتجارة والشرطة البلدية وذلك تحت إشراف السلطة الجهوية الممثلة في السيد والي سوسة.

هذا، وفي ذات السياق تمت دعوة مصالح الإدارة الجهوية للصحة للقيام بحملات تفقد دورية لمثل هذه المخابر واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في المخالفين حفاظا على صحة المواطن ومقاومة الاقتصاد الموازي.

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بأسئلة كتابية.

<u>الموضوع</u>: حول تسوية وضعية صغار الفلاحين.

أتشرف بإفادتكم أننا في إطار العمل على إيجاد اليات قانونية لتسوية وضعية صغار الفلاحين المتسوغين لأراضي دولية وتم انتهاء مدة تعاقدهم ولم يتمكنوا من تجديد هذه العقود لعسرهم على خلاص المتخلدات نظرا لوضعيتهم الاجتماعية الصعبة الناتجة عن سنوات الإجاحة المتتالية.

وفي هذا الإطار تم تقديم مقترح يتعلق بإضافة فصل بمشروع قانون المالية لسنة 2025 لإيجاد حلول لهذه الوضعيات المتعلقة بصغار الفلاحين وذلك بإعفائهم من فوائد وغرامات التأخير وجدولة ديونهم بهدف ضمان إعادة إدماجهم في الدورة الاقتصادية خاصة وأن هناك حلول لهذه الوضعيات إذا وجدت الإرادة الفعلية لذلك ولن تكون إلا قانونية واستثنائية حتى يمكننا الحديث على ثورة تشريعية في هذا المجال.

ونظرا لعدم تمكن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية من تجديد هذه العقود وكذلك وزارة المالية لم تتمكن من إعفائهم من هذه الخطايا.

- هل يمكن لسيادتكم العمل على إيجاد السبل والأليات القانونية الممكنة لحلحلة هذا الملف الذي طال أمده ودفعه نحو الانفراج؟

وكلنا ثقة في شخصكم على التفاعل الإيجابي في هذا الملف وشكرا.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على عدد من الأسئلة الكتابية.

المرجع: -مكتوبكم المؤرخ في 14/01/2025 عدد ص-2025-26-0000079-3000

-مكتوبكم المؤرخ في 31/01/2025 عدد ص-2025-26-3000-0000324.

<u>المصاحيب</u>: نسخ من إجابات السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية (العدد 03)

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن الأسئلة الكتابية الموالية التي توجّه بها السادة النواب الآتي ذكرهم:

1. السيد صابر المصمودي، بخصوص التدخل لتسوية وضعية أرض محل نزاع قضائي بين بلدية صفاقس ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

2. السيد حسن الجربوعي والسيد صابر المصمودي، بخصوص التسريع في إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

3. السيدة زينة جيب الله، بخصوص إيجاد السبل والآليات القانونية لتسوية وضعية صغار الفلاحين المتسوّغين لأراضي دوليّة.

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السادة النواب المعنيين.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيدة زينة جيب الله

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب الاستفسار حول مساعي وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإيجاد الحلول القانونية لتسوية وضعيّة صغار الفلاحين المتسوّغين لعقارات دولية فلاحية والذين تعذر عليهم سداد ما تخلّد بذمتهم من معاليم كراء نظرا لوضعياتهم الاجتماعية الناتجة عن سنوات الإجاحة المتتالية، أتشرف بإفادتكم بأنّ الوزارة حريصة بالتنسيق مع الهياكل المعنيّة على متابعة استخلاص معاليم كراء العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية في إطار تفعيل مخرجات المجلس الوزاري المضيق حول تحسين تعبئة الموارد الذاتية للدولة بعنوان المداخيل غير الجبائية وأيضا منشور رئاسة الحكومة عدد 2 بتاريخ 4 جانفي 2025 الصادر لنفس الغرض وذلك بهدف الترفيع من مساهمة المداخيل غير الجبائية في تعبئة الموارد الذاتية لميزانية الدولة وتوفير الضمانات الكاملة لاستخلاصها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحرص على استخلاص معاليم التصرّف في العقارات الدولية، لا ينفي سعي الوزارة أيضا لمراعاة عدد من الوضعيّات التي تستوجب إجراءات خاصة ومن بينها تلك موضوع سؤالكم الكتابي خصوصا كلّما تعلّق الأمر بصغار الفلاحين وحدوث مانع خارج عن إرادتهم حال دون الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية على غرار الجفاف، وللغرض شرعت الوزارة فعليّا في التنسيق مع وزارتي المالية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لإيجاد الحلول الكفيلة بتسوية وضعية مستغلّي الأراضي الدولية الفلاحية من صغار الفلاحين وغيرهم لا سيّما من خلال جدولة الديون المتخلّدة بذمتهم طبقا لمقتضيات المنشور المشترك عدد 1 لسنة 2020 الصادر للغرض بين الوزارات المذكورة.

وبالتوازي فإنّ الإجراءات الخاصة كلّما تعلّقت المسألة بالإجاحة تستوجب تحديد مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للمناطق المجاحة وأيضا للمواسم الفلاحية المعنية وبالتبعية الفلاحون المشمولون بهذه الإجراءات بتمكينهم من شهادة معاينة تسلّم من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية مرجع النظر الترابي.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائبين حسن الجربوعي وصابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، نتشرف بأن نحيل لسيادتكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول التسريع في إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة المشاريع العمومية بولاية صفاقس والعمل على تسريع إنجازها وباعتبار ارتباط أغلب هذه المشاريع بالوضع العقاري خاصة على المستوى الجهوي وباتصالنا بمصالح الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بصفاقس لاحظنا ما يلي:

1. تردي وضعية البناية التي تأوي مقر الإدارة المذكورة.

2. الكم الهائل من الملفات والذي يقابله نقص كبير في عدد الأعوان.

3. تردي الوضعية المهنية للأعوان المباشرين بسبب عدم إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية رغم استيفاء جميع الإجراءات اللازمة في شأنه وعرضه على مجلس وزاري منذ شهر أفريل 2024.

وعلى إثر اتصالنا بالمصالح المركزية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تمت إفادتنا بأن مشروع الأمر المذكور أحيل، بعد تعديله على رئاسة الحكومة منذ يوم 03 ديسمبر .2024

وبناء على ما سبق، المرجو من سيادتكم إفادتنا بمآل مشروع الأمر المذكور والتسريع في إصداره ونشره بالرائد الرسمي بما يكفل حسن هيكلة الإدارات الجهوية للوزارة المذكورة وتمكين الأعوان من حقوقهم لحلهم على مزيد البذل والعطاء بما يُأثر على حسن سير العمل وتوفير ظروف مهنية واجتماعية ملائمة لضمان سرعة إنجاز الملفات والمشاريع العمومية وذلك لدورها الهام في التنمية خصوصا أنه سبق لسيادتكم إفرادها بعدة مجالس وزارية لمزيد معاضدة مجهودات الدولة في الاقتصاد الوطني. والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على عدد من الأسئلة الكتابية.

المرجع: -مكتوبكم المؤرخ في 14/01/2025 عدد ص-2025-26-3000-0000079

-مكتوبكم المؤرخ في 31/01/2025 عدد ص-2025-26-3000-0000324.

المصاحيب: نسخ من إجابات السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية (العدد 03)

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن الأسئلة الكتابية الموالية التي توجّه بها السادة النواب الآتي ذكرهم:

1. السيد صابر المصمودي، بخصوص التدخل لتسوية وضعية أرض محل نزاع قضائي بين بلدية صفاقس ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

2. السيد حسن الجربوعي والسيد صابر المصمودي، بخصوص التسريع في إصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

3. السيدة زينة جيب الله، بخصوص إيجاد السبل والآليات القانونية لتسوية وضعية صغار الفلاحين المتسوّغين لأراضي دوليّة.

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السادة النواب المعنيين.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائبي الشعب السيّد حسن الجربوعي والسيد صابر المصمودي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب التسريع في إصدار الأمر المتعلّق بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية أتشرف بإفادتكم بأنّه تمّ ضبط مشمولات الإدارات الجهوية وتنظيمها بمقتضى أحكام الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011.

وتبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 357 لسنة 2019 المؤرّخ في 21 مارس 2019 المتعلّق بتنظيم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والذي ينص ضمن فصله 30 منه على أنه " يضبط تنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية ومشمولاتها بمقتضى أمر حكومي"، تمت مراجعة التنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية بما يتناسب مع المقاربة الجديدة في الاختصاص بين المصالح المركزية وبين المصالح الجهوية وما ترتب عنها من إسناد عديد الاختصاصات المتعلقة بنشاط الوزارة على المستوى المركزي إلى تمثيلياتها الجهوية.

هذا بالإضافة إلى ما شهدته المهام الموكلة للوزارة خلال السنوات الأخيرة من تنوّع في مستوى المشاريع والبرامج المقررة ذات العلاقة بتثمين الرصيد العقاري الدولي وتسوية الوضعيات العقارية، وعليه فقد عرفت مشمولات الوزارة اتساعا أفقيا شمل كل الإدارات الجهوية وذلك اعتبارا للبعد الاجتماعي والجهوي لهذه المشاريع.

وفي هذا الإطار فإنّ الهيكلة الجديدة للإدارات الجهوية ستستوعب المشمولات المحالة إليها بمقتضى مذكرات عمل وأيضا برنامج تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وبرنامج تسوية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص وأيضا برنامج جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة وكذلك ما يتطلبه ترفيع نسق تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية من هيكلة خاصة.

وعليه، فقد تم إعداد مشروع أمر لمراجعة التنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية والذي يهدف فضلا عن ما سبق ذكره إلى مزيد تحفيز أعوان وإطارات الإدارات الجهوية وستستكمل إجراءات إصداره في أقرب الآجال **والسلام**.

السؤال الكتابي

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

<u>الموضوع</u>: حول المساكنة بين المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف ومركز التكوين والتدريب المهني بالكاف.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للأمر الرئاسي عدد 446 المؤرخ في 25 أفريل 2022 تمّ افتتاح المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف وهو يؤمن تكوينا هندسيا يدوم 05 سنوات في 3 اختصاصات. وقد انطلقت الدروس خلال السنة الجامعية 2022/ 2023 بالمساكنة مع المعهد العالي للإعلامية بالكاف الذي يضم أيضا المعهد العالي للموسيقى والمسرح بالكاف.

ولقد تم تقسيم قاعات التدريس بين المؤسسات الثلاث، وواجه المعهد حينها عدة إشكاليات على مستوى توزيع أفواج الطلبة وجداول الأوقات والامتحانات الى جانب النقص الفادح في عدد المكاتب وقاعات الأشغال التطبيقية التي تستجيب لخصوصية التكوين الهندسي تزايد عدد الطلبة.

وفي هذا الإطار وسعيا من السلطة الجهوية لإيجاد حلول، أدّى وفد يترأسه السيد والي الكاف في أوائل شهر أفريل زيارة ميدانية إلى مركز التكوين والتدريب المهني بالمنطقة الصناعية بالكاف الراجعة بالنظر إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني وحيث انتهت أشغال البناء بالمركز منذ 2019 ولم يتم استغلاله للتدريس منذ ذلك الحين وقد عاين الوفد حينها قاعات تدريس ومخابر فارغة تماما لا وجود للتجهيزات (طاولات تدريس، كراسي، معدات مخابر).

كما التأمت بتاريخ 05 جوان 2023 جلسة عمل بمقر الولاية بحضور اطارات عن المصالح المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التشغيل والتكوين المهني الى جانب ممثل عن جامعة جندوبة ومدير المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف والمدير الجهوي للتشغيل والتكوين حيث عرض مدير المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف، حاجيات المعهد من الفضاءات التدريس التي تستجيب للمعايير الدنيا لجودة التكوين وتراعى فيها خصوصية التكوين الهندسي كما زار الوفد في نفس اليوم مقر مركز التكوين المهني بالكاف للقيام بالتشخيص الفني والذي كان إيجابيا وأقرّ إمكانية المساكنة وحيث تم اعلامنا حينها أن هذه اللجنة سوف تعد تقريرا يتم رفعه إلى رئاسة الحكومة للترخيص للمعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف بالمساكنة مع مركز التكوين بالمنطقة الصناعية بالكاف إلا أن هذا المطلب لم ير النور.

ككل مواطن غيور على وطنه، كنا قد طالعنا باهتمام المنشور عدد 11 لسنة 2024 الصادر بتاريخ 29 مارس 2024 عن رئاسة الحكومة خاصة منه الصفحة عدد 08 المطة عدد 06 من الفقرة الخاصة بنفقات التسيير والتي تهتم بحوكمة نفقات الأكرية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مُشطاً وحيث أوصوه بإعادة توظيف العقارات الموضوعة على ذمة الهياكل والوزارات بما يتماشى وتوجهات سيادة رئيس الجمهورية التي دعا من خلالها في أكثر من مناسبة إلى ضرورة ترشيد استغلال مقرات الدولة وحوكمة الانفاق العمومي.

تبعا للاجتماع الذي أشرف عليه سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 13 جانفي 2025 والذي ضم كل من السادة رئيس الحكومة، وزير الشؤون الاجتماعية وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الصحة من مخرجاته القيام بجرد لعدد من المؤسسات التي لا طائل من وجودها والتي تمثل عبئا على ميزانية الدولة وعلى أموال المجموعة الوطنية ولا تحقق هذا وان حققت فهو جزء يسير من الأهداف التي أحدثت من أجلها سواء في التعليم العالي أو في الصحة أو في التكوين المهني.

فلم لا تتمّ المساكنة بين كل من المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف ومركز التكوين والتدريب المهني بالكاف الذي يشهد ضعفا شديدا على مستوى عدد المتكونين لا يتماشى مع البنية التحتية المسخرة له؟ والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة ريم المعشاوي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000324 المؤرخ في 23 جانفي 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

تحية طيبة وبعد ،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص إمكانية المساكنة بين المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف ومركز التكوين والتدريب المهني بالكاف.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: احالتكم عدد ص-2025-01-30-0000700 الواردة علينا بتاريخ 10 فيفري .2025

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول طلب الإجابة على سؤال كتابي للسيّدة النائبة "ريم المعشاوي" بخصوص المساكنة بين المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف ومركز التكوين والتدريب المهني بالكاف بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل، يشرّفني مدّكم بالمعطيات التالية:

- تم إحداث المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف سنة 2022، بفضاءات المعهد العالي للإعلامية بالكاف الذي يأوي عدد 03 مؤسسات جامعية (مساكنة بصفة وقتية) وهي المعهد العالي للإعلامية، المعهد العالي للموسيقى والمسرح بالكاف، المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف.
- يؤمن المعهد خلال السنة الجامعيّة الحالية (2024-2025) تكوينا هندسيا لفائدة 163 طالب في الاختصاصات التالية:
  - الهندسة البيو طبّية.
  - هندسة إدارة الصناعات الغذائيّة.
  - هندسة النباتات الطبية والعطرية.
- تمت برمجة بناء مقر المعهد (بطاقة استيعاب تبلغ 1500 طالب وبكلفة تبلغ حوالي 30 م.د) بالمدخر العقاري الماسح 3.5 هكتار والواقع خلف مقر المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بالمركب الجامعي ببوليفة بالكاف وقد بلغ المشروع حاليا مرحلة اعداد الملف المرجعي. علما وأنّ قطعة الأرض ذات صبغة فلاحية وقد تمّ الانطلاق في إجراءات تغيير الصبغة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّه:

- تبعا لمكتوب السيد والي الكاف بتاريخ 27 أفريل 2023 حول النظر في إمكانية استغلال جزء من مركز التكوين والتدريب المهني بالمنطقة الصناعية بالكاف لفائدة المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف وذلك بصفة وقتية تولينا مراسلة ديوان وزارة التكوين المهني والتشغيل بتاريخ 08 ماي 2023 لطلب النظر في هذه الامكانية واقتراح عقد جلسة عمل على عين المكان في صورة الموافقة.
- وحيث تم احداث فريق عمل مشترك متكوّن من ممثلين عن الوزارتين والوكالة التونسية للتكوين المهني لدراسة الملف من مختلف جوانبه تولت مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حضور جلسة العمل الأولى للجنة المذكورة بمقر وزارة التكوين المهني والتشغيل وذلك بتاريخ 02 جوان 2023.
- كما تم بمناسبة التنقل الميداني حضور جلسة عمل بمقر الولاية ومعاينة فضاءات المركز المذكور وتمّ الاتفاق على امكانية وضع الفضاءات التالية بصفة وقتية على ذمّة المعهد وفق ما تسمح به الإجراءات والقوانين المعمول بها في الغرض، وهي كالآتي:
  - 5 قاعات تدريس (تمسح كل منها 50 متر مربع) وقاعتي إعلامية بالطابق السفلي (بمساحة تبلغ 80 متر مربع).
  - مخبر عدد 1 خاص بالكهرباء (بمساحة 150 متر مربع).
  - ورشة (coffrage) نجارة قوالب بمساحة 150) متر مربع).
  - ورشة العزل ضد تسرب المياه(étanchéité) بمساحة (150 متر مربع).
  - فضاء الاستقبال والتوجيه يحتوي على 4 مكاتب ادارية وقاعة اجتماعات ووحدات صحية،
  - فضاء إضافي للاستغلال كمغازة.
- غير أنّه تم العدول عن الاتفاق المشار اليه سابقا من قبل وزارة التكوين المهني والتشغيل باعتبار التقدّم المسجّل في تجهيز المركز بمعدات وتجهيزات موجهة للتكوين (تنفيذ ثلاث صفقات جاري إبرامها حاليا) والتي ستمكن من استغلال كافة فضاءات المركز وبلوغ الطاقة القصوى للتكوين به خلال دورة الخريف 2025 (سبتمبر 2025) بالإضافة الى تقدم إجراءات، حسب وزارة التكوين المهني والتشغيل اقتناء التجهيزات الخاصة بمعدات واثاث المطعم والمبيت والتي ستمكن من استغلال الفضاءات المخصصة لهما في شهر ماي 2025 لفائدة متكوني المركز ومتكوني المركز القطاعي للتكوين في المعدات الفلاحية بالكاف (تبعا لتقرير الادارة الجهوية للصحة وتقرير مكتب الخبرة) .
- علما وانه تمت برمجة فتح التسجيل لدورة الخريف المشار اليها سابقا، في قرابة أربعمائة (400) عرض تكوين في المجالات التالية
  - تنشيط رياض الاطفال
  - نجارة وتأثيث،
  - كهرباء البناء
  - البناء
  - الفندقة والمطاعم.

وتفضلوا، سيّدي رئيس الحكومة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول الوضع البيئي الكارثي في منطقة سكرة 1

<u>المصاحيب:</u> تجدون مرفقا صورا توثق بعض الحالات.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

في إطار دورنا الرقابي وعلى إثر ما نعاينه من تشكيات يومية في نهج المطار والأنهج المتفرعة عنه، نهج السلام والأنهج المتفرعة عنه، نهج مدينة النجف والأنهج المتفرعة عنه، نهج ياقوت الحموي والأنهج المتفرعة عنه، نهج الدباغ والأنهج المتفرعة عنه وعديد الأنهج الأخرى .... وكون هذه التشكيات صادرة أساسا حول إنسداد بالوعات الصرف الصحي في كامل المنطقة جراء كسر هو الثاني في نفس المنطقة للقناة الرئيسية للصرف الصحي وهو ما أنتج وضعيات لا إنسانية لأشخاص يعانون منذ ما يقارب الشهر من رجوع المياه المستعملة لمنازلهم عن طريق دورات المياه وقنوات الصف الصحي، ونظرا لافتقار الدائرة الجهوية لأريانة للمعدات لذا أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

- هل هناك إمكانية لتسريع إصلاح العطب وطلب المساعدة اللوجستية من إدارات جهوية أخرى طيلة فترة الإصلاح؟
- في ظل تأكل قنوات الصرف الصحي هل لديكم برنامج لتجديد الشبكات وخاصة الرئيسية منها؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير والسلام

00:07 / 00:20

00:03 / 00:49

00:24 / 00:29

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب أيمن بن صالح

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 26 مارس 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب أيمن بن صالح بخصوص التشكيات من إنسداد بالوعات الصرف الصحي بمنطقة دار فضال نتيجة كسر بالقناة الرئيسية للتطهير، نفيدكم أن الديوان الوطني للتطهير بصدد متابعة هذه الوضعية والقيام بالتدخلات المستوجبة على الشبكات بكامل منطقة دار فضال لتلافي هذه الوضعية وذلك بتسخير جميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة. هذا ونظرا إلى أن الشبكة الرئيسية المنهارة المراد إصلاحها متواجدة بنهج المشاتل بسكرة وهو شريان رئيسي للحركة المرورية بهذه المنطقة والمناطق المجاورة مما يتطلب الحصول على التراخيص اللازمة لإنجاز الأشغال وتحويل حركة المرور نظرا لأن طبيعة الأشغال تتطلب الغلق الكلي لنهج المشاتل. لذا وبعد استيفاء المطلوب، فقد إنطلقت الأشغال منذ 12 أفريل 2025 على مدى 15 يوما.

مع الإشارة إلى أنه بالنسبة للنقطة المتعلقة بتجديد شبكات الصرف الصحي بهذه المناطق وخاصة الرئيسية منها فقد تم القيام بدراسة لتدعيم الشبكات الرئيسية بمنطقة سكرة ويجري العمل حاليا على البحث على إستكمال التمويلات اللازمة لإنجاز هذا المشروع. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب صالح السالمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول إنجاز محطة التطهير بمعتمدية السبالة.

بعد أن اقتنت بلدية السبالة قطعة أرض وخصصتها لإحداث محطة التطهير وقطعة أرض ثانية لإحداث محطة ضخ وبقيت معتمدية كاملة لا تشملها تغطية التطهير سوى بئر عجزت بلدية المكان على تغريفه وصيانته وعليه فإنّي أطالب بإدراج إحداث هذه المحطة في برنامج الوزارة ضمن القرض المبرم في الغرض لأن الوضع البيني لم يعد يحتمل الانتظار.

مع الشكر لتفهم الوضعية. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب صالح السالمي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 03 فيفري 2025

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب صالح السالمي عن دائرة جلمة- سبالة أولاد عسكر بخصوص إدراج إحداث محطة للتطهير ببلدية حفوز ضمن برامج وزارة البيئة، نفيدكم علما وان الديوان الوطني للتطهير قد قام في إطار المخطط الخماسي 2016-2020 ببرمجة إنجاز مشروع تطهير ببلدية سبالة أولاد عسكر يحتوي على مد الشبكة وإنجاز منظومة لتحويل المياه المستعملة ومحطة للتطهير، إلا أنه وبسبب التأخير في حلحلة الإشكالات العقارية المتمثلة في عدم تخصيص بلدية المكان لقطعتي أرض إحداث محطة التطهير وأخرى لضخ المياه المستعملة لفائدة الديوان الوطني للتطهير لم يتم إنجاز المشروع المذكور أعلاه بسبب استنفاذ التمويلات الخارجية الخاصة به.

هذا، كما نفيدكم وأنه إلى حد هذا التاريخ لم يتم مد الديوان الوطني للتطهير بما يفيد فض الإشكال العقاري المتعلق بالموقع المقترح لإحداث محطة التطهير وتخصيصه لفائدة الديوان) وهو نفس الموقع الذي يحتوي آبار الضياع) ولم يتم أيضا إلى حد الآن تخصيص قطعة أرض ثانية لإحداث محطة ضخ. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول زيارة السيد وزير البيئة إلى ولاية قابس

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إليكم بالأسئلة التالية

1- حيث قمتم بتاريخ 25 ديسمبر 2024 بزيارة إلى ولاية قابس لمتابعة الوضع البيئي: أي قرارات تم اتخاذها للحد من الوضعية البيئية الكارثية بولاية قابس؟

2- حيث تعهدت وزارة البيئة في مجلس وزاري بتاريخ 2015 بتوفير مائة ألف دينار لإنجاز دراسة الطريق الساحلي قابس الزارات ونظرا لأهمية هذا الطريق في تثمين الجانب البيئي المتنوع والمهمل بولاية قابس: متى سيتم الدفع نحو إنجاز هذه الدراسة تأكيدا لالتزام وزارة البيئة بتعهداتها واحتراما لاستمرارية مؤسسات الدولة؟

3- في اطار معاينة السيد وزير البيئة لأشغال محطة تحلية البحر وحيث تم اعلامكم وفريقكم المصاحب بوجود اخلالات على مستوى شواطئ المنطقة البلدية بالزارات تمثلت في تضاعف ظاهرة الترمل جراء هذه الأشغال و ترسب المياه الآسنة وانتشار نبتة البلبال للمطالبة بإنجاز دراسة في الغرض واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الكارثة البيئية وتهيئة الشواطئ في اطار العدل والمساواة بين جميع شواطئ البلاد التونسية و حيث تمت افادتنا في إجابة فورية من قبل الفريق المرافق لكم بأن أشغال محطة تحلية مياه البحر لا علاقة لها بظاهرة الترمل : هل بالإمكان تقديم المعطيات العلمية التي بنيت عليها الإجابة التي تم التصريح بها أثناء الزيارة ؟ألا يستدعي الأمر إعطاء الإذن بإنجاز دراسة لاستصلاح شاطئ الزارات جهة الكورنيش؟

ألا يتطلب الأمر التدخل والمساهمة في إنجاز فسحات شاطئية في شواطئ معتمدية مارث من ولاية قابس (كتانة ليماية الزارات شط العوامر)؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول سؤال السيد النائب المحترم المتعلق بالوضع البيئي بولاية قابس.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب المؤرخة في 27 ديسمبر 2024.

المصاحبين: قائمة في المشاريع المبرمجة والمتواصلة في قطاع التطهير بولاية قابس.

تبعا للأسئلة الكتابية الواردة من النائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عقب الزيارة الميدانية التي تم القيام بها الى ولاية قابس نتشرف بموافاتكم بما يلي:

- وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي في طور الإجراءات الإدارية لإبرام اتفاقية مع المجلس الجهوي لولاية قابس بخصوص أشغال مشروع نموذجي لرفع وتجميع ونقل وطرح الرمال من شاطئي شنتش والكرنيش بقابس المدينة إلى شاطئ أولاد عبودة بتبلبو من ولاية قابس - صائفة 2025
- بصدد إعداد مطالب تمويلات في إطار التعاون الدولي بخصوص دراسة لإزالة التلوث واستصلاح قاع البحر بخليج قابس وبخصوص مشروع لتثبيت الكثبان الرملية باستعمال مصدات الرياح بشاطئ قابس المدينة.
- برمجة دراسة استصلاح وتهيئة شاطئ الزارات على ميزانية وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي لسنة 2026.

كما نتشرف بموافاتكم بالمشاريع المبرمجة والجاري تنفيذها لتحسين منظومة التطهير بولاية قابس:

- انطلاق الدراسات التنفيذية لعدد 16 السادس لتطهير الاحياء الشعبية حي شعبي بكلفة تبلغ 14 مليون دينار في إطار المشروع
- اعداد عقد خدمات استشارية مع مجمع مكاتب دراسات ياباني لدراسة وتنفيذ مشروع وحدة نموذجية لمعالجة المياه المستعملة بمحطة التطهير بقابس بكلفة أولية تناهز 67 مليون دينار في إطار هبة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ICA وبالاشتراك مع المجمع الكيميائي التونسي لتزويد هذا الأخير بمعدل 6000م3 يوميا من المياه المعالجة.
- تواصل مشروع اللزمة في استغلال منشات التطهير الذي انطلق منذ 12 جوان 2024 ومدته 10 سنوات بكلفة تبلغ 59 مليون دينار والذي يتضمن اشغال تأهيل منشات التطهير بولاية قابس ومنها أساسا تدعيم محطات التطهير (04) بوحدات معالجة ثلاثية لتحسين نوعية المياه المعالجة.
- ابرام صفقة مع مجمع (KILANI/HBC/ABDEDDAIEM) وتوفير القنوات من قبل الديون الوطني للتطهير بكلفة تعادل 15 مليون دينار والاذن بالانطلاق في الاشغال لتحسين أداء منظومة تحويل المياه المستعملة نحو محطة التطهير وذلك بتجديد محطة الضخ الرئيسية وسلسلة التحويل
- تواصل اشغال دراسة احداث قطبي تطهير بقابس الكبرى وكلفته 5 مليون دينار والذي يتضمن نقل محطة التطهير الحالية وتعويضها بمحطة جديدة لبلديات (قابس، تبلبو شنني،بوشمة،غنوش)

والسلام

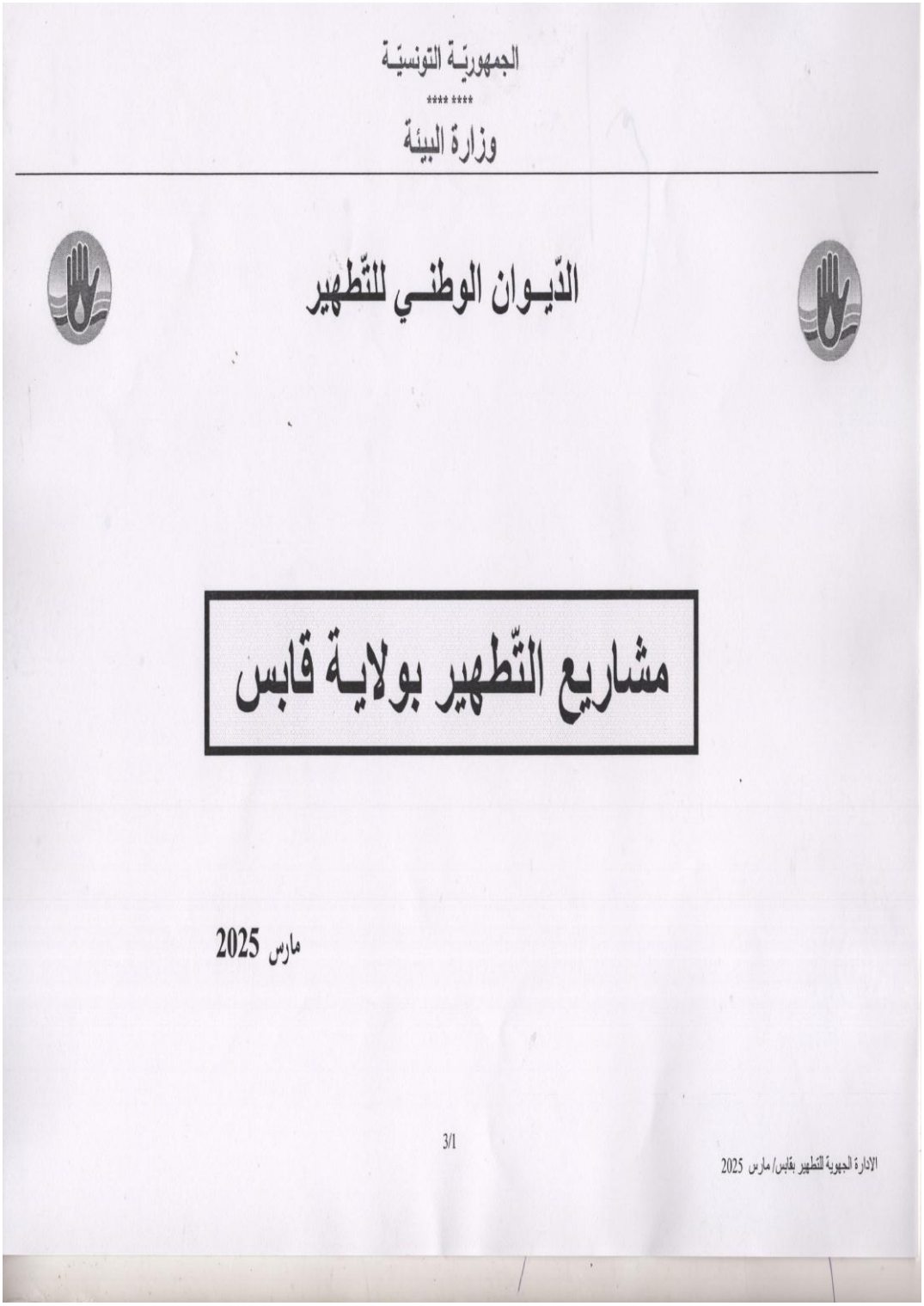
الجمهوريّـة التونسيّـة
**** ****
وزارة البيئة
الدّيـوان الوطنـي للتّطهير
مشاريع التّطهير بولايـة قابس
مارس 2025
3/1
الادارة الجهوية للتطهير بقابس/ مارس 2025

المشاريع المتواصلة و المبرمجة		
	المشاريع	تقدم الإنجاز
تطهير المناطق الريفية	**القسط الرابع من برنامج تطهير المناطق الريفية** (مناطق ذات سكن مجمع يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكن) : تطهير بلدية منزل الحبيب وذلك بمد حوالي11 كلم من القنوات وربط 560 مسكنا بالشّبكة العموميّة للتّطهير وإنجاز محطة تطهير جديدة بكلفة تقدّر بـ **4,7 مليون دينار**	بصدد فرز طلب العروض الخاص باختيار مكتب الدراسات.
مشاريع توسيع الشبكة العمومية للتطهير وإنجاز محطات تطهير جديدة	**تطهير مدينة مطماطة الجديدة** بكلفة تقدر بـ**20مليون دينار** في إطار القسط الأول من برنامج تطهير المدن الصغرى (الأقل من 10 آلاف ساكن)	تم الشروع في الدراسات التنفيذية في إطار القسط الأول من برنامج تطهير المدن الصغرى (الأقل من 10 آلاف ساكن) وبلغت نسبة تقدم الدراسات 90 .% (DAO) ويجري بالتوازي العمل على التسوية العقارية لموقع محطة التطهير .
	مشروع إنجاز وحدة نموذجية لمعالجة المياه المستعملة بمحطة التطهير بقابس بكلفة أولية تناهز 67 م .د. في إطار هبة مشروطة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) وفي اطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ	تم امضاء اتفاقية هبة بتاريخ 2024/02/26 وحاليا بصدد اعداد عقد مباشر للخدمات الاستشارية الذي يتم بواسطته اعداد الدراسة و الاعلان على طلب العروض.
	المشروع السادس لتطهير الاحياء الشعبية: يهم تطهير 16 حي شعبي بكلفة تبلغ 14 مليون دينار	تم امضاء اتفاقية التمويل بتاريخ 25 جوان 2024 كما تمت المصادقة عليها من طرف مجلس نواب الشعب بتاريخ 20 جانفي 2025

تهذيب محطة الضخ SR4و قنوات تحويل المياه المستعملة نحو محطة تطهير قابس (تهذيب حوالي 2,5كلم من القنوات) بكلفة تقدر بحوالي 15 مليون دينار في إطار القسط الأول لبرنامج إزالة التلوث بالمتوسط (DEPOLMED).	تم توفير اعتمادات بقيمة 15 مليون دينار لتجديد محطة الضخ الرئيسية وتم ابرام صفقة مع مجمع (KILANI / HBC / ABDEDDAIEM) و الاذن بالانطلاق في الاشغال في جانفي 2024 وقد تعطل المشروع بسبب وجود قناة رئيسية للغاز تمر عبر موقع محطة الضخ (تم تسديد كلفة تحويلها منذ افريل 2024 من طرف الديوان) قامت ال STEG حاليا باعداد اذن طلب لتحويلها وهي حاليا بصدد الحصول على التراخيص اللازمة من قبل مصالح السكة الحديدية.
تأهيل محطة تطهير حامة قابس وتجهيزها بنظام التهوئة عن طريق الفقاقيع الدقيقة: بكلفة تبلغ 2,5 مليون دينار ممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية-BAD.	نسبة تقدم الأشغال 100%. تم القيام بتأهيل محطة تطهير حامة قابس وتجهيزها بنظام التهوئة عن طريق الفقاقيع الدقيقة: بكلفة تبلغ 2,5 مليون دينار(استكمال الاشغال تم في فيفري 2024)
دراسة إنجاز قطبين للتطهير بقابس الشمالية وقابس الجنوبية بكلفة تناهز 5 م .د.	تم ابرام صفقة دراسة شاملة تتضمن 3 محاور (فنية-مالية-قانونية) انطلقت في بداية مارس 2023 لدراسة إنجاز محطة تطهير جديدة لقابس الكبرى (5 بلديات) بكلفة تناهز 5 م .د (تمويل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير(BERD)) وهي حاليا في مرحلة الاختيار التشاركي لموقع المحطة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول مشروع تطهير مطماطة قابس

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية:

1- لماذا تعطل انجاز مشروع تطهير مطماطة رغم أقدميته جهويا ووطنيا ورغم تجاوز كل الصعوبات التي كانت ترتبط به؟

2- متى سينطلق انجاز المشروع فعليا؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب عبد السلام الدحماني

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 24 مارس 2025

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب عبد السلام الدحماني بخصوص مشروع تطهير مدينة مطماطة الجديدة، نفيدكم بأن هذا المشروع مدرج ضمن القسط الأول من برنامج تطهير المدن الصغرى (الأقل من 10 آلاف ساكن) وقد تم الشروع في الدراسات التنفيذية التي تعطلت بسبب وجود اشكال عقاري في الموقع الاصلي لمحطة التطهير المبرمجة، وقد تم تجاوز هذا الاشكال وايجاد موقع بديل تم اقتنائه من طرف الديوان بتاريخ 15 أفريل 2025 كما تم بالتوازي استئناف الدراسة وهي حاليا في مرحلة اعداد ملف طلب العروض، ومن المؤمل استكمالها خلال سنة 2025 ويبقى الاعلان عن طلب العروض مرتبط بتوفير التمويلات اللازمة لإنجاز المشروع.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: سؤال كتابي حول التطهير في معتمدية مارث ودخيلة توجان

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

- بلدية دخيلة توجان بلدية سياحية واعدة تمثل الرافد الأساسي من روافد السياحة البديلة، فمتى سيتم برمجة مشروع التطهير فيها حتى تستوفي جميع الشروط البيئية؟
- عمادة العلايا من بلدية الزارات معتمدية مارث تمثل تجمعا سكانيا مهما وتوجد بها أهم المناطق السقوية ولم يتم ربطها بشبكة التطهير الذي لا يبعد أكثر من كلم واحد فمتى سيتم برمجة هذا المشروع الذي له انعكاسات كبيرة على سلامة المنتوج الفلاحي؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب عبد السلام الدحماني

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 14 أفريل 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب عبد السلام الدحماني بخصوص مشروع تطهير مدينة مطماطة الجديدة ووضعية التطهير بمارث، نفيدكم بما يلي:

- مشروع تطهير مدينة مطماطة الجديدة مدرج ضمن القسط الأول من برنامج تطهير المدن الصغرى وقد تم الشروع في الدراسات التنفيذية وهي حاليا في مرحلة اعداد ملف طلب العروض، ويبقى الاعلان على طلب العروض مرتبط بتوفير التمويلات اللازمة لإنجاز المشروع.
- المياه المسكوبة بوادي الودي بالزارات هي مياه معالجة بمحطة التطهير ومطابقة للمواصفات وليست مياه مستعملة.
- تم ادراج تطهير حي الرياض بمدينة الزارات (حوالي 200 مسكن) ضمن المشروع السادس لتطهير الاحياء الشعبية
- شبكة التطهير بالمنطقة السقوية "السدرية" سليمة ولم تسجل اية انسداد او تسرب للمياه والمياه المتسربة بمدخل واحة الزارات ليست مياه مستعملة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب لطفي السعداوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع: حول الحد من تفاقم الآثار السلبية لمياه الصرف الصحي التابعة لمحطة التطهير بحفوز - ولاية القيروان.

يعاني سكان عمادة الحوفية منذ سنوات من الآثار السلبية الناتجة عن تصريف مياه نصف معالجة في وادي نعبر كامل عمادة الحوفية، وهي منطقة فلاحية ذات كثافة سكانية ريفية. وقد تسبب بعث هذه المياه الغير معالجة في هذه الوادي إلى:

- تراكم المياه في العديد من النقاط على طول الوادي.

- كثرة الحشرات والزواحف والحيوانات البرية وخاصة منها الخنازير والذئاب والضباع ..... التي أصبحت تكبّل حياة السكان.

- القطع النهائي مع تعاطي النشاط الفلاحي وخاصة منها الخضروات والغلال نظرا لكثرة الحشرات الناقلة للأمراض والحيوانات التي تفسد كل محصول فلاحي.

- تسرب مياه التطهير إلى المياه السطحية والجوفية

- صعوبة العيش في المنطقة خاصة من شهر مارس إلى شهر أكتوبر لكثرة الناموس.

وعليه نطلب من سيادتكم التدخل العاجل لإيجاد حلول لهذه الكارثة البيئية بتحويل هذه المياه ومعالجتها قصد استغلالها كمياه سقوية لبعض الغراسات أو توجيهها إلى الغابات المجاورة قصد الحفاظ على ثروتنا الغابية وغطاءها النباتي. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب لطفي السعداوي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 07 جانفي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب لطفي السعداوي بخصوص الحد من تفاقم الآثار السلبية لمياه الصرف الصحي التابعة لمحطة التطهير حفوز، نفيدكم بما يلي:

- إن المياه المتأتية من هذه المحطة هي مياه معالجة ثلاثيا وهي مطابقة لكافة مواصفات السكب بالملك العمومي للمياه الواردة بقرار السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة مؤرخ في 26 مارس 2018 المتعلق بضبط الحدود القصوى لسكب الأدفقة في الوسط المتلقي وأن المحطة متحصلة على المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط بخصوص المصب النهائي للمياه المعالجة منذ سنة 2006

كما تجدر الإشارة أن الديوان الوطني للتطهير يعمل جاهدا على تطوير إعادة استعمال المياه المعالجة في شتى المجالات وخاصة الفلاحي منها وذلك عبر الحرص على ضمان ديمومة جودة هذه المياه إلا أن احداث المناطق السقوية المروية بالمياه المطهرة يكون من مشمولات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأن مصالحنا المركزية والجهوية على أتم الاستعداد لتقديم كافة المعطيات والبيانات لضمان التثمين الأمثل لهذه المياه المعالجة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير البيئة.

الموضوع: حول ضرورة ربط الحي الجديد في القلعة الصغرى بشبكة التطهير.

تحية وبعد،

يُعد الحي الجديد من أبرز وأقدم المناطق السكنية الكبرى في معتمدية القلعة الصغرى، ورغم عديد المطالب المتكررة لربطه بشبكة التطهير، فإنه يعاني منذ سنوات طويلة من أزمة بيئية مستمرة نتيجة غياب هذه الشبكة. إذ يواجه السكان حالياً مشكلة تراكم النفايات السائلة في الشوارع والأراضي المجاورة، مما يؤدي إلى تلوث البيئة، كما أن هذه الأزمة تشكل تهديداً مباشرا لسلامة السكان، وتؤثر سلباً على جودة حياتهم اليومية.

حيث أن بلدية المكان قامت منذ سنة 2019 بفتح الطريق (سانية براهم) عرض 12 من أجل ربط المساكن بشبكة التطهير وذلك بطلب من مصالح الديوان، الا أنه لم يتم التدخل وربط المتساكنين الى حد هذا اليوم.

بناءً على ذلك، نود الاستفسار عن برنامج الوزارة لربط هذا الحي بشبكة التطهير، وعن الخطط المستقبلية والإجراءات التي ستتخذها الوزارة في هذا المجال لتحسين الوضع البيئي والصحي في معتمدية القلعة الصغرى.

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 26 ديسمبر 2024

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري بخصوص ربط الحي الجديد في القلعة الصغرى بشبكة التطهير، نفيدكم أنه على إثر القيام بزيارة ميدانية مع السيد الكاتب العام لبلدية القلعة الصغرى والسادة أعضاء المجلس المحلي وبحضور السيد نائب الشعب، تبين أنه يمكن ربط هذا الحي انسيابيا في اتجاه محطة التطهير بالقلعة الصغرى شريطة فتح الطريق المبرمجة بمثال التهيئة العمرانية والقيام بعقود اتفاق مع مالكي الأراضي لمد قنوات شبكة تحويل المياه وإيجاد التمويل اللازم للقيام بهذه الأشغال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب معز الرياحي

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة البيئة على معنى الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

وبعد، يشرفني أن أتوجه إلى حضرة الجناب بهذا السؤال الكتابي لطلب التفضل:

أولا : بالإذن بإرجاع شاحنتين (ASPIRATRICE + COMBINET)مخصصتين لإدارة التطهير بمجاز الباب من ولاية باجة وقع نقلهما لمصالح إدارة التطهير بباجة منذ ما لا يقل عن ثلاث سنوات بسبب إحالة السائقين على التقاعد مما نجم عنه تعطل تدخلات إدارة التطهير المحلية لعدة أيام خاصة في فترة شهر رمضان المعظم الأخير مما تسبب في تضرر واحتقان المواطنين القاطنين بكل من حي الصدق خاصة بمجاز الباب على إثر فيضان مياه التطهير على السكان بسبب تكسر القنوات القديمة و الأشغال القائمة و حيث أن الحق في البيئة السليمة و النظيفة حق دستوري فالمطلوب من سيادتكم التفضل بالتدخل لإرجاع الشاحنين لإدارة التطهير بمجاز الباب و تعيين سائقين لهما علما و أن منطقة مجاز الباب منطقة فيضان ومن الضروري أن تكون إدارة التطهير المحلية متوفرة عل معداتها للتدخل خاصة و أنها عضو في لجنة مجابهة الكوارث، علما أيضا وأن جرار الشفط الخاص ببلدية مجاز الباب التي تدخلت مشكورة في أكثر من مناسبة لا يفي بالغرض, ونظرا للأهمية. القصوى التي تحف بالموضوع فالمرجو التدخل لإرجاع الشاحنين لهاته الإدارة خاصة وأننا في موسم أمطار وأشغال.

ثانيا: برمجة زيارة قريبة لمدينة مجاز الباب ولمنطقة سيدي نصر ومنطقة القصر للوقوف علـى النقائص والوضع البيئي وهذا مطلب ملح من السادة والسيدات الأكارم من مواطني دائرتي بمعتمدية مجاز الباب خاصة

شكرا على العناية وفي انتظار تدخلكم وإجابتكم، تفضلي سيدتي بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب معز الرياحي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 03 أفريل 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب معز الرياحي بخصوص إرجاع شاحنتين مخصصتين للدائرة الجهوية مجاز الباب، نفيدكم بأن الشاحنتين هما على ذمة الإدارة الجهوية بباجة بما في ذلك الدائرة الجهوية بمجاز الباب. هذا وتبقى مصالح الديوان الوطني للتطهير بالإدارة الجهوية بباجة أو ببقية الجهات على استعداد للتدخل بدائرة مجاز الباب كل ما دعت الحاجة لذلك. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: إحداث إدارة محلية للتطهير بمعتمدية حاجب العيون.

أحيطكم علما أن وزارتكم أحدثت محطة تطهير بمعتمدية حاجب العيون ولاية القيروان منذ سنوات وهو ما يستوجب إحداث إدارة محلية للتطهير لتسهيل عملية التواصل بين المواطنين ومصالحكم الإدارية قصد تقديم خدمات إدارية متعلقة بالتطهير.

- متى يتم إحداث إدارة محلية للتطهير بحاجب العيون؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب وليد الحاجي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 23 جانفي 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب وليد الحاجي عن جهة القيروان بخصوص إحداث إدارة محلية بمعتمدية حاجب العيون، نفيدكم بأنه قد تم تبني بلدية حاجب العيون من طرف الديوان الوطني للتطهير أواخر سنة 2009 وتم تعيين رئيس أشغال خاص بهذه المدينة.

هذا وبالنسبة لتوفير مقر فرع للديوان الوطني للتطهير، نفيدكم بأن المحاولات متواصلة لكراء عقار يكون محل توافق بين إدارة أملاك الدولة وأصحاب العقارات المقترحة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

تحية وبعد،

حيث أن العديد من الأحياء بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات تفتقر الى الربط بشبكة التطهير نظرا للتوسع العمراني السريع وهو ما أدى الى إشكاليات بيئية على غرار تطهير باقي حي الحمادة الشرقية وشارع فلسطين وانهج بحي الامتياز 2 وبحي المندرة من جهة نهانة وجنان سعادة التابعين لبلدية زاوية سوسة وحي واد القوس وحي كدوة الرمل وحي الزياتين وعديد الأنهج لمدينة الثريات التابعين لبلدية قصيبة سوسة والثريات، وكذلك حي هنشير الساسي التابع لبلدية حي الزهور سوسة.

- فمتى يقع برمجة هذه الأحياء الشعبية بربطها بشبكة التطهير والقضاء نهائيا على الإشكاليات البيئية والمحافظة على نظافتها ولحماية عديد المنازل من الرطوبة؟ والسلام.

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب يوسف التومي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 25 ديسمبر 2024

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب يوسف التومي تبعا عن جهة سوسة بخصوص افتقار العديد من الأحياء بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات إلى الربط بشبكة التطهير العمومي بتاريخ 25 ديسمبر 2024 نفيدكم بما يلي :

1) تدعيم الشبكة العمومية للتطهير بحي الحمادة الشرقية بزاوية سوسة:

تم تطهير الجزء الأوفر من هذا الحي وحيث تتسارع وتيرة أشغال البناء بهذه المنطقة وجب تدعيم الشبكة العمومية للتطهير الموجودة بأخرى طبقا للدراسة الأولية التالية:

- مد ≈ 2500 مخ قنوات PVC Ø 250

-إحداث ≈ 100 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

- تركيز ≈ 120 صندوق ربط

هذه الدراسات مرهونة بفض الإشكاليات العقارية القائمة حاليا وخاصة بيان معالم الطرقات و توضيحها بدقة.

2) **تركيز شبكة عمومية للتطهير بشارع فلسطين و فروعه بزاوية سوسة**:

الدراسة الأولية المطلوبة:

- مد ≈ 1800مخ قنوات PVC Ø 250

-إحداث ≈ 72 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

- تركيز ≈ 60 صندوق ربط

نفس الملاحظات بالنسبة لهذا الموقع كما ورد 1 بخصوص فض الإشكاليات العقارية.

3) تدعيم الشبكة العمومية للتطهير بمنطقة حي الازدهار 2 بزاوية سوسة:

يندرج تطهير هذا الموقع ضمن تدعيم الشبكة العمومية للتطهير المنجزة بحي الحريق و في ما يلي الدراسة وفي الأولية المطلوبة

- مد ≈ 1500مخ قنوات PVC Ø 250

- إحداث ≈ 60 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

- تركيز ≈ 20 صندوق ربط فقط لوجود أراضي بيضاء في انتظار البناء.

4) تطهير نهج اليمن و فروعه بزاوية سوسة:

هذه الدراسات مرهونة بفض الإشكاليات العقارية القائمة حاليا وخاصة بيان معالم الطرقات وتوضيحها بدقة و في ما يلي الدراسة الأولية المطلوبة:

- مد ≈ 1800مخ قنوات PVC Ø 250

- إحداث ≈ 75 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

-تركيز ≈ 60 صندوق ربط

5) <u>تدعيم الشبكة العمومية للتطهير بحي المندرة بزاوية سوسة:</u>

تم مؤخرا إنجاز شبكة عمومية للتطهير بالجزء الأوفر من هذا الحي عن طريق ARRU غير أنه ولتسارع وتيرة أشغال البناء بهذه المنطقة وجب تدعيم الشبكة الموجودة بأخرى طبقا للدراسة الأولية التالية:

- مد ≈ 800مخ قنوات PVC Ø 250

- إحداث ≈ 32 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

- تركيز ≈ 25 صندوق ربط

نفس الملاحظات بالنسبة لهذا الموقع كما ورد 1 بخصوص فض الإشكاليات العقارية.

6) <u>تدعيم شبكة التطهير بمنطقة جنان السعادة بزاوية سوسة:</u>

في ما يلي الدراسة الأولية المطلوبة:

- مد ≈ 250 مخ قنوات PVC Ø 250

- إحداث ≈ 11 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

- تركيز ≈ 25 صندوق ربط

غير أنه لا يمكن إنجاز هذه الأشغال لوجود إشكال عقاري يحول دون ذلك حاليا.

7) <u>تركيز شبكة عمومية للتطهير بواد القوس بزاوية سوسة:</u>

لتركيز شبكة عمومية للتطهير بهذا الموقع وجب إحداث محطة ضخ وهذه المنطقة مختلطة الاستغلال (بعض المحلات السكنية مع عديد الوحدات الحرفية والصناعية و في ما يلي الدراسة الأولية المطلوبة:

- مد ≈ 2500 مخ قنوات PVC Ø 250

-إحداث ≈ 100 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

- تركيز ≈ 120 صندوق ربط

إحداث محطة ضخ ومد قنوات تحت الضغط (قطر وخاصة طول هذه القنوات مرهون بموقع المحطة) نفس الملاحظات بالنسبة لهذا الموقع كما ورد 1 بخصوص فض الإشكاليات العقارية.

8) <u>تدعيم شبكة التطهير بكدية الرمل بقصيبة سوسة:</u>

تم تركيز شبكة عمومية للتطهير بذا الموقع ضمن تدخلات PRD و في ما يلي الدراسة الأولية المطلوبة لتدعيم الشبكة بهذه المنطقة:

- مد ≈ 1800مخ قنوات PVC Ø 250

-إحداث ≈ 72 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

-تركيز ≈ 60 صندوق ربط

9) <u>تدعيم شبكة التطهير بحي الزياتين بقصيبة سوسة (تقسيم الحطاب):</u>

إنجاز الدراسات الفنية مرهون بفض إشكال عقاري قائم حاليا وخاصة بيان معالم الطرقات وتوضيحها بدقة و في ما يلي الدراسة الأولية المطلوبة :

-مد ≈ 700مخ قنوات PVC Ø 250

-إحداث ≈ 28 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

-تركيز ≈ 32 صندوق ربط

10) <u>تطهير تجمع سكني بطريق معتمر بالثريات:</u>

لتركيز شبكات المياه المستعملة بهذا الموقع وجب إحداث محطة ضخ و في ما يلي الدراسة الأولية المطلوبة:

- مد ≈ 700مخ قنوات PVC Ø 250

- إحداث ≈ 28 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

- تركيز ≈ 50 صندوق ربط

إحداث محطة ضخ ومد قنوات ضخ قطر) وخاصة طول هذه القنوات مرهون بموقع المحطة)

11) <u>تركيز شبكة عمومية للتطهير بمنطقة هنشير ساسي التابع في جزء منه لبلدية الزهور بسوسة والآخر لبلدية زاوية سوسة:</u>

- لتركيز شبكات عمومية للتطهير بهذا الموقع وجب إحداث محطة ضخ و في ما يلي الدراسة الأولية المطلوبة علما وأنه تم التدخل

جزئيا لتمديد الشبكة بهذه المنطقة مؤخرا عبر ARRU في الجزء التابع لبلدية زاوية سوسة:

- مد ≈ 4000مخ قنوات PVC Ø 250

- إحداث ≈ 160 ثغرة مراقبة بعمق معدل 1,50م

- تركيز ≈ 1300 صندوق ربط

إحداث محطة ضخ ومد قنوات ضخ (قطر) وخاصة طول هذه القنوات مرهون بموقع المحطة نفس الملاحظات بالنسبة لهذا الموقع كما ورد 1 بخصوص فض الإشكاليات العقارية.

<u>ملاحظة عامة</u>: للإشارة فإن كل المحتويات المشار إليها أعلاه غير نهائية حيث وجب تأكيدها أو مراجعتها ولو جزئيا عبر مسح طوبوغرافي دقيق لاحقا قبل الإنجاز. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

<u>الموضوع</u>: حول مغالطات الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بخصوص تثمين النفايات.

وبعد، تبعا للبرنامج الإعلامي في إذاعة موزاييك يوم الجمعة 10 جانفي 2025 حول ملف المصبات والفساد الذي شاب استغلالها والحصة التي بنت في قناة الجنوبية في نفس اليوم، نفيدكم علما أن الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات قامت مؤخرا بإنجاز طلب عروض لهذه المصبات لمدة 3 سنوات وذلك بمواصلة استخدام تقنية الردم المعتمدة منذ عقودات

حيث أن هذه التقنية المنافية للاستراتيجية الوطنية للتصرّف في النفايات (2006 - 2016) ومحضر للجلسة بوزارة الداخلية في شهر أوت 2023 الذي ينص على القطع مع الردم

سيدي الوزير قد تبيّن منذ الغلق الفجئي لمصب عقارب بصفاقس والكارثة البيئية التي حلت بالجهة أن هذه الوكالة مستمرة في سياسة اللامبالاة ضاربة عرض الحائط تعليمات الحكومات المتعاقبة والحالية والتواطؤ مع لوبيات الردم وهي شركات تعد على الأصابع محتكرة للقطاع، وخير دليل على ذلك فشلها في إنجاز القرية الإيكولوجية والمتمثلة في وحدة تثمين ورسكلة النفايات بصفاقس وهي في الحقيقة خانات للردم لا غير.

وتبعا لما تقدّم نتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

• لماذا لا يتم إرجاع مهام التصرف في النفايات المنزلية إلى البلديات عبر إحداث وكالات بلدية جهوية في هذا المجال؟

• لماذا لا يتم فتح بحث تحقيق في المغالطة التي شابت وحدة الرسكلة بصفاقس وتعطيل مشروع تثمين النفايات المبرمج في تنيور؟

• لماذا لا يتم فتح بحث تحقيق في الترقيات الأخيرة والتثبت من مدى تطابق الشهائد العلمية لهذه الترقيات التي لم تراعي الأقدمية والنزاهة والكفاءة؟

سيدي الوزير بعد أن تم تعيينكم تبين أنّ وزارة البيئة لم تغيّر المسؤولين حيث حافظت على نفس الوجوه والشعارات والمغالطات التي تصب في خدمة لوبيات الردم. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

<u>الموضوع</u>: حول السؤال الكتابي المتعلق تثمين النفايات

<u>المرجع</u>: مراسلة مجلس نواب الشعب الصادرة في 30 جانفي 2025.

تبعا للأسئلة الموجهة من طرف السيدة النائبة المحترمة حول التصرف في النفايات اتشرف بموافاتكم بما يلي:

بخصوص تساؤلكم حول عدم إرجاع مهام التصرف في النفايات المنزلية إلى البلديات عبر إحداث وكالات بلدية جهوية في هذا المجال، نعلمكم بان مهمة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة هي موكلة حسب النص القانوني المنظم لعملية التصرف في النفايات الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المنقح بمقتضى القانون عدد 02 لسنة 2024) للجماعات المحلية والتجمعات البلدية التي تكون فيما بينها وأما الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات فإن أمر إحداثها المنقح بمقتضى الأمر عدد 603 لسنة 2017 يمكنها من أن تبرم لزمات مع مؤسسات عمومية أو خاصة إذا ما أحالت إليها جماعة محلية عمليات أو منشآت تصرف في نفايات منزلية في شكل عقد مناولة طبقا لمقتضيات الفصل 20 من القانون عدد 41 لسنة 1996. كما نفيدكم علما في نفس الإطار بأن وزارة البيئة قد تقدمت في إطار المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 06 فيفري 2023 والذي خصص للنظر في ملف التصرف في منشآت النفايات المنزلية والمشابهة بمقترح لتجاوز الإشكاليات الإجرائية والمؤسساتية التي يعاني منها قطاع التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وذلك في شكل فرضيتين، الأولى متعلقة بمقترح إتباع تمشي تعزيز هيكلة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لتصبح مؤسسة وطنية مكلفة بصفة حصرية بالإشراف على التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة في كامل مراحله والفرضية الثانية متمثلة في اقتراح إحداث هياكل جهوية تعنى بالتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة على غرار الوكالات البلدية، وتكون مكلفة بصفة حصرية على المستوى الجهوي بالإشراف على التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة في كامل مراحله، وقد كان الهدف من هاتين الفرضيتين مجابهة الإشكاليات الهيكلية الرئيسية التي تعيق تطوير القطاع ككل والمتمثلة بالأساس في تشتت المسؤوليات وتعدد المتدخلين

وعليه، فإن الوزارة حريصة من موقعها على المضي قدما في أي من الحلول المذكورة التي من شأنها أن تساهم في تطوير القطاع والتي يتطلب تحقيقها تظافر جهود مختلف الأطراف المعنية والمتدخلة.

بخصوص تساؤلكم حول وحدة الرسكلة بصفاقس ومشروع تثمين النفايات المبرمج بتنيور، فإننا نفيدكم بأن تقدم تنفيذ المشروع بموقع تنيور من جهة صفاقس يتم حسب ما تم التداول في شأنه منذ البداية، حيث وعلى إثر أزمة النفايات المنزلية والمشابهة التي اندلعت بالجهة تبعا لإيقاف نشاط المصب المراقب بعقارب، وتكوين لجنة استشارية على مستوى الجهة أوكل إليها إدارة أزمة النفايات، فقد تم الاتفاق على تخصيص مساحة 28 هكتار لإنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة وذلك بالموقع الكائن بطريق تنيور كلم 20، وقد تم استكمال المرحلة الأولى من المشروع والمتمثلة في الحل الحيني لمجابهة أزمة لنفايات بجهة صفاقس على مساحة تقارب 05 هكتارات بعد الحصول على مختلف التراخيص والمصادقات اللازمة في الغرض والمرور إلى المرحلة الثانية للمشروع والمتمثلة في اعتماد منظومة تثمين شاملة على مستوى تقنيات معالجة النفايات بولاية صفاقس.

وقد تم التقدم في إنجاز الدراسات ذات العلاقة وعرض بسطة من التصورات الفنية للمشروع في إطار أيام استشارية إعلامية تم تنظيمها في الخصوص بجهة صفاقس، الأول بتاريخ يوم 26 ديسمبر 2024 والثاني بتاريخ 21 مارس 2025 وذلك بمشاركة ممثلين عن السلطة الجهوية والمحلية ومجلس نواب الشعب والمجتمع المدني، ويتم الحرص على التقدم في نسق التنفيذ بالتوازي مع فض الإشكاليات العقارية العالقة بالموقع لا سيما منها تخصيص 19 هكتار المتبقية من مجموع المساحة الأولية المقدرة للمشروع والذي تم الحسم في شأنه في إطار الاجتماع الثاني للجنة المشاريع الكبرى المنعقد بتاريخ 22 جانفي 2025 .

اما فيما يخص الترقيات، فإنها تتم طبقا لنصوص قانونية وترتيبية لا سيما منها الأمر عدد 658 لسنة 2009 المؤرخ في 02 مارس 2009 المتعلق بضبط شروط التسمية في الخطط الوظيفية وشروط الإعفاء منها بالوكالة إضافة إلى الأمر عدد 2198 لسنة 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الإلتزامات الموضوعة على كاهلها والتي حددت من خلالها مختلف الشروط والمراحل المعتمدة لإسناد الخطط الوظيفية صلب المؤسسة المذكورة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ماجدة الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي:

تحية طيبة وبعد،

تبعا للحادثة الأليمة والخطيرة التي كادت أن تؤدي بهلاك أرواح بشرية على مستوى قناة الضخّ للصرف الصحي الرابطة بين محطة الضخ الطاهر الحداد ومحطة التطهير بمنزل بورقيبة، أحيطكم علما بما يلي:

- تم إعلام الإدارة الجهوية للتطهير من طرف الجمعية التونسية للصحة والبيئة منذ أكثر من سنة بما يفيد اهتراء القناة المعنية وبتاريخ 28 أوت 2024 ترسل الجمعية من جديد لفت نظر بالتطوّر الخطير لتسرب مياه الصرف الصحي الذي قد يؤثر سلبا على البنية التحتية

- في ظل عدم التعامل بجديّة مع هذا الملف بتعلّة عدم وجود اعتمادات للتدخل وقعت كارثة تتمثل في انهيار أجزاء من الطريق انجر عنه سقوط سيارة ولولا ألطاف الله لا وقعت الكارثة

لذا، المرجو من سيادتكم فتح تحقيق عاجل في كل من تخاذل في هذا الملف وتجدون رفقة هذه المراسلة صور في الغرض. والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة ماجدة الورغي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 02 أفريل 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة ماجدة الورغي حول الانهيار الحاصل على مستوى قناة الضخ الخاصة بتحويل المياه المستعملة إلى محطة التطهير منزل بورقيبة، نفيدكم علما وأن تجديد هذه القناة تم برمجته ضمن مشروع تطهير بحيرة بنزرت على طول3.2 كلم غير أنه لم يتم الإنجاز نظرا لعدم توفر الاعتمادات الكافية ضمن برنامج تطهير بحيرة بنزرت.

لذا، وللحد من الانعكاسات السلبية لوضعية هذه القنوات وخاصة بعد الأمطار الأخيرة، تم برمجة إدراج أشغال تجديد حوالي 900 م خ من هذه القناة وهو الجزء الأكثر تضررا وتآكلا من الغازات ضمن إحدى الصفقات الجارية بالمنطقة وستنطلق هذه الأشغال خلال الأيام القليلة القادمة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول التفويت في أراضي الوكالة العقارية للسكنى. AFH

تحية طيبة،

نحيطكم علما، سيدي الوزير أن العديد من المقاسم التابعة لـ "الوكالة العقارية للسكنى AFH " ضلّت شاغرة منذ عشرات السنين، أمام عجز مختلف الإدارات الجهوية والوزارات عن اقتنائها وأمام حاجة المواطنين احداث مؤسسات جديدة وإدارات جهوية ومحلية داخل معتمدية سوسة الرياض، نذكر منها: - مركز رياضي / مستوصف / مركز خدمات اجتماعية

- مركب شابي
- دار ثقافة / مكتبة عمومية
- معتمدية / مركز شرطة
- مركز بريد

وعليه نتساءل عن:

إمكانية مراجعة المذكرة المتعلّقة بالتفويت مجانا لفائدة مؤسسات التربية والمؤسسات الدينية وتعميم هذا الاجراء على المؤسسات الأخرى وذلك للنهوض بالمنطقة ودفع التنمية الجهوية بمعتمدية سوسة الرياض، تماشيا مع مبدأ الدولة الواحدة وتكريسا للعدالة. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة هالة جاب الله.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-91242 الموجه إلينا بتاريخ 25 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة هالة جاب الله عن دائرة سوسة - الرياض، تطلب من خلاله إفادتها بخصوص إمكانية التفويت مجانا في المقاسم التي سبق للوكالة العقارية للسكنى التفويت فيها لبعض الإدارات والوزارات وبقت شاغرة ودون استغلال، يشرفني إعلامكم أن الفصل 6 في فقرته الرابعة من الأمر الحكومي عدد 327 لسنة 2021 المؤرخ في 5 ماي 2021 المتعلق بضبط مهام الوكالة العقارية للسكنى وتنظيمها الإداري والمالي وقواعد سيرها ينص على أنّه " أما بالنسبة للتفويت في المقاسم الإدارية فهي تبقى على ذمة الجهة المعنية لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ إعلامها بذلك كتابيا. وبانقضاء الأجل المذكور يتم آليا إعادة التفويت فيها طبقا للإجراءات المذكورة بالفقرتين الأولى والثانية من هذا الفصل ". علما أن التفويت مجانا لا يشمل إلا المقاسم المخصصة للمساجد طبقا للقانون عدد 34 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 المتعلق بالمساجد أما بقية المقاسم، مهما كان تخصيصها، فهي خاضعة للبيع حسب الثمن المحدد من قبل لجنة الأسعار بالوكالة العقارية للسكنى والذي يشتمل خاصة على كلفة المشروع كمصاريف التهيئة والربط بمختلف الشبكات تضاف إليها المصاريف المالية ومصاريف التصرّف. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول انجاز الطريق الحزامية لتونس الكبرى (30) المبرمج انجازها بالمنطقة السقوية بسيدي ثابت

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية سيدي ثابت وبعلاقة بمشروع انجاز الطريق الحزامية لتونس الكبرى x30 المبرمج لنجازها بالمنطقة السقوية بسيدي ثابت والمبرمج بالمخطط المديري للطرقات والمتوقع برمجته في مخطط القسط الرابط بين المرفأ المالي والطريق السيارة أ4 حسب اخر إجابة عن مراسلة بتاريخ 09 جانفي 2019.

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

- ما هو مصير هذا المشروع؟
- هل تمت برمجته في مخطط القسط الرابط بين المرفأ المالي والطريق السيارة أ 4؟
- وإذا تمت برمجته متى ستنطلق الاشغال فيه وماهي مدتها؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد فيصل الصغير.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1242 الموجه إلينا بتاريخ 25 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد فيصل الصغير يطلب من خلاله تعريفه بمآل مشروع إنجاز الطريق الحزامية لتونس الكبرى 30، يشرفني إعلامكم أن هذا المشروع يمتد على طول حوالي 80 كلم

ويشمل ثلاث ولايات وهي أريانة ومنوبة وبن عروس ويربط المرفأ المالي برواد والطريق السيارة أ1، والدراسة جاهزة ويتم حاليا استكمال التصفية العقارية في انتظار إيجاد التمويل اللازم لإنجاز الأشغال. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب ماهر بوبكر الحضري

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي إلى السيد وزير التجهيز والإسكان حول المساكن الاجتماعية بمعتمدية المروج

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وطنية وأما بعد،

في إطار ممارسة دورنا الرقابي المنصوص عليه بالفصل 114 من الدستور لمتابعة ملف المساكن الاجتماعية بمعتمدية المروج ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، وبصفتي عضو في لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد يؤسفنا أن نعلمكم أنه وردت على مكتب الضبط لولاية بن عروس يوم 19 مارس 2025 بعض الاعتراضات من طرف بعض المواطنين للتثبت من قائمة الأشخاص المنتفعين بهذا البرنامج التي تشوبها عديد الاخلالات والمحسوبية قصد التشكيك في طريقة التوزيع والانتفاع بالسكن الاجتماعي بمعتمدية المروج

وحفاظا على السلم الاجتماعي وتكريسا لمبدأ الشفافية والعدالة الاجتماعية، نطلب من سيادتكم:

- مدنا بالقائمة النهائية للمنتفعين بالسكن الاجتماعي من معتمدية المروج.

- الإذن لمصالحكم بفتح بحث تحقيقي في هذا الملف.

كما أتقدم لكم بالسؤلات الكتابية التالية:

- ماهي الاجراءات القانونية للحصول على السكن الاجتماعي؟

- ماهي الشروط القانونية للمنتفعين قصد الحصول على السكن الاجتماعي؟

- هل هناك أولوية لفئة اجتماعية معينة للحصول على السكن الاجتماعي؟

- من هي الأطراف المعنية التي تتحمل مسؤولية الخلل في صورة ثبات شبهة الفساد أو سوء تصرف في طريقة توزيع المساكن من هي الاجتماعية؟

في انتظار ردكم لكم مني كل التقدير والاحترام. والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد ماهر بوبكر الحضري.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1179 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد ماهر بوبكر الحضري عن دائرة المروج وبئر القصعة، أشار من خلاله إلى إيداع اعتراضات بولاية بن عروس من قبل بعض المواطنين بخصوص قائمة المنتفعين بالمساكن الاجتماعية بمعتمدية المروج مشككين في طريقة التوزيع والانتفاع بهذه المساكن وطلب بالتالي إفادته خاصة بالإجراءات والشروط القانونية للحصول على السكن الاجتماعي وأولوية الإنتفاع والأطراف المتدخلة في البرنامج، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- **شروط الانتفاع بالمساكن الاجتماعية**: تنتفع بالتدخلات الواردة ضمن هذا البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي العائلات التي لا تمتلك عقارا معدا للسكنى ولا يفوق دخلها العائلي الشهري الخام ثلاث مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

- **أولويات الانتفاع بالبرنامج**: عملا بمقتضيات الفصل 24 من الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت2012 والمتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وجميع التي نقحته وتممته (وخاصة منها الأمر عدد 3289 لسنة 2013 المؤرخ في 02 أوت 2013 والأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015 والأمر الرئاسي عدد 273 لسنة 2022 المؤرخ في 14 مارس 2022 والأمر عدد 538 لسنة 2023 المؤرخ في 20 جويلية 2023) ، تحدّد أولوية الانتفاع بتدخلات البرنامج حسب دخل المنتفع ووضعيّته الاجتماعية ووفق المقاييس التالية:

- دخل العائلة
- عدد الأفراد المعوقين في العائلة
- عدد الأبناء الذين يزاولون الدراسة أو التكوين
- عدد الأبناء والأصول في الكفالة
- الفئة العمرية.

مع العلم أنه عملا بأحكام القانون عدد 1 لسنة 2025 المؤرخ في 9 جانفي 2025 والمتعلق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرخ في 09 أفريل 2022 والمتعلق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها خاصة الفصول عدد (10جديد) و(28 جديد)، فقد تم إعطاء الأولوية لـ :

* مكفولي الوطن ومصابي الاعتداءات الإرهابية الذين تساوي أو تفوق نسبة السقوط البدني الحاصل لهم 50% للانتفاع بمسكن

في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في صورة عدم امتلاكهم مسكنا وبصرف النظر عن دخل المنتفع وقرينه

* أولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها للانتفاع بمسكن في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في صورة عدم امتلاكهم مسكنا وبصرف النظر عن دخل المنتفع وقرينه

- **إجراءات الحصول على مسكن اجتماعي:** عملا بمقتضيات الفصل 24 من الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والمتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وجميع النصوص التي نقحته وتممته، فإنه على الراغب في الحصول على مسكن أو مقسم اجتماعي أن يقدم ملفا لدى المعتمدية الراجع لها بالنظر يحتوي على الوثائق التالية:

- تصريح على الشرف بخصوص صحة المعطيات المدلى بها محرّر في شكل مطبوعة طبقا لأنموذج يتم إعداده للغرض

ومعرف بالإمضاء

- جذاذة الترشح للانتفاع بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وفق أنموذج معد للغرض

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية لرئيس العائلة والقرين

- مضامين ولادة الأبناء،

- مضامين ولادة الأصول في الكفالة

- شهادة حضور مدرسية

- نسخة من بطاقة الإعاقة للأفراد المعوقين في العائلة

- التصريح السنوي للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

ويمكن للجنة الجهوية لمتابعة برنامج السكن الاجتماعي التي يترأسها السيد والي بن عروس طلب أي وثيقة إضافية إذا اقتضت الحاجة لذلك.

من مهام اللجنة الجهوية لمتابعة برنامج السكن الاجتماعي حصر قائمة المرشحين للانتفاع بالبرنامج والمصادقة عليها وإحالتها على لجنة قيادة البرنامج للإعلام.

وتتركب اللجنة من

* رئيس اللجنة الوالي أو من ينوبه

* الأعضاء:

- ممثلين عن الولاية

- ممثل عن المصالح الجهوية للوزارة المكلفة بالإسكان كتابة اللجنة

- ممثل عن المصالح الجهوية للوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية

- ممثل عن المصالح الجهوية للوزارة المكلفة بأملاك الدولة والشؤون العقارية

- ممثل عن المصالح الجهوية للوزارة المكلفة بالاقتصاد والتخطيط،

- ممثل عن المصالح الجهوية للوزارة المكلفة بالأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

- ممثل عن فرع المؤسسة البنكية المكلفة بالتصرف في الموارد المخصصة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

ويحدث لدى كل لجنة جهوية فريق عمل يتكون من:

* ممثل عن السلطة الجهوية المعنية

* ممثل عن المصالح الجهوية للوزارة المكلفة بالإسكان

* ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة الشؤون الاجتماعية

* ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

يتولى فريق العمل القيام بالمعاينات الميدانية والبحوث الإدارية والفنية والعقارية والاجتماعية التي تستدعيها عمليات التثبت في القائمات الأولية للمترشحين.

ويتم تعليق القائمات الأولية بمقرات الولايات والمعتمديات، ويمكن لكل من يهمه الأمر تسجيل اعتراضه خلال الآجال، يتم على إثرها دراستها والقيام بعمليات التثبت اللازمة والمصادقة عليها وإحالتها للإعلام إلى لجنة قيادة البرنامج الخصوصي للسكن الإجتماعي. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب نزار الصديق

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول توفير معدات لفتح الطرقات

تشهد الطريق الصحراوية الرابطة بين حزوة والمزارة خاصة عند هبوب الرياح صعوبة كبيرة في المرور من حزوة إلى المشاريع الفلاحية الكائنة بالمزارة والتي تتمثل في: المزارة 1 (25 هك نخيل) والمزارة 2 (75 هك نخيل و25 هك بيوت محمية) وتتدخل المصالح المحلية حسب إمكانياتها المتاحة (المعتمدية البلدية وخلية الإرشاد الفلاحي) ويتم التنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان إلا أننا لمسنا صعوبة كبيرة في فتح هذه المسالك والطرقات نتيجة الجفاف وصعوبة المناخ عموما.

أيضا طريق حزوة التعمير (25 كلم) والذي تم تعهدها وصيانتها خلال سنة 2022 إلا أنها أصبحت هي الأخرى غير سالكة عند هبوب الرياح كما هو الحال كذلك بالنسبة لطريق نفطة التعمير ونفطة عنق الجمل. إضافة إلى الطريق الوطنية رقم 20 الرابطة بين حزوة ورجيم معتوق على اعتبار أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فالحاجة ماسة وأكيدة لإعادة تعبيدها.

لذا نقترح على سيادتكم العمل على مساعدة هياكل الإدارة الجهوية للتجهيز وذلك بتوفير الآلات التي من شأنها فتح هذه الطرقات عندما تقتضي الضرورة.

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد نزار الصديق.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1242 الموجه إلينا بتاريخ 25 أفريل 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد نزار الصديق عن دائرة نفطة وحزوة يطلب من خلاله توفير الآلات اللازمة لفتح الطرقات يشرفني إفادتكم أن مصالحنا الجهوية تقوم بالتدخل المتواصل لفتح الطرقات والمسالك وإزالة الرمال بالتنسيق مع بلدية المكان. إلا أن تأثير التغيرات المناخية وتواتر مواسم الجفاف أدى لتعمق ظاهرة التصحر. وقد قامت إدارة المعدات بوزارة التجهيز والإسكان بصيانة آلة الشحن بتوزر بتاريخ 18 أفريل 2025 مما ساهم في تعزيز عمل فرق التدخل. كما سيتم العمل على دعم الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بتوزر بالمعدات الضرورية عند توفر الإعتمادات المالية اللازمة لاقتنائها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع حول الإعلام بحي سكني متداعي للسقوط لاتخاذ الإجراءات اللازمة

تحية طيبة وبعد،

لقد وقع بناء حي سكني أطلق عليه " الحي السكني سيدي ظاهر" بمعتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس بواسطة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب سنة 1977 يتكوّن من 60 مسكنا، إلا أن نصف المساكن لم يتسلمها أصحابها وتداعت للسقوط الأمر الذي أصبح يهدد سلامة باقي المتساكنين. كما أنّ الحجارة المتساقطة من بعض المباني أصبحت وكرا للحشرات السامة والثعابين وقد أصبح الحي يشكل خطرا محدقا بالكبار والصغار وقد راسلنا عديد المرات كل الجهات المسؤولة من بلدية ومعتمدية وإدارة جهوية لأملاك الدولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لسلامة المتساكنين إلا أنّه لم يقع التفاعل مع مطالبنا.

لذا السيد الوزير هل بإمكان وزارتكم إدراج الحي المذكور أعلاه صلب البنايات الآلية للسقوط والتي ستتدخل وزارة التجهيز عن طريق هياكلها لترميمها أو هدمها وتنظيف مكانها إن كانت من دون مالكين؟؟؟

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة منال بديدة.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1242 الموجه إلينا بتاريخ 25 أفريل 2025

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة منال بديدة عن دائرة بئر علي بن خليفة، تطلب من خلاله التدخل بالحي السكني سيدي ظاهر بمعتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس الذي تم بناؤه من قبل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب سنة 1977 والمتكون من 60 مسكنا والذي أشارت أن نصفها أصبح متداعي للسقوط، يشرفني إعلامكم أنه قد سبق وأن تمّت إفادة السيدة النائبة المحترمة ومراسلتها بتاريخ 30 ماي 2024 من قبل مصالح الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب و مدها بقائمة إسمية للمنتفعين بالمساكن الريفية للحي موضوع الإعلام، كما تم إفادتها بأن قائمة المنتفعين بالمساكن يقع إعدادها حصريا من قبل المعتمدية والمجلس الجهوي باعتبار أن دور الشركة كان يقتصر فقط على توفير الإعتمادات المالية وذلك حسب الإتفاقيات المبرمة في الغرض.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد أسندت جميع المساكن الكائنة بسيدي ظاهر معتمدية بئر علي بن خليفة لفائدة المنتفعين (60 مسكنا موزعة كما يلي: برنامج 1976 المتكون من 40 مسكنا وبرنامج 1977 المتكون من 20 مسكنا) ولم يعد على ملك الشركة أو تحت تصرفها مساكن شاغرة بالحي المذكور. وعلى هذا الأساس، فإنه تطبيقا للفصل 5 من القانون عدد 33 لسنة 2024 المؤرخ في 28 جوان 2024 المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط فإن واجب الإشعار بحالة البنايات المتداعية للسقوط يُحمل على مالك العقار وأن الجهة المعنية التي يتم إشعارها وإعلامها بحالة البنايات هى بلدية المكان حسب الفصل المذكور.

والسلام